







565

M. ASI











كتاب التكملة في المصنفات

قوله المركبات المعدودة (اي فيما سبق بقوله وهي المضمرات والموصولات واسماء  
الاشارات اه بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى  
واللام في السابق للاستغراق بقريئة تفيد الظروف ببعض فيكون المعنى  
جميع المركبات المعدودة في المبنيات ثم ان المصنف ذكر الحدود  
في قوله المضمر ما وضع اه وفي قوله الموصول ما لا يتم جزأه مفردا رعاية  
لما هو الاصل المقصود في التحديد وذكره فيما عداهما مجعاً رعاية لتطابق  
التفصيل والاجمال مع وضوح ان المقصود تحديد القدر المشترك للمعلوم  
من ذكر صيغة الجمع وكذلك ذكر لفظ كل في بعضها للاشارة الى الطرد وتتركه  
في بعضها رعاية لما هو الاصل ولما ذكر الشارح توجيه صيغة الجمع ولفظة كل  
في شرح قوله التوابع كل ثان معرب تركه هنا والمراد بقوله المعدودة من المبنيات  
بشرط تضمنها الحرف بقريئة قوله فان تضمن اه فلا يرد ان جميع المركبات

لا يصح

لا يصح عدها من المبنيات لان منها معربات في الافصح وما قاله الرضى من ان  
قوله اسم لا حاجة اليه لان الكلام في اقسام الاسم ولذا تركه في غيرها  
فساقط لانه تصريح بما علم من المقام لا يقال نعم انه لا تثبت الحاجة  
اليه لكن لا بد لاختيار التصريح هنا والاكتفاء بالقريئة فيما سبق من نكتة  
لانا نقول هنا نكتة وهي انه لما كان في اسميتها خفاء لكونها مركبة من كلمتين  
والاسم من قسم الكلمة صرح باسميتها ولذا عطف الشارح قوله وجعلها  
كلمة واحدة على قوله من تركيب كلمتين فاندع الشكوك التي عرضت  
لناظرين (قوله اسمين او فعليين) الموجود في هذه الاقسام هو المركب  
من الاسمين كعلبك او من فعل واسم كجئت نصر (قوله نسبة اصلا) لانها انكره  
في سياق النفي فتعم (قوله لا في الحال) اي في حال التركيب (قوله لا يخرج  
مثل سيبويه) فانه من المركبات المبنيات للتركيب (قوله لا يخرج مثل عبد الله اه)  
لانهم ليسا مبنيين للتركيب اما الاقل فظاهر واما الثاني فلانه قبل النقل جملة  
فليس بمعرب ولا مبني وبعد النقل محكى على ما كان عليه (قوله مثل عبد الله)  
اي ما هو مشتق على النسبة حال التركيب بان اضيف كلمة الى اخرى  
او وصفت بها او جعلتا كلمة واحدة وما هو مشتق عليها قبل التركيب كالمركبات  
التامة والناقصة المنقولة من معانيها الى الاسمية (قوله قبل العلمية) اما حال  
التركيب او قبل التركيب (قوله من افراد الحدود) لكونه مبنيا للتركيب  
(قوله قبل التركيب) الصواب حال التركيب لانه لم يستعمل في كلامهم  
خمس وعشر بالعطف اعلم ان المصنف قال في بيان قوله ليس بينهما  
نسبة اي ليس بينهما نسبة قبل العلمية وانما قلت ذلك لخرج المضاف والمضاف  
اليه والجل المسمى به الان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا مبنيين بعد  
التسمية بهما فاعترض الشارح الرضى عليه بانه قد خرج عن هذا الحد بعض  
الحدود لان المركب المقدر فيه حرف العطف اعني نحو خمسة عشر او حرف  
الجر نحو بيت بيت بين جزئيهما نسبة وهي اما نسبة العطف او غيره ولا يدخل  
في هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية والشارح يدل لفظ قبل العلمية بلفظ قبل  
التركيب فوقع فيما وقع والجواب عما ذكره الرضى ان المراد بقوله قبل العلمية قبل  
الاسمية بذكر الخاص واردة العام بناء على كثرة العلمية في المركبات (قوله اصعب



من خراط القتاد) لان النكرة الواقعة في سياق النفي صريحة في الاستغراق  
فارادة بعض الافراد دون بعض من غير قرينة ترجيح بلا مرجح وفيه تعريض  
للفاضل الهندي حيث عين النسبة فقال ليس بينهما نسبة اسناد ولا اضافة  
ولا عمل ولا افادة معنى فيخرج مثل تأبط شرا وعبد الله وينيد والنجم اعلاما  
(قوله والا حسن ان يقال اه) اي الاحسن ان يفسر النسبة بحيث لا يدخل فيها  
هذه النسبة لانعينها ولا تخصيصها بانه المراد نسبة مفهومة اه كهلوا المتبادر  
اي ليس ان لا يكون بين الكلمتين نسبة في الواقع بل في اللفظ وحاصله ان ظاهر  
تركيب خمسة عشر ~~تركي~~ب من زج كبعليك لانهم منه النسبة لكنه  
اذ لو خط ان معناه مجموع العددين يفهم منه ان الواو قدرة والاصل خمسة  
وعشر بخلاف بعليك (قوله او غيره نحو بيت بيت) اي لبيت اولى بيت (قوله  
لوقوع آخره في وسط الكلمة) اي بعد التركيب (قوله فان اصله خمسة وعشر)  
بناء على ان معناه مجموع العددين (قوله بعني اخوات حادي عشر) يؤيد  
الوجه الاول افراد الضمير وقرب المرجع وانما خص اخوات حادي عشر بالذكر  
لخفاء تضمن الحرف ويؤيد الثاني عموم الفائدة وان كان افراد الضمير يحتاج الى  
التأويل (قوله مثالين من نوع واحد) من تضمن حرف العطف مع ان الظاهر  
ايراد المثال الثاني بغير تضمن حرف العطف تعميما للفائدة (قوله في هذا  
المركب) اي المركب العددي وانما لم يقل اورد مثالين احدهما تتضمن معنى  
حرف العطف في نفس التركيب والاخر تتضمنه في اصله لان التعميم في الحكم  
اعني البناء الذي هو المقصود بالذات اولى بالبيان من التعميم في الشرط الذي  
هو تضمن الحرف (قوله وجوابه اه) خلاصته ان تضمن الحرف اعم  
من ان يكون بنفسه او باعتبار ما اخذه (قوله لاتسع حروفهما جميعا) لزيادتها  
على ثلاثة (قوله اذ في اخذ بعض الحروف اه) نحو نالشر في ثلاثة عشر  
ونالشر في اثني عشر (قوله وعلى هذا القياس اه) فانه مشتق من احد وعشرين  
بمعنى الواحد من احد وعشرين (قوله لافرق بينهما اه) يعني كل واحد منهما  
مشتق من الجزء الاقل من العدد المتضمن لحروف العطف لافرق بينهما  
الابتصار مع حرف العطف في احدهما والتقدير في الآخر فحرف العطف  
المذكور في الحادي والعشرون هو حرف العطف الذي كان في الاقل

وايس

وايس فيه العطف على الحادي وفيه تعريض للشارح الرضي حيث قال انه  
للعطف على لفظ احد في الحقيقة والعطف على الحادي في الظاهر لكونه قائما  
مقامه بانه التزام امر زائد لا احتياج اليه في الجواب (قوله لسقوط النون)  
وانما سقط لانه لما حذف الواو المؤذنة بالانفصال لاجل التركيب وجب  
حذف النون لكونه موجبا للانفصال (قوله اشبهه بالمضاف) لان نون  
المثنى والمجموع لم يعمد حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب  
الاضافي لا يوجب البناء (قوله مع منع صرفه اه) هذا القيد يستفاد من قوله  
في الافصح (قوله اعرب الثاني) وقد بيني الثاني ايضا اشبهها بما تضمن الحرف  
وهو ضعيف (قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا) وان كان مبنيا فالاولى  
والاظهر ابقاؤه على بناءه من اعاد للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف  
وقد يجوز الصرف على قلة تشبيهها بالمضاف والمضاف اليه تشبيهها بالقائما  
(قوله وعلى الفتح) ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية  
حركات المبنى وسكونه (قوله ولا كل بعض) من حيث انه بعض من الابعاض  
المعينة فالفرق بينه وبين ما يكتفى به ظاهرا ولم يقل ولا بعض منهم لانه يسبق  
منه الى الفهم نفي البعض الغير المعين ولا معنى له (قوله وكانهم اصطالحوا)  
ولم يصطلحوا في الظروف وذلك لان بعضها غير معينة شخصا كالظروف  
المضافة الى الجملة اولى اذ (قوله ويتعذر تعريفه) لعدم وجود قدر مشترك  
يخصه (قوله لكونها موضوعة وضع الحروف) اعني الثاني فانه اقل بناء  
الاسم الثلاثي فعلة بنائه مشابهته بمبنى الاصل (قوله وحمل المرتبة عليها)  
لمشاركتهما في الوزن فتشاركهما في البناء فهي مبنية لمساكنها لما يشبهه بمبنى  
الاصل (قوله بمعنى كم) يعني كناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير  
ولذا لم يعتد بشئ منهما في المعنى وليس لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا درهمها  
وغير واجب النصب ولا يجوز جره بالاضافة ولا بمن ولا يستعمل غالبا  
الامر كرامعطوفا فلا يقال كذا درهمها ولا كذا كذا درهمها بل يقال  
كذا وكذا درهمها واذ كر ابن مالك انه مسموع لكنه قليل وفي القاموس كذا اسم  
منهم وقد يجري مجرى كم فينصب ما بعده على التمييز (قوله او غيره) مجرور  
معطوف على يوم السبت او على خرجت اي غير يوم السبت او خرجت كما جاء

في

س

٢



في الحديث يقال للعبد يوم القيامة ان ذكر يوم كذا وكذا وما قيل انه مجرور عطف  
على السبب او من فروع عطف على نحو فانه يجبي بمعنى كيت وكيت ايضا  
في القاموس كيت وكيت يكسر آخرهما اي كذا وكذا درهم اذ في الاول عطف  
على بعض الاسم وفي الثاني يلزم عدم الدخول تحت النمر وما في القاموس يدل  
على ان كيت وكيت يجبي بمعنى كذا وكذا دون العكس (قوله وكيت وذيت)  
يفتح التاء وكسرها وقد نضم اصلهما كيه وذيه حذف لام الكلمة وعوض  
عنها التاء ولذا تكتب طويلا ويوقف عليها كما في اخذ ولا يستعملان الا مكررا  
بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان ذيت وذيت (قوله لا يستحق  
اعرابا ولا بناء) لان استحقاق الاعراب فرع الذي يتحقق معه العامل والجملة  
من حيث هي لا تركيب لها مع غيرها واستحقاق البناء فرع لمناسبة مجبي  
الاصلي ولا مناسبة للجملة مناسبة معتبرة في البناء (قوله ولم يجز خلوه عنهما)  
اذ المفرد الواقع في كلامهم لا يخلو عن احدهما (قوله ربح البناء) لانه لما عارض  
سبب الاعراب وهو التركيب مع العامل وسبب عدم الاعراب وهو كونه  
رافعا موقع الجملة تاسا قاطعا صار كانه غير مركب مع العامل فرج جانب البناء  
فهو داخل فيما وقع غير مركب فان قيل انه واقع موقع الجملة التي لها محل من  
الاعراب فيكون مستحقا للاعراب قيل ان استحقاقها للاعراب المحلى عارضى  
فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات للاعراب والبناء (قوله وفي الحكايات كائن)  
واما مصدر الكلام ومميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويكون  
للتكثير غالب نحو وكائن من بني قاتل معه ربيون وقد يجبي للاستفهام نحو قول  
ابي بن كعب لابن مسعود كائن تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين  
(قوله منخط عن اخواتها) لكونها في الاصل اسماء معربا منقوتا (قوله فيكم  
الاستفهامية) اي كم الاستفهامية والخبرية يدلان على عدد ومعدود  
فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه للمخاطب والخبرية لعدد  
مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب  
فيهما فلذا احتج الى التمييز ولا يحذف الالليل والحذف في الاستفهامية اكثر  
لانه في صورة الفضلات (قوله منصوب) ولا يجوز جره الا اذا انفجرت  
الاستفهامية بحرف الجر نحو بكم رجل مررت فيجوز ان يكون في تمييزه الجر

ايضا

ايضا قصد الى التطابق بينهما (قوله لوجه لاه) لتساويهما في الظرفية فاعتبار  
احدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح بخلاف الوسط فانه مختص بالوسطية  
مع ان خيرا لامورا وسطهما ولان الطرفين تعارضا فقسا قفا فبقي الوسط بفعل  
تابعاله (قوله ما ينبغي) الصواب امقاط ما (قوله لئلا يكون جوارا مخشريا) رد  
لما قاله الشيخ الرضي وجوابه ان كلامه في مميزات متصل بكم واما اذا فصل  
بينهما بفعل متعدد فالبيان بمن واجب في الخبرية والاستفهامية ذكره الرضي  
قيل هذا الكلام والانية من قبيل الفصل (قوله على انشاء التكميل)  
لان المتكلم يقصد بكم اعلام التكثير الذي في ذهنه لاستكثاره خارجا ولا تنافي  
بين كونها خبرية وكونها انشائية لاختلاف الجهة فتحكم رجل ضربت  
اخبار بضر بكم كثير من الرجال انشاء لاستكثار الضرب ولذا يقال كذبت  
ما ضربت كثيرا من الرجال ولا يقال كذبت ما استكثرت من الضرب كما لو قلت  
ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثيرهم  
(قوله لئلا كان اوفياء) يعني ان الاوفق للتعبير السابق حيث قال فيكم  
الاستفهامية كذا والخبرية كذا ان يقول كذاها ما واراها كذاها ما ويلزمها  
بالمذكر كالنوعين واما بدون التأويل فلا يحكم بشئ منهما عليهما ولا يتحقق  
التذكير والتأنيث في الاسماء الا اذا قصد مدلولها ما فان قصد لفظ الاسم جاز  
تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف كذا في شرح  
التسهيل وفي الرضي في بحث العلم اذا نقلت الكلمة المنفية او جعلتها اسم  
ذلك اللفظ سواء كانت اسما او فعلا او حرفا فالاستفهامية كقولك  
من الاستفهامية حالها كذا وقد يجبي معربا نحو ليت رفع وينصب فان اولته  
باللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا  
سا كن الوسط فهو كهندي في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة  
او ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعا انتهى فجعل كل من التذكير  
والتأنيث فيه بالتأويل (قوله كلاهذين النوعين) كما هو ظاهر من توصيفكم  
بالاستفهامية والخبرية فان التقييد بالوصف يوجب النوعية واما التأويل  
بهذين اللفظين او بهذين الاسمين فانما يصح اذا اريد بالاستفهامية والخبرية  
لفظهما وليس كذلك ولان الكلام في لفظكم وهو لفظ واحد (قوله وهما كم



الاستفهامية والخبرية) لا حاجة الى هذا كما لا يخفى (قوله اى كل واحد) في معنى اليبس يجوز مرعاة لفظ كلا وكثا في الافراد نحو كاتبا الختین أنت اكهما ومرعاة معناهما وهو قليل فاقيل ان التأويل بكل واحد منهما اشارة الى وجهه افراد الخبر ليس بشئ بل مقصوده بيان ان الحكم المذكور لكل واحد منهما مع قطع النظر عن الافراد والتعبير باللفظ كالاختصار ولا دخل في ذلك للافتينية كما في قوله تعالى كاتبا الختین أنت اكهما وشبه فعله ليدخل فيه كم يوما أنت سائر وكم رجلا أنت ضارب (قوله فكل ما يكون بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره) في الرضى ان هذا منقوض بقولك كم جاءك فان جاء فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب الضمير كما ذكرنا في شريطة التفسير مع كون كم من فروع المحل مبتدأ انتهى وهو من دفع بما اشار اليه الشارح في شريطة التفسير من ان قوله بحيث لو ساط عليه لنصبه قيد رآد على الاشتغال عنه بالضمير فيفيد ان مجرد العمل في الضمير يكون مانعا عن العمل فيه بمعنى قوله غير مشتغل عنه بضميره داخل فيه نحو زيد قائم وكم جاءك لان الاشتغال بالضمير يكون مانعا عن العمل وان كان التقديم ايضا مانعا ويكون خارجا بقوله لو ساط عليه لنصبه لانه يفيد ان مجرد الاشتغال بالضمير يكون مانعا عن العمل فيه وهمنا ليس كذلك (قوله اى على حسب عمل هذا الفعل) يعنى ان ضمير حسيبه راجع الى العمل المفهوم من معمول لا الى اقتضاء الفعل على ما في الرضى (قوله وعمل الفعل لا يكون الا بحسب المميز) فاندفع ما قال الرضى الاول ان يقول معمول على حسب حسيبه وحسب المميز معا (قوله فكتم الاستفهامية) اكتفى بثلاثة امثلة من المقاعيل في الاستفهامية والخبرية لان المعروف انتصابهما على انه مفعول بهما او ظرف او مصدر وما خبر كان نحو كم درهم كان مالك والمفعول الثاني من باب ظنفت نحوكم درهم ظننت مالك فهما داخلان في المفعول به (قوله وانما جعلنا الفعل اه) فعلى هذا قوله كان منصوبا والافهم من فروع كان معناه تعيين النصب والرفع لكونه راجحا مخارا فلا يرد انه على تقدير عدم الاشتغال بالضمير يجوز الرفع بان يقدر الضمير العائد الى كم لانه ضعيف كما في الرضى (قوله مثل قولك كم رجلا ضربته) فالمثال المذكور داخل تحت

القاعدتين

القاعدتين بالجنتين التقدير وعدمه (قوله في جميع هذه الاسماء) اشارة الى ان الجمع المضاف في قوله اسماء الاستفهام والشرط الاستغراق بمعنى الكل المجموعى لكل واحد الا انه خص غيركم بالقرينة العقلية اذ لا معنى لتشبيهه الشئ بنفسه كما في قوله تعالى ليلة القدر خير من الف شهر فاقيل ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الشرط والاستفهام حرازة لان المراد بجميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام وهم (قوله لافى كل واحد منهما) فان من وما يأتى فيهما الوجوه الثلاثة ولا يأتى فيهما الرفع على الخبرية وائى يأتى فيها الوجوه الاربعة وائى متى وائى واذا وكيف وائى لكونها لازمة الظرفية لا يأتى فيها الرفع بالابتداء (قوله ولا يأتى فيهما الرفع) اى بالظرفية كما يدل عليه قوله بالشرائط المذكورة فلا يأتى ما في الرضى من تأتى الرفع فيهما على الخبرية نحو من انت وما ديتك (قوله اعتبار بعض الوجوه) وهو النصب والجر واما باعتبار الرفع فهو من فروع على الابتداء (قوله رفعه على الابتداء) والخبر بجملة قد جلبت على عشاري (قوله نصبه على الظرفية اه) بان يكون ظرفا لجلبت او مصدرا له اى كم مرة وكم حلبة والجملة خبر عما لك (قوله فكان الالىق تأخير) ليكون الاصل مقدما على الفرع (قوله فتكون منقلبة الكف او القدم) اى الى داخل (قوله اعرب مع التنوين) لانه لما عرض التنوين على المضاف اليه كانت الاضافة باقية (قوله لان غاية الكلام) اى في قصد المتكلم (قوله لتضمنها معنى حرف الاضافة) لتضمنها معنى المضاف اليه كذا في شرح المفصل فليس حرف الجر ههنا مقدرا كما في غلام زيد بل مفهوما معناه من الغاية فيفهم المضاف اليه منها من حيث انه مضاف اليه (قوله في الاحتياج الى المضاف اليه) فان قلت هذا الاحتياج حاصل لهما مع وجود المضاف اليه فهلا ثبت معه كالاسماء الموصولة التي تبني مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذا واوان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة والاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوقا ولما ابدل في كل وبعض التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذا المضاف كانه ثابت بثبوت بدله كذا في الرضى (قوله لشدة الابهام الذي فيه)

س ن



فانه اشدا بها ما في مثل فلم هذا لم يبين على الضم (قوله كما فيها) اي كما في الغايات  
 اكونها اجهايات غير محصورة (قوله نحو جاء زيد لا غير) اي لا جاء غيره ولا غيره جاء  
 (قوله وليس غير) وغير خبر ليس اي ليس الجاني غيره وقال الاخفش يجوز  
 ان يكون اسمه كذا في الرضى (قوله وكذلك حسب) بفتح الحاء وسكون السين  
 الكفاية قال الله تعالى حسبك الله وقيل وحسبك درهم من هذه الدراهم  
 اي كفاك وهذا رجل حسبك من رجل وهو مدح للثكرة ولا يقال مررت  
 يا خيك حسبك من رجل كذا في شمس العلوم (قوله وعدم تعرفها بالاضافة)  
 الا ان عدم تعرف غير لغو في الابهام وعدم تعرف حسب اكونها بمعنى  
 يحسبني فاضافتها لفظية في الصحاح هذا رجل حسبك من رجل وصف للثكرة  
 لان فيها تأويل فعل كانه قيل يحسب بك وبما ذكرنا ظهورك انه ليس مشابها  
 للغايات في الابهام ولذا لم يقل واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب بل شبه  
 حسب بغيره انه ليس بمعنى لا غير على ما وهم (قوله حيث للمكان) وقد يفتح للصفة  
 ويكسر لالتقاء الساكنين في الصحاح كلمة حيث تدل على المكان لانه ظرف  
 في الامكنة بمنزلة حين في الازمنة وحوث لغة في حيث (قوله قد يستعمل  
 في الزمان) اي كالميز كما في قوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه  
 في الصحاح هداها اي تقدمه واستشهد بهذا البيت وقوله للفتى خبر عقل اي للفتى  
 عقل يعيش به مدة حياته وفي الرضى ولا يمتنع حمله على المكان اي حيث مشى  
 (قوله مفعول ترى) كما في الرضى فعلى هذا طالعا حال ونجوم بالرفع فاعله والغائد  
 محذوف اي طالعا في ذلك المكان ويضي وسطا طعا وصفان لنجم وفي شرح  
 ايات الوكني نجما بالنصب فقال انه بدل من طالعا وطالعا مفعول ترى  
 وحيث ظرف ترى وقال شارح الباب واعلم ان حيث ليست بلازمة للظرفية  
 فانها في البيت مفعول به ل ترى اي مكان سهيل كما في قوله تعالى الله اعلم حيث  
 يجعل رسالته وطالعا مفعول ثان ل ترى احوال من سهيل والعامل ترى  
 ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله اقيمت منه مقام الذئب وان لم تجعل  
 صلة تكون حالا والعامل فيه معنى الاضافة اي مكانا مختصا بسهيل  
 حال كونه طالعا ويجوز ان يكون في البيت باقية على الظرفية وحذف مفعول  
 ترى نسبيا منسيا كانه قيل اما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعا انتهى قلت

جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل معنى الاضافة غير مرضى  
 عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود  
 الى سهيل حذف وهو عامله للدلالة عليه اي تراه طالعا (قوله لشذوذ الاضافة  
 الى المفرد) ولذا يرفع بعضهم سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل  
 موجود وترك اضافته مطلقا شذ (قوله زمانية كانت او مكانية) وهي التي  
 للمفاجأة عند المبرد واذا الشرطية لا تكون الازمانية واما التي لا تكون ظرفا  
 اصلا ففي ثبوتها اختلاف كما يجي ولذا لم يقل ولا يكون شي منها (قوله لما ذكرنا  
 في حيث) في الرضى واما اذا فقيها خلاف هل هي مضافة الى الشرط او لا انتهى  
 فالدليل المذكور في حيث انما يجري على مذهب من قال باضافتها الى الشرط  
 وانما اطرف للجزء كما هو المشهور واما على القول بانها مقطوعة عنها والعامل  
 فيها الشرط فلا والاولى ما قال الشيخ ابن الحاجب انما جنى حيث واذا لانها  
 موضوعة لمكان حدث تتضمنه الجملة اوزمانه فشابهت الموضوعات  
 في احتياجها الى الجملة (قوله وهي اذا كانت اه) اشارة الى ان قوله للمستقبل  
 خبر مبتدأ محذوف مع تقدير العاطف بقرينة كونه حكما كالاحكام المذكورة  
 بعده بالواو ولا يصح جعله حالا ولا صفة لان اذا من الظروف المبنية سواء كان  
 للمستقبل او الماضي او الحال او للاستمرار فاذا لا يكون شيئا منها او قيل الجملة  
 معترضة فلا حاجة الى تقدير العطف لكن كونه حكما كساير الاحكام يزيل  
 الاعتراض (قوله وان دخل على الماضي) فهي تقابله الماضي الى المستقبل  
 عكس اذ (قوله وقد يستعمل في الماضي) اما لظرفيتها كما ذهب  
 اليه ابن مالك حيث قال وقد تفارقها الظرفية فتكون مفعولا بها او مجرورة  
 بحتى او مبتدأ فاذا عتده في موضع جري حتى فعلى هذا الاجواب لها لانها مفعولة  
 لما قبلها والجملة التي تنوهم في محل الجواب استئناف واما لبقائها عليها كما ذهب  
 اليه ابو البقاء وقال دخلت حتى على معمول لغيرها في موضع النصب  
 بالجواب وليس حتى عمل وانما افادت معنى الغاية كما لا تعمل في الجملة وعلى هذا  
 تكون الغاية ما يستنبط من الجواب مرتبا على الشرط وجوز الزمخشري  
 ان يكون حتى حرف ابتداء واختاره الرضى فاذا باقية على ما كانت عليه قبل  
 دخول حتى وقد يجي للاستمرار كقوله تعالى واذا القوا الذين آمنوا قالوا آمنا



(قوله وفيها معنى الشرط) غير الاسلوب اللاحق والسابق ولم يقل للشرط إشارة إلى أن معنى الشرط عارض له وليس راسخا رسوخه في سائر أسماء الجواز لأن الحدث الواقع فيه مقطوع به في أصل الوضع والشرط يتناقضه لأنه مفروض الوجود إلا أن كثر الامور التي يتوقع وقوعها قطعاً لما كان يظهر بخلافه جواز واقعته معنى أن فلم يرسخ فيه معنى أن الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال بخلاف سائر الاسماء فانها لم توضع لزمان بقطع فيه المتكلم الحدث الواقع فيه بخلاف أن يرسخ فيه الفرض الذي هو معنى الشرط وجاز أن يكون جزاءها اسمية بغير فاء ولم يحزم المضارع الواقع جزاء ولم يلزم الاخفش وقوع الفعلية بعده (قوله فمذاعة أخرى لبنائها) وجل عليه ما ليس فيه معنى الشرط لا اشتراكهما في الصيغة (قوله لتكون معنى الشرط فيها) قد عرفت أن هذه العبارة تفيد عدم رسوخ الشرط فيها فيصح تعليل الاختيار بها من غير حاجة إلى ضميمة لها كما وهم (قوله للمفاجأة) ولا يحتاج إلى جواب ولا يقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال والاكثر توافقها بحال أنت فيها قال وقد تراخى كقوله تعالى ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشر تنتشرون وهو حرف عند الكوفيين والاخفش ولا محل لها من الاعراب وظرف عند غيرهم مكان أو زمان كما سيجي (قوله من قوامهم فحتمه اه) قيد بذلك لأن فخا يجي بمعنى آخر في القاموس جئت الناقة كفرح عظم بطنها وكنع أي جامع يعني أنه مأخوذ من هذا الجرد ومعناه في القاموس فخا كسمعه ومنعه فخا هجم عليه كفاجأه (قوله بالضم والمد) لا بالكسر والمد فانه مصدر فاجأ وما قيل أنه قيد بالضم لأنه كالضربة مصدر فخا بمعنى أخذه بغتة فلم توجد في الكتب المشهورة من اللغة (قوله فيلزمها الاسمية) أي على أحد الأقوال فإن فيه ثلاثة أقوال الأول اختصاصها بالاسمية والثاني جواز دخولها على الاسمية والفعلية والثالث إذا قرئت بقدر يجوز دخولها عليه وإن لم تقترن فيمنع كذا في التحفة فينبذ لاتباق بين هذا وبين ما سبق في شريطة التفسير ولا حاجة إلى تكلف حمل اللزوم على الغلبة كما ذكره الشارح ولا إلى تخصيص اللزوم بغير باب شريطة التفسير كما قيل (قوله والعامل في إذا هذه) أي ذهب إليه الرخصي وابن الحاجب وعند غيرهم الخبر المذكور في نحو خرجت فإذا زيد جالس أو المقدر

في نحو

في نحو فإذا السمع أي حاضر وإن قدرت أنها الخبر فعاملها مستقر كذا في المعنى وعلى جميع التعداد برأه مقطوعة عن الإضافة وعلى تقدير كونه ظرف زمان يحتاج إلى تقدير المضاف إذا كان خبرا عن الحشة فنحو خرجت فإذا السمع أي إذا حضور السمع (قوله فهو للسببية) حذرا من لزوم عطف الاسمية على الفعلية (قوله قيل) قاله الشيخ الرضي ويؤيده وقوع ثم موقع القاء في قوله تعالى ثم إذا أنتم بشر تنتشرون (قوله لا مفعول به) كلام المصنف حيث قال أي خرجت ففاجأت وقت وقوف السمع يدل على أنه جعله مفعولا به كما ذهب إليه ابن مالك من أنه قد تفارقها الظرفية وكذا عبارة الكشف حيث قال في تفسير قوله تعالى فإذا أحبالهم وعصيم يخيل إليه أن هذه إذا المفاجأة والتحقيق فيها أنها إذا الكائنات بمعنى الوقت الطالبة ناصبها إليها وتضاف إليها خصت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلا محصورا وهو فعل المفاجأة والجملة ابتداءية لا غير فتقدر في قوله فإذا أحبالهم وعصيم ففاجأ موسى وقت تخيل سعي حبالهم وعصيم وقال في تفسير قوله تعالى ثم إذا أنتم بشر تنتشرون أي ثم فاجأ وأوقت كونهم بشرا ينتشرون فإن ظاهر كل من التقديرين أنه جعلها مجردة عن الظرفية مفعولا بها وأما ما قاله الشارح من أن المفعول به محذوف وإذا مفعول فيه فيحدث ركاه المعنى إذ يصير التقدير خرجت ففاجأت السمع زمان وقوفه أو مكان وقوفه لعدم الفائدة في النقيض بالظرف خصوصاً في قوله تعالى إن كانت الأصمحة واحدة فإذا هم خامدون (قوله الكائنات للماضي) قدر المتعلق معرفاً باللام على أنه صفة رعاية للجزالة المعنى بخلاف النكرة فانها تكون حلاً قيداً للعامل وأما تقدير المبتدأ وإن كان صحيحاً لكن غير مدحوق (قوله وقد يجي للمستقبل) بتجرده عن الماضي واستعمال المطلق في المقيد (قوله لا اسمية والفعلية) التي فعلها ماض لفظاً ومعنى أو معنى فقط وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى لا تصروه فقد نصره الله إذا أخرجه الذين كفروا إلى اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه (قوله ولقوله تجيها) أي يجيها إذا المفاجأة في جواب يمشا قليل وفي جواب بينما كثير فالتعليل قاصر (قوله فهم الممكان اه) قدر المبتدأ بالقاء بقرينة احتمال الحكم على التفصيل أعني استغفها ما وشرطاً وجعله صفة وإن كان صحيحاً لكن جعله حكماً مستقلاً الصق

في س



بالقلب (قوله اى حال كونهما) فاستفهما وشرطا حالان من الضمير  
المستتر في الجار والمجرور وفي جعلهما ما عين الاستفهام او الشرط اشارة الى  
رسوخهما فيهما فلا حاجة الى تقدير ذاتي استفهام وشرط (قوله اى زيد)  
في الرضى لا يستعمل اى بمعنى اين الامع من ظاهرة نحو من اى عشرون لنا  
او مقدرة نحو قوله تعالى اى لك هذا اى من اى ولا يقال اى زيد بمعنى اين زيد  
(قوله بمعنى متى) ولا يجيى بمعنى متى وكيف الا بعده فعل (قوله وقد جاء  
كسرهما) في الرضى كسرهم زنة لغة سليم وقال الاندلسي كسر نونهما لغة  
(قوله استفهما) وكتب الجمهور ساكنة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض  
المتأخرين وهو غير مسموع والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه  
الانكرة فلا يجوز بالتركيب الصحيح في جواب كيف زيد (قوله جار مجرى  
الظرف) لانه بمعنى على اى حال والجار والمجرور متقاربان من الظرف وكيف  
كأين ظرف على مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم  
منها نحو كيف انت الصحيح ام سقيم ولو كانت ظرفا لا يدل منها الا الظرف نحو  
كيف جئت اليوم الجمعة ام يوم السبت (قوله فهو في محل الرفع على الخبرية)  
اذ لم يدخل ناسخ الابتداء على ذلك الاسم وان دخل نحو كيف اصبحت وكيف  
تعلم زيد افكيف منصوب المحل خبر او مفعول ثانى لذلك الناسخ كذا في الرضى  
(قوله على الحالية) ويجوز ان يكون منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه  
ذلك الفعل فكان معنى كيف يقوم زيد يقوم زيد قيسا ما حاصله على اى صفة  
(قوله مذومند) قيل انهما كلمتان برأسهما اذا اصل في الحرف وما يشبهه عدم  
التصرف وقيل اصل مذومند بدليل منيذوانه يضم الذال لالتقاء الساكنين  
(قوله موافقتهما) قال الرضى الاخفش والمجازيون يجرون بهما مطلقا  
والكوفيون يرفعون بهما مطلقا واكثر العرب يجرون بهما في الزمان الحاضر  
اتفاقا وانما الخلاف بينهم في الجريهما في الزمان الماضي ولا يستعملان  
في المستقبل اتفاقا واذا جريهما فليل انهما اسمان مضافان والصحيح انهما حرفا  
جريهما من لا بداه الغاية اذا كان الزمان ماضيا معرفة نحو ما رأيت مذاليوم  
وبمعنى في ان كان حاضرا معرفة نحو ما رأيت مذالليلة وبمعنى من والى جميعا  
فيستدلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانهاؤه وذلك اذا كان

الزمان انكرة نحو ما رأيت مذاربعة ايام ثم ان المصنف رحمه الله ذكر في بناءهما  
ثلاثة اوجه الاقل في شرح الكافية وهو انه وضع مذوضع الحرف وجعل  
منذ عليه لاتفاقهما في المعنى والثاني ما في شرح المقصل وهو ما ذكره في الشرح  
والثالث ما ذكره فيهما وهو انه اضافة مضافة مرادة في المعنى ولذلك بنيت  
منذ على الضم كما بنى ما قطع عن الاضافة الا ترى ان قولك منذ يوم الجمعة معناه  
اول المدة فهو يتضمن المضاف اليه كتضمن قبل عند القطع الا انه لم يأت  
الا مبتدئا لانه لم يذكر المضاف اليه معه ابدا بخلاف قبل (قوله اى اول مدة  
زمان الفعل اه) فاللام في المدة للعمود او عوض عن المضاف اليه وما قيل  
ان معناه اول المدة مطلقا وتعين كونها باقل مدة الفعل المتقدم عليها مستفاد  
من سبق ذكر الفعل فلا حاجة الى التأويلين فانما يصح لو ثبت استعمالهما  
في اول المدة مطلقا وليس كذلك فانهما لا يستعملان الا في اول مدة الفعل  
المتقدم والوضع انما يوجد من الاستعمال لامن مجرد الاحتمال (قوله اى الاسم  
المفرد) الدال على الوحدة لا المثنى والمجموع وما في حكمهما مما يدل على  
التعدد فلا يرد ما رأيت مذثلاثة ايام لانه في حكم المجموع (قوله امر واحد)  
يجهة من جهات الوحدة كما لصاحبة في المثال المذكور ولاحظه ويره لم يعرض  
ايميان جهة الوحدة (قوله اى الزمان الذي اه) يعني ان الباء ليست صلة  
المقصود والا كان الواجب المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد  
اثنين لانك قصدت بالعدد يومين وما قيل ان المعنى الذي قصد باسم العدد  
فيأبى عنه لفظه فيليهما لانه لا يليهما المعنى المقصود باسم العدد لا يجوز  
(قوله وقد يقع اه) معطوف على ما يستفاد من سابق كلامه اى يقع بعدهما  
على المعنيين اسم زمان وقد يقع بعدهما المصدر (قوله اى ما كتب على  
هذه الصورة) يعني ان الكلام على حذف المضاف اى ان يشمل المثقلة والخفيفة  
لان كلمة ان مستعملة فيما كتب على هذه الصرورة حتى يرد عليه انه يوجب  
ان يقرأ وما كتب على هذه الصورة موضع ان ليفيد التعميم ولا يشك عاقل  
انه ليس عبارة الكتاب ذلك وقيل له انه اعتمد على تصويره بالتشديد والتخفيف  
اختصارا في الكتابة (قوله اسمين) لا حرقانه لا محل لهما من الاعراب  
(قوله لكونهما في تأويل الاضافة) كون اللفظ مؤولا بالاضافة ليس من



الاقسام المحدودة للمعرفة ولو كفي التأويل بالاضافة في صحة الاستدعاء بالنكرة  
لصح وقوع كل نكرة مبتدأ لا مكان التأويل بالاسم المضاف فالصواب انهما  
مضافان الى الجملة التي حذفت لدلالة الجملة السابقة عليها ولذا بنيت منذ على  
الضم تشبيها بالغايات في كونها مقطوعة عن الاضافة الى الجملة التي في تأويل  
المفرد المعرفة وتقدير ما رأيت مذ يوم الجمعة منذ عدم رؤيتي فيكون من المضاف  
الى احدهما (قوله ويرد عليه اه) قال المصنف رحمه الله عليه وهذا المذهب  
وهم لا يساعده المعنى واللفظ اما المعنى فلانك تخبر عن اول المدة او جميع المدة  
بانها يوم الجمعة او يومان لا العكس واما اللفظ فلما ذكره الشارح رحمه الله وتقديم  
الظرف انما يكون صحيحا اذا كان الظرف المقدم طرفا للمبتدأ كقولك في الدار  
رجل وفيما نحن فيه ليس كذلك وتفصيل المقام ان المدة ومنذ ثلاث حالات  
احداها ان يليها اسم مجرور وفيها حرف مجرور بمعنى من ان كان الزمان ماضيا ويعني  
في ان كان الزمان حاضرا ويعني من والى جميعا ان كان معدودا وانتهى ان يليها  
اسم من فوع نحو مذ يوم الخميس ومنذ يومان ومنذ ذهابك وناليتها ان يليها  
جملة فعلية او اسمية فقال البصريون انهما مبتدآن وما بعدهما خبرهما يدون  
التقدير فيما اذا كان ما بعدهما اسم زمان نحو مذ يوم الجمعة وتقدير زمان فيما  
اذا كان ما بعدهما مصدر او جملة فقولنا ما رأيت مذ يوم الجمعة او يومان جملتان  
والثانية مفسرة للاولى فلذا لم يعطف عليه وان جاز العطف فيما هو بمعنى فوع  
ما رأيت واول مدة عدم رؤيتي يوم الجمعة وقال الكوفيون انهما ظرفان لما قبلهما  
مضافان الى جملة مضرحة مجزئتها اذا كان بعدهما جملة ومحذوف احد جزئتها  
اذا كان بعدهما مفرد نحو ما رأيت مذ يوم الجمعة ومنذ ذهابك اي مذ كان يوم  
الجمعة ومنذ كن ذهابك فقولنا ما رأيت مذ يوم الجمعة جملة واحدة قال صاحب  
التسهيل وانما اخترته لان فيه اجرا مذ ومنذ على طريقة واحدة وهي كونهما  
طرفين مضافين الى جملة بعدهما مع صحة المعنى فهو اولى من اختلاف  
الاستعمال وفيه تخليص من الابتداء بنكرة بلا مسوغ ان ادعى التنكير  
ومن تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف وفيه تخليص من جعل جملتين  
في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدرا انتهى وقد عرفت بما حررنا لك  
اندفاع جميع ذلك عن مذهب البصريين (قوله بالالف المقصورة) ويعامل فيها

معاملة الف الى وعلى فيسلم مع الظاهر ويقلب ياء مع الضمير غالبا ثم ظاهر  
كلام المصنف رحمه الله ان لدى لغة برأسها وفي الصحاح ان لدى لغة في لدن  
(قوله وقد جاء اه) في لدى ثمان لغات كعضد وجل وكثف وحروم وعل  
وفم وخف ترك المصنف رحمه الله كتبنا متابعة لما في المفصل لقلته كما ترك  
ايت بفتح اللام وكسر التاء ولدن بضم اللام وسكون الدال مع فتح النون  
(قوله وقد جاء لدن بفتح اللام اه) كما جاء في عضد عضد بسكون الصاد ثم كسر  
النون لالتقاء الساكنين ضبط الشارح اللغات الست المذكورة في المتن  
على هذه الطريق لئلا تغير اللغة لبعدها جهة ضبط الاصل وضبط الاخف يدون  
سقوط النون ثم الاخف بعد سقوط النون وقدم ما فيه النون لكون التغيير  
فيه يسيرا (قوله ولدن بتحريك الدال) بعد اسقاط الضم لالتقاء الساكنين  
وقد جاء بالكسر ايضا (قوله ولدن بتسكين الدال) ونقل ضمها الى اللام وكسر  
النون لالتقاء الساكنين وقد جاء فيه فتح النون ايضا (قوله ولدن) وهي ثلاث لغات  
باسقاط النون من اللغات الثلاث التي كانت بسكون الدال وضمها وقد جاء  
لدن وهو في غاية القلة (قوله لوضع بعضها وضع الحروف) في شرح المفصل  
بنيت لدى ولدن لشيئهما بالحروف لوضعهما على الصيغة التي ايسر عليها  
الاسماء المتكثلة دأ تماثل الحروف عليها فاشبهت الحروف وبني لدى لانه هو هو  
وقد تقدم ان كل اسم بني فانه مبنى وان اختلفت بزيادة او نقصان مع بقاء  
حروف الاصل والمعنى فيه فبني لد لشيئهما بالحروف وبني لدى لشيئهما  
ما شبه الحروف وان اختلفت جهات الشبه فانه لا يضر الا يرى ان زال بني  
لشيئهما بانزل وبني لجبار لشيئهما بانزال وان اختلفت جهات الشبه انتهى واورد  
عليه الشيخ الرضي ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف بناء من الواضع  
على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشايتها المبنى  
فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنية على وضعها وضع الحروف والجواب  
بانا لانسلم ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف مبنى على ما يعلم  
من كونها مبنية حال الاستعمال لم لا يجوز ان يكون بناء على كونها مطلوبة  
الخفة ولذا جاء بعض الاسماء معربا مع كونه ثانيا لحكم ومن في بعض اللغات  
وبما نقلناه من شرح المفصل ظهر اندفاع ما قيل لوجه الحكم ببناء لدى



بمجرد موافقتها في بعض الحروف للدين مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى  
من عند (قوله وكلاما بمعنى عند) اي كلاما مشتركة في هذا المعنى الا ان لدن  
ولغايتها المذكورة يلزمها الابتداء فلذا يلزمها من ظاهرة وهو  
الاغلب او مقدرة فهي بمعنى من عند واما الذي فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى  
الابتداء كذا في الرضى وبهذا ظهر عدم صحة ما قيل ان بناء لدن لتضمنه  
معنى من لان لزوم من معها ظاهرة او مقدرة يشافي التضمن كافي اسماء  
الشرط والاستفهام وقال في شرح التسهيل للفاضل المصري لدن مبنية لشبهها  
بالحروف في لزومها استعمالا واحدا وهو كونها مبتدأ غاية وامتناع الاخبار  
عنها وبها ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف عند ولدى فانها لا يلزمان استعمالا  
واحدا بل يكونان لا بداء الغاية وغيرها ويبني عليهما المبتدأ ومعنى عند  
القرب حسا او معنى نحو عندى انك غنى وربما فحقت عينها وضعت ويلزمها  
النصب الا اذا انفجرت بمن كذا في الرضى (قوله ان تجربها) اما لفظ ان كان  
مفردا او تقدير ان كان جملة (قوله وقد ينصب اه) اي ينصب بلدن لابسائر  
لغايتها لفظ غدوة لاقط آخر وغدوة بعد لدن لا تكون الامتونة وان كانت  
معرفة (قوله تشبيها لنونها) وان كان من نسخ السكامة بالتشوين فيكون  
كاسم تام بالتشوين فيعمل عمله ويضعف هذا التوجيه ان يونس حكى نصب  
غدوة بعد لدن المحذوفة النون (قوله ولذلك) اي لكون فوته مشبها بالتشوين  
يحذف من لدن تارة ويثبت اخرى (قوله واكون) عطف على تشبيها من حيث  
المعنى عله تنصب خصوص غدوة (قوله اي لاجل الفعل اه) في هذا التوجيه  
صرف اللام عن المتبادر وهو كونه صلة الوضع كما مر في امثاله وابقاء الماضى المنقى  
على معناه المتبادر فهو اقل تصرفا عما في التوجيه الثاني ابقاء اللام على المتبادر  
وجعل الماضى صفة الزمان واسناد المنقى اليه على التجوز باعتبار كون ما وقع فيه  
منقيا وربما استعمل قط في المنقى وقد استعمل بدونه لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط  
اي دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رأيت الذئب قط (قوله وبناء  
الخففة) وقيل لتضمنه معنى في ومعنى من الاستغرافية على سبيل اللزوم (قوله  
بدليل اعرابه اه) فان الاضافة الى المفرد ترجح جانب الاعراب لاختصاص  
فائدتها من التعريف والتخصيص والتخفيف بالعرب ولذا تعرب الغايات عند

الاضافة

الاضافة الى المفرد فالقول بانه يجوز ان يكون عوض المضاف مبنيا مفتوحا  
لانه جاء فيه الفتح لا معربا منصوبا كما لوهم ليس بشئ (قوله اي دهر الداهرين)  
معنى عوض الدهر بمعنى به لانه كالمضى جزئ منه عوضه جزء آخر كذا  
في القاموس (قال المعرفة والنكرة) المعرفة مصدر عرف معناه شناختن  
والنكرة اسم لما ينكر كالطلبية اسم لما يطلب كذا في الاقليد والنكرة والنسكار  
بشناختن (قوله من اقسام الاسم) بانه بذلك على انه ما من مباحث الاسم  
كالعرب والمبنى لبعد العهد بوضع جزئى بان يلاحظ الموضوع والموضوع له  
بخصوصه ما لا بخصوصية الطرفين او كلى بان يلاحظ الموضوع وبوجه  
اعم كفاي المشتقات فان اسم الفاعل مثلا موضوع لمن قام الفعل به او يلاحظ  
الموضوع له بوجه اعم كفاي الحروف والمضمرات والميمومات فهنا اربعة  
احتمالات ان يكون كلاهما ملحوظين بخصوصهما او كلاهما بعمومهما  
او الموضوع يكون ملحوظا بخصوصه والموضوع له بعمومه او بالعكس ولا وجود  
للاحتمال الثاني (قوله اي بذاته المعينة) فالعين بمعنى الذات كفاي القاموس  
وبغيره وضافته الى الضمير للعهد فيصير بمعنى ذاته المعينة المعلومة المعهودة  
والعهد انما يعتبر بين المتكلم والمخاطب لا غيرهما ولا بد في المعرفة من علم المتكلم  
اذ لا يمكن اعلام المعهود بدين العلم به في الاقليد التعريف يتعلق اما معرفة  
المتكلم دون المخاطب نحو قولك لي بسنتان وانت تعرفه دون مخاطبك  
او بما لا يعرفانه نحو قولك اناني طلب غلام اشتد به ولست تقصده الى معين  
او بما يعرفانه نحو قولك فعل الرجل كذا وما قيل ان المعرفة ما يعرفه مخاطبك  
فمعناه انه لا بد فيها من معرفة المخاطب وانما زاد المعينة اشارة الى ان ما وقع  
في عباراتهم في لفظة المعينة معناه المعلومة الشخصية (قوله يخرج به النسكرة)  
والعلم المنكر داخل في المعرفة باعتبار الوضع الحقيقي وفي النكرة باعتبار وضعه  
الاجازي وان الوضع في تعريفهما اعم من الوضع بنفسه او بالقرينة ليدخل  
في المعرفة المعارف المستعملة في المعنى المجازي نحو يرى الاسد فانه موضوع  
للرجل الشجاع بالوضع المجازي ويدخل في النكرة النكرات التي هي مجازات  
نحو ما رأيت اسدا يرى (قوله واسار) وذلك ببلغ فلا بد لاختياره هذا الترتيب  
المذكور من تكملة والاشارة الى ترتيبها في المرتبة تصلح تكملة لذلك فلتحمل عليه



(قوله الى ترتيبها) في المرتبة على ما اختاره وتبع الزمخشري في ذلك فانه ذكرها في الفصل على هذا الترتيب الا في المضاف حيث جعل تعريفه بعد جميع الانواع كما هو مذهب المبرد لان تعريفه في غيره والزمخشري جعله في مرتبة المضاف كما هو مذهب سيبويه (قوله فانها موضوعه اه) هذا على رأى المحققين المتأخرين واما على رأى المتقدمين فهي موضوعه لمعان ككلمة بشرط استعمالها في جزئياتها فالمعنى الحقيقي منهجور بالكلمة وكذا الاختلاف في المبهات والحروف (قوله والموضوع له جزئى مشخص) اما شخصية ضمير المتكلم والمخاطب وضمير الغائب الراجع الى الشخص فظاهر واما الراجع الى الكلى فلانه من حيث انه تقدم ذكره لفظا وتقدير او حكما صار مشخصا لا يشتمل عليه غيره صرح به في الاقليد وبعضهم جعل الضمير الراجع الى النكرة المحضة نكرة واستعماله فيها مجاز كضمير المخاطب المستعمل في مخاطب غير معين نحو قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم (قوله الاعلام الشخصية اه) اى الموضوع للشخص وهى الماهية المعروضة للشخص وهى حالة حقيقية او اعتبارية بهما يتبع فرض الاشتراك بين كثيرين والاعراض انما تسمى مشخصات لكونها علامات يعرف بها الشخص لانها علة للشخص ولو قيل بكونها علة فعليتها على سبيل البدل كالدعامة للبيت وعلى كل تقدير لا يلزم من تبدلها تبدل الشخص اس على ما وهم وتفصيله في علم آخر (قوله كما اذا تصور ذات زيدا اه) اى بوجه مختص به في الخارج وان كان في نفسه يـمـكـن فرض اشتراكه فالعلوم جزئى بوجه كلى كما قالت الفلاسفة في علمه تعالى بالجزئيات ولذا اختار لفظ تصور دون احس فان طريق ادراك الجزئيات المادية بالوجه الجزئى انما هو الاحساس فلا يشكل بلفظ الله ولا بالا اعلام الموضوع عند غيبة الموضوع له لانه يمكن تصوره بوجه مختص به في الخارج كتصوره تعالى بكونه واجبا خالقا للمساواة فالعلوم جزئى وان كان العلم بوجه كلى على ان التحقيق ان افظ الله من الاعلام الغالبة الا ان غلبته تقديرية بخلاف الآله فان غلبته حقيقية وقد حققناه في حاشية تفسير القاضى (قوله والجنسية) اى الموضوع للماهية المتحدة في الذهن من حيث معهوديتها فاستعمالها في فرد منها ان كان باعتبار مطابقة الماهية المتحدة حقيقة وان كان باعتبار

خصوصيته فجاز من قبيل استعمال المطلق في المقيد كاستعمال الاسد فيه هذا مذهب اليه المصنف رحمه الله والمحققون فتعريف العلم الجنسى عندهم حقيقى واختاره في الرضى ان تعريفه لفظى كما ان تأنيث غرفة وبشرى وصحراء ونسبة كرمى افطيمات ولا فرق بين علم الجنس واسم الجنس في المعنى بل في الاحكام اللفظية (قوله والموصولات اه) لعل وجه كون الموصول في مرتبة اسم الاشارة اشتراكهما في الابهام والتعيين بامر خارج اعنى الاشارة والصلة وتفاوتهما وضوحا بحسب تفاوت الاشارة والصلة في الوضوح غير معتد به وذهب الاخفش الى ان ما فيه ال من الموصولات تعرف فيها وما ليست فيه ال كمن وما فتعرفه لانه في معنى ما فيه ال فالوصول على هذا في مرتبة ذى اللام واليه ذهب سيبويه وجمهور النحاة (قوله العهدية او الجنسية) في التسهيل فان عهد مدلول معهود بها الحضور حسى او علمى فهى عهدية والافهى جنسية وفي شرحه هذا مذهب الجمهور وذهب ابو الجراح يوسف الى ان ال قسم واحد وهو العهد والمراد بالجنسية اللام التى للحقيقة من حيث هى وبلاستغرافية التى للحقيقة من حيث تحققها فى جميع الافراد فتصح المقابلة بينهما وانما تعرض للاستغرافية مع كونها من فروع الجنس لدفع توهم ان الاستغرافية لا فادتها الشمول ليس فيها معنى التعريف ولم يذكر الشارح العهدية الذهبية لانها من حيث استعمالها فى فردهم نكرة ولذا يوصف بالجلل الخبرية (قوله اللام الزائدة) هى فيما وجب تعريفه وتكثيره في التسهيل وقد تعرض زيادتها في علم وحال وتتميز لا غير ومضاف (قوله بدل من اللام) معنى كونه بدلا من اللام انه مستعمل في موقعها والاصل اللام في شرح التسهيل لابن مالك لما كانت اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من المضاعف الفاء جعل اهل اليمن ومن داناهم الميم بدلها لان الميم لا تدغم الا فى الميم انتهى فالميم حرف تعريف عوض اللام في لغتهم وليس معناه انه منقلب من اللام كما قالت بالراء فى الرحمن الرحيم كما وهم (قوله نحو ياربجل) اى اسم الجنس الذى قصده فرد معين فان تعريفه بالنداء واما العلم المتنادى فتعريفه بالعلمية والنداء افاد زيادة الوضوح وهو المختار وقيل انه عرف بالنداء بعد ازالة العلمية (قوله اذا صل ياربجل اه) يعنى انه كان فى الاصل معروفا باللام



ثم توسل لئلا يأتى ثم حذف اللام واى لكثرة الاستعمال فصار ياربجل (قوله ولا يستلزم صحة الاضافة اه) فان لفظ احدى في الاثبات لواحد منهم كالتكرار للعموم فن قال انه تكلف فقد تكلف (قوله لانه ان صدر اه) هكذا في الاقليد فالتقابل بين الاقسام الثلاثة بالذات وقواهم ما يشعر بمدح او ذم حيث لم يقيدهم وعدم التصدير بالاب والام يدل على ان الفرق بينه وبين الكنية بالحينية فاشعار بعض الكنى بالمدح والذم كما في ابي الفضل وابي الجهل لا يضر وعبرة الرضى تشير الى هذا فانه قال الاعلام اما اسم وهو الذى لا يقصده مدح او ذم واما لقب وهو ما يقصده احدهما اى مدح او ذم واما كنية وهى الاب والام والابن والبنات مضافات انتهى وبعض اهل الحديث يجعل العلم المصدر باب او ام مضافا الى اسم حيوان اوصفة كابي الحسن كنية والى غير ذلك لقب كابي تراب كذا فى حاشية الفاضل الجلبى على التلويح وبهذا الاصطلاح جعل صاحب القاموس ابا العتاهية لقباً ونفى كونه كنية وصاحب الصحاح جعله كنية على الاصطلاح المشهور (قوله فهو كنية) من كنى كذا كنى كذا وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصدها التعظيم والفرق بينهما وبين اللقب معنى هو ان اللقب بمدح الملقب به او ذم بمعنى ذلك اللفظ والكنية يعظم المكنى بها بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان يتخاطب باسمها كذا فى الرضى وعندى ان التعظيم غير المدح والذم فالفرق بين اللقب والكنية ظاهر (قوله فان قصده اه) اى حين الوضع لا حين الاستعمال لانه قد يطلق اللقب على المسمى من غير قصد المدح والذم ولانه قد يقصد بالاسم فى الاستعمال المدح والذم اذا اشتهر المسمى فى ضمنه بصفة مدح او ذم نحو حاتم وقصد الواضع يفهم من كونه منقولاً من معناه الاصل الى المعنى العلمى فان المنقولات يلاحظ فيها المعانى الاصلية (قوله فهو لقب) ولفظ اللقب فى القديم كان فى الذم اشتهر منه فى المدح والنبذ فى الذم خاصة (قوله فهو الاسم) الاسم بهذا المعنى اخص من مقابل الصفة الذى هو اخص من مقابل الفعل والحرف (قوله ما وضع) اى ما اخص فيكون الوضع بمعنى التخصيص فلا تغفل (قوله والاعلام الغالبة اه) العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس او ذواللام نحو النجم فهو فى الاصل داخل فى المعرف باللام

العهدية والمعرف بالاضافة العهدية وبعد الاستعمال فى فرد معين اختص به فى الاستعمال ايضا كذلك فلا ضرورة لادخاله فى العلم بكلف ان غالبية استعمال المستعملين بحيث اختص به بمنزلة الوضع على انه يلزم الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازى فى قوله وضع اه والجل على عموم المجاز (قوله باستعماله فيه) متعلق بمتناول (قوله تناولا بوضع واحد) اشارة الى ان قوله بوضع واحد ظرف لغو متعلق بالمبنى اعنى متناولا لا بالمبنى المستفاد من غير فيكون داخل تحت المبنى فيفيد عموم التعريف للاعلام المشتركة وليس مقصوده انه مفعول مطلق بتقدير تناولا على ما فهم اذ لا حاجة اليه على انه بعد تقدير تناولا لا متعلق به فليكن اول الامر متعلقا بمتناولا (قوله اراد التسمية) فيه اشارة الى ان الترتيب بين الاصناف بديهى (قوله فيما يكون) اى فى نوع يكون فيه هذا الترتيب اى ترتيب الاصناف فى نفس الان المضاف يكون فيه هذا الترتيب كما سيجى ولم ينبه عليه (قوله وهذا الترتيب الذى ذكره) اى ترتيب اصناف المضمير بالنسبة الى كل المعارف حيث قال واعرفها اى اعرف المعارف لان هذا اللقب وبقوله الذى ذكره افاد ان الترتيب بين الانواع ليس بمذكور (قوله فان فيه اختلافات كثيرة) فى شرح التسميى للفاضل المصبرى قيل اعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المعرف بال وقال المصنف اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ايهام نحو زيد رأيت اه انتهى (قوله لكمية آحاد الاشياء) اى اصفة منسوبة الى كم لوقوعها جواياله وهو العدد المعين فان كم للسؤال عن العدد المعين عارضة لا آحاد الاشياء اى افراد الاجناس قال المصنف رحمه الله فى الايضاح العدد مقادير آحاد الاجناس فاسماء العدد يعتبر فيها النسبة الى الاجناس ولذا يلزمها التميز وقد تستعمل لجزء العدد من غير تمييز فيقال ستة ضعف ثلاثة فيقوله لكمية اخترازا عما وضع لغير الكمية سواء دل على العدد الغير المعين كصمغ الجمع ولفظ العدد او لا نحو زيد وعمرو وبقوله احاد اخترازا عما وضع لكمية الاجزاء نحو النصف والثلث والرابع وباضافة الاحاد الى الاشياء اخترازا عما وضع لكمية الاحاد فى نفسهم من غير نسبتهم الى جئس نحو لفظ بضع ونيف قائم ما يدلان على عدد معين من غير نسبتهم الى جئس وبذكر ان يتبع اسم عدده التميز وبما خزن باظهم انه لا يجوز التعريف بما وضع لكمية



لا تقاضه بالقاض الكسور ولا بما وضع لكمية الاحاد ولا بما وضع لكمية الاشياء  
لا تقاضهم بما وضع لكمية احاد في نفسها وما قيل ان الاحاد احتراز عما وضع  
لكمية المسافة نحو الفرسخ والميل وعن نحو الذراع فانما يصح لو اريد بالكمية  
المقدار الشامل للعدد والمسافة والذراع ولا يخرج عن التعريف نحو ثلاث  
جماعات لانها احاد الجماعة (قوله فالاشياء اه) الفاء لفصيل الحد ولا يخفى انه  
اذا كانت الاشياء هي المعدودات والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكفي  
في الحد ان يقال لكمية الاحاد لكمية الاشياء وما قيل ينبغي ان يقال المراد  
بالاحاد الوحدات القائمة بالاشياء وامم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء  
للكمية متماضية ان الوحدات المنفردة او المجمعة نفس العدد لا كميتهما (قوله  
وظهر بهذا التقرير اه) وهذا التقرير لا يرضى به المصنف فانه قال في ايضاح  
المفصل العدد مقادير احاد الاجناس فالواحد والاثنان على ذلك ليسا  
بعدد وانما ذكر في العدد لانه محتاج اليهما فيما بعد العشرة فهم من العدد  
استطردوا ولو قلنا ان العدد عبارة عن مقدار ما الشيء عليه من وحدة وغيرها  
لدخل الواحد والاثنان في العدد انتهى وليت شعري بعد ما صرح المصنف  
بخروجهما عن التعريف اذا خذنا لفظ الاحاد كيف يعترض الشارح الرضى على  
عدم صحة التعريف بخروجهما عنه (قوله وان لم يكونا اه) الواحد ليس بعدد  
عند كلهم لان العدد قسم لكم والواحد ليس بكم واما الاثنان فعند البعض  
وذكر واه وجوهها ضعيفة وتفصيلها في شرح حكمة العين (قوله بالحق التاء  
كما هو الاصل في التأنيث (قوله او باسقاطها) فان الاصل في الثلاثة واخواتها  
ثبوت التاء في شرح التسهيل للفاضل المصري الثلاثة واخواتها اسماء  
جماعات كعزة وزمرة وامة وفرقة وعصبة وصحبة وسرية وفئة وعشيرة  
وقبيلة وفصيلة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق الاسماء التي هي بمنزلة  
فاستصحب الاصل مع المعدود المذكر لانه قدم رتبته وحذفت التاء مع المعدود  
المؤنث لتأخر رتبته وبديل على ان اصلها التاء ان العرب اذا قصدت مجرد  
العدد تقول ثلاثة نصف ستة وفي الرضى انما وضعت على التأنيث في الاصل  
لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا  
صار المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العارض فتأنيث العارض

في نفسه اولى (قوله الى عشرة) كذا في النسخة التي بخط الشارح ونسخة  
الفاضل اللاري وفي بعض النسخ الى تسعة وهو سهو (قوله او بالجمع) وما يجري  
مجراه (قوله او امتزاجيا) لم يدخله في قوله او بالعطف كما في الرضى بناء على ان  
اصلها العطف لانه من المركبات الامتزاجية كما سبق ذكره وان تضمن الحرف  
باعتبار الاصل وما قيل ان الصواب ان يقال او تضيافا فليس بصواب اذ ليس  
في الاصطلاح مركب تضيافي (قوله واحد) في الرضى اسم فاعل من وحيد يحد  
وحدا ووحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد فالمراد من  
الواحد الوحدة لكونه عددا منفردا ولا حاجة الى تدقيق فلسفي بان يقال سمي  
الوحدة واحدا لانه واحد بذاته كالضوء يضيء بذاته واما لانها من الانواع  
المذكورة مع انه غير تام لانه اذا عبرت الوحدة واحدا كان من المعدودات لان  
الاعداد وفي الاقل يدان الواحد ليس بصفة وكذا غيره من الاعداد فان اجري  
شيء منها على موصوف فعلي تأويل معدود بهذا العدد ولذا يجمع على وحدان  
لان فعلا غالبا في الاسماء ولا يجمع على فواعل مع انه الاصل في الاسماء لكونه  
في الاصل صفة تقول مررت برجل واحد وامرأة واحدة فروعي جانب الاممية  
بان جمع على وحدان وجانب الوصفية الاصلية بان لم يجمع على فواعل  
(قوله ومئة) اصله مئمة كسيرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا عنها كما في عدة  
وثبة ولا مهاي كما حكى الاخفش رأيت مئمة وفي الصحاح اصل مائة مأى كهي  
والهاء عوضت عن الياء (قوله تقول واحد واثنان) هذه الاعداد وما بعدها  
موقوفة محكية على ما هو الاصل في المفصل العدد موضوع على الوقف تقول  
واحد اثنان ثلاثة يدل على ذلك ان الواو بينهما منصوب المحل على انه مفعول  
تقول فان المعنى تقول هذه الكلمات وانما ذكرها على التعداد لان اعراب الاخر  
لا دخل له في بيان استعمالها فقوله وتيم يكسرون الشين جملة معترضة  
بين المعدودات والالف في اثنان وثلثان من حروفهما وليس علامة الاعراب  
وكذا الواو في عشرون واما قوله ثم بالعطف بينهما فهو معطوف على تقول  
بتقدير تقول وقوله مائة والفي وماتان والفيان مذكورة على سبيل التعداد  
او مفعول تقول المقدر ههنا المعطوف على تقول السابق اذ لا يمكن جعلها  
مفعول تقول المذكور اولا لتوسط قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم بينهما (قوله



اعتبار التانيث الجماعة في الايضاح انما كان كذلك اي جاؤا بالتاء للمذكر  
فما فوق الاثنين لان الثلاثة جماعة فاشوا الجماعة في المذكر لانه السابق ثم جاؤا  
بالمؤنث مذكرا ارادة الفرق بينهما انتهى اي انما كان على خلاف الظاهر  
في الثلاثة لان عدد الثلاثة فاقوها جماعة فيصح ايراد التاء فيها فاشوها بهذا  
الاعتبار في المذكر لكونه سابقا في الاعتبار ثم جاؤا بالمؤنث فتر كوا التاء  
فيه للفرق بين المذكر والمؤنث اذ لو ورد التاء فيهما لزم الالتباس في صورة  
حذف المميز اذ لا علامة فيها ولو اوردنا ان لزم اجتماع علامتي التانيث  
في كلمة واحدة فلزم التاء في المذكر وعدمه في المؤنث فقله اعتبارا اه نكتة  
مصححة لا يراد التاء وحصول الفرق بينهما نكتة للزومها في المذكر وبما قلنا ظهر  
ان تانيث ثلاثة وما فوقها الكون في نفسها جماعة لا لان موصوفها جماعة  
وتانيث العدد لا اعتبار المعداد مؤنثا على ما قيل فانه تطويل من غير حاجة  
الى هذا وهذا الوجه اظهر واخف مؤنثة لانه لا يحتاج الى اثبات كون التانيث  
هو الاصل في ثلاثة فما فوقها كما مر نقلا عن شرح التسهيل والرضي قيل فعلى  
هذا الحقوق التاء في ثلاثة فما فوقها قياس وهو متافى ما تقدم في بحث وزن الفعل  
انه لو قال غير قابل للتاء قياسا لم يرد ارباع اذ اسمى به فان لحق التاء للتذكير وهو  
ليس بقياس وهو ليس بشئ لان لحق التاء فيهما خلاف القياس الظاهر المطرد  
في كل الاسماء وما قالوا به انما هو وجه اصح الحقوق بالتأويل على خلاف الظاهر  
(قوله فرقا بين المذكر والمؤنث) والمعتبر في التذكير والتانيث حال المفردان كان  
المعدود جمعا لا بلفظ المعدود وان كان اسم الجنس او اسم الجمع فان كان مختصا  
بالمذكر اثبت التاء وان كان مختصا بالمؤنث حذف وان كان مختصا لهما اجاز  
الامر ان الا اذا نصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص وفيه تفصيل  
في الرضى وان كان المعدود صفة نائية عن الموصوف يعتبر حال الموصوف قال  
الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها اي عشر حسنات امثالها وان كان  
لا يدخله معنى التذكير والتانيث ينظر الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب  
ويذكر نحو خمس من البشارة (قوله وغير الواحد) ظاهره يدل على ان احد مغير  
الواحد واحد مغيرة الواحدة والمفهوم من الرضى ان احدا صله وحده بفتح الحاء  
صفة مشبهة ابدل الواو المفتوحة بالهمزة على خلاف القياس واحدى اصله

وحدى ابدل الواو المكسورة بالهمزة على القياس عند المازني كوشاح واشاح  
وعلى خلافه عند غيره بمعنى قوله وغير يدل على ما في القاموس (قوله ابقاء للجزء  
الاول فيهما) حال من فاعل تقول اي مبقيا لا مفعول له لعدم صحة التعليل  
وكذا تذ كير الثاني عطف عليه اي تذ كير للجزء الثاني في المؤنث وكراهة  
مفعول له للتذكير اي مورد للجزء الثاني في المذكر كراهة اجتماع التانيثين  
وما قيل يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فسد وقد وقع  
في التنزيل يجعلون احبا بينهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت وفي الرضى  
ويعزى الى الرياشي وجوب تكرير المفعول له للمساواة الحال والتمييز وقول حاتم  
واغفر عوراء الكريم ادخاره قاض عليه (قوله بدل من لام الكلمة) اعني الياء  
لانه من التانيث لامن اثنتان فهي للتانيث لان همزة الوصل عوض عنها اي عن  
الياء (قوله لانه لا واجب) قيل الصواب فلانه والجواب انه جزء اما بتقدير فيقال  
اه او حذف الفاء في جواب اما جائز مع قول محذوف نص عليه في الرضى (قوله  
لانه منصوب) قد عرفت الحقيقة ومن قال ان الاعراب المحلى انما يكون للمبني  
وعشرون ليس مبنيًا وهو ظاهر انما المحتمل ان يكون محكما فالصواب المنصوب  
تقدير النقل آخره بالحركة الحكاية فقد غلط بوجوه اما اول فلان الاعراب المحلى  
يكون للمعرب ايضا فالواجب والرفع في المعطوف على اسم ان بعدم مضي الخبر جلا  
على المحل ورفعه ظرف في لا غلام رجل ظرف في الدار جلا على محل لا غلام  
رجل واما ثانيا فلان عشرون مبني لكونه حكاية عن المبني اعني عشرون على  
التعداد واما ثالثا فلان نقل آخره بالحركة الحكاية لا يتأني الاعراب بالحرف  
(قوله لان المعطوف) تعليل لغير (قوله اي عطف تلك العقود) خص العطف  
منها بعطف العقود على الزائد مع ان عطف الزائد على العقود ايضا جائز وان كان  
الاول اكثر استعما لا بقرينة قوله الى تسعة وتسعين بخلاف قوله ثم بالعطف  
على ما تقدم حيث جعله شاملا لهما كما هو الظاهر (قوله كذا ذلك الزائد)  
جعل الجار والمجرور لان الزائد لا من الزائد والعقود معا كما في الرضى لان  
الاحتياج الى التقييد فيما وقع فيه التغيير وهو الزائد لا في العقود (قوله ما  
والف) بالوقف كسائر الاسماء السابقة واورد الواو بينهما ليشعر بعدم اتصالهما  
بخلاف العقود السابقة (قوله ما تان وان فان) لم يورد جمعها لعدم كونه من



الاعداد في نفسه وانما يصير من الاعداد بالتركيب بلفظ العدد نحو ثلاث مائة  
وثلاثة آلاف كالواحد والاثني كما مر في كلامنا من الايضاح (قوله او واحدة) عطف  
على واحد فيكون مثالا للمؤنث عطف فيه الزائد على مائة (قوله مائة واثنان  
واثنتان) عطف على مائة وواحد وهكذا فكلها من عطف الزائد على المائة  
احدهما مثال للمذكر والاخر مثال للمؤنث على الطريقة السابقة وعطف  
او واحدة ومائة على مائة وواحد بان يكون مثالا عطف فيه المائة على الزائد  
وهكذا الى آخر الامثلة وهم تأبى عنه الطريقة السابقة من ايراد مثال للمذكر  
ومثال للمؤنث ولما لم يراد مثال واحد بعطف الزائد على المائة ترك الباقي الامثلة  
ثم الحق بقوله ويجوز العكس في السك (قوله قال الشارح الرضى اه) المقصود منه ان قوله  
وشذ حذفها بمعنى انه على خلاف القياس فالألفاء على المكسرة قياس وليس بمعنى انه غير فصيح بل هو اولى (قوله مخفوض)  
واجاز سيبويه النصب في الشعر والقراء مطلقا وهذا اذا كان المعدود جامدا  
واذا كان صفة نحو قولك ثلاثة صالحون فالاحسن الاتباع ثم النصب على الحال  
ثم الاضافة وهو اضعفها لاستعمالها حينئذ استعمال الاسماء كذا  
في شرح التسهيل (قوله مجموع جمع التكرير ان وجد) فان كان له جمع فله يؤتى  
به ولا يؤتى بجمع الكثرة وان لم يوجد فجمع المؤنث السالم نحو ثلاث عورات  
وقل مجيش مع وجود المكسر نحو سبع سنابل مع وجود سنابل ونحو خمس  
زوجات وسبع بقرات وما جمع المذكر السالم فلا يميز به كما سيجي (قوله او معنى)  
وهو اسم الجمع واسم الجنس والاكثر فيه ان يكون مجرورا بمن (قوله الا في ثلاث  
مائة اه) اي اسقاط التاء في ثلاثة واخواتها واجب اذا اضيف الى مائة واثنائها  
واجب اذا اضيف الى الالف لان ميمها في الظاهر لفظة مائة وهو مؤنث ولفظ  
الف وهو مذكر (قوله وكان قياسها) اي بالنظر الى كون ميمها مجموعا فلا ينافي  
عدم مجي اضافة العدد الى جمع المذكر السالم (قوله في صورة الجمع المذكر السالم)  
انما قال في صورة لانهم اختلفوا في مئين والجمهور على انه جمع مائة بالواو والنون  
على الشذوذ كارضين وقال الاخفش ان وزنه فعلين كغسلين فهو اسم جمع وقال  
البعض ان اصله مئى كعصى فهو جمع كثرة فليت ياؤه الثانية تونا فعلى التقدير  
هو في صورة الجمع المذكر (قوله ان يلى التمييز المجموع اه) اي يلى التمييز الذى يذكر

للمائة كما يقال مائة رجل كذا نقل عن الشارح الرضى فالتمييز فاعل يلى  
والمجموع مفعول له (قوله ما تعود) اي اخذ التمييز المجي بعد ما هو في صورة  
الجمع اه عادة فالضمير المستتر في تعود راجع الى التمييز والمجى مفعوله (قوله  
فانه عذر الاضافة) حكى الكسائى ان من العرب من يضيف عشرون  
واخواتها الى المميز مسكورا نحو عشرون درهم ومعرفة نحو عشرون نوبة  
وعند الاكثرين هو ساذ لا يبنى على مثله قاعدة كذا في شرح التسهيل للفاضل  
المصرى (قوله قليلا من حيث اللفظ) فان لفظ المفرد اقل صرقا من لفظ الجمع غالبا  
ومن حيث المعنى فان الجمع في معنى واحد واحد وتذكر قليلا كتذكر قريب  
في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين (قوله في الاعداد) وانما قيد بذلك  
لان استعمالها مع ميمها بدون الاعداد واقع في الرضى وان لم يكن مائة مضافا  
اليها ثلاث واخواتها اجعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مائة رجل (قوله  
مرفوض) في شرح التسهيل ان العرب لا تجمع المائة اذا اضيف اليها عدد  
الا قليلا (قوله مخفوض مفرد) وقد جاء منصوبا في قول الشاعر

اذا عاش الفتي مائتين عاما \* فقد ذهب اللذذة والضيء

وجاء جمعها ايضا كما في قراءة الكسائى في ثلاث مائة سنين بالاضافة واجاز ذلك  
القراء وذلك قليل كذا في شرح التسهيل (قوله واذا كان) اي هذا الاستعمال  
المفهوم مما تقدم من اثبات التاء في المذكر واسقاطها في المؤنث في ثلاثة الى  
عشرة اذا كان المعدود ولفظه متعقبا في التذكير والتأنيث واذا كانا مختلفين  
فيهما فالوجه ان كان الايق قد عيى على بيان احوال المميز الا ان تذكر لفظ  
المعدود وتأتي به لما لم يعلم من المميز قد ذكر المميز (قوله واذا كان المعدود) سواء  
وقع تمييزا كما في مثال الشارح او موصوفا نحو الشخص ثلاثة او ثلاث ولا ينتقض  
هذا الضابط بثلاث مائة ولا العكس بثلاثة آلاف حيث وجب التذكير في الاول  
والتأنيث في الثانى سواء كان المعدود مذكرا او مؤنثا لان التذكير فيهما بواسطة  
لفظ المائة والالف كما عرفت ولم يعبر بهما عن المعدود بل التعبير بلفظ ميمهما اعني  
رجلا وامرأة مثلا (قوله يميز) زاده للتخصيص على استغراق النفي فان الفعل  
المنفي ظاهر في العموم بخلاف التذكير في سياق النفي فانها نص فيه اي لا يميز بيميز  
اصلا مفردا كان او مئى او مجموعا (قوله فلا يوردها) اشارة الى انه ليس المراد بقوله



لا يميز واحد ولا اثنين انه لا يذ كرا المميز بعدهما كما في الحواشي الهندية فيكون  
منا في القول استغناء بلفظ التمييز عن ما فانه يدل على ترك الواحد والاثنين بل المراد  
انه لا يجمع بينهما ثم عدم الجمع يحصل بترك الواحد والاثنين وترك المميز فاضرب  
بقوله بل يذكرون الاثنين الاحتمال الاول كما يدل عليه التعليل بقوله استغناء  
بلفظ التمييز عنهما (قوله ما يصلح ان يكون تمييزا لهما) وهو المفرد في الواحد والمثنى  
في الاثنين واحترز عما لا يصلح لذلك كالمثنى والمجموع في الواحد والمجموع  
في الاثنين (قوله اي الصالح لان يكون تمييزا) اندفع بهذه العناية ايراد الرضى  
بان هذا التعليل لا يستمر في نحو واحد رجال واثنان رجال (قوله وبصيغته اه)  
اي بصيغته بقرينة المقابلة بجوهره (قوله فان من صيغته اه) اعني الجوهر  
مع الهيئته كما هو المعنى الحقيقي للصيغة فلا ينافي السابق (قوله فان قلت هب)  
حاصله ان المدعى عام كما مر والدليل خاص لانه لا يتم في ما اذا اورد تمييز الاثنين  
مفردا فانه صالح لتمييزه لكونه مبينا للجنس ولذا جاء في قول الشاعر ثنتا حنظل  
والاستغناء بلفظه لعدم فهم الاثنينية منه (قوله ينبغي ان يعتبر اه) يعني ان  
اللائق بالقياس ان يعتبر في الاثنين المثنى رعاية للموافقة بتمييز ساثر الاحاد بقدر  
الامكان فالمفرد ليس بصالح لتمييز الاثنين قيا ساو ما وقع في الشعر شاذا للضرورة  
(قوله معنى الكلام) خلاصته ان معنى الكلام انه لا يجمع بينهما وبين تمييزهما  
استغناء بلفظ التمييز اعني الصيغة من غير اعتبار علامة الافراد والتثنية عنهما  
لانه بالحاق علامة الافراد يفيد الوحدة وبالحاق علامة التثنية يفيد الاثنينية  
فلا حاجة الى ذكر الواحد والاثنين وانما قال ولا يبعد لان فيه حمل اللفظ على  
خلاف الظاهر السابق الى الفهم (قوله فاختاروا اه) دفع لما يرد من انه على  
هذا التوجيه حصل لنا طريقتان لبيان الجنس مع الوحدة والاثنينية معن عن  
الآخر فلا يصح ان لفظ التمييز معن عنهما فقال ان حقوق العلامة اخف  
فاختاروه لهذا الترجيح (قوله وتقول) عطف على تقول السابق وكلاهما  
بصيغة الخطاب رعاية لموافقة ما بعده من قوله وتقول حادي عشر فانه بصيغة  
الخطاب ولقوله وان شئت قلت ولقوله بعده فتعرب (قوله اي في الواحد) عبر  
عنه بالمفرد اشارة الى انه منفرد عما سواه من الاحاد المتعددة بهذه الصيغة  
اي التصيير لا يشاركه فيها غيره (قوله تصيره) مصدر مضاف الى الفاعل

ومفعولاه محذوفان قدرهما الشارح رحمه الله (قوله على هذا القياس) اي  
قياس الثاني ولا حاجة اليه (قوله فلا يجزى اه) لا متناعه عقلا (قوله  
لا يميز اشتقاق اه) وذلك لان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به  
معنى الحدث ولا فعل لما فوق العشرة بخلاف العشرة وما تحتها فان لها  
الفعل نحو ثنيت من الثنى الى عشرت من العشر على حد ضرب وجاء من حد  
فتح ما فيه العين اعني اربع وسبع وتسع واما ما هو بيان الحال وان كان  
في صورة اسم الفاعل كالحائط والكاهل فليس له معنى حد في قائم به وانما معناه  
الواحد في مرتبة فلا بأس ان يبنى من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج الى مصدر  
وفعل (قوله اي مرتبة من المتعدد في نفسه) لا بالنظر الى عدد تحتها فيصح  
مقابلته باعتبار التصيير فان حاله بالنظر الى ما تحتها (قوله والحادي عشر)  
فتقلب الواحد الى الحادي يجعل الفاء مكان اللام والعين مكان القاء وقلب  
الواو ياء لتطرفهما فتسكن الياء فيه وكذا في الثاني عشر مع انه امر كان كما مر  
في معدي كرب كذا في الرضى (قوله وتقول في المعطوف اه) واما العشرون  
والثلاثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد لفظ العدد فهما  
واحد وكان القياس العاشرون والثلاثون اه كذا في الرضى ولذا تركهما  
الشارح رحمه الله (قوله من اجل اختلاف الاعتبارين اه) يعني ان قيل  
الى آخره مرتب على اختلاف الاعتبارين بواسطة استلزامه اختلاف  
الاضافتين استلزاما ينافي الان التصيير يقتضي الاضافة الى الاقل بمرتبة والحال  
يقتضي الاضافة الى المساوي والى ما فوقه اذ لا مرتبة للواحد في العدد  
الذي تحتها (قوله بالاضافة اه) واذا نصب به فانما تصبى اذا كان بمعنى  
الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف  
سائر اسماء الفاعلين فانهما متساويان فيها والنصب اكثر (قوله بالاضافة)  
ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب ما يضاف اليه اذ ليس اسم فاعل حقيقة  
ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له اذا اجزيت ذلك فقد  
اجزيت مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلاثة قال نعم على معنى اتممت  
ثلاثة وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسي الى اثنين (قوله الى عدد يساوي  
عدده) الظاهر الاخصر الى اصله اولى ما فوقه والعدد المضاف اليه نفس اصله



الان يعتبر التغير باعتبار كونه اصلا وكونه مضافا اليه (قوله لا مطلقا) فانه اذا اريد ذلك يقال احده ثلاثة اى واحد منهم (قوله والرابعة والخامسة) زاد هذه العبارة اشارة الى ان قوله ثلاث ثلاثة مذكور بطريق التمثيل والمراد انه قيل ثالث ثلاثة وامثالها من نحو رابع اربعة وخامس خمسة وغير ذلك اى احدها باعتبار وقوعه في احده هذه المراتب فانه فاسد اذا لا يقال ذلك الا باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية فقط (قوله والا يلزم اه) اى اذا كان المراد الواحد مطلقا لا بخصوصية المرتبة يلزم جواز ارادة كل واحد سواء كان الاول والثاني او الثالث من كل ما جاء للواحد من المتعدد باعتبار حاله وتخصيص الشارح الواحد الاول وعاشر العشرة لغاية البعد بينهما (قوله مستبعد جدا) اى عند العقل اذا اظهر ان يقال اول العشرة وثاني العشرة الى عاشرها واما الاستعمال فغير واقع (قال المذكور والمؤنث) اى من الاسم المتمكن لان ما هو المبنى منهما من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات سبق ذكره فلا يراد ان نحو هذى والتي وانت خارج عن تعريف المؤنث داخل في تعريف المذكور فينتهضان طردا او عكسا واحكام الاسناد الاتية انما هي للمؤنث الذى هو قسم الاسم المتمكن فان المؤنث من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات في تلك الاحكام تابع لما يعبر به اعنه في كونه حقيقيا او غيره وكذا المثنى والمجموع المعرفان بما سياتى اريد بهما ما هو قسم الاسم المتمكن والاحكام المذكورة لهما فيما سياتى احكام لما هو قسم منه (قوله لاصالته) اذ ما من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه الشئ والشئ مذكور ولانه لا يقتصر الى زيادة والتأنيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التأنيث الا في الاسماء اذا قصد مدلولاتها فان قصد لفظ الاسم جازت كبره باعتبار اللفظ وجازت تأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وخروف الهجاء يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين وزعم الفراء ان تأنيثها لا يجوز الا في الشعر كذا في شرح التسهيل (قوله او حكما) والحقيقي المقدر العلامة كزئيب وسعد وغير الحقيقي نارودار ودليل كون التأنيث مقدرة والالف رجوعها في التصغير واما الزائد على الثلاث فيحكم وافية ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاث اذ هو الاصل وقد ترجع فيه ايضا شاذا نحو قديمة

ووربئة في تصغير قدام ووراء كذا في رضى الكافية وفي رضى الشافية انهم اجترأوا في الثلاثى الذى هو اخف الينية لما طرأ فيه معنى الوصف على زيادة التاء التى تلحق آخر اوصاف المؤنث فلما وصلوه الى الرباعى وما فوقه وانما وان كانت كلمة برأسها الا انها حرف بحرف الكلمة المتصل به لم يزد بها زيادة على عدد حروف لو زاد عليها اصى طرحوه في التصغير فقدروا الحرف الاخير كالتاء اذ هو محتاج اليه لكون الاسم وصفا فقا لواء قريب انتهى ولا يخفى مخالفة الشرحين ولعل فيه قولين والشارح رحمه الله اختار الثاني بفعل التاء في الرباعى ملفوظة حكما لانه متى يمكن اعتبار الحرف الاخير تاء لا يجترأ على تقدير التاء (قوله وعلامته التاء اه) علامة الشئ لا تكون طردة ولا منعكسة فلا يرد ان التاء تجي لا اربعة عشر معنى وان الالف المقصورة قد تكون في نفس الكلمة كعصافى وقد تكون زائدة لللاحق نحو ارطى ولتكثير حروف الكلمة نحو قبعثرى وان الممدودة قد تكون من نفس الكلمة كراء وكساء وقد تكون لللاحق كبراء وخشاء المحققان بقرطاس وقرطاس (قوله الممدودة) انما تمد لاجل الهمزة ولذا لا تمد المقصورة واختلفوا في علامة التأنيث فقال سيبويه وعليه الجمهور انها الهمزة لكونها منقلبة عن الالف المقصورة والالف زائدة قبلها للمد وقيل الهمزة بنفسها وقيل انها الالف والهمزة زائدة للفرق بين مؤنث افعـل نحو احر وحرآه وبين مؤنث فعـلان نحو سكران وسكرى وقيل الهمزة والالف معا للتأنيث كذا في شرح التسهيل والجارى بردى نقلا عن الشرح الهاوى وعلى التقديرين يصدق على الممدودة علامة التأنيث باعتبار جزئها الشائى او الاول او تمامها فافهم فانه تحريفه الناظرون (قوله وقد زاد بعضهم) وهو صاحب الفصل وزعم ابن هشام ان علامة التأنيث في هذا كسرة الذال (قوله بازائه ذكراه) في الرضى ولو قال الحقيقي ذات الفرج كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوانا نثى لاذكرها من حيث التجويز العقلى انتهى لكن مادة النقص غير محقة فلذا قال اولى (قوله ليس بازائه اه) يدخل فيه ما لا يكون بازائه شئ او يكون لكن لا يكون ذكرا كظلمة فان مقابلها النور وليس بذكرا ويكون بازائه ذكر لكن لا من جنس الحيوان كخنزلة فكلمها مؤنث لفظى (قوله واذا اسند الفعل) اى المتصرف



فانه يجوز التاء وتركه في نحو نعم المرأة ويتعين تركه في نحو اكرمهم عند من  
اسند اكرم الى هند وكذا الحال في شبه الفعل فاللائق ان يقول السارح اى  
الفعل المتصرف وشبهه بل فصل كما هو الاصل (قوله فبالتاء) غالباً لانه قد ورد  
حذفها مع ضمير المؤنث الغير الحقيقي نحو ولا ارض اقبل اقبالها وحكى  
سيبويه عن بعض العرب قال فلانة ووقع في بعض نسخ المتن فالتاء اى واجبة  
(قوله الا اذا كان اه) والا اذا كان جمعاً فانه يجزى بيانه بعد بقوله وحكم ظاهر  
الجمع اه فهو بمنزلة الاستثناء ايضا فعلى السارح التعرض لهذا ايضا (قوله  
لك الاختيار في الحاق التاء اه) وقع فصل اولاً وقد جاء في القرء آن ذلك وقول  
بعض النحويين ان الانيان بالتاء احسن ليس سديد الاجماع في قوله تعالى  
وجمع الشمس والقمر على التذكير فاذا الامر ان مستويان كذا في الايضاح  
(قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي) مالم يكن علماً للمذكّر نحو طلحة فانه  
لا يقال جاءنى طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء  
فاض عليهم وذلك لان الوضع العلمى اخرجهم عن موضعه وجعله لما هو له فصار  
التأنيث نسباً منسياً لا اعتبار المعنى بخلاف اسم الجنس واما اعتبار تأنيثه  
في منع الصرف في الجمع بالتاء والالف لكونهما حالة في نفسه بخلاف تأنيث  
الفعل فانه حال في غيره فلا يتعدى اثره اليه لعدم قوته ثم ان المؤنث اللفظى قد  
يكون حيواناً نحو حمامة ودجاجة وقلة وتغلة فيستوى الامر ان تقول من قال  
ان تأنيث قالت في قوله تعالى وقالت غلة دال على انها كانت انثى غير مستقيم  
وان استحسنه ضعفة النحويين قال المصنف في الايضاح اذا جاز هذه حمامة ذكر  
وثلاث من البط ذكور مع التصريح بالتذكير فليجز قالت غلة بالتاء مع  
كونه ذكراً نعم يتم ذلك على قول ابن السكيت ولا يجوز تأنيث فعل المؤنث  
اللفظى اذا كان المذكر علماله اولاً فتأنيث غلة عنده كتأنيث طلحة (قوله  
وجعل بعض السارحين اه) فعنده قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالحيار  
ناسخ لقوله اذا اسند الفعل اليه فبالتاء وعند السارح قدس سره مخصص به  
ولا يخفى ان هذا الفرق انما يظهر اثره في بقاء العام بعد الاخراج حقيقة كما بين  
في الاصول ولا فرق بينهما في اخراج بعض ما يتناول (قوله الى المؤنث الحقيقي)  
ظاهراً كان او ضميراً (قوله حضرت القاضي اه) اورد المثاليين مما فيه الفصل

بغير الا لان الاجود في صورة الفصل بالا ترك التاء في الرفع نحو مقام  
الاهند (قوله او ضمير الجمع) اما بالواو والنون (قوله لو كان جمع المذكر السالم)  
الابنون فانه يجوز فيه التاء قال الله تعالى آمنتم به بنوا اسرائيل لانه في حكم  
الجمع المكسر لغير بناء الواحد فيه والا لجمع السالم الذى واحده مؤنث  
نحو ارضون وستون فان حكمه حكم الجمع المؤنث السالم في جواز التاء وتركه  
لان حقه الجمع بالالف والتاء فالواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء ولواريد  
من قوله جمع المذكر معناه الاضافى وجعل السالم تعال المذكر لم يحتاج الى  
الاستثناء المذكر كما لا يخفى (قوله واحده مؤنث اه) حقيقى التأنيث كنسوة  
او مجازية كدور او مذكر حقيقى التذكير كرجال او مجازية كأيام وسواء كان  
الجمع جمع التكسير كما في الامثلة المذكورة او جمع المؤنث السالم كالزينات  
والطلحات والحبليات والغرفات فهذه صور ثمانية يجوز فيها التاء وتركها  
(قوله حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي) اى مؤنث ظاهر غير المؤنث الحقيقي فلا  
يشمل المذكر على ما وهم ولا فرق بينهما الا في شئ واحد وهو ان حذف العلامة  
مع الجمع احسن منه مع المفرد لكون تأنيثه بالتاء اويل وهو كونه بمعنى الجماعة  
وانما لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذى كان في المفرد لان الجمع الطارئ ازال حكم  
التأنيث الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو  
والنون التذكير الحقيقي لبقاء لفظ المفرد فيه فاعتبره بخلاف الجمع المؤنث  
السالم فانه يتغير المفرد فيه اما بحذف التاء نحو مسلمات او بقلب الالف فيه واوا  
اوباء نحو حبليات وحجرات فيجوز فيها التاء وتركها كما في الجمع المكسر (قوله  
من جوع التكسير) الصواب تاخير عن قوله غير الجمع المذكور لانه بيان  
مابقى بعد التخصيص وان يزداد جمع المؤنث السالم كالطلحات في الرضى وضمير  
العاقليين لا بالواو والنون اما الواو ونحو الرجال والطلحات ضربوا نظراً الى العقل  
واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت نظراً الى طريان معنى  
الجماعة على اللفظ (قوله ولا يقال جاءت) لبقاء لفظ المذكر الحقيقي فيه (قوله  
المقرون بالتاء الساكنة) لكونها علامة عليه والمقصود ان التاء وان لم تكن ضميراً  
فهى دالة عليه فلذا قامت مقامه (قوله في كونه جمع المؤنث) الحقيقي والمجازى  
جمع تكسيراً وسلامة نحو النساء والزينات والدور والظلمات والقرينة على



ارادة هذا المعنى من قوله والنساء مع ان الظاهر ان يراد به الوصف المختص به وهو كونه جمع التكسير للمؤنث الحقيقي مقابلة بالعاقلين اى الذكور والعقلاء وغير العاقلين اما بان لا يكون ذكورا وهو المراد بالنساء اوبان لا يكون عقلاء وهو المراد بالايام (قوله وان لم يكن من العقلاء) وانما ترك المصنف سماعه لانه علم من قوله والنساء بطريق الاولى فانه اذا جازى جمع المؤنث العاقل بمجرد انتفاء الذكورة ايراد النون كان جوازه اذا انتفت الذكورة والعقل اولى (قوله جمع المذكور) سواء كان جمع تكسير نحو الايام مضى ومضين او جمع سلامة نحو الخيل جمع تخيل وهو القدر الغليظ من الخشب (قوله الغير السالم) الصواب الغير العاقل كما في قوله راما في جمع المذكور الغير العاقل لانه يصدق على الرجال انه جمع المذكور غير السالم مع انه لا يجوز فيه فعلن (قوله موضوعه له) اى لجمع المؤنث عاقلا كان اولا (قوله لا اصل له في التذكير) لان الاصل فيه ان يكون مذكرا حقيقيا (قوله فيراعى) متفرع على المثنى لا على النفي اى ان كان له اصل في التذكير فيراعى حقه (قال المثنى) التثنية في اللغة دوكر دن وفي الاصطلاح ما ذكر في المتن والمناسبة ظاهرة وقدم المثنى على الجمع لتقدم عدده واقر به من المفرد بسلامة لفظ المفرد فيه البتة واكثرته لعدم اختصاصه بشرط بخلاف الجمع كما سيجي (قوله آخره) بالنصب مفعول لحق واللف فاعله وزاده لان اللحق لا يختص بالآخر (قوله اى آخر مفردة) قيل يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكال والجواب ان قيد الحيثية في تعريف الامور الاعتبارية معتبر كما تقر في محله فالتعريف ما لحق آخر مفردة من حيث انه لحق المفرد فلا نقض نعم يرد عليه انه اذا اعتبر قيد الحيثية فلا حاجة الى تقدير المضاف او تقدير مرغ لواحقه وهذا الوجه احسن (قوله او قدراه) عطف على قوله اى آخر مفردة (قوله والا) اى وان لم يكن احد الامر ينبل ترك على ظاهره (قوله لا يصدق اه) فلا يكون صادقا على المحدود فلا يكون تعريفا لانه لا يكون جامعا ولا مانعا (قوله ولولا كتنى بظهور المراد) فان المراد المحق مع اللاحق الا انه تسامح بجعل الجزء قيما (قوله عوضا عن الحركة اه) ولما لم يقبل الالف الحركة عوضت عنها هذا مذهب البصريين والكوفيون بقولون انها عوض التنوين لقولك جاء في غلاما

زيد فخذها يدل على انها كالتنوين والبصريون يستدلون بقولك الغلامان فائباتها يدل على انها كالحركة اذ التنوين لاثبات له مع اللام والوجه انها كالحركة في موضع وكالتنوين في موضع ومثلها في موضع نحو غلامان والغلامان وغلاما زيد كذا في الاقليد والايضاح (قوله مكسورة) وحكى الكسائي ان فتحها لغة وقال ابن جني فتحها بعضهم في الثلاثة قال الشيباني من العرب من يرفع النون اذا كانت بالالف واما بالياء فلا يجوز ومن ذلك قول فاطمة رضى الله عنها يا حسنان يا حسينان (قوله لثلاثه الى الفتح اه) وليعادل نقل الكسرة خفة الفتحة والالف ولان الاصل في تحريك الساكن الكسر (قوله على تقدير تسليمه) كل واحد من الاشتغال وعدم الدلالة اما منع الاشتغال فلان عموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع كما في قوله تعالى وبعواتهن احق بردهن فان المرجع اعنى المطلقات شامل للمطلقات الرجعية والبائية والضمير مختص بالرجعية واما منع عدم الدلالة فلان ما اجعوا عليه من ان علامة التثنية الالف او الياء وان النون عوض عن الحركة والتنوين انما يدل على ان التنوين ليس جزأ من الدال لم لا يجوز ان يكون شرطا للدلالة وكونه عوضا لا يقتضى الاختصاص بالعوضيه (قوله صرح ان يقال اه) وكذا صرح ان الدلالة المذكورة عوض من حقوق الامور الثلاثة باعتبار كونها عوضا من حقوق الامرين بناء على لزوم الثالث لهما والاظهر تأخير قوله ونون مكسورة على قوله اميدل كما في الباب (قوله بمعنى الواحد) حقيقة او اعتباريا فانه يجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر غير الاقصى على تأويل فرقتين كمالين وقومين (قوله باعتبار دخوله اه) يعنى ليس المراد من كونه من جنسه ان يكونا متفقين في الحقيقة بل في الجنس الذى وضع ذلك المفرد له سواء اتفقا في الحقيقة كرجلين او اختلفا نحو ابيضين لانسان وفرس (قوله الموضوع له) بالمعنى الاعم للوضع اعنى تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه او بقرينة يشمل المثنى المجازى ايضا كالاثنين (قوله بوضع واحد) احترازه عن المثنى المشترك باعتبار معنييه كاقربين للطهر والحيمض فانه وان دل على ان معناه مثله باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذى وضع لذلك الجنس لكن لا بوضع واحد (قوله المشترك بينهما اه) اشارة الى ان اشتراك الجنس بينهما مفهوم من لفظ المثنى



(قوله لا استغنى) وما وقع في تعريف الجمع المذكور السالم من قوله ليدل على ان معناه اكثر منه من جنسه يدل على ان المراد من قوله مثله المثلية في الوحدة ولا يدل على ان المراد المثلية في الجنس مع المثلية في الوحدة (قوله اشارة الى فائدة اه) يعني انه ليس داخل في التعريف (قوله باعتبار معنيين مختلفين) اي غير داخلين تحت جنس الموضوع له اسواء كانا حقيقيين كالقرء آن او مجازيين كاليدان في النعمة والقدرة او احدهما حقيقة والآخر مجازيا كالاسدين اذا اريد به الاسد والرجل الشجاع ولاجل العموم لم يقيده بالاسم بالمشاركة وبما سرنا ظهر اتجاه السؤال الا في واندفع ما توهم من ان الكلام في تثنية المشترك وانه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين ومثني التغليب ليس كذلك (قوله لبعضهم) وهو الاندلسي ومن تبعه فانه قال يقال العينان للباصرة والجارية (قوله هذا) اي انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين (قوله يوازن يجعل الاماه) منقول من شرح المفتاح الشريفي وفيه بحث اما اولاه فانه حينئذ تكون تثنية التغليب قياسا لكونها داخله تحت ضابطه وهو ان يسمى احد المتصاحبين والمتشابهين باسم الآخر ثم يقول الاسم بمعنى المسمى به مع انه قال في شرح التسهيل ان مختلفي اللفظ يحفظ ولا يقاس عليه واما ثانيا فلان تثنية الاسم انما تكون باعتبار معنى جامع بين المفردين في نظر المتكلم بقصد افادته ولا شك ان قصد المتكلم بابوين وقرين افادة نفس الاب والام والقمر والشمس لا من حيث انهما مشتركان في كونهما مسميين بالاب والقمر فتأويل الابوين مثلا بمسميين بالاب وان كان محكما في الواقع لكن ليس كذلك في نظر المتكلم فان المقصود من قوله تعالى ورفع ابويه على العرش رفع الاب والخاله على العرش لرفع المسميين بالاب والى ما ذكرنا اشار الرضي حيث قال وقد بيني غير المتفقين في اللفظ بعد جعلهم سامتفي اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شئ واحد انتهى ولم يتعرض للتأويل وفي شرح التسهيل ان معنى التكنيد نحو فاربع البصر كرتين ومعنى التغليب ملحق بالمثنى في اعرابه وليس بمثنى وحينئذ لا اشكال (قوله لاشبهة في صحة اه) لان هذا استعمال اللفظ في المعنى المجازي ولا نزاع في تثنية اللفظ باعتبار المعنى المجازي (قوله والمصنف اختار عدم

جوازه اه) اي في شرح الكافية وفي الايضاح جوزه شاذ اولذا قال الشارح والمصنف متردي ذلك (قوله يا قول بالمسمى اه) وهذا التأويل ثابت في نظر المتكلم مخطريا له اذ العلميه تما في الاستعمال في اكثر من واحد واذا اوقات به وزالت عليتها صارت كاسماء الاجناس الا ان اسماء الاجناس مشتركة في امر مغنوي محقق وهذه مشتركة في امر مقدر وهو كونها مسمى به ولاجل زوال العلمية التزموا ادخال اللام تعويضا عنها فان قيل اذا كانت تثنيتهما باعتبار تنكيرها وهو شاذ فتكون تثنيتهما ايضا شاذة وليس كذلك فالجواب ان تنكير العلم غير ضروري لانه يمكن استعماله علما في كل موضع فجعله نكرة في غير ضرورة اخراج له عن اصله فيكون شاذا بخلاف مثناه فانه لا يمكن استعماله علما لان التثنية تما في العلمية فلا يلزم من شذوذ ما يمكن اجراؤه على اصله شذوذ ما لا يمكن اجراؤه على اماله وبما ذكرنا ظهر الفرق بين معنى التغليب في اسماء الاجناس وبين معنى الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء بكون التأويل في نظر المتكلم في الثاني دون الاول (قوله ان لا يذكر اه) ليشمل تثنية اسماء الاجناس والاعلام (قوله حكم ما يتطرق اه) لتظهر نكتة وضع الظاهر موضع الضمير (قوله اي الاسم المقصور اه) اشارة تقدير الاسم الى ان المقصور في الاصطلاح لا يكون الا اسماء فلا يقال ربي مقصور (قوله الف مفردة لازمة) اي في الاصطلاح نقل عنه ان قوله مفردة احتراز عن الالف المقرونة بهمزة كحمر اه وقوله لازمة احتراز عن مثل زيده اذ اوقفت عليه (قوله محبوس عن الحركات) لكون اعرابه تقديريا (قوله لانه ضد المدود اه) اي مشتق من القصر المتعدي مصدر قصره يقصره بمعنى ضد المد والحبس واما القصر كعقب خلاف الطول فهو لازم مصدر قصر ككرم لا يمكن بناء المقصور منه (قوله كعصوان اه) الظاهر كعصا وكالي بدل قوله كعصوان واللوان في المسمى بالي فان عصوان واللوان مثالان للتثنية لالام مقصور الذي انه منقلبة عن واو حقيقة او حكما وان يورد كعصوان واللوان بعد قوله قلبت الفه واو وكذا الكلام في رحبان ومتيان وانما كان اصل الف عصبا واو حقيقة لقولهم عصوته اي ضربته بالعصا (قوله مجهول الاصل) اي غير معلومه سواء كان له اصل في الواقع او لا لاشارة الى ارادة معنى العام او رد المثال من عديم الاصل



فان الالف في الاسماء العربية في البناء كتي واذا والى لا اصل لها وفي الاسماء  
المتكئة لها اصل وهو محل الاعراب وهو قد يكون معلوما وقد لا يكون معلوما  
(قوله ولم يل اه) هكذا وقع في التسهيل وقيد في الرضي بان لا يكون هناك  
سبب للاماله غير انقلاب الالف عن الياء وفيه انه حينئذ يكون معلوم الاصل  
(قوله اي غير ما فيه اه) اي المراد بالثلاثي المعنى اللغوي اي ذو ثلاثة احرف  
لا الاصطلاحي وهو ما تكون حروفه الاصلية ثلاثة (قوله من الرباعي اه) بيان لما  
(قوله قلبت الفه واوا) ولم تحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند  
حذف النون بالاضافة (قوله اي فالفه مقبولة بالياء اه) لم يقل فقلب الفه  
بالياء مع انه الموافق لما سبق اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتقرره بحيث لا خلاف  
فيه لاحد بخلاف الحكم السابق فان فيه خلاف الكسائي حيث ذهب الى ان  
الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحي او مكسورة  
كالربا وجب قلبها ياء لئلا تتناقل الكلمة بالواو في الهزم مع الضمة والكسرة  
في الصور ولهذا النكتة لم يقل المصنف رحمه الله والياء مع انه اخصر وافق  
للسابق لان تقديره قلبت ياء (قوله اي غير زائدة اه) فالاصلية بمعنى الثابتة  
في محل يخرج عنها الاقسام الثلاثة لا بالمعنى المتعارف وهو ما تكون في مقابلة  
الفاء والعين واللام فانه لا يخرج حينئذ ما تكون منقلبة عن اصلية (قوله كقراء  
بضم القاف اه) هذا يخالف لما في القاموس من ان القراء ككتان لحسن القراءة  
وكرمان للمتنسك ولعل الشارح لم يطلع على ذلك (قوله فينبغي ان لا تقع اه) اي  
مباغة في الهرب عن اجتماع الامثال (قوله لبقائها) اي ثقل الواو لتغليل  
لاقرب (قوله بان تكون للحاق اه) لم يقل اوزا ئدة مع انه الموافق لما تقدم  
من قوله غير زائدة لا منقلبة عن اصلية اوزا ئدة اشارة الى ان الزيادة في الممدود  
لا تكون الا للحاق بخلاف الزيادة في المفصور فانها تكون للحاق والتكثير  
كما مر (قوله كعلباء) العلباء عصب العنق وهما غلبا وان بينهما امنبت العرف  
صحاح كذا نقله عنه (قوله فالوجهان المذكوران جائزان) الا ان ابقاء  
الاصلية اولى من قلبها حتى لم يذ كر سيبويه فيها الا اثبات وابدال المحقة واوا  
اولى من اثباتها (قوله ملحقة) صيغة اسم الفاعل نقل عنه هكذا في عبارة  
الرضي وفيهم منه ان الحرف الزائد للحاق اولا في مثل علباء هو الواو والياء

ثم غرض عنه الهمزة (قوله قد تصفعنا اه) ونقل عنه فعبارة المفصل هكذا  
وما آخره همزة لا يخلو همزته اما ان يسبقها الالف او لا فالتى يسبقها الالف  
على اربعة اشرب اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف اصلي كراء وكساء  
وزائدة في حكم الاصلية كعلباء ومنقلبة عن الف التانيث كحمرآه  
وان هذه الاخيرة تقلب واوا لا غير والقياس في البواقي ان لا تقلب وقد اخبر  
القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فان كانت للتانيث  
قلبت همزتها واوا والى لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف  
اصلي ككساء او عن الجاري مجرى الاصل وهو ان تكون للحاق كعلباء  
وقدر خص في القلب وعبارة اللباب موافقة لما في المتن (قوله وهذا اعم اه)  
فلا يذلل على تخصيص جواز القلب بالياء في رداء فضلا عن ان يكون  
مشهورا (قوله عن آخر المتن اه) اي عن آخر مفرد المتن (قوله اتصالها)  
اي اتصال كل واحدة بالآخرى (قوله بحيث لا يمكن الانتفاع بها) اي بكل  
واحدة بدونها اي بدون الاخرى (قوله صارتا) اي الخصيتان في العبارة  
استخدام فان المراد من لفظة الخصيتين في قوله كل واحدة من الخصيتين معناها  
ومن ضمير صارتا لفظة الخصيتين (قوله اي اسم) اشارة الى ان غير الاسم  
لا يكون مجموعا والفعل انما يثنى ويجمع باعتبار فاعله ولا يتوهم خروج مسلمين  
ومسلمات لعدم كونهما كلمة لما يجي في كلام الشارح قدس سره ان الواو  
والنون والالف والتاء من تمام الاسم والمراد بالدلالة المطابقة كما هو المتبادر  
فلا يذلل مثنى اسم الجمع والجمع المكسر نحو حاملين وجمالين فانهما وان دأبا  
على الاحاد لكن لا بالمطابقة اذا المدلول المطابق لهما اثنان من الجماعة وكل  
جماعة تشمل الاحاد فالدلالة عليها تضمينية (قوله على جملة آحاد) وقدر  
المضاف لاخراج المفرد المستغرق فانه دال على مفصل الاحاد لكونه بمعنى  
الكل الا فرادى لا على جملة ما نحو قال الله تعالى ان الانسان لني خسر وعلمت  
نفس ما قدمت (قوله في ضمن ذلك الاسم) لانه المتبادر واحترز به عن لفظ  
كل المضاف الى المعرفة فانه دال على جملة الاحاد لكن تلك الاحاد لم تقصد  
من لفظ كل بل مما اضيف اليه نحو كل الناس وكل القوم (قوله اي بخروف  
هي مادة المفرد) بيان وجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد من اللام



المقدرة والمراد بالمقدرة اعم من الحقيقي والتقديرى كالجمع الذى لا مفرد له وزاد  
لفظ الحروف ولم يقل بمفرده فان حروف المفرد متحققة فيه وان لم يتحقق المفرد  
(قوله الذى هو الاسم) اشارة الى ان المفرد ههنا وان كان فى مقابلة المثنى  
والجمع ولكن الملاحظ ههنا هذا المفهوم وهو كونه دالا على واحد واحد  
فلا دور فى التعريف (قوله اما بزيادة اه) اى بزيادة حرف كـ ر ج ا ل و م س ل م ن  
او بقصصانه ككتب او باختلاف الحركات فقط كاسد واسد او مع السككات  
كندرو نذرو وكلمة او لمنع الخلو فانه قد يجمع الاثنان كرجال ورجل وقضيب وقضب  
وقد يجمع الثلاثة نحو قضب وقضب (قوله او حكا) كفلك وهجان (قوله واسماء  
الاجناس) التى يفرق بينهما وبين واحدها بالتاء فانها للدلالة على الاساد  
واما التى لا فرق بينهما وبين واحدها فانها تدل على الماهية كالماء والتراب  
والعسل والخل (قوله فانها وان لم تدل عليها اه) فالمراد بالدلالة الدلالة فى الجملة  
سواء كان وضعها فقط كما فى الجمع المستعمل فى الواحد نحو شابت مفارقة  
او فى الاثنين نحو قولوكما او استعمالا فقط كما فى اسماء الاجناس او وضعها  
واستعمالا كما فى الجوع المستعمل فى معانيها الحقيقية ولو اريد بها الدلالة  
وضعا كما فى تعريف الفعل خرج اسماء الاجناس بقوله على آحاد (قوله وبعض  
اسماء العدد) وهو من ثلاثة الى عشرة (قوله فحقوتم) تفرع على ما تقدم  
من تعريف الجمع (قوله مما كان الفارق بينهما) فسر الخو بذلك لا بطلاق اسم  
الجنس لانه محل الاشتباه بالجمع لدلالته على الاحاد استعمالا واما اسم الجنس  
الذى لا فارق له وهو لا يتميز احاده فى الخارج كالماء والتراب فلا اشتباه فيه  
لعدم دلالة على الاحاد وللتنصيص على محل الخلاف قال الذى لا يفرق  
بينه وبين واحده بالتاء وليس يجمع اتفاقا (قوله ونحو ركب اه) نقل عنه  
رحمه الله فانه اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الركاب عليه  
وان وقعت الموافقة فى الحروف من غير قصد وانما قلنا ذلك لانه لو كان جمع  
الراكب لم يكن جمع قلة لان اوزانه محصورة كما سيحكي بل جمع كثرة وجمع الكثرة  
لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحد وهذا لا يرد بل يقال ركب ركب  
وكذا الحال فى الجامل والباقر انتهى وبما ذكره الشارح قدس سره ظهر  
ان اسم الجمع لا واحد له اصلا وان وقعت الموافقة فى الحروف فاندفع ما قيل

انه كما خص نحو قرا باسم الجنس الذى له واحد من لفظه يجب ان يقصد نحو  
ركب باسم الجمع الذى له واحد من لفظه تنصيصا على محل الخلاف (قوله  
والفرق بينهما اه) والفرق بينهما وبين الجمع بعدم كونهما على الاوزان المختصة  
بالجمع والاوزان الغالبة فيه وبانهما يصغر ان على لفظهما وينسب الى لفظهما  
ولو كانا جمعين لم يكونا جمع قلة لعدم كونهما على اوزانه فيكونان جمع كثرة وجمع  
الكثرة يرد الى واحد فى التصغير والنسبة وبارجاع ضمير الواحد اليهما بوصفهما  
بالمفرد بخلاف الجمع ثم الفرق الذى ذكره الشارح قدس سره ظاهر فى اسم  
الجنس الذى يستعمل فى الواحد والاثنين فان اسم الجمع لا يستعمل فيهما  
واما الذى لم يستعمل فيهما فان كان له واحد من لفظه فالفرق بينه وبين واحد  
بالتاء كمر وتمر او بالياء كروم ورومى هو الفارق بينهما وان لم يكن كابل وغنم  
فان واحدهما بغير وشاة فالفرق مشكك فى الرضى انهما اسمان جمع  
وفى القاموس اسمان جنس (قوله قيل ذلك اه) اشارة الى ضعفه اذ كونه بحسب  
الاستعمال دون الوضع لا بد له من شاهد (قوله على انه لا ضمير اه) فيه انه  
مخالف لما تقر وعندهم من ان ما يفرق بينه وبين واحد بالتاء فهو اسم جنس  
(قوله كجامل وباقر اه) نقل عنه الجمل زوج الناقة والجامل القطيع من الابل  
مع رعايته واربابه والبقر اسم جنس والبقرة تقع على الذكر والانثى فالتاء للواحد  
من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعايتها (قوله فالجمع الصحيح المذكر)  
اى المذكر مفردة بقرية السابق وفيه تنبيه على انه كما يقال بالاضافة يقال  
بالوصف ايضا ولم يفسر قوله فالذكر بجمع المذكر الصحيح لاحتياجه الى كثرة  
الحذف اعنى المضاف والصفة ولا بالذكر المجموع صحيحا لان سوق الكلام  
فى بيان المجموع لا فى بيان المذكر المجموع (قوله مضموم ما قبلها) لفظا  
نحو مسلمون او تقدير نحو مصطفون وكذا الحال فى مكسور ما قبلها (قوله  
على سبيل منع الخلو) قدم تفصيله فى نون التثنية (قوله ذلك الحقوق اه) وكون  
النون عوضا عن الحركة والتنوين لا ينافى ان يكون له دخل فى الدلالة  
وما يوهى من انه عند سقوط النون بالاضافة الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل  
فى الدلالة ساقط اذا المقدر كالمفروق فى الدلالة اذ عند الاضافة يكون النون  
منوفا فى التقدير (قوله الواحد من حيث معناه) يعنى ايس المراد ان مع مفردة



اكثر منه من حيث ذاته ولفظه بل من حيث مدلوله ومعناه وهو الواحد مما يطلق عليه ذلك المفرد فان مسلمين يدل على تعدد مسمى مسلم لافظته (قوله اي آخر مفردة اه) على حذف المضاف لان الياء والالف انما اخرج الجمع بل وسطه (قوله ياء ملفوظة اه) والمقدرة معادة عند لحوق علامة الجمع (قوله وان كان آخره اه) جعل الضمير المستتر في كان راجعا الى لفظ آخره ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما اذا رجع الى الاسم (قوله اي آخر الاسم اه) لم يظهر لي فائدة هذا التفسير فانه قد سبق تفسير آخره في المعطوف عليه باخر مفردة وهو المرجع للضمير ههنا (قوله حذف الف اه) اشارة الى ان تأنيث الضمير راجع الى آخره بتأويل الف (قوله اي شرط اسم اريد اه) جعل الضمير راجعا الى الاسم مع ان الظاهر رجوعه الى الجمع لان الشروط للجمع رعاية لجانب المعنى لان الشروط المذكورة تراعى في الاسم حين اريد جمعه بالواو والنون بجانب اللفظ لان ضمير كان ان كان راجعا الى الاسم الذي اريد جمعه لا يلزم الاستتار وان كان راجعا الى الجمع يحتاج الى تقدير المضاف اي ان كان مفردة ثم بهذا الارجاع حصل الاستغناء عما ذكره المصنف في شرحه من انه لا حاجة الى قوله فذكر لان الكلام في الجمع المذكور وانما ذكر لدفع وهم من يتوهم ان قوله جمع المذكور السالم كاللقب الذي يطلق على المسمى وان لم يكن تحت معناه كما يسمى الابيض بالاسود ولدفع من يذهل عن تقدم المذكور او يظن ان طلحة داخل فيجمع على طلمون لان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه ان رجع ضمير شرطه الى الجمع المذكور الصحيح او الى الجمع المذكور الذي يجمع هذا الجمع فتدبر (قوله اي فكونه مذكرا اه) يعني ان في المتن مسامحة بذكر المشتق وازادة مبدأ الاشتقاق اظهروا ان شرطه التذكير والعلمية لان نفس المذكور والعلم واما القول بان معناه اعتبار الحينية وما لها الى ذلك اي كونه مذكرا علمافيه انه لا دليل على اعتبار الحينية وانما لا نسلم ان ما لها الى ذلك كما لا يخفى وكذا تقدير المضاف اي فهو حصول ذكر اه كافي الرضى تكلف ثم قوله فذكر اما ان يكون خبرا لقوله شرطه فيلزم دخول الفاء في خبر المبتدأ الغير المتضمن لمعنى الشرط وذلك لا يجوز الا عند الاخفش وتعليق الشرط الواقع بين المبتدأ والخبر وهو ايضا لا يجوز الا عند الضرورة واما ان يقدر ضمير راجع

الى قوله شرطه ان فهموا وتكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدأ فيلزم حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ وهو غير جائز وانما سوى الوجهين لم يشتر الشارح الى تعيين احدهما لكن قال الشارح الرضى في بحث كلم المجازاة لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اي فهموا كريم حتى تكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدأ فانه يدل على انه يجوز حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ ان كان هذا العائد آخر فيمكن ان يقال ههنا ان الضمير العائد الى ما يضاف اليه المبتدأ اعني ضمير ان كان العائد الى الاسم الذي هو مضاف اليه شرطه كانه عائد الى المبتدأ لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه فيجوز حذف العائد المرفوع واما القول بتقدير اسم الاشارة اي فذلك مذكور فلا يلزم حذف الضمير المرفوع فقيه انه اذا لم يجوز حذف الضمير الذي هو الاصل في الربط فكيف يجوز حذف الظاهر القائم مقامه ولا بد له من شاهد وكذا القول بان قوله شرطه مبتدأ محذوف الخبر اي شرطه ما يذكر وقوله ان كان اسما اه جملة استثنائية لبيان ما ذكر او بيان الجملة الشرطية خبر لقوله شرطه والضمير المحذوف من قوله فذكر عائد الى ما رجع اليه ضمير كان وحينئذ لا يحتاج الى تأويل قوله فذكر كونه مذكرا او الجملة بتأويل هذا الكلام اي شرط مضمون هذا الكلام او بحذف المضاف من المبتدأ اي بيان شرط هذا الكلام فيكون المبتدأ والخبر متحدين فلا يحتاج الى عائد كما في ضمير الشأن وقولنا مقولي زيد قائم تعسف كما لا يخفى ركاكته على الفطن وبالجمله الحق ما قاله الشارح الرضى هذه العبارة سخيفة والصواب ان يقال وهو ان كان اسما فشرطه كونه مذكرا علمافيه (قوله اي اسما محضا اه) الاخصر غير صفة يعني ان المراد بالاسم ما يقابل الصفة لا ما يقابل الفعل والحرف فلا يلزم اتحاد اسم كان وخبرها (قوله نحو اعوج اه) اعوج فرس لبني هلال تنسب اليه الاعوجيات كان لا كندة فاخذته سليم ثم صار الى بني هلال او صار اليهم من بني آكل المرار وفرس لغني بن اعصر كذا في القاموس (قوله واراد بالمذكر اه) يعني ان المراد بالمذكر المعنى المصطلح وهو ما لا يكون فيه علامة التأنيث الا انه اختص التاء لسكونها الاصل في التأنيث دون المعنى اللغوي اعني ما انصف بصفة الذكورة فاندفع



اعتراض الشارح الرضى كان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل نحو سلمى وورقاء اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفقا ويخرج نحو طلحة وتعميم التاء ليخرج نحو سعاد وهند وزينب فانها لا تجمع بالواو والنون ونحو زيد اذا سمى به مؤنث فانه يجمع بالالف والتاء لكون التاء فيه مقدرة ويدخل نحو سعاد وهند وزينب اذا سمى به مذكرا لعدم تقدير التاء فيه حينئذ (قوله غير علم) ان كان معناه غير منقول من الوصفية ففائدته اخراج نحو اسحر اذا سمى به ذكرا فانه يجمع بالواو والنون لصيرورته اسما وعدم اعتبار الوصفية الاصلية وان كان معناه غير علم حال الوصفية ففائدته التنبيه على ان العلمية لا تتجامع الوصفية لكونهما متضادين فلذا لم تستطع العلمية في الصفة عند جمعها اشرف الجوع (قوله كونه مذكرا يعقل) لم يفسر المذكر ههنا الحالة على ما سبق لا يقال فيلزم استدراك قوله ولا بناء التانيث لان التجرد عن التاء فهم من قوله فذ كرا لانا نقول المفهوم من قوله فذ كرا اشتراط تجرده عن التاء في الجملة لما تقرر في موضعه انه مذكر من ان المتبادر من كل قضية الاطلاق العام ولا يبيح في ذلك في صحة الجمع بالواو فان علامة يصدق عليه انه مجرد عن التاء في الجملة لمجيء علام ولا يجمع بالواو والنون فاخرجه بقوله ولا بناء التانيث اي لا يكون ذلك الاسم في آن كونه مذكرا اي مجردا عن التاء ملتبسا به بان يستعمل في كلا الحالين بمعنى واحد من غير فرق بين المذكر والمؤنث (قوله ان لا يكون ذلك الاسم اه) لم يرجع الضمير الى الصفة بتأويل الوصف لعدم صحته في قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث كما يجي (قوله غير مستوي) قد تقرر عندهم ان الاوزان التي اريد بها موزوناتها فهي اعلام لها والعلم لا يضاف الا بعد التكبير كما في نحو زيدنا خير من زيدكم فلذا فسر افعال فعلاء بالوصف المشتهر وهو انه مذكر غير مستوي مع المؤنث في الصيغة بهذه الكيفية وهو ان المذكر على صيغة افعال والمؤنث على صيغة فعلاء فقوله بل يكون بيان لعدم الاستواء (قوله بل يكون اه) اضراب عن قوله غير مستوي وتخصيص بعد تعميم اشار ولا الى ان الاعتبار اصالة في الصفة التي تجمع بالواو والنون ان لا يكون المذكر غير مستوي مع المؤنث في الصيغة اي مخالفا له فيها اذ الغالب في الصفات الفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتأنيث لتأنيثها معنى الفعل

والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمرأة قامت والغالب في الاسماء الجوامد الفرق بينهما بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كغير وانان ورجل وناقاة والاستواء نحو انسان وفرس وقد جاء العكس ايضا في كل منهما كما حمر وسحراء وافضل وفضل وسكران وسكرى وكامرئ وامرأة ورجل ورجلة فكل صيغة لا يلحقها التاء فكأنهما من قبيل الجوامد فلذا لم تجمع هذا الجمع ثم اضرب عن عدم الاستواء في الصيغة مطلقا بان يكون المذكر على صيغة افعال والمؤنث على صيغة فعلاء اخراجا من هذا الاصل لا فعل التفضيل فانه يجمع هذا الجمع مع تحقق عدم الاستواء بينهما في الصيغة ولعل ذلك جبر لما فاته من العمل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة اباح واتم من اسمي الفاعل والمفعول الذي انما يعمل لاجل معنى الوصفية كما جبر النقص بالواو والنون في قلوب وكرور وارضون (قوله ان لا يكون الاسم اه) اشار الى ان قوله ولا مستويا عطف على قوله افعال فعلاء ولا زائدة لتأنيث كيد النفي ومستوى صفة لموصوف محذوف والمعنى ان لا يكون الاسم المذكور اى الكائن صفة مذكرا اي مجردا عن التاء مستويا بذلك المذكر في تلك الصيغة اي في صيغته وهيئته مع المؤنث بان يستعملوا للمذكر والمؤنث صيغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع اعتراض الشارح الرضى بان هذه العبارة اسخف من قوله فذ كرا علم يعقل لان مستويا عطف على افعال فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشئ في نفسه مع غيره لان مبنى هذا الاعتراض ارجاع ضمير وان لا يكون الى الوصف والشارح جعل الضمير راجعا الى الاسم المذكر وقد برفانه منزلة الاقدام (قوله مثل علامة) وما قيل ان نحو علامة خارج بقوله ولا مستويا فيه مع المؤنث لان فعالة يستوي فيه المذكر والمؤنث فليس بشئ لانه ليس مذكرا مستويا مع المؤنث بل مؤنثا مستويا مع المذكر (قوله لم اللبس) بين جمعه حال التجرد عن التاء وجمعه حال التلبس بها (قوله بكسر السين) تنبيه على انه ليس بجمع سلامة في الحقيقة وقد جاء سنون بضمها وهو قليل ومثل هذا التنبيه كسر وعين عشرين وقد جاء في بعض ما هو مضموم الفاء الكسر نحو قلوب وثبون وليس بمطرر واما مكسور



الفاء فلم يسمع فيه التغير كعشرين ومئتين وثمانين ولعل ذلك لاعتدال الكسر بين  
 الذم والفتح (قوله بفتح الراء) للتنبيه على انه ليس بجمع سلامة حقيقة ولان  
 الواو والنون في مقام الالف والتاء كأنه قيل ارضات وكل مؤنث على وزن  
 فعل سواء كانت التاء فيه مقدرة كدعدا وظاهرة بحقة ان كانت صفة كسعة  
 او مضاعفا كددة او معتل العين بحوزة وبيضة وجب اسكان الفين في الجمع بالالف  
 والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه كتمرات ووعيدات (قوله تحت  
 قاعدة كاية) وهي قوله سوى ما جبرته منه من ذى التاء المحذوف الجزم معتلا  
 مما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع مغيرا اوله كسنون او غير مغير كشيون فبقوله  
 ما جبرته منه خرج ما لم يجبرته منه كيدوب وقوله من ذى التاء خرج ما جبرته منه  
 وليس فيه تاء كما فان اصله ما بدليل مياها وبقوله المحذوف الجزم خرج ما لم  
 يحذف بحزبه كعدة فانه محذوف الصدر وبقوله معتلا ما لا يكون بحزبه معتلا  
 كشاة وشفة فانهما محذوفان الجزم لكن بحزبهما حرف صحيح فان اصلهما مشوهة  
 وشففة وبقوله مما لا مذكر له خرج ماله مذكر كمنه فان له مذكرا وهو هن وقوله  
 مجموعا هذا الجمع حال من الضمير المجزور وفي نقصه اى جبرته نقصه حال كونه مجموعا  
 بالواو والنون فادخل في هذه القاعدة كسنيين وثمينين وقلبين فليس بشاذوما  
 خرج عنها كارضين واهلين وبنين شاذ (قوله الف وتاء) انما خص الزيادة بالالف  
 والتاء لانه عرض فيه الجمعية والتأنيث الغير الحقيقي وكل واحد من  
 الحرفين قد يدل على واحد من المعنيين كما في رجال وسلمى والجمالة والاضاربة  
 كذا في الرضى (قوله اى شرط الجمع الصحيح) جرى في ارجاع ضمير وشرطه ههنا  
 على الظاهر لعدم الصارف بخلاف ما تقدم (قوله اى لذلك المفرد) اذ لا مذكر  
 للجمع (قوله فان يكون اه) فهو ان يكون والضمير عائدا الى المبتدأ الذى هو  
 وشرطه والشرط مع الجزاء في محل الرفع خبر المبتدأ كذا في الرضى (قوله ان لا  
 يلزم) اى لو جمع المؤنث جمع السلامة ولم يجمع مذكروه وكذلك يلزم منية الفرع  
 على الاصل (قوله جمع بالواو والنون) قدر الصفة بجمونة المقام لان الاقسام  
 ههنا ثلاثة ماله مذكر بالواو والنون وماله مذكر له اصلا وماله مذكر لم يجمع  
 بالواو والنون فالقسم الاول يجمع بالالف والتاء والقسمان الباقيان يشترط  
 في صحة جمعهما بالالف والتاء كونهما بالتاء فالامذكر له اصلا ان لم يكن بالتاء

لم يجمع بالالف والتاء كخائض وان كان بالتاء كخائضة يجمع بهما وكذا ماله  
 مذكر لم يجمع بالواو والنون ان لم يكن بالتاء كحمر آه وسكرى لم يجمع بالالف  
 والتاء وان كان بالتاء يجمع بهما كضيعة وضيعات فن قال انه لا حاجة  
 الى التقييد بقوله جمع بالواو والنون بل المراد انه ان لم يكن لمفرد مذكرا صلا لان  
 ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكرا  
 جمع بالواو والنون لم يأت بشي وان سمع المشرح الرضى في ذلك حيث قال ان  
 المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكرا ولا فان لم يكن له  
 مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كخائض وان كان له مذكر فشرطه  
 ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون (قوله كما هو المتبادر) يعنى المتبادر  
 من نسبة التغير الى البناء ان يكون التغير في ذاته وباعتبار اجزائه لا التغير  
 المعارض له باعتبار امر خارج عنه سواء كان التغير حقيقة او اعتباريا وليس  
 مراده ان المتبادر من التغير التغير في ذاته حتى يرد عليه انه كما ان المتبادر من  
 التغير ذلك كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقة او اعتباريا على المتبادر  
 باعتبار روى غير المتبادر باعتبار تكلف (قوله بلحوق الحروف اه) فالتغير قيمه  
 ليس تغيرا في ذات بناء الواحد بل تغيرا باعتبار عارض البناء (قوله كرجال  
 وافراس) فان التغير قيمه ما حاصل في ذات بناء مفردهما حيث لم يبق على هيئته  
 وان كان حاصل بزيادة الالف (قوله افعول وافعال اه) في الرضى هذه الاوزان  
 للقلة اذا جاء للمفرد جمع كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهي للقلة  
 والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذ لم ينحصر فيه الجمع والافهم مشترك  
 كاجادل ومصانع (قوله ثلاثة قروء اه) والنكتة في ذلك التنبيه على ان ثلاثة  
 قروء بالنسبة الى النساء جمع كثرة لقله صبرهن على الرجال (قال اسم الحدث)  
 اى الموضوع له وان دل بسبب عارض على امر زائد عليه كالنوعية والعددية  
 (قوله معنى اه) اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والقريضة على ذلك اضافة الاسم  
 اليه والمراد بالقيام بغيره انصاف الغير بذلك المعنى لا الاختصاص الناعت  
 او التبعية في التحيز فانه اصطلاح المعقول (قوله قائما بغيره اه) قيل ليس المعنى  
 القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد يعنى سياهى ليس  
 حدثا بل يعنى سياهى بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره



انتهى وهذا موافق لما في حاشية المطالع في بحث تعريف الكلمة الحقيقية  
 اذا الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا بل الحدث  
 معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم به فيكون مشتقا على النسبة الى  
 موضوع ما وفيه نظر اما قول فلان قوله سواء صدر عنه آبي عن اعتبار  
 النسبة الى المحل في مفهومه لان المصدر نفس الضرب لا الضرب مع النسبة  
 واما ثانيا فلما قلنا لما في الرسالة الوضعية من ان اللفظ مدلوله اما كلي  
 او مشخص والاول اما ذات وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر او نسبة  
 بينهما وتلك اما ان تعتبر من جانب الذات وهو المشتق او من طرف الحدث  
 وهو الفعل ولما في الرضي من ان معنى المصدر عرض لا بدله في الوجود من  
 محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي  
 ولبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من  
 غير نظرا الى ما يحتاج اليه في وجوده وان الواضع نظر في المصدر الى ماهية  
 الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذا في نظره لافاعلا ولا مفعولا ولا يجبي من  
 ان النسبة الى فاعل غير مأخوذة في مفهوم المصدر فالوجه ان يقال المراد  
 معنى قائم بغيره بشرط الحدوث والتجدد ويدل عليه لفظ الحدث يقال رجل  
 حدث اي بين الحدائث وانما لم يتعرض لهذا القيد اذ ليس مقصوده تعريفا  
 لمعنى الحدث بل دفع توهم لزوم الصدور في المصدر كما يوهمه لفظ الحدث فيخرج  
 جميع الاعراض سوى الفعل ولا نقول وبما ذكرنا ظهر الفرق بين المعنى  
 المصدرى كما يوهمه لفظه فان الاول يعتبر فيه التجدد دون الثاني (قوله والمراد  
 بجريانه) في الرضي يقال هذا المصدر جار هو على الفعل اي اصل له وما أخذ  
 اشتقاق له فيقال في حدث حدثا ان المصدر جار على فعله وفي تبتل اليه تبتلا ان  
 تبتلا لا يجري على ناصبه انتهى ولما كان المناسب لهذا المعنى ان يقال الفعل  
 جار على المصدر ففسره الشارح بما ذكرنا والمراد صحة الوقوع ولذا عبر بان  
 مع الفعل المضارع (قوله مما يشتق الفعل منه) اعلم ان الاسماء التي تدل على  
 المصدر مما يشتق منه الفعل ثلاثة ما آخره ياء المصدرية وما هو مصدر ولم يوضع  
 له فعل من لفظه وما هو اسم المصدر وهو شيئا ان احدها ما دل على معنى المصدر  
 مزيدا في قوله الميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم عين مستعمل بمعنى المصدر

كالعطاء والكلام والثواب والطاعة والشارح قدس سره اخرج الثلاثة  
 في تعريف المصدر بقيد الاشتقاق منه والفاضل الهندي اعترض بان اعتبار  
 هذا القيد يخرج من التعريف المصادر التي لا فعل لها نحو ويللا ويحاولو  
 اريد باشتقاق الفعل منه حقيقة او فرضا يدخل في التعريف اسماء المصادر  
 ويؤيد قول الفاضل تعبيرهم عنها بالمصادر (قوله وان كان الاخيران اه)  
 اي بطريق الوجوب قائم ما حاله النصب مفعول مطلق اوجب حذف عامله  
 (قوله ويعمل اه) بشرطه وهي ان تكون مظهر امكبر غير محدود ولا منعوت  
 قبل تمامه كذا في التسهيل فلا يعمل المظهر والمصدر والمحدود وهو الدال على  
 المرة والمنعوت قبل استيفاء ما يتعلق به من مفعول ومجرور وغيره وفي كل منها  
 اختلاف من النحاة مذكور في شرح المصبرى (قوله عمل فعلة) اي من  
 اللازم والمتعدي بنفسه او يحرف (قوله لمناسبة الاشتقاق بينهما) اي  
 المناسب بينهما في اللفظ والمعنى لكون معناه جزءا من معنى الفعل وهو الذي  
 يقتضي الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فيه النسبة الى الفاعل  
 وضعيا والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط من غير نظر الى الفاعل فقد طرأ عليه ما  
 يريل اقتضاه العقلي فلذلك صار الفعل اصلا في العمل والمصدر فرع له فيه  
 وعلامة كونه بمعنى الفعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى فاقيل ان  
 سبب عمل المصدر امر ان المناسبة في الاشتقاق وكونه بتقدير ان مع الفعل  
 منشأه عدم التدبر ولما كانت هذه المناسبة قوية لم يمتحج الى تقويتها بشرط  
 فلذا يعمل من غير اشتراط وانما قال بينهما يشمل مذهبي البصريين والكوفيين  
 (قوله لا باعتبار التسمية اه) ادلا مشابهة بينهما وبين الفعل لا لفظا لعدم موازنته  
 اياه ولا معنى لعدم صحة اقامته مقامه بخلاف اسم الفاعل والمفعول فانهما  
 يعملان لمشابهة الفعل لفظا ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند  
 الجمهور فاشتراط كونهما بمعنى الحال والاستقبال لتقوية تلك المشابهة (قوله  
 لكونه بتقدير ان مع الفعل) هذا ما عليه الجمهور في البسيط اختلفوا في تقديره  
 بالفعل هل من شرطه تقديره بالظروف السابقة ام ليس من شرطه ذلك فتنهم  
 من يقدره نفس الفعل ومنهم من يقدره بان ومنهم من يقدره بان حيث كان  
 المصدر متعلقا بشئ مقدم واما اذا ابتدأ فلا يحتاج الى ذكر ان لكونه اكثر



استعماله اذ كان المصدر للحال لا يجوز تقديره بان بل بما ولذا قال  
في البسيط بالحروف السابقة وقال في التسهيل بتقديره بالفعل بعد ان الخفة  
او المصدرية او ما اختها (قوله ولا يتقدم مفعوله اه) يجوز الشارح الرضى  
تقديم الظرف والجار والمجرور (قوله ان لا يتقدم عليه) لكونه موصولا جريا  
(قوله فيلزم اجتماع الثنيتين) اى اجتماع العلامتين احدهما نظرا الى المصدر  
نفسه لانه يثنى ويجمع للعدد النوعى وثانيتهما نظرا الى الفاعل لغرض استتار  
الفاعل فيه وهذا ان اتى فيه به لامتني وان حذف احدهما لزم اللبس فيصلح  
ضربان مثلا تسمية له مصدر والفاعل اعترض عليه الشارح الرضى بانه يجوز  
ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف  
يعنى لا يثنى ولا يجمع باعتبار الفاعل اصلا مع تحمل ضميرهما كما في اسم  
الفعل والظرف يقال الزيدان هيات وفي الدار والزيدون هيات وفي الدار  
ويعلم حال الضمير من كونه للثنيتين والجماعة من المرجع فلا لبس  
ولا اجتماع اجاب عنه الفاضل الهندى بان القول بالاستتار في اسم الفعل  
والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذى يتوابعه وهذا انما يتم على القول  
بان الظرف واسم الفعل ليسا بعاملين في المستتر فيهما واما على القول بانهما  
عاملان فيه بنفسهما فلا يتم وقيل والظاهر الاخصر في وجه عدم الاشارة  
ان يقال لما كان يحذف فاعله فلما اضر فيه لا التمس بالحذف وفيه ان القول  
بالحذف مبنى على عدم الاستتار لما حذف كما في الفعل (قوله وكذا الحال  
في اسم الفاعل اه) فان تتيها وجمعها باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسها  
(قوله فلا حاجة اه) كما اعتبره الفاضل الهندى (قوله لان النسبة الى فاعل ما)  
اى مطلقا معينا كان او مبهما غير مأخوذة في مفهومه بخلاف الفعل فان  
النسبة الى الفاعل المعين الغير المأخوذة في مفهومه مأخوذة في مفهومه  
ولذا كان معناه المطابق غير مستقل بالمفهومية بخلاف اسم الفاعل  
والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى ذات ما مأخوذة في مفهومها  
مع تلك الذات فكانت مستقلة بالمفهومية (قوله مع ان اعماله اه) اشارة  
الى دفع ما يرد من ان الاضافة الى الفاعل اكثر من الاضافة الى المفعول كما يدل  
عليه قوله وقد يضاف اه فاللائق ان يقول واضافته الى الفاعل اكثر وجه

الدفع ان الجوازهم بالنسبة الى اعماله مشوئا فانه اولى ويقسم من الرضى  
انه بالنسبة الى عدم جوازها في اسم الفاعل (قوله اولى) واليه ذهب البعض  
وفي الرضى وايس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى  
ما اضيف الى الفاعل لكونه اذا كجزء من المصدر كما يكون من الفعل فيكون  
عند ذلك اشد شبهة بالفعل ويمكن ان يقال المصدر المضاف اقوى في العمل  
فيما عدا الفاعل المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الرضى والمصدر المنون اولى  
بالعمل في الفاعل من المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الشارح ولذا عمل  
المنون في لفظه والمضاف في محله (قوله وقد يضاف الى المفعول) اذا قامت  
قرينة على كونه مفعولا وتلك الاضافة اكثر عند حذف الفاعل وتجيى على  
قوله مع ذكره حتى ذهب البعض الى عدم جوازها ~~لكن~~ نص سيبويه على  
جوازها ولم يجزى في القرءان الا ما روى عن ابن عامر انه قرأ ذكر رجة ربك عبده  
زكريا بضم الدال والهمزة (قوله ولكن جوزاه) وايضا قد يقع عامل بدون  
التقدير نحو قول العرب اذنى زيد بقول ذلك وقول اعرابي اللهم ان استغفاري  
مع اصرارى للوهم وان تركى استغفارك مع علمي بسعة عفوك اهز كذا في شرح  
التسهيل (قوله صرفا اه) قدره بقرينة المقابلة بقوله بدلا فانه اذا كان بدلا  
فهو مفعول مطلق ايضا لكنه ليس صرفا (قوله من غير تجويز اه) وفي  
التسهيل ان الغالب ذلك (قوله او محذوف او غير لازم) كذا في التسهيل والايضاح  
وفي الرضى ان الظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما  
كان الحذف او جازا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل (قوله اى  
المصدر) يعنى ان ضمير كان راجع الى المصدر وبدلا خبره بتقدير الموصوف  
وانما لم يقل اى المفعول المطلق بدلا منه رعاية لجزالة المعنى لان الكلام  
في المصدر وموافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى المصدر (قوله  
عمل الفعل للاصالة) ووجوب الاشارة العارضة لاثاره في تقدير العمل (قوله  
بدلا منه) اى مجازا لانه لماسد مسده ولم يجز اظهاره فكانه بدل منه (قوله  
للتبابة) اى لا باعتبار كونه مصدرا ولكن لقيامه مقام الفعل وثباته عنه فاذا  
ليس عمله كعمل المصدر بل كعمل الفعل لقيامه مقام الفعل المقدر كذا  
في الايضاح (قوله للمصدرية) كسائر المصادر يعمل لكونه بتأويل ان مع



الفعل (قوله أكثر) أي وقوعا (قوله واطهر) لعدم المانع من عمله بخلاف  
 ما إذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع عنه لعدم صحة تأويله  
 بان مع الفعل وكون امتناع التقديم مختصا بالقسم الاول لما في الرضى من جواز  
 تقديم معموله اذا كان بدلا لعدم كونه مؤثلا بان مع الفعل وحينئذ لا ينظر  
 في كون ما ذكره الشارح قدس سره نكتة للفصل بين القسمين كما لا يخفى (قوله  
 اي حدث) اي معنى قائم بغيره في نسبة الاشتقاق اليه تجوز باقامة المدلول  
 مقام الدال اي ما اشتق مما يدل عليه ولم يحمل الفعل على الاصطلاح  
 لان اشتقاق اسم الفاعل من المصدر لا من الفعل خلافا للسيرة في انه قال  
 اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ولم يقل اي  
 مصدر كما في الرضى فيكون التجوز في اسناد قام اليه لان نسبة الاشتقاق  
 اظهر قرينة على التجوز بخلاف اسناد قام لان المصدر ايضا قائم بمن يلفظ  
 (قوله موضوعا اه) اشارة الى انه يتضمن معنى الوضع واللام صلة الوضع  
 ولك ان تقول في الاشتقاق معنى الوضع لانه وضع للنوع واللام للاجل  
 (قوله اي الفعل) بيان المرجع الضمير لدفع توهم رجوعه الى من بناء على ان  
 الضمير يرد الى اقرب المذكرات (قوله اي لذات ما) يعني ان من موصوفة  
 وان يعتبر في اسم الفاعل كون الذات المهمة منسوبا اليه لا كون الفعل  
 منسوبا كما لوهمه تقديم الفعل على من فانه اختروا الاشتقاق (قوله لان  
 ما جهل امره اه) فيه ان امره هو كونه شاملا لمن يعلم ومن لا يعلم لان النكرة  
 الموصوفة تعم (قوله قصد التغليب) لكن مقام التعريف اب عنه (قوله  
 وغير ذلك) من الاسماء المشبهة (قوله وان يكون من قام به اه) لان المتبادر  
 من وضع اللفظ شيء كونه قصديا واعتراض الرضى بان هذا التعريف لا يشمل  
 على زيد مقابل عمرو وانما متقرب من فلان ومتباعد منه ومجتمع معه لان هذه  
 الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معنيادون الآخر  
 ولم يتعرض الشارح لدفعه لانه مبني على مذهب القدماء من المتكلمين  
 من ان القرب قائم بالمتقاربين والجواز بالمتجاوزين والاخوة بالاخوين الى  
 غير ذلك من الاضافات المتجددة في الجانبين والحق منع قيام العرض الواحد  
 بالشخص بالطرفين بل القائم بكل منهما فرد مغاير للقائم بالآخر غاية الامر

اتحادهما بالنوع وما قيل في دفعه بان معنى متقرب مثلا قيام قرب به متعلق  
 بمن قام به قرب من هذا الشخص فليس بشيء لان الاضافة المتكررة عبارة  
 عن مجموع الاضافتين لاعن اضافة معينة متعلقة بالنظر الى اضافة اخرى  
 والفاضل الهندي فهم من الاعتراض انها امور عدمية فلا معنى اقياسها  
 فاجاب بان القيام اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا وليس كذلك  
 بل مقصوده انها قائمة بالطرفين لا باحدهما معينا دون الاخر مع انها مستندة  
 الى واحد معينا فتدبر (قوله خرج عنه اسم التفضيل) ولا يخرج عنه اسم  
 الفاعل من باب المغالبة نحو كارمني فكرمته لكرمه لانه موضوع للغلبة  
 في معنى المصدر لا معنى المصدر مع الغلبة في رضى الشاقية ونعني بباب  
 المغالبة ان يغلب احدا الاخرين الاخر في معنى المصدر نحو كارمني فكرمته  
 اي غلبته في الكرم (قوله واسندواخراج اسم التفضيل اه) بناء على انه لا يدل  
 على الحدث مقيدا باحد الا زمنا الثلاثة وان كان قديدا على الحدوث بمعنى  
 التجدد (قوله ولا يبعد ان يلزم ذلك) الاولى ترك لفظ البعد فانه قال ابن مالك  
 في شرح التسهيل ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه جاريا على المضارع اي على  
 زمنه خروج امثلة المبالغة ولم يكن في ذلك خير لان اسم الفاعل غيرها (قوله  
 على زنة فاعل) اي القياس ذلك وقد يجبي على وزن مفعول نحو حب فهو محب  
 ولا يقال حاب وعلى وزن مفعول بكسر الميم نحو عم الرجل بمعرفة فهو معم  
 (قوله بيم مضمومة وكسر ما قبل اه) وربما كسر ميم مفعول اتباع العين وضم  
 عينه اتباعا للميم كما قالوا في منتن منتن ومنتن وربما استغنى عن مفعول بفاعل  
 نحو عاشب فهو عاشب وربما استغنى عن مفعول بكسر العين بمفعول نحو اسهب  
 فهو مسهب (قوله ويعمل اه) قيد في التسهيل بغير المصغر والموصوف خلافا  
 للكسائي فانه جوز عمل المصغر والموصوف (قوله بشرط معنى الحال  
 والاستقبال اه) ظاهر كلامه انه يشترط ذلك في عمله مطلقا والتحقيق انه شرط  
 في عمله في المفعول به لاني عمله في الطرف او الجار والمجرور فانه يـ كـ فيه رايحة  
 الفعل ولا في عمله في المفعول المطلق لكون مدلوله بعضا من مدلوله واما بالنسبة  
 الى الفاعل فحكى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه اذا كان مضمرا وان كان  
 مظهرا فظاهر كلام المصنف رحمه الله انه يرفعه وذهب بعض النحاة الى انه



لا يرفع (قوله ومعناها اه) ولا يريدون به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي  
 الان على ما تلفظ به كما في قوله عندي تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية  
 المعاني الكائنة حينئذ لا الالفاظ قال جارا لله ونعم ما قال معنى حكاية الحال  
 ان يقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون  
 انبياء الله من قبل وانما بفعل هذا في الفعل الماضي المستقرب كانت تحضره  
 للخطاب وتصوره له ليتعجب منه ~~ك~~ كذا في الرضى (قوله على صاحبه)  
 اى المذكور او المنوى نحو ياطا العاجلا (قوله ونحوها) يشمل مثل هل ضارب  
 الزيدان مفلوظا او مقدرا نحو قائم الزيدان ام قاعدان (قوله من حروف النفي)  
 صريحا او مؤقلا به نحو قائم الزيدان (قوله المتعدى) قيد به لان اسم الفاعل  
 اللازم يرفع به مع كونه ماضيا وقد سبق (قوله ذكر مفعوله) لانه لو لم يذكر جاز  
 ان لا يضاف نحو هند ضاربة امس (قوله وجبت الاضافة) ولا ينصب الا  
 انظر في الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوطة لانه يكفيه ما رآه الفاعل  
 (قوله اضافة معنوية) بيان لحاصل المعنى واما التركيب النجوى فهو ما يتميز  
 اى من حيث المعنى او طرق اى في المعنى او حال اى ذات معنى او مفعول  
 مطلق اى اضافة معنوية (قوله معمول آخر) اى من حيث المعنى لانه لا عمل له  
 في اللفظ (قوله فيفعل مقدر) او رد عليه انه لا يستقيم في مثل هذا ظان زيد  
 امس قائما لزوم حذف احد مفعولى ظان واجيب بارتكاب جواز ذلك  
 مع القرينة وان كان قليلا وبان المثال مصنوع والصحيح هذا ظان زيد قائم  
 قال السيرافى انما نصب اسم الفاعل المفعول الثانى ضرورة حيث لم ~~ت~~ يمكن  
 الاضافة اليه (قوله بتغير صيغته اه) ليس المراد ان هذا تقدير اللام حتى يكون  
 تعسفا كما قيل بل اشارة الى ان من لا ابتداء به معنى كون المجرور بها موضعيا  
 انفصل عنه الشئ وخرج منه فيؤول المعنى الى ما ذكره الشارح وعلى التوجيه  
 الثانى من التبيين لانه يصلح اطلاق المجرور بمن على ما قبله فلا غبار  
 في التوجيهين (قوله بحيث يخرج اه) اجتزأ عن تغير لا يخرج به كالتثنية  
 والجمع والقرينة على اعتبار قيد الحيثية قوله للمبالغة (قوله اذا كانت  
 للمبالغة) لا بد من هذا التقيد على هذا التوجيه بخلاف التوجيه الاول  
 لما ان فيه صرف كلمة من عن معناها المتبادر اعنى التبيين والتوجيهان

مطلوبان

مطلوبان (قوله وما فيه من معنى المبالغة اه) لان المبالغة وضوح الشئ  
 الى كماله ففيها قوة معنى الحدث الذي يعمل لاجله بخلاف اسم التفضيل  
 فان فيه اعتبارا بزيادة معه وبضمها لا يبقى معنى الفعل على حاله فلذا لم يعمل  
 اسم التفضيل (قوله بالخاق علامتى التانيث اه) واما جمع المكسر فهو فرع  
 الجمع السالم لكونه اشرف فيتبعه في حكمه (قوله ومع التعريف اه) اى لام  
 التعريف اى ما ~~تكون~~ كون للتعريف في الجملة وان لم تكن ههنا (قوله اسم  
 المفعول) اى المفعول به على حذف الجار واستتار الضمير يقال فعلت به الضرب  
 اى اوقعته عليه والا فالفعول هو الحدث (قوله من فعل اى حدث) سواء كان  
 متعديا بنفسه او مجرورا بالجزء وان كان لازما غير متعدي مجرورا بالجزء فلا يمكن بناء  
 المفعول منه (قوله ان وقع عليه) حقيقة او اعتبارا يشمل او حدث ضربا فهو  
 موجد وعلمت عدم خروجك فهو معدوم فان لايجاد والعلم تعلقا بالمعدوم  
 ولا معنى لوقوع الفعل على المعدوم حقيقة لكن العقل يفسره واقعا عليه ويعبر  
 عنه بما يدل على الوقوع (قوله من حيث انه وقع اه) لان التعليق بما في حكم  
 المشتق يشعر بالحيثية وكان الاولى ذكره في تعريف اسم الفاعل والاكتفاء  
 ههنا ولا يخرج من التعريف يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له  
 لان الصيغة موضوعة لما وقع عليه الا انه ترك ذكره واقم الجار والمجرور مقامه  
 ويدخل في التعريف الصفات التى بمعنى المفعول وهى فعل بكسر الفاء وسكون  
 العين نحو طعن وفعل بضمين نحو لفظ بمعنى مفلوظ وفعله بضم الفاء وسكون  
 العين نحو كاة وفعل نحو خرج الا ان يقال انها ليست موضوعة بمعنى  
 مفعول بل مستعملة (قوله على صيغة اسم الفاعل) وقد شد نحو اضعف فهو  
 مضعوف وازكم فهو من كوم واحم فهو محوم واخزن فهو محزون واحب فهو  
 محبوب (قوله لطفة الفتحة وكثرة المفعول) لانه يكون للفعل الواحد مقاعيل  
 بخلاف الفاعل وما وافقه المضارع الذى يعمل عمله وللفرق بينه وبين اسم  
 الفاعل (قوله اى في عمل النصب) اذ لا يحتاج في الرفع الى اشتراط زمان وايس  
 في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن  
 التأخرين كابى على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك (قوله يبقى على نصبه اه)  
 فاسم المفعول ان كان بمعنى الحال والاستقبال مقدر لا ان كان بمعنى الماضي



كما في اسم الفاعل (قوله من حيث انها تثنى اه) بعد اشتراكهما في كونهما من قام به الفعل بخلاف اسم المفعول فانه اسم لمن وقع عليه وبخلاف اسم التفضيل فانه وان كان لمن قام به الفعل الا انه لا يثنى ولا يجمع لان اصله ان يكون مع من ولذا لم يعمل والمراد المشابهة في اصل معنى التثنية والجمع والتأنيث لان جمعها وتأنيثها يجمع اسم الفاعل وتأنيثه فانه لا يطرد في افعل فعلاه مع عمل فعله فلا يقال ابيضون وايضه كما يقال ضاربون وضاربة وفي الرضى وجه المشابهة كونها بمعنى اذ لا فرق بينهما الا باعتبار الحدث والتبوت اى اتصاله به مع قطع النظر عن التقييم باحد الازمنة ولذا يقصد بها الاستمرار بمعونة المقام بخلاف اسم الفاعل اللازم فانه يدل على الحدث المقيد باحد الازمنة (قوله لا بمعنى الحدوث) بالمعنى الذي مر في تعريف اسم الفاعل (قوله بعد نقله اه) ولذا قالوا ان فعلا من فعل بفتح العين ككثير ونصير ومن فعل بضم العين صفة مشبهة (قوله وصيغتها) اى الصيغ المختصة بها فلا يثنى في ما في التسهيل من ان الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد تجيء على وزن اسم الفاعل منه قياسا مطردا فانها مشتركة بينهما (قوله اسم الفاعل) على حذف المضاف وليس اسم الفاعل علما حتى يلزم حذف شرط العلم بل هو اسم جنس نقل من مركب اضافي الى معنى مخصوص قد راعى فيه حاله السابق وهو كونه كلمتين بدليل اسمى الفاعل والمفعول واسماء الفاعلين ولذا اعرب باعرايين (قوله او صيغة الفاعل) فالمراد من الفاعل لفظه وحينئذ تكون اللام فيه اللام الزائدة لان الاوزان اذا اريد بها نفسها كانت اعلاما ولكون كل من التوجيهين خلاف الظاهر سوى بينهما (قوله من غير اشتراط زمان) يشير الى الاطلاق في مقابلة الاشتراط فعناه عدم الاشتراط المذكور سابقا اعني اشتراط الامرين ولما كان ذلك مبهما يجوز ان يكون بانتفاء ما وبانتفاء احدهما بينه الشارح قدس سره بانه باعتبار انتفاء شرط الزمان فيكون ما في المتن اجالا لا اختلا لا كما وهم وانما يكون اختلا لا لو كان الاطلاق بمعنى العموم (قوله بالاتفاق) بخلاف اللام الداخلة على اسم الفاعل فانه عند المازني للتعريف (قوله اى جعلها قسما) اى يردان اضافة التقسيم الى المسائل ليست اضافة المصدر الى المفعول كما سبق الى الفهم لان المذكر ههنا ليس

بقسم المسائل سواء كانت بمعنى الاحكام او بمعنى الاقسام بل يادنى ملايسة اى القسم الذى يحصل المسائل والمراد بالمسائل اقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه في الفن فالمعنى بقسم الصفة المحصل لاقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه فرجع الى ما ذكره الشارح قدس سره اى جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم (قوله اى تشبيه معمول الصفة اه) وجه تشبيهه به انهم لما قصدوا التخفيف في الصفة بالاضافة ولا يمكن اضافتها الى الفاعل لانه يلزم اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة عين الفاعل شبهوا مرفوعا بالمفعول فنصبوه لتصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واضمروا فيها الضمير اذا كانت في اللفظ جارية على غير معمول خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الساقين اى قبيح فان لم تجز في اللفظ عليه نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكن لم تدل على صفة له في نفسه لم يجز استنار الضمير فيها فيقبح زيد ابيض الثوب (قوله اى مفصل هذه الاقسام اه) يعنى ان تفصيلها بمعنى اسم الفاعل او المفعول مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا ثلاثة جملة من المبتدأ والخبر وقعت مفعول القول وقوله وكذلك مبتدأ لان السكاف اسمية فسر به قوله اى مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه والجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجهه معطوف على حسن الوجه خبر بعد خبر وكذلك الحسن وجهه والحسن الوجه خبر لقوله كذلك الا انه ترك العاطف فيما بين هذه الثلاثة وغير الاسلوب لتكتسب ذكرها الشارح قدس سره ومفصل اقسام قولنا حسن وجهه ثلاثة وقولنا وكذلك اه يعنى ان هذين القولين مشتملان على تفصيل الاقسام في ضمن الامثلة وانما قال كذلك لان تفصيلها في نفسها قد علم مما سبق فهذا حل تركيب المتن عندى موافقا للشرح (قوله فهذا التركيب) يعنى ان ثلاثة وقع خبرا لحسن وجهه بتأويل هذا التركيب مع قطع النظر عن اعراب وجهه والا فهو مثال واحد وليس مراده ان ثلاثة خبر مبتدأ محذوف كما قاله الفاضل الهندي لانه لا يصلح ان يكون حسن وجهه مفعول القول



الكونه مقردا (قوله بترك العاطف) أي بين هذه الاخبار الثلاثة مع ذكره في الخبرين السابقين عليهما (قوله متمنعان) أي بالاتفاق كما سرح به الرضي بقربنة قوله واختلفوا في حسن وجهه وليس للفرأ أن يجوز به توهم دخول اللام بعد الاضافة لان اصله الحسن وجهه بالرفع واللام موجودة قبل الاضافة (قوله الصفة باللام) أي المفردة بدليل ان جميع الامثلة من المفردات واما المثني نحو الزيدان حسنا وجههما واما المجموع نحو الزيدون حسنا ووجههم فهو مما اختلفوا فيه كما في حسن وجهه كما يجي في الرضي (قوله او يجذفهما معا) كما في حسن الوجه (قوله ولا خفة فيه بواحد منهما) لان التنوين سقط باللام والضمير في وجهه موجود (قوله من الاضافة) أي الاضافة المعنوية فان المعنود فيها اضافة المعرفة الى النكرة اذ لا تنفيد فيها فكذا الاضافة اللفظية لانها فرعها فلا تختالفها من كل وجه (قوله في الجملة) لا حاجة اليه (قوله لاشتماله على ضمير زائد اه) يعني ان الضمير فيه ليس الا للربط بدليل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع وقد حصل الربط باحدهما قالناني زائد بخلاف ما اذا جئ بالضمير ويكون الغرض من احدهما الربط ومن الآخر تعيين المضاف نحو زيد احسن ضربه من ضرب ابيه في داره (قوله لعدم الرابطة اه) وليس اللام في الحسن الوجه وحسن وجهه رابطة لان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البعض بين كما في الرضي ومن هذا ظهر الفرق بينهما وبين نعم الرجل زيد لان اللام فيه رابطة وليست بدلا من الضمير (قوله غير ظاهر في الصفة) كونه مستترا (قوله مثل ظهوره اه) كونه بارزا (قوله لان معمولها حينئذ) أي حين رفعت المعمول بها فاعلا انها اذا لوجه لرفعها غير الفاعلية فلو كان فيها ضمير يكون فاعلا لعدم جواز استئثار غير الفاعل للزم تعدد الفاعل فاقيل انه يجوز ان يكون المعمول بدلا من الضمير المستتر وهم كما لا يخفى (قوله اي حدث) أي دل على حدث باقامة المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم يفسره بالفعل المصطلح لان الاشتقاق من المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة بما سبق (قوله قام به الفعل اه) يعني اختصار الموصوف على من قام اولن وقع قصد التعميم والتعميم لقصد شموله للقسامين (قوله في اصل ذلك الفعل) كما هو المتبادر

من التعريف فاندفع النقص بنحو فاضل وزائد وغالب لعدم دلالة ساعلى الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة وكذا باب المغالبة بنحو طائل لانه موضوع للغلبة في المعنى المصدرى كما مر فهو يدل على الاتصاف بالغلبة لا على الزيادة في الغلبة وزاد لفظ الاصل احترازا عما يدل على الزيادة في وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل واستمراره وعندى انه لا حاجة الى اعتبار هذا القيد لان اللام في الموصوف صلة الوضع كما مر والصور المذكورة موضوعة للزيادة مطلقة لا للزيادة على غيره وان افادتها في بعض التراكيب نحو زيد فاضل على عمر وازائد عليه او غالب عليه او طائل واختار موصوف على متصف لاشعاره بالاتصاف بالزيادة في نفس الامر ولا يلزم ذلك في اسم التفضيل (قوله اما ظرف لغواه) أي صلة له مفعول له بالواسطة (قوله او ظرف مستقر له) وموصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق الغرض به كما يدل عليه قوله اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة ويقدر مفعوله اي لموصوف به اي بالفعل كما في الحواشي الهندية (قوله ولا اهتمام في تلك الاسماء اه) لانها تدل على المكان والزمان دلالة متافقيها نوع تعيين وما قيل انه لا حاجة في الاخراج الى محل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمكان او زمان اول موصوف فقيمة ان اسم التفضيل الذي جاء للمفعول موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل كذلك تلك الاسماء موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل او وقع به الفعل (قوله يخرج اسم الفاعل اه) لعدم دلالتها على الزيادة على الغير كصيغ المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة في ذلك الفعل كفاضل وطائل او لعدم دلالتها على الزيادة في اصل الفعل بل في خلقها كصيغ الصفة المشبهة الدالة على الدوام والاستمرار (قوله من حيث صيغته) أي هيئته لامن حيث مادته فانه غير منحصر بهذا الاعتبار في افعال (قوله وفعل للمؤنث) انما تعرض لبيان صيغة المؤنث دفعا لتوهم استواء المذكر والمؤنث في افعال مطلقا (قوله اخير واخر) أي اخير واخر المستعملين بمن المستوى فيهما المذكر والمؤنث فحذف الهمزة ونقل فتحة الياء والراء الى الخاء والشين وادغم الراء في الراء (قوله من حدث) قدر بقربنة التعريف فلا يبنى من اسم جامد ونحو احبك الشاتين واكل الناس شاذلانه من غير متصرف



ولامن فعل لازم النفي نحو ما نيس بكلمة اى تكلم لعدم المصدر له من حيث لزوم  
النفي واما الافعال الناقصة فان قلنا انها لا تبدل على الحدث بل على الزمان فقط  
كما قيل فظا هروان قلنا انها دالة على الحدث وهو الحق فالظا هروان البناء  
منها قياسا اذ لا مانع من ان يقال زيد اصير من عمرو غنيا اذ لم يستعمل فقوله  
من حدث مشتمل على الشروط الثلاثة واما اشتراط كون الحدث مما لا يقبل  
الزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اغرب واطلع اليوم فستغنى عنه بقوله  
بزيادة على غيره فان الزيادة انما تصور فيما يقبلها (قوله والحق) فان معناه قوله  
العقل فهو من العيوب الباطنة كالجمل (قوله حكموا بشذوذه) كما في الفصل  
وشرح التسهيل (قوله الحق من ابن هبنته) الصواب من هبنته باسقاط الابن  
كما في الفصل وشرح التسهيل والحواشي الهندية والقاموس والصحاح  
وشمس العلوم والهبنت كعمل اس الاحق والقصور وهبنته لقب يزيد بن ثروان  
القيسي يضرب به المثل في الحق من تملق خرزات ولذا يقال له ذوالودعات  
فان الودع متحركة خرزة بيضاء تخرج من البحر تعلق في عنق الصبيان لدفع  
العين (قوله فقيه شائبة اه) خبر لقوله والجواب المذكور اى شائبة حق  
صاحبه والفاء اما زائدة كما هو مذهب الاخفش او على تقدير ايراد ذكر الشارح  
رحمه الله بيان لقيمة المذكور في حواشي الهندية بعد هذا الجواب لاشنع  
كما هو (قوله ولا يقول اه) ولم يقل به احد لما في غاية التحقيق الا ان الشارح  
قال ذلك مبالغة في تخافة ذلك القول (قوله الواقع) قدره بقرينة قوله  
وقد جاء للمفعول (قوله اشتقاقه اه) قدره بقرينة ما سبق في التعريف فقوله  
قياسه مبتدأ محذوف الخبر ولم يقدر مجيئه لان كون مجيئه للفاعل قياسا  
لاية نفي وقوعه ولو قدر انفظ الواقع كان المعنى ركيكا ولم يجعله من قبيل خبري  
زيدا فاما وقياسه حاصل اذا كان للفاعل (قوله فانه لو اشتق اه) بخلاف الالفاظ  
المشتركة فانها مقصورة على السماع فالالتباس فيها قليل (قوله على الاشرف)  
والاكثر فان المفعول لا بد له من فاعل بخلاف الفاعل (قوله على احد الوجوه  
الثلاثة) اذ لم يكن معدولا نحو اخر او استما نحو الدنيا او خرجا عن المعنى  
التفضيلي نحو آخر بمعنى غير (قوله وهي استعمال اه) يعني ان الوجه  
الثلاثة عبارة عن الاستعمالات الثلاثة فقوله على احد الوجوه الثلاثة حال

من ضمير يستعمل اى كائن على احد الاستعمالات الثلاثة (قوله مضافا) بدل  
منه و اشار اليه باعادة يستعمل في قوله فيجب ان يستعمل فان البذل في حكم  
تكرار العامل واورد الفاء الدالة على كونه قريبا على ما تقدم لكونه تفصيلا  
له اشارة الى فائدة البذل وهو افادة العلم التفضيلي بعد العلم الاجمالي وزاد  
الوجوب ليترب عليه قوله فلا يجوز (قوله ذكر) اى كونه مذكورا (قوله  
لغوا) لحصول الغرض وهو تعيين المفضل عليه باحدهما وليس المقام مقام  
التأكيد (قوله ولست بالاكثر اه) على صيغة الخطاب والكثرة للمبالغة  
اى العزة للغالب في الاكثرية (قوله الا ان يعلم) استثناء منقطع لانه  
حينئذ يكون المفضل عليه محذوفا فلا يكون اسم التفضيل خاليا عنه  
(قوله ان المحذوف اه) ولم يغوص عنه التنوين لكون الفعل غير منصرف  
فاستبقى واما نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم تعويض التنوين فيه كذا  
في الرضى ويجوز ان يقال همنا بالبناء على الضم كما في قبل لانه مختص بالغايات  
وشبهها (قوله زيادة موصوفة اه) فان يقصد بتأويل المصدر المجهول بمعنى  
المفعول المضاف الى الزيادة اضافة الصفة الى الموصوف كل ذلك ليصح حل  
ان يقصد على احدهما (قوله اى على ما اضيف اه) فيه اشارة الى ان الاولى  
ابراد ما يدل من الا انه غلب العقلاء على غيرهم (قوله في ضمن بعضهم) وهو  
ما عداه ولم يقل ذلك مع انه اظهر اشارة الى انه يجب ان يكون بعضهم  
(قوله غير مقيدة اه) فغنى الاطلاق العموم لارفع القيد حتى يكون معناه  
الزيادة في الجملة اى مع قطع النظر عن المضاف اليه اذ الزيادة على الغير مأخوذة  
في مفهومه فلا بد من اعتبار الغير بخصوصه او بعمومه وتخصيصه عطف  
تفسير لا توضيح يعنى ليس المراد بالتوضيح ما هو المصطلح اعنى ما يختص  
بالمعرفة كما في قولهم الصفة قد تكون موصحة وقد تكون مخصصة بل معناه  
اللغوي اعنى رفع الابهام (قوله تمام الكلمة) اى متممها ولذا لا يفصل بينهما  
الا عموم افعول وذلك ايضا قليل وقديفصل بينهما بل وفعلم اشو هي احسن  
لوانصفت من الشمس (قوله الرفع بالفاعلية) يعنى ان الحكم ينطبق عمله في المظهر  
مطلقة لا يصح لانه يعمل في الظرف والحال والتمييز والمفعول به بواسطة حرف  
الجر نحو زيد اضرب لعمره ولا بد من التمييز ليصلح قرينة على التمييز بالفاعل



والفعل به بلا واسطة فقيدها بالفاعل فاندفع ما قيل انه يصلح حمل  
على الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل يكون متحققا في ضمن الرفع  
بالفاعلية والمعنى لا يعمل في المظهر مطلقا الا في صورة الاستثناء فانه يعمل  
فيه بالرفع (قوله وانما خص المظهر اه) في المعنى في باب الظرف ومن المشكل  
قوله فغير نحن عند الناس منكم لان قوله نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف  
غير معتد ولم يثبت وعمل افعلي في الظاهر في غير مسئلة الكحل وهو ضعيف  
وان قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو اجنبي من افعلي ومن وخرجه ابو علي وتبعه  
ابن خروف على ان الوصف خبر نحن محذوفه وقدر نحن المذكور تأكيذا  
للفعير في افعلي انتهى وعلم من كلامه ان المراد من المظهر ههنا ما يعم الضمير  
البارز وان المراد بالضمير المستتر على مانص عليه في الرضي وان معنى قوله  
لا يظهر اثره في اللفظ انه لفظ لا اثر (قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية)  
لا بمشابهة الفعل كاسم الفاعل ولا بمشابهته لاسم الفاعل كالصفة المشبهة  
بقوله لان هذا العمل اه دليل على الجزء الاول من المدعى وقوله ولانه لما كان  
اه دليل على الجزء الثاني فلذا اعاد اللام وعطف احد الدليين على الآخر ثم انه  
يكفي في الاستدلال الاول بقوله لانه ليس له فعل بمعنى اه (قوله لان اه) يدفع  
النقض بان هذا الاستدلال يقتضي ان لا يعمل في المظهر مطلقا وحاصل الدفع  
عمل الرفع بالاصالة للفعل بخلاف النصب فانه يعم الفعل والحرف فيعمل  
النصب ما هو مشابه في الجلة وان لم يكن (قوله وهو لم يعمل اه) اي اسم  
التفضيل لم يعمل عمل الفعل اصلا لانه ليس له فعل بمعنى اه فلذا لم يعمل الرفع  
فلا مصادرة (قوله اي وصفا سببيا) بيان لحاصل قوله صفة وهو في المعنى سبب  
واشارة الى ان المجموع شرط واحد فشرط العمل ثلاثة كما صرح حوايه ولم يقل  
صفة سببية اذ الاصطلاح الوصف السببي وغير السببي كما في المفتاح  
والتلخيص لا الصفة السببية وغير السببية (قوله مشترك) ولذا لم يقل لم يشبه  
بالاضافة الموهمة للاختصاص نقل عنه المشهور في اصطلاحهم ان يطلق  
على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا مناقشة فيه واعلم سماعا مسيبا لان  
الكحل في هذا المثال مسبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب الكحل  
وهو مسبب لهما (قوله باعتبار) اي بالنظر يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه

ورغبت في حاله وهو حال من الضمير المرفوع في الفضل اي متلبسا به وكذا الثاني  
حال من نفسه وليسامة متعلقين بمفضل حتى يلزم تعدية شبه الفعل بحرف في جر  
متعلقين لفظا ومعنى وهو خلاف ما اتفقوا عليه كذا في الرضي (قوله ويحصل)  
بالنصب عطف على يحصل الاول وهما متعلقان بان يكون على ترتيب اللفظ  
والفشر (قوله كالصفة المشبهة) فانه ايضا لا بد لعمله من موصوف في اللفظ  
ومتعلق مسبب لذلك الموصوف ليعمل فيه (قوله اخرج اه) غاية مرتبة  
على الاشتراط المذكور (قوله ولثلاثاه) علة باعثة عليه (قوله ليسهل) متعلق  
بقوله لثلاثاه (قوله توجه النفي الى قيده اه) لما ذكره الشيخ عبد القاهر  
من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفي والاثبات يكون ذلك القيد محط  
القائدة (قوله فبقي اصل حسن) الى قوله فيكون احسن اه زائد لاحتياج  
اليه في اثبات كون احسن بمعنى حسن ذكره لان هذا المثال لكونه  
في مقام المدح يأبى ان يكون لنفي الزيادة بل لابد فيه من نفي المساواة (قوله  
ان يجعل احسن اه) لم يقل بان يكون احسن بمعنى اصل الفعل لان اسم  
التفضيل المستعمل بمن التفضيلية لا يكون بمعنى اصل الفعل فهو ههنا  
يستعمل بمعنى الزيادة لكنه جرد عنها عرفا في جرى العرف في نحو المثال  
المذكور على التجريد عن الزيادة المدلول عليه الافة في مقام المدح وكذا تجريد  
من التفضيلية عن التفضيل بمجرد النسبة والقياس كما اشار اليه بقوله وتوجه  
النفي الى رجل مقيسا الى حسن زيد (قوله بالنفي) اي بسبب النفي فهذا  
الاعتراض مختص بالمعنى الاول لان العرف على التجريد عن الزيادة انما جرى  
فيما يكون التباين بين المفضل والمفضل عليه فيما بين كون متغايرين  
بالذات فلا يجوز ان يكون البناء بمعنى مع كما وهم فان قوله في الجواب فاذا  
زال بالنفي ينادي على فساد (قوله من حيث انه اه) لامن حيث ان فيه  
معنى الزيادة فانه يعمل بهذه الحينية في المفضل عليه (قوله في هذه الحينية)  
اي من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية سواء كان معمولا له  
باعتبار الزيادة او باعتبار معنى الفعل (قوله ولو قدم) بان يقال  
رايته رجلا احسن في عينه منه الكحل في عين زيد (قوله تعقيد ركيك)  
لان فيه ذكر اسم التفضيل والمفضل عليه قبل ذكر المفضل وهو يوجب



التعقيد في اللفظ والركاكة في المعنى (قوله مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة اه) يعني ان المدعى ان العبارة المشهورة فيها اعمال اسم التفضيل في المظهر اذ لو لم يعمل في المظهر يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالاجنبي لا في كل عبارة تؤدي معناه فتدبر فانه مع وضوحه قد خفي على البعض فقال ما قال (قوله مسئلة الكحل) اي مسئلة عمل اسم التفضيل الرفع في المظهر فالاضافة لادنى ملائمة (قوله وبين شرأ تطها) الثلاث وهو ان يكون الوصف سببا والتغاير بين المفضل والمفضل عليه اعتبارا او كونه منقيا (قوله وما عبر به عنها) في استعمالها لهم وهو قوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد (قوله وينتقل) عطف على ان ينبس وقوله تطبيق اه عطف على ما انشده والاشارة الى التطبيق حاصل بل جعل ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل لا اري اه (قوله وهو اخصر منه بمقدار اه) اشار بزيادة لفظ المقدار الى ان الاختصار هنا ليس بطريق الحذف بل بطريق التسامح اظهر ان المقصود فلا يرد ان حذف الجر ورواها الجار وحذف كلمة في مع ابقاء مدخوله على الجر لا نظيره في كلام العرب (قوله مع ظهور المعنى اه) لان المفضل لا بد ان يكون من جنس المفضل عليه (قوله لان اصله اه) حيث قال وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه لتفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول (قوله لا يـكـون من قبيل اه) والحال ان عمل اسم التفضيل في المظهر مشروط بذلك عندهم (قوله استغنى عن ذكره اه) لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد من ذكر عين زيد بعده كذا في الرضى (قوله وتقديره ما رأيت اه) رد على الرضى حيث قال لا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائدة عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة (قوله على ابلغ وجه) لكونه معلوما بطريق الحكاية لان نقي عين مماثلة لعين زيد في الاحسنية لازم لاحسنية كل عين زيد ووجود اللازم يدل على المزموم فيكون كدعوى الشيء بالبينية (قوله والنتية) بوزن

تفعلة نقلت كسرة الياء الى الهمزة ثم ادغم الياء في الياء (قوله من اتي واي) اي ثلاثية اي بقت الادغام اوبه (قوله من السرى) لان من السراية فانه لا يناسب المقام (قوله والواو اعتراضية) لعل القول بالاعتراض بناء على ان بعد البيت شيئا من متعلقات مررت فان الاعتراض لا يـكـون الا بين كلام او كلامين متصلين معنى عند الجمهور لنكتة وهي ههنا تظهير شأن وادي السباع (قوله والجار في به اه) والباء بمعنى في (قوله بمعنى المفعول اه) فان الوادي مخوف فيه لا خائف الاعلى الاسناد المجازي (قوله والمعنى اه) فان المفضل عليه اي منهم ومنه محذوف (قوله اي ركب ساريا) ولكون موصوفه المقدرا سم جمع جاء في وصفه التذكير والافراد (قوله تقول اه) نقل عنه حاصل معنى الشعر من ان توقف الركب في وادي السباع اقل من توقفهم في سائر الاودية وان وادي السباع اخوف من كل واد الا وقت وقاية الله تعالى الساري في وادي السباع (قوله عن الاوقات) متعلق بوقاية الله تعالى جل جلاله وعظم شأنه (قوله على وجه اه) على معنى في كما في قوله تعالى حقيق على ان لا اقول اي في تقسيم علم من دليل انحصاره فاللام عوض عن الضمير فلا يلزم خلوا الجملة الصفية عن الضمير والصفة وان كانت كافية في معلومية حدود ذات تلك الاقسام لكن معلوميتها من حيث انها حدود لاقسام الكلمة موقوفة على التقسيم فلا يرد ان لا مدخل للتقسيم في معلومية الحدود (قوله تلك الطريقة) اي عدم الاكتفاء بمعلومية تعريفه عن الدليل فلا يلزم التخصيص بلا تخصص لاستواء الكل في كونها اقساما للكلمة معلومة تعريفاتها من الدليل (قوله اي كلمة اه) فسر ما بالكلمة لئلا يكون الجنس متروكا في التعريف وبالنكرة اشارة الى ان ما موصوفة وانما اختارها مع ان الظاهر الموصولة لسبق تعريف الكلمة لكون الاصل في الخبر التنكير وليدل على اعتبار وحدة الكلمة في التعريف ان لا ينتقض بمجموع القسمين من غير اعتبار التركيب بينهما (قوله كائن) اشارة الى ان قوله في نفسه ظرف مستقر صفة لمعنى ولم يجعله حالا اذ ليس المعنى على التقييد ولا متعلقا بدل لا احتياجه الى جعل في بمعنى البناء (قوله يعني الكلمة) فسر ما دل بالكلمة المعرفة اشارة الى انه لا يخالف ما يستفاد من دليل الحصر من ان ارجاع الضمير



الى الكلمة اولى اذ الفعير الراجع الى النكرة معرفة كما هو التحقيق والتخصيص  
على اختلاف التوجيهين والوجه ان التفسير الثاني لا فائدة ان المرجع نفس  
جامع ما في حيزه من الصفة والصفة وما قيل انه جمع بين مادل والكلمة  
في التفسير اشارة الى معرفة وجه التذكير وهو انه باعتبار لفظ مادل دون  
معناه ففيه انه بعد الجمع بين التفسيرين يحتاج الى وجه التذكير بناء على ان  
الشائع في تذكير ضمير ما وتأنيثه ملاحظة ما عبر به ولذا قال الشارح  
في تعريف الاسم بعد الجمع بين التفسيرين فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول  
بالفاء وما قيل ان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناها فالتذكير  
كما يجوز باعتبار ما يجوز باعتبار معناها فلا وجه لبنائه عليه ففيه انه ان اراد  
انه ليس عبارة عن مجرد لفظ الكلمة فسلم ولا يضر وان اراد انه ليس عبارة  
عنه من حيث دلالة على معناه فممنوع اذ لو كان عبارة عن مجرد المعنى يلزم ترك  
الجنس في التعريف لانه قسم السكاي الذي هو قسم المفرد (قوله والمراد  
بكون المعنى اه) اي المقصود به والحاصل منه ذلك لانه مفسر به حتى يراد  
ان صيغة المعنى كيف تفسر بصيغة اللفظ وانه يصير المعنى مادل على معنى دات  
عليه الكلمة بالاستقلال ويحتاج الى تكلفات باردة تبجحها الاستماع (قوله  
دالتها عليه) فالكلمة محيطة بالمعنى احاطة الظروف بالظروف من حيث  
انه لا يخرج فهم المعنى عنها (قوله لاستقلاله اه) لكونه حاصل في الذهن  
منفردا لعدم كونه آلة للملاحظة الغير ومرة اذ لتعرف حاله (قوله وحينئذ  
يكون المراد اه) لان كون الشيء في نفسه كناية عن استقلاله وعدم احتياجه  
الى الغير ولما وصف المعنى اي المفهوم الحاصل في الذهن به يكون المراد منه  
استقلاله بالمفهومية (قوله فراجع) مصدر ميمي لكون خبره الجار والمجرور  
(قوله لكن) استدراك لدفع توهم ناثي من كون ما لهم الى امر واحد وهو  
انه كيف رجح الوجه الاول وما له الى الثاني (قوله ان الفعل مشتعل) ويمكن  
ان يكون على ثلاثة معان يدل عليها مفصلة لكون المادة موضوعة بالوضع  
الشخصي للحدث كما يشير اليه قوله هو معنى المصدر والهيئة اي الحركات  
مع الترتيب والحروف الزائدة ان كانت موضوعة بالوضع النوعي لنسبة ذلك  
الحدث وزمانه فهو كرامى الحجارة الا ان اجزاءه لم تكن مرتبة في السمع لم يكن

مر كما فلا يرد ان ضرب قبل ذكر فاعله يفهم منه الحدث فتحقق الدلالة  
التفهمية بدون المطابقة واما الزمان فلا نسلم فهمه قبل ذكر الفاعل لانه زمان  
النسبة فكيف يفهم قبل فهمها وما ذكر ظهر ان ما قيل ان ههنا معنى رابعا  
غفل عنه الجمهور وهو تقييد الحدث بالزمان او النسبة بالزمان توهم (قوله  
الحدث) وهو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب او لم يصدر كالطول كذا  
في الرضى والمراد بالمعنى الامر المتجدد ولذا قالوا المصدر ما يكون في آخر معناه  
بالفارسية الدال والنون والتاء والنون وما قيل ان الاسود معناه المتصف  
بالسواد بمعنى سياهى لا بمعنى سياهى بود فالجواب انه لما كانت الصفة المشبهة  
موضوعة لمعنى اثبتت انسخ عنها معنى التجدد فلا يرد النقض بالالوان ولزوم  
عدم الفرق بين المعنى المصدرى والحاصل بالمصدر وما قيل ان المراد المعنى  
القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره فلا يرد الالوان فتوهم لان النسبة ليست  
دأخوذة في مفهوم المصدر نص عليه الرضى كيف ولو كان كذلك لوجب  
ذكر الفاعل معه (قوله النسبة الى فاعل ما) اي الى فاعل معين اي معين كان  
وانما اعتبرنا تعيين الفاعل اذ لو كان المعترف في مفهوم الفعل النسبة الى فاعل  
مطلق لزم ان يكون استعماله حيث استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا في النسبة  
الى معين بنوع معين ولا حتم الصدق والكذب وحده من غير ذكر الفاعل  
ولا منع حله على شيء (قوله هو آلة للملاحظة طرفها) اي آلة يعرف بها  
حالتها امر يتطابق احدهما بالآخر لكونها نسبة حكمية بخلاف النسبة  
المخوطة بالذات من حيث هي فانها لا تكون نسبة حكمية يصح ان تقع  
تحكمها عليها والاستقلالها بالمفهومية وان كانت جزئية فغناط الاستقلال  
بالمفهومية وعدمه هو الملاحظة القصدية وعدمها ولا مدخل فيها  
لكون المفهوم جزئيا او كليا فاعتبار قيد الجزئية في مفهوم الحرف مجرد بيان  
الواقع فان جزئيته لازمة للملاحظة التبعية (قوله فلا تستقل بالمفهومية)  
اذلا تفهم تلك النسبة ما لم تفهم الذات المنسوب اليها الحدث (قوله تعين  
ان يكون المراد به الحدث) اذ لا يمكن ارادة الزمان اذ لا معنى لاقتران الشيء بنفسه  
والمراد بضميره لفظ المعنى بدون الوصفين (قوله ليس معناه المطابق) لعدم  
الاستقلال بالمفهومية لكون جزئه وهو النسبة غير مستقلة فتوصيفه بقوله



في نفسه مانع عن ارادته وان كان المتبادر المعنى المطابق (قوله بل اعم)  
اذ لا قرينة على الخصوص وليكون لفظ المعنى في تعاريف الاقسام الثلاثة  
على نسق واحد (قوله ولا يتحقق) اي في الفعل (قوله ليس مستقلا  
بالمفهومية) لما عرفت ان معاني الحروف آلات لتعرف احوال الطرفين  
من حيث ارتباط احدهما بالآخر والجزئية لازمة لهما من حيث هذه الحيثية  
فما قيل ان الابتداء المشترك بين الابتداءات الجزئية ملحوظ قصد انهم (قوله  
فهو وصفه اه) الفاء لمجرد التراخي في الذكر فان بيان فوائدهم انما خرج عن  
ذكرها (قوله وبقولنا وضعاه) عطف على محذوف اي بقوله مقترن خرجت  
الاسماء التي لا اقتران فيها اصلا وبقولنا وضعاه وبقولنا في الفهم خرج ما فيه  
الاقتران وضعاه في التحقيق كاسم الفاعل فانه موضوع لمن قام به الفعل بمعنى  
الحدوث اي يكون قيامه به وحصوله له مقيدا باحد الازمنة الثلاثة ولذا كان  
حقيقة في الحال والا لا ستمبال ولم يكن فعلا لعدم الاقتران في الفهم اعلم  
ان الشارح رحمه الله لم يذكر فائدة قيد في الفهم لانهما اولاه في تعريف الاسم  
وكان الواجب عليه ذلك لدقتها وخفائها ولذلك توهم انه لا حاجة الى قوله  
في الفهم بعد التقييد بقوله وضعاه (قوله منقولة عن المصادر وغيرها) كلمة  
او لمجرد التفصيل كما في العالم اما جوهره وعرضه اي منقولة مفصلة بهذا  
التفصيل فلا حاجة الى جعل الجميع بمعنى كل واحد وجعل او بمعنى الواو  
ثم النقل اي الاستعمال في المعنى الثاني بعلاقة مع هجر المعنى الاول لما كان بمنزلة  
الوضع وليس بوضع تحقيق قيد الشارح الوضع بالاول في الاسم ولم يقيد ههنا  
رعاية للاعتبارين وهذا بخلاف نحو يزيد ويشكر فانهما موضوعان لكل  
واحد من المعنيين بالوضع التحقيق فباعبار وضع فعل وباعبار وضع آخر اسم  
ففي المنقول يعتبر الوضع التحقيق وفي المشترك يعتبر الوضعان (قوله ودخل  
فيه اه) عطف على قوله خرج وانما افاد التقييد في الاثبات الدخول لانه  
في الحقيقة تعميم لقوله مقترن لان معنى قوله وضعاه سواء كان مقترنا استعمالا  
اولا (قوله الافعال المنسلخة اه) اي في الاستعمال بحيث هجر المعنى الاول  
فهو ايضا من المنقول قيل وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به لان  
الافعال الناقصة تامات في الاصل منسلخة عن الحدث انتهى قال المصنف

رحمه الله في الا مال لا يصح التعليق بالافعال الناقصة لانها لا يقصد بها  
في التحقيق نسبة حدث محقق الى فاعلها ومعنى قولنا حدث محقق انه لم يرد  
ان زيدا ثبت وانما اريد ان القيام المنسوب الى زيد وهو خبره ثبت وذلك  
حاصل لو لم يذكر كان وانما قصد بالاثبات بها على المبتدأ والخبر تقييد الخبر بمعنى  
بان النسبة الى المبتدأ الذي كان مخبرا عنه على ما كان في الابتداء ولذلك توهم  
كثير من النحويين انه لا دلالة لهما على الحدث اصلا وانما وضعت للدلالة  
على مجرد الزمان فلذلك لم يؤث بها عاملة في شيء غير الاسم والخبر انتهى وعلم من  
كلامه ان انسلاخ الافعال الناقصة عن الحدث غير مرضي عنده وفي الرضى  
وما قال بعضهم سميت افعالا ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر  
ليس بشيء (قوله لوجود الاحد في الاثنين) فالمراد باحد الازمنة احدها مطلقا  
لا احدها فقط (قوله ولانه مقترن) اي لو اريد الاحد فقط يصدق على المضارع  
ايضالا انه بحسب كل وضع مقترن باحداهما فقط (قوله وان عرض اه) متعلق  
بالنتيجة المستفادة من الدليل اي فيصدق عليه انه مقترن باحد الازمنة  
الثلاثة فقط فيكون تقييد الشرط اولي بالجزء بلا تكاف اذ على تقدير عدم  
الاشتراك يكون اقترانه باحد الازمنة اولي واظهر (قوله انما يستعمل)  
اي بحسب الوضع فلا يرد انه يستعمل للتكثير فلا يصح الحصر وكلمة او لمنع  
الخلو اذ لا بد فيها من التحقيق ثم انه يقال يضاف اليه في الماضي التقريب  
مع التوقع او بدونه وفي المضارع التقليل وقد يكون لمجرد التحقيق كما في قوله  
تعالى قد نرى تقاب وجهك وانما لم يذكر التوقع لعدم لزومه اياه في الاستعمال  
(قوله انما يرب الماضي) اي الحدث الجزئي الذي مضى بناء على ان المعاني  
الجزئية جزئية وحده على الفعل الماضي يحوج الى حذف المضاف او التجوز  
باجزاء صفة المعنى على اللفظ وتخصيصه بالتضمني (قوله وشئ من ذلك) اي  
المذكور لا يتحقق الا في الفعل الاصطلاحي ولذا لم يورد الضمير اي لا يفهم شيء  
من ذلك بدون ذكر الفعل كما في قواهم الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك  
لامتناع فهم شيء من ذلك بدون متعلقه وهو الحدث الجزئي وذلك مدلول  
الفعل فقط لكون النسبة الى فاعل معين مأخوذة في مفهومه دون ما عداه  
(قوله دخول السين) اللام للعهد اي سين الاستقبال دون ساثر السينات



(قوله لنفي الفعل) أي الحدث الجزئي لما مر وكذا في ما سياتي (قوله لا في الفعل)  
 أي الاصطلاح كما مر (قوله لحوق تاء التأنيث) أي الساكنة (قوله لا تها تدل  
 على تأنيث الفاعل) والوجه ذكر التعليل بعد قوله ساكنة (قوله والصفات)  
 أي وإن كان لها فاعل استغنت عن التاء الساكنة بسبب لحوق التاء المتحركة  
 الدالة على تأنيث الفاعل وفعالها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها (قوله  
 حال من تاء التأنيث) وفيه إشارة إلى أنها في الأصل متحركة أسكنت للفرق  
 بين تأنيث الاسم والفعل كما في الرضى وفي بعض النسخ الساكنة باللام (قوله  
 لا اختصاصها بالاسم) لخفة الاسم وثقل الفعل (قوله اراداه) وذلك لأنه  
 أشار بلفظ التاء إلى التاء المخصوصة المعبرة في فعلت أعم من المخاطب والمتكلم  
 والافراد والتذكير والتأنيث دون الحركة والتي الإضافة إلى فعلت  
 وأشار بلفظ نحو إلى الغاء خصوصية كونه تاء فيدخل فيه ما يشارك في جميع  
 صفاته وهي نون جمع المؤنث الغائبة ونون المتكلم مع الغير فاندفع أن الأولى ترك  
 قيد المتحركة كما يدل الدليل عليه لأن اعتبار المشاركة في بعض صفات تاء فعلت  
 دون البعض لا قرينة عليه في عبارة المصنف (قوله اخف واخصر) لا اعتبارهم  
 إياه من قبيل الاسم ولذا جعلوه قسما من المبني وقالوا إن المستتر في ضرب  
 وضربت ينبغي أن يكون أقل من الالف نصفه أو ثلثه لأن ضمير المفرد ينبغي أن  
 يكون أقل من ضمير المثنى (قوله فانه المتبادر) بناء على أن المطلق ينصرف إلى  
 الكامل (قوله قبلية ذاتية) مفعول مطلق من قوله قبل وفيه إشارة إلى أن القبل  
 بمعنى المتقدم كما قيل في قوله تعالى لله الأمر من قبل ومن بعد ان معناه متقدما  
 ومتأخرا إذا المفعول المطلق لا ينبغي من الظرف فاندفع الاشكال الناشئ من وصف  
 الزمان بالظرف وبقي الاشكال الناشئ من وصف الزمان بالتقدم فدفعه بقوله  
 ذاتية أي مالا يكون بواسطة الزمان على ما هو مصطلح المتكلمين من أن تقدم  
 بعض أجزاء الزمان على بعض بالذات وهو المتبادر من الذاتية لا على مصطلح  
 الحكماء وهو أن يكون المتأخر محتاجا إلى المتقدم ولا يكون علة تامة أو فاعلية  
 (قوله بما الموصول) أي بما هو على صيغة الموصول فلا ينافي ما سبق من تفسيره  
 بالنكرة وأشار إلى جواز جعله موصولا والمقصود من هذا الكلام ومن قوله  
 وبالدلالة ما هو بحسب الوضع ههنا بيان قوائد القيود وما سبق كان تفسيرها

فلا تكرار (قوله لم يضرب) أي لم يضرب في لم يضرب حيث يدل على الزمان  
 الماضي وليس بماض وكذا جمعه بضربت في أن ضربت فانه لا يدل على الزمان  
 الماضي مع كونه ماضيا (قوله خبرا مبتدأ محذوف) ولم يجعله خبرا بعد خبر رعاية  
 الجانب المعنى لأن الحد ليس خبرا عن المحذوف من حيث المعنى لعدم كون  
 الحكم مقصودا كما تقر في موضعه ومن جوز كونه خبرا بعد خبر نظرا إلى  
 جانب اللفظ فقد سماها (قوله أو تقديره) فانه يمكن تقدير الفتح في آخر رمي وإن لم  
 تظهر للتعذر بخلاف ضربين وضربوا فانه لا يمكن تقدير الفتح على ما قبل النون  
 والواو فلذا كانا مبنيين على السكون والضم (قوله أما البناء) فاعدم اعتوار  
 البناء عليه (قوله فلشابهة المضارع) ولكونه مشابهة المشابهة استحق البناء على  
 الحركة بخلاف المضارع فانه مشابهة الاسم فاستحق الاعراب وقد يقال انه  
 مبني على الحركة لوقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب ولما كانت هذه المشابهة  
 ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة المضارع ثم كون بناء الماضي  
 مقدما على بناء المضارع لا يقتضي أن يكون حال آخر من الاعراب والبناء مقدما  
 على حال آخر فلا يرد له لا معنى لبنائه على الحركة مشابهة المضارع والحال انه  
 متقدم عليه (قوله في وقوعه) أي لوقوعه لان وقوع الماضي موقع الاسم ليس  
 وجه المشابهة (قوله وشرطا جزاء) عطف على قوله موقع أو وقوعه بتقدير  
 وقوعه (قوله فلكونه اخف الحركات) وثقل الفعل لفظا اذ لا يتجدد فعلا ثلاثيا  
 ساكن الاوسط بالأصالة ومعنى لدلالته على المصدر والزمان وطلبه المرفوع  
 دأما والمنصوب كثيرا (قوله مع غير الضمير) سواء لم يكن معه ضمير أصلا  
 نحو ضرب زيد أو يكون معه ضمير منصوب نحو ضربك أو مرفوع ساكن  
 نحو ضربا (قوله كراهة اجتماعه) فلذا قالوا اصل عبط وهدب علابط  
 وهدابد (قوله لشدة اتصال الفاعل) أي الضمير بفعله لكونه متصلا لفظا ومعنى  
 بخلاف نحو حركة وتركه فان اتصال التاء فيه لفظي فقط على أن اجتماع  
 الحركات فيما ذكر ليس في البناء لان وضع الكلمات على الوقف بخلاف ضربين  
 (قوله احتراز عن مثل اه) عن مثل خروجه عن الحكم المذكور فانه أيضا  
 مبني على الفتح ولا معنى للفتحة التقديرية فيه لانه انما يصار إليه للتعذر لفظا  
 ولا تعذر ههنا لان اتصال الضمير فيه بعد صيغة الماضي بخلاف غلاني فان



الاضافة فيه مقدمة على تركيبه بالفعل فافهم ولا تخطط (قوله اى حال كونه اه)  
يعنى ان الباء ليست صلة لاشبه اذ ايس الحروف مشبهاتها ولا باء السببية  
بل ظرف مستقر واقع موقع الحال وانما لم يجعلها للسببية لاصالة الملازمة  
بالاتفاق ولان سببية الحروف للمشابهة بسبب ان زيادتها في اول الماضى مع  
تفسير بعض الحركات سبب محصل لجهة مشابهة المضارع الاسم وهى  
وقوعه مشترك فتكون سببية بالواسطة ولان سبب المشابهة مبين بقوله لوقوعه  
فيحتاج الى تكلف في اعتبار سببية الحروف (قوله ايتين) على صيغة جمع المؤنث  
من الايتان اى جتن بيان لوجه الملازمة (قوله فى او آله) الظاهر فى اوله  
الا انه اختار لفظ الجمع للاشارة الى امتناع اجتماعها والظرفية من قبيل  
ظرفية الجزء للكل كانه قيل باحد حروف هـ او آله (قوله جمعتها كلمة نأيت)  
اشارة الى وجه اضافة حروف الى نأيت وان الفرق بين المضاف والمضاف  
اليه بالافراد والاجتماع (قوله وهذه المشابهة) اى المشابهة بمطلق الاسم  
المعتبر فى صيغة المضارع وامام مشابته مع اسم الفاعل فانما هى فى تحصيل  
صفة الاعراب وذلك لان صيغة اسم الفاعل مشتقة من المضارع متأخرة  
عنه فلا يمكن اعتبارها فى صيغته والمقصود من زيادة هذه العبارة  
الاشارة الى ان قول المصنف لوقوعه خارج عن التعريف بيان لوجه  
المشابهة لكونه تاما بدونه (قوله انما تكون اه) اورد كلمة الحصر رداعلى من  
زاد ولدخول لام الابتداء عليه لعدم اختصاصه بالمضارع لدخوله على  
الماضى مع قد ايضا والمقصود بيان المشابهة المعتبرة فى مفهوم المضارع  
الى امتازها عن سائر اقسام الفعل (قوله لوقوعه مشتركا) بيان للسبب الذى  
هو منشأ للمشابهة لالوجه المشابهة ولذا لم يقل فى وقوعه والمراد بالاشتراك  
معناه اللغوى لا الاصطلاخى اذ الظاهر حينئذ لكونه مشتركا وعدم كون  
زمان الحال والاستقبال تمام معناه (قوله على الصحيح) وقال بعضهم حقيقة  
فى الحال مجاز فى الاستقبال وبعضهم بالعكس (قوله بالجر اه) اى ايس  
مر فوعامة بدأ خبره بالسين (قوله وتلك المشابهة) بيان لمعنى المتن بعد  
ملاحظة العطف فقوله وتلك المشابهة هم: الاعادة لقوله وهذه المشابهة الا انه  
غير هذه الى تلك لصيرورة المشار اليه بعيدا وصيغة تلك للبعيد فحال هذه الواو

كحال الواو السابقة فى صحة كونها للعطف على قوله المضارع ما شبه وكونها  
للاعتراض (قوله ولتخصيصه) اعاد اللام تنصيضا للعطف واشارة الى كون  
كل من الامرين وجه المشابهة (قوله بواسطة القرآئن) اشار بصيغة الجمع  
الى انه يجوز ان يكون مخصص معنى واحد قرآئن كثيرة والى كثرة الموارد  
(قوله لانه لم يسم اه) فالمشابهة المذكورة مأخوذة فى مفهوم الاسم اصطلاحا  
فلا بد من ذكرها فى التعريف ليكون حذرا سميا (قوله اذ معنى اه) تصحيح  
للتسمية لاجل المشابهة المذكورة (قوله قالهمزة) تفصيل وبيان المعانى  
حروف المضارعة (قوله مفردا) لم يرد به ما ليس مع غيره على ما توهمه المقابلة  
بقوله مع غيره لعدم مساعدة اللفظ اذ الواجب حينئذ مفردا ولا المعنى  
اذ دلالة الهمزة على انه ليس مع غيره وعدم الدلالة على شئ ليس دلالة  
على عدمه وانما هو بناء على العدم الاصلى بل اراد به معنى الواحد اجراء  
لوصف اللفظ على المعنى توسعا فيكون المراد بالمتكلم المخبر اى من يحكى  
عن نفسه والالفاظ الحمال فلا بد حينئذ من ارجاع ضميره الى المتكلم المفرد  
اى الواحد ليصح التقييد بقوله اذا كان مع غيره اذ ليس النون الجنس المتكلم  
اذا كان مع غيره فتدبر فانه خفى عن الناظرين فى هذا الكتاب (قوله مذكرا  
كان او مؤنثا) فالمراد بالمفرد ما اتصف بالافراد وليس من باب التغليب  
اذ لم يرد به كلاهما (قوله مع غيره) مؤنثين كانا او مذكرين او مختلفين (قوله  
وكا نهما اه) اشارة الى وجه الاختصاص (قوله واحد اكان اه) فعنى  
المخاطب من يتكلم معه (قوله غائبان) اورد صيغة الجمع المؤنث نظرا الى معنى  
المؤنث والمؤنثين اورد صيغة التثنية اعنى ذوى نظرا الى لفظ المؤنث والمؤنثين  
وكسر الواو غير صحيح (قوله للغائب) اى من يصح ان يحكى عنه فيشمل ذاته  
تعالى بلا شبهة (قوله اى غير القسمين) فيكون للواحد المذكور ولثناه وجموعه  
وجمع المؤنث (قوله حال) خبر بعد خبر لقوله فقوله (قوله مضمومة) لانه لما فتح  
اول الماضى ينبغى ان يخالفه اول المضارع لكان التباين بينهما (قوله اى فيما كان  
ماضيه) فتوصيف المضارع بالرباعى على التوسع باعتبار ان ماضيه كذلك  
(قوله ومفتوحة) فيما سواه للتخفيف الذى استدعا كثرة الاستعمال  
كما فى الثلاثى او كثرة الحروف كما فى ما عداها واما اهراق يهرق واسطاع يسطيع



فرباعي زيد فيه الهاء والسين على غير القياس (قوله لعدم علة الاعراب فيه) وهو توارد المعاني المختلفة كإلى الاسم أو المشابهة التامة به ولم يذ كر دليل الحكم الثبوتى المستفاد من الحصر لانه سيبينه في قوله ويرتفع اه مفصلا (قوله وما كان هذا الكلام اه) دفع لاشكال تعلق الظرف بالفعل المتنى فانه يفيد ان عدم اعراب غير المضارع مقيد بوقت عدم اتصال النونين وليس كذلك اذ لا يعرب غيره مطلقا سواء رجع الضمير المحرور الى المضارع او الى الغير ولا يفيد ما هو المقصود بالبيان وهو ان المضارع لا يعرب اذا اتصل به النونان وحاصل الدفع ان هذا الكلام لدالاته على نفي الاعراب من غير المضارع ليس معناه الصريح مقصودا بالذات لان كلامنا في احوال المضارع بل كتابة عن اثبات الاعراب للمضارع على وجه الحصر بطريق انما اى بحيث يكون الجزء الثبوتى مقصودا اتصاله والجزء السلبى مقصودا تبعاله يكون من احوال المضارع والظرف قيد للجزء الثبوتى المقصودا بالاتصال فاندفع اشكال التعلق وكذا ما توهم من ان انما بمعنى ما والا فلا اشكال بحاله لان كونه بمعنى ما والا لا يقتضى ان لا يكون فرق بينهما بهذا القدر وبما ذكرنا ظهرا ن ما ذكره الشارح اولى من جعل الظرف متعلقا يعرب المضارع المفهوم من الحكم السلبى (قوله يكون مبنيا) وقيل انه معرب تقديره الثقيل محل الاعراب بالحركة كما فى غلامى ولا يخفى عليك الفرق بينهما وبين غلامى فانهم ما الشدة الاتصال صارتا كالجزء منه فلم يبق ما قبلهما محل الاعراب اصلا بخلاف غلامى (قوله لشدة الاتصال) اما انما فظاهرا واما معنى فلكون المؤكد عين المؤكد بخلاف الاتصال مع التنوين اسقوطه في الوقف والاضافة ومع اللام فلا يصير ما قبله وسطا فاجرى الاعراب عليه (قوله وسط الكلمة) والوسط ليس محل الاعراب اللفظى وهو ظاهر ولا التقديرى لان معناه على ما عرفت فهو ان يقدرا الاعراب على الحرف الاخير ولا يظهر الاعراب للتعذر او الاستئصال (قوله دخوله على كلمة اخرى) معتبرة مغايرتها بعد الدخول حيث لم يتغير البناء السابق بسببه بخلاف قائمة وبصرى فان التاء والياء وان كانت كلمة اخرى الا انه بعد الدخول يتغير البناء السابق وصار المركب بناء آخر واستحق المركب للاعراب فاذا اجرى على التاء والياء وبما ذكرنا ظهرا ن هذا الدليل لا يجرى

في نون الجمع (قوله ولان اه) اعاد اللام نظرا الى ان المدعى ذات جزئين فكان كل منهما مدعى برأسه (قوله يقتضى ان يكون اه) وان لم يلزم في المضارع نون الحركات الاربع (قوله لمشابهتها نون جمع المؤنث اه) وبذلك المشابهة ضعف مشابهة المضارع بالاسم فرجع الى ما هو الاصل في الفعل اعنى البناء (قوله فلا يقبل) اى ما قبل اصلا الاعراب وبهذا بين الفرق بينه وبين المعتل بالالف فانه يقبل الاعراب من حيث كونه آخر الكلمة وان تعذر باعتبار خصوصية الالف والحاصل ان التقدير لا بد فيه من اعتبار اعراب في آخر الكلمة فرقا بينه وبين المحلى فلا بد فيه من القبول في الجملة لئلا يكون التقدير مجرد فرض (قوله فالصحيح) تفصيل لانواع اعراب المضارع ومحالها اى فاعراب الصحيح من المضارع مطلقا (قوله حرفه الاخير) سواء كان اصلها او زائدا فلذا لم يقل كما مر (قوله المجرد اه) يشمل ما لا يعرب فيه نحو يضرب زيد وما فيه ضميره مستتر نحو زيد يضرب وما فيه ضمير بارز منصوب نحو يضربك وما فيه ضمير بارز مرفوع غير متصل بالفعل نحو ما يضرب الا هو فظهر ان المراد بالمجرد الخالى لا ما يتصل به والا لخرج الصورتان الاوليان (قوله متصل به) اى بذلك الصحيح قدره بقراءة قوله والمتصل به ذلك (قوله للتنبيه اه) بيان لمحال الضمير البارز المرفوع وليس قيما احترازا فلذا ترك الشارح رحمه الله الجمع على الظاهر المتبادر ولم يحمله على جمع المذكر (قوله لفظا) حقيقة او حكما فان الضمة والفتحة في حالة الوقف في حكم الملقوظ ولذا يكون الوقف بالاشمام او الروم والنقل وايسمات تقديرين على ما فهم كما عرفت من معنى التقديرى (قوله والسكون) لم يقل لفظا لانه عدمى والزائل لا انتفاء الساكنين في حكم الثابت كما في رمتا فليس السكون في لم يكن الذين تقديرا على ما فهم (قوله والمضارع) اشار به الى ان قوله والمتصل معطوف على قوله فالصحيح لا على قوله المجرد لان هذا الحكم شامل للصحيح والمعتل (قوله وذلك) اى اعراب ما اتصل به الضمير البارز المرفوع في خمسة مواضع وان كان الاتصال في سبعة مواضع فان المواضع اعنى يضربن وتضربن مبنيان خارجان بقوله ونون جمع المؤنث (قوله بالنون اه) وانما اعرب بالنون لان المشابهة التى هى علة الاعراب باقية وامتنع بالحركة لصيرورة آخره بسبب شدة



الاتصال بالضمير لتعاضد جهاته من كونه فاعلا ومتصلا وعلى حرف واحد سيما  
حرف علة ساكن وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اصلا على ما عرفت  
ولانه بعد لحوق الضمائر صار ما قبلها متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب  
بخلاف غلامى فانه ليس لازم الكسرة فيمكن تقدير الاعراب فيه ولا يمكن  
الغزاية بزيادة حرف المد لانه يلزم اجتماع الحرفين فلا جرم زيد النون بدل الرفع  
لمشابهته للواو في الغنة ويكسر بعد الالف ويفتح بعد الواو والياء جلا على تنبيه  
الاسم (قوله حالي الجزم والنصب) اما في حالة الجزم فظاهر لانه اسقاط  
الاعراب واما في حالة النصب فلا متنازع اجتماعه مع الرفع فلا بد من زواله  
الا انه زال في الواحد بديل وهو الفتحة وهم نازال بلا بدل له فصار النصب  
تابع للجزم وتحذف هذه النون مع نوني التاني كيدا مالا لانه لا يكون في المبني  
علامة الرفع واما الاجتماع النونات (قوله الاخر) احضار الاصطلاح النحوي  
لانه مقدر (قوله المناسب لها) في كونه حاصلا من اشباع الحركة فلا بد  
من التغير والزوال (قوله لان الالف لا يقبل الحركة) لكونه ساكنا بد افتعذر  
الاعراب عليه مع كونه قابلا لها من حيث انه آخر الكلمة فيمكن التقدير فيه  
بخلاف آخر الجمع المؤنث فانه لا لزوم السكون له لا يقبلها اصلا لا بخصوصه  
ولا بنوعه والحاصل ان التقدير فرع اللفظي فلا بد من امكانه في ذلك  
المحل اما بخصوصه او بنوعه (قوله كما هو المتبادر من عبارته) حيث قال  
ويرتفع اى يحصل فيه الرفع وقت التجرد فانه يشعر بعدم دخلية شيء آخر  
وان امكن ان يقال يعتبر مدخلية شيء آخر لا يوجد الا في وقت التجرد (قوله  
وسواء كان العامل اه) سواء يطلب اثنين فالواجب ان كان العامل الا انه  
اعاده بعد الاول كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون  
ان يحمدا وبما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب (قوله وقوعه موقع  
الاسم) وهو حين التجرد عن الجازم والناسب اذ لا يدخلان على الاسم (قوله  
كما في زيد يضرب اه) اى يقع موقع الاسم المرفوع والمجرور والمنصوب (قوله  
لانه اذا يكون كالاسم) مع كونه معربا فلا ينتقض بالماضي (قوله سبق  
اعراب الاسم) لكونه اعرابا سبق المعمولات واقوا لكونه اعرابا العمد  
(قوله نحو الذي يضرب اه) فانه لا يقع اسم الفاعل موقعه لوجوب كون

الصلة بجملة ولا يدخل السين وسوف على الاسم وخبر كاد يجب ان يكون  
فعلا وفي يقوم الزيدان يلزم عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد (قوله ويكفيها)  
اى في ارتضاعه (قوله وان كان الاعراب) يعنى وان كان اعراب ما بعده مع  
تقديره اى الواقع اسمها غير اعرابه مع تقديره فعلا اذ هو مع تقدير الاسم مبتدأ  
ومع تقدير الفعل فاعل وليس المراد ان اعراب المضارع مع التقدير الاول غير  
اعرابه مع التقدير الثاني لان ذلك التغير متحقق في جميع المواد اذا تعامل  
على تقدير الاسم لفظي وعلى تقدير الفعل معنوي فلامعنى لان الوصلية  
(قوله والسين اه) دفع لما يقال خيفة تذل يقع المضارع موقع الاسم بل مع حرف  
التنقيس (قوله فابدل الالف اه) اذا التنوين والنون الخفيفة اذا افتح  
ما قبلها ما يتقلبان الف في الرضى لا دليل على قول القراء (قوله اصله لان)  
قال الشاعر

يرجى المرء ما لا ان يلاقى \* ويعرض دون اقربه الخطوب

اى ان يلاقى (قوله انه حرف برأسه) وهو الحق اذا اصل عدم التصرف في  
الحروف (قوله تخفف) ينقل حركة الهمزة وحذف الالف للساكنين وبغير المعنى  
بتغيير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها الجار كما في قوله تعالى فعلتها  
اذ اوانا من الضالين (قوله اذا الظرفية) في الرضى وانما حملنى على ذلك ظهور معنى  
الزمان فيها في جميع الاستعمالات كما في اذ (قوله فنون عوضا عن المضاف اليه)  
في الرضى وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ  
اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لحظة لفظه وجرده عن معنى الماضي وجعلوه  
صالحا للازمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لدلالة الفعل  
السابق عليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذا اكرمك اى اذ تزورنى  
اكرمك اى وقت زيارتك اكرمك وعوض التنوين عن المضاف اليه لانه وضع  
في الاصل لازم الاضافة (قوله سرت حتى ادخلها) مثل للحروف الثلاثة مع  
ان امثلها مذكورة في المتن لان المقصود ههنا تمثيل تقديران وما في المتن تمثيل  
النصب ولذلك يمثل لان وان واذن وكى وكان قول الشارح فيما سيجي  
فان اتى تمصيب المضارع اشارة الى ذلك (قوله وهى اللام الجارية) عند  
البصريين فانهم قالوا انه حرف جر متعلق بخبر كان المحذوف والاصل ما كان



قاصد الفعل واما عند الكوفيين فحرف زاء ثلثا كيد النفي كالباء في ما زيد  
بقائم ناصب لم يتعلق بشئ كذا في معنى اللبيب فان قلت اذا كان للتعديدية  
فكيف يصح قوله الزائدة قلت كثيرا ما يطلق القول بزيادتها لا طراد صحة  
امقاطها كذا في التحفة (قوله في خبر كان المنفى) اما لفظا واما معنى كما في قوله  
تعالى لم يكن الله ليغفر لهم (قوله لان هذه الثلاثة اه) هذا الكلام وما سياتي  
من قوله فان الواو والفاء اه تعليل لتقدير ان بعدها نحو قوله هذا لا ما ذكره  
المصنف من التفصيل فانه تفصيل لشرط التقدير ولذا لم يتعرض  
لتعليل تقدير ان بعد اولانه مفهوم من شرط التقدير صريحا (قوله وقد  
امتنع عطف الخبر على الانشاء) في المعنى عطف الخبر على الانشاء وبالعكس  
منعه اليمانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه في كتاب التسهيل  
وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة  
(قوله فان التي ينصب اه) احتراز عن ان المحففة والتفسيرية وليس تقدير  
الصفة ههنا للتعلق كما في اذن وحتى (قوله تقع بعد العلم) وما بمعناه  
كالروية والوجدان واليقين (قوله اذا لم يكن بمعنى الظن) محل الوقوع بعد  
العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى التقييد اذ العلم  
قد يكون بمعنى الظن في ارضى جوز بعضهم ان يا قول العلم بالظن مجازا  
فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وفي تفسير ابي حيان  
قد يستعمل العلم ويراد به الظن القوي فيجوز ان يعمل في ان المصدرية ويدل  
على ذلك قوله تعالى فان علمتوهن مؤمنات لان القطع بايمانهم غير متوصل  
اليه (قوله هي ان المحففة اه) اراد ان الضمير مجرد التأكيذ والفرق بين الخبر  
والنعت سواء قلنا انه مبتدأ او ضمير فصل وليس لقصر المسند على المسند  
اليه لعدم صحته ولا لقصر المسند اليه على المسند لانه يصير قوله وليست هذه  
تأكيذا تكرارا والاصل عدمه (قوله على غلبة الوقوع اه) ان اريد بالتحقيق  
جعل الشئ محققا ثابته فالمراد بغلبة الوقوع كثرته فان المظنون اكثر  
الوقوع وان اريد به العلم والقطع فالمراد بغلبة الوقوع كون جانب الوقوع  
غالب ارجا اي راجحا على عدمه والضابط في معرفة ان المصدرية وغيرها  
على ما في الرضى ان ان التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا ما يؤدي

معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير والتي بعد الظن فان كان بعدها  
غير لا من حروف التعويض وهي السين وسوف وقد ولم ولا وما ولن تخفيفة  
لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلية على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال ان  
لا شئ وان كانت بعدها لا داخلية على الفعل احتملت المحففة والمصدرية والتي  
بعد العلم وما يؤدي معناه ان لم يكن فيه معنى القول تخفيفة لا غير وان كان فيه  
معنى القول فان وليها فعل غير متصرف مفسرة او محففة وان وليها فعل  
متصرف من غير حرف عوض احتملت ان تكون مفسرة ومصدرية لا محففة  
اعدم العوض وان وليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونه مفسرة  
ومصدرية ومحففة وان وليها فعل متصرف مصدر بغير لا من حروف العوض  
فمحففة او مفسرة وكذا ان لم يلها الفعل بل وليها جملة اسمية اذا عرفت هذا  
فلا بد في بيان المصنف من اعتبار قيود ليصح تقدير (قوله فيجزي اه) ذكر  
النتيجة بعد اقامة الدليل وذكر المدعى اشارة الى ابعاله اليها وترتيبها عليه  
والى ان قوله فيها الوجهان ليس المراد انه يتحقق فيها الوجهان بل انه يجزى  
فيها الوجهان والمحقق لا يكون الا احدهما (قوله نفيامو كذا) في المعنى  
ولا تغيد لن تو كيد النفي خلافا للزحشري في كشفه ولاتأ يده خلافا له  
في انه ووجه وكلاهما دعوى بلا دليل ولو كانت للتأ يده لم يقيد منفيها باليوم  
في قوله تعالى فان اكلم اليوم انسيا ولسكان ذكر الابد في قوله تعالى وان يتموه  
ابداتكرارا والاصل عدمه (قوله اي لم يكن اه) اي ليس المراد من عدم  
الاعتماد ان لا يكون لها ارتباط بما قبلها اصلا فان اذن الواقعة بعد الفاء والواو  
يجوز فيها الوجهان نحو قوله تعالى واذن لا يلبسون خلافا للاقليد لاقرئ  
بالرفع والنصب فن حيث انه وقع في صدر جملة مستقلة ينصب المضارع ومن  
حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط حرف العطف يكون  
ما بعدها من فواعل وجوب الانتصاب مشروط بذلك لكن الكلام في شروط  
الانتصاب ولعل الشيخ الرضى انما فسر الاعتماد بكونه من تمام ما قبلها بجعله  
شرط الوجوب بقرينة المقابلة بقوله واذ وقعت بعد الواو والفاء فوجهان  
بل المراد ان لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها حقيقة او حكايا بان يحصل  
له بالنظر الى ما قبلها اعراب وان لم يكن عاملا فيه وذلك في ثلاثة مواضع

قوله وكذا ان كانت داخلية الخ  
لمنع ما قبلها تفسيرتها وما  
بعدها مصدرية بها اه خ

قوله مفسرة كقوله تعالى نودي  
ان بورك من في النار اه خ

قوله بل وليها جملة نحو ناديت  
ان زيد قائم وكذا ان وليها  
الشرطية كقوله تعالى قل اوصي  
الى التي قوله وان او استفهاما  
الخ اه خ



بالاستقرار الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو وان اذن احسن اليك  
والثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو وان جئتني اذن اكرمك والثالث  
ان تكون جواب القسم الذي قبلها نحو والله اذن اكرمك فانه في الصورة  
الاخيرة وان لم يكن ما قبلها عاملا في حكم العامل اذ يحصل له بالنظر اليه  
اعراب الرفع (قوله فانه اذا اعتمد) حاصله ان اذن لكونه حرفا ضعيف العمل  
لا يعمل فيما هو مقدم عليه حكما وترك الدليل المشهور الذي ذكره من فسر  
الاعتماد بكونه معمو لا هو انه يلزم توارد العاملين اعني اذن وما قبلها لان  
توارد العاملين جائزا اذا كان عمل احدهما الفظيا وعمل الاخر محليا نحو وان زيدا  
قائم وعمر (قوله المذكور بعدها) اي متصلا كما هو المتبادر فقيه اشارة الى  
اشراط الاتصال ايضا فانها لا تعمل بالفصل الا اذا كان بالقسم او بلا النافية  
نص عليه في المعنى (قوله لكونها) اي في الاصل باعتبار مدخولها جوابا للكلام  
مقدم صدر عن ذلك المتكلم نحو وان جئتني اذن اكرمك او من متكلم آخر  
كما في مثال المتن وجزاء للشرط مذكور او مقدر (قوله وهما لا يمكنان)  
اي كلاهما لا يمكنان الا في زمان الاستقبال لاكل واحد منهما فان الجواب  
انما يقتضي ان يكون متأخرا عن كلام سابق فيجوز ان يكون في الحال والشرط  
والجزاء يجوز ان يكونا ماضيين نحو وان جئتني لا كرمك ولا يجوز ان يكون  
الجزاء حالا وقد نص في الرضى ان الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي  
ولا مدخل للجزاء في الحال (قوله وجب الرفع) وفي بعض الصور فان المقصود  
بيان فائدة الاشتراط لاستيفاء اعراب صور الفقدان فلا يردان في صور تقديم  
الشرط يجب الجزم فالواجب ان يقول وجب الرفع والجزم (قوله اذالم يعتمد  
اه) الاولى ان يجعل كل منهما خبرا مبتدئا لثلاث يكون ذكر الشرطين  
استطرادا ولا يحتاج الى اعتبار ان الشرطين المذكورين لما كانا مقررين  
نزلا منزلة المعلوم وذكر في العلة ان من شأنها ان تكون قضية معلومة  
للمخاطب والا فاما المعلوم مما سبق نفس الانتصاب لا المقيد بالشرطين (قوله  
معها كما اشترنا اليه) اي الى كونه ظرفا للانتصاب حيث قدر الموصول التي  
صلتها ينتصب (قوله الوجهان) في المعنى والتحقيق انه اذا قيل ان ترزني ازرلك  
واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جرمت وبطل عمل اذن

قوله اذالم يعتمد الخ كان يقال  
كونها عاملا او من نواصب  
الفعل اذالم يعتمد الخ واذا كان  
الخ يلزم على هذا التقدير احد  
احسن اما عدم الانتظام التام  
او طول الاعتراض بين طرفي  
الكلام مع ان ما احتاج اليه  
المحشى رحمه الله تعالى يندفع  
بما في اعتناء الخ

لوقوعها حشوا وعلى الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العناطف  
ولا يجوز ان يقدر فيها الوجهان على قياس ما سبق اذ ليس في اذن وجهان  
بل فيما بعدها الا ان يفسر الوجهان بالاعمال والالقاء ولم يقدر الفعل  
انما يكون كنز الخف قبل الوصول الى الماء (قوله بناء على ضعف الاعتماد)  
لان حروف العطف ككونها اصلا في عطف المفردات يقتضي ان يكون  
المعطوف كالمعمول لما قبله لكن بدخوله على الجملة المستقلة ضعف الاعتماد  
في مكانه لم يعتمد فيجوز النصب (قوله باعتبار الاعتماد بالعطف) نظر الى ما هو  
الاصل فيه وان لم يوجد همنا فلو فسر الاعتماد بالارتباط بما قبله وجعل الشرطان  
لوجوب الانتصاب كما فعله الشيخ الرضى لم يمتحج الى هذه التكاليف كما لا يخفى  
(قوله وكى التي ينتصب بها المضارع) احتراز عن كى الجارة وهي ما دخلت على  
الاسم نحو كىه وعلى ان نحو جئتني كى ان تكرمى فانها جارة بمعنى اللام لمجرد  
التعليل وفي غيرهما اذا تقدم بها اللام نحو لكيلا تأسوا فهي ناصبة لا غير  
واذالم يتقدم بها فتحتل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون  
جارة مضمرة بعدها ان كذا في الرضى فعنى قوله ينتصب بها المضارع يجوز  
نصب المضارع بها وفيه رد على الاخفش حيث ذهب الى انها حرف جر وان  
انتصاب المضارع بعدها في جميع المواد بتقدير ان (قوله اي سببية ما قبلها  
لما بعدها) بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمون ما قبلها الى حصول مضمون  
ما بعدها كذا في الباب فعلم ان مدلولها سببية ذى الغاية وهي لازم التعليل  
الذهني اعنى كون ما بعدها علة غائية لما قبلها فلذلك اختلفت عباراتهم فقال  
بعضهم انها للسببية وقال بعضهم انها للتعليل (قوله مستقبلا بالنظر الى  
ما قبله) بان يكون مترقب الحصول وقت حصول ما قبله (قوله وان كان  
بالنظر الى آخره) اي سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا  
اولم يكن على احد الوجوه الثلاثة وذلك بان حصل منك السير الى الدخول  
او الى الدخول ثم عرض مانع من حصوله فلم يكن الدخول حاصل لا ماضيا  
ولا حالا ولا مستقبلا كذا في الرضى ولا شك ان استقباله بالنظر الى ما قبلها  
حينئذ اظهر من الاول فظهر معنى ان الوصلية كانه قيل وان كان استقباله  
بالنظر الى ما قبلها يراجه امر آخر وهو كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر



الى زمان التكلم فاندفع ما قيل ان الواجب ان يقال سواء كان بالنظر الى  
 زمان التكلم اه او اسقاط قوله مستقبلا (قوله حال كونه اه) اشارة الى ان  
 قوله بمعنى كى ظرف مستقر واقع موقع الحال وفائدة الاشارة الى انه لا يكون  
 حتى حينئذ بمعناه الحقيقي اعني انتهاء الغاية بشرط كون ما بعدها جزأ لما قبلها  
 ضعيفا او قويا في تعلق الفعل السابق (قوله للسببية) احتراز عن كى التى  
 تكون بمعنى ان المصدرية وهو ما اذا كان مدخول اللام نحو قوله تعالى  
 لكيلا تأسوا (قوله لانتهاء الغاية) احتراز عن الى التى بمعنى مع نحو قوله تعالى  
 ولاتأكلوا اموالهم الى اموالكم كذا قاله الرضى ثم قال ذكره لا يصلح علامة  
 يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى الواقع بعدها المضارع  
 مرفوعا كان او منصوبا لا يتخلو اما ان تكون بمعنى الى او بمعنى كى وفى كلا  
 الوجهين لا بد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان المسبب  
 لا بد ان يكون بعد السبب وانتهاء بعد البداية فنقول مدار ذلك على قصد  
 المتكلم فان قصد الحكم بمحصول مصدر الفعل الذى بعده حتى اما فى حال  
 الاخبار او فى الزمان المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية وجب رفع  
 المضارع وان قصد كونه مترقيا وقت الشروع فى مضمون الفعل المتقدم سواء  
 حصل فى احد الازمنة الثلاثة او عرض مانع من حصوله وجب نصب انتهى  
 ويمكن حل عبارة المتن على هذا بان يقال مراده اذا كان مستقبلا بالنظر الى  
 ما قبله فى قصد المتكلم ومترقيا حصوله بقرينة قوله فان اردت الحال حيث  
 لم يقل فان كان للحال (قوله ان يكون ماضيا اه) بان اخبر بعد الدخول  
 او حالاً بان اخبر حال الدخول او مستقبلا بان منع مانع من الدخول فى زمان  
 التكلم وكان قاصدا للدخول بعده (قوله بطريق التحقيق) يعنى ان قوله بتحقيقا  
 او حكاية تميز من الحال فانهم ما قسموا منه على ما تشعر به عبارة الشارح رحمه  
 الله فى بحث اسم الفاعل حيث قال والحال اعم من ان يكون حقيقة او حكاية  
 ويجوز ان يكون خبر كان المحذوف وجعله حالا تكلف وكذا جعله منصوبا  
 بنزع الخافض (قوله كما تقول كنت سرت امس اه) فان امس يفيد ان السير  
 الواقع فيه منقطع بالدخول سبب له او منتهى اليه فية تضى ان يكون الدخول  
 ايضا محققا فيه اذ لو تحقق الدخول فى حال التكلم يكون للسير فى الحال ايضا

مدخل فى تحقيقه فلم يكن السير فى الامس فقط سببا لتحقيقه (قوله كانت كنت  
 اه) بيان لكون المراد من ادخل همنا حكاية الحال الماضية فان الكلام  
 واقع فى الحال فكيف يصلح ارادة الحال الماضية فوجهه بان يقدر ان هذا  
 الكلام واقع فيه اى فى الزمان الماضى والان محكى وهذا بناء على ان يقدر  
 المتكلم من حيث انه متكلم موجودا فى الزمان الماضى كما كاله فى زمان التكلم  
 وان لم يصوره الشارح قدس سره بان يقدر المتكلم كانه الان موجود فى ذلك  
 الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان لان ذلك التقدير انما يكون  
 فيما اذا كان المقصود استحضر صورة ما وقع فيه كما فى قوله تعالى قل فلم تفتلون  
 انبياء الله من قبل وليس مقصوده ان حكاية الحال عبارة عن حكاية اللفظ  
 الدال على الحال فانه قد صرح بان المراد من الحال فى عبارة المصنف زمان  
 الحال (قوله فى زمان الحكاية اه) نتيجة لما قبله فلا يتوهم استدراكه (قوله  
 اذ لا يمكن اه) دليل لقوله فابقته يعنى ان ابقاءه على الرفع الذى كان  
 عليه لا ممتنع نصبه اذ لا يمكن تقدير ان (قوله لانها علم الاستقبال) اى يقصد  
 منها الاستقبال وقد قصد من المضارع هم الحال على سبيل الحكاية ولا شك  
 ان قصد الحال وقصد الاستقبال متنافيان فلا يردان ان يقدر بعد حتى اذا كان  
 ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا  
 او حالاً لانه حينئذ لا يقصد منه الحال (قوله لاجارة) لانها لا اختصاصها  
 بالاسم لا تدخل على الفعل الا بتقدير ان وقد امتنع همنا لانه علم الاستقبال  
 وتقديرها لم يثبت فى كلامهم (قوله ولا عاطفة) تعرض لنفيها مع انها اخص  
 استعمالا من الجارة رداعلى من توهم انها عاطفة كذا فى العباب (قوله كلام  
 مستأنف) لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب كما تعلق المنصوب لان حتى  
 المنصوب بعدها الفعل حرف جر متعلق بما قبلها (قوله لان ان يقدر اه)  
 لان ذلك لا يطرد فى نحو قوله تعالى وزلزلا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع  
 وتقدير لفظ الشأن او ضمير الشأن تكلف لا تدعو اليه ضرورة (قوله ليكون  
 حتى داخل اه) اى يقدر المبتدأ لرعاية ما هو الاصل فى حتى وهو دخوله على  
 الاسم (قوله كما توهم بعضهم) لان رعاية الاصل يقتضى دخولا على المجرور  
 لا على المرفوع (قوله سببها ما بعدها) فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس

(قوله يعنى ان الشارح قدس  
 سره) وهى اعم من العاطفة  
 فى الاستعمال ونفى الاعم  
 لا يستلزم نفي الاخص ولا حاجة  
 لنفيها بعد نفي الجارة لكن لما توهم  
 بعضهم كونها عاطفة تعرض له  
 افصا حاطي طلان هذا التوهم اه

وذلك انهم ما مشتر كان  
 فى وجوب كون ما قبلها ما اذا  
 اجز آه وتختص العاطفة  
 بوجوب اظهار ما قبلها  
 لتوقف صحة العطف عليه  
 فتدغم حتى الصباح لا يجوز  
 فيه العطف لعدم ظهور  
 ما قبل حتى وهو الغلس هنا  
 وتختص ايضا بوجوب كون  
 ما بعدها جزأ حقيقة او حكما  
 الامثلة موجودا فى الرضى  
 فى حرف الجر وتختص ايضا  
 بوجوب دخول ما بعدها فى ٢



ولا ما سرت حتى ادخلها ولا هل سرت حتى ادخلها ليحصل الاتصال  
 المعنوي يعني ان حتى اكونها في الاصل حرف جولا انتهاء الغاية يقتضي  
 الاتصال اللفظي والمعنوي ولصيرورتها حرف ابتداء والجملة مستقلة بعدها  
 لم يبق الاتصال اللفظي ولا مستعمل في معناه الحقيقي فشرطنا السببية  
 المناسبة لمعناه الحقيقي فان السبب ينتهي لوجود المسبب فلا يرد ان الاتصال  
 المعنوي غير منحصري في السببية فليكن بوجه آخر كونه غاية لما قبله فيجوز  
 نحو سرت حتى تغيب الشمس بالرفع (قوله الآن) قيد به لصير المثال نصا  
 في الحال تحقيقا كما ان المثال السابق نص في الحال حكاية والقرينة على  
 التقييد كون المضارع خاليا عن قرينة الاستقبال والحال فانه اذا خلا من  
 القرينة لم يحمل الاعلى الحال كذا في الرنبي ٣ وأشار بذلك الى ان مثال المتن  
 يحتمل كايهما (قوله نظر الى الامر الاول) لا بالنظر الى الامر الثاني فان كينونة  
 السير على صفة او في نفسه سبب للدخول واما احتمال تقدير الجرح منتفيا فناف  
 لما هو مدلول كان او لا اعتبار ان الانتفاء صفة حصل السير عليها وهو تكلف  
 (قوله في وقت حصول اه) على حذف ثلاثة مضافات قال الرنبي وقد يحذف  
 مضاف ما بعدهما وهلم جرا القيام المضاف اليه الاخير مقامه (قوله فيفيد المعنى)  
 على تقدير عدم حذف الجرح بخلاف التامة وبخلاف النص فانه يفيد المعنى  
 من غير تقدير العامل للجرح والمجرور وانما هو رعاية قاعدة نحوية فان العرب  
 القح يفهمون المعنى من غير شعور لهم بالتقدير (قوله مقطوعا بوقوعه)  
 او بوقوع مدلوله بالنظر الى الخبر وان احتمال عند العقل عدم الوقوع (قوله مع  
 الشك في وقوع السبب) المفاد سببية له بحيث فلا يرد منع استحالة لجواز تعدد  
 السبب (قوله فانا دخل) تصرح لكونه حرف ابتداء يجعل الجملتين متخالفتين  
 لا تقدير لا مبتدأ (قوله لا على كان سيري) اشار الى ان المقصود بتقدير جاز ليس  
 تعيين هذا الطريق بل نفي عطفه على كان سيري فيجوز ان لا يتدر جاز فيكون  
 عطفه على كان سيري بعد اعتبار تقييده بقوله في التامة لكنه خلاف الظاهر  
 (قوله لعدم صلاحية اه) مع ان تقديم القيد على المخطوف عليه يقتضي  
 المشاركة فيه بخلاف ما اذا تأخر فانه يحتمل المشاركة وعدمها هذا ما قالوا  
 وهو الظاهر السابق الى الفهم (قوله التي ينتصب اه) احتراز عن لام كي

في قوله

حكم ما قبلها فلا يجوز العطف  
 في تحت الفاعل حتى الصبح  
 وسمت رمضان حتى الفطر  
 فمى جارة فقط عند السير في  
 وجاعة فانه يمنع الجرا ايضا  
 نحو هذين التركيبين عنده  
 لا يصح ورد بقوله تعالى حتى  
 مطامع الفجر واما دخول ما بعد  
 الجارة في حكم ما قبلها فقال  
 به المصنف والزحشرى مطاقا  
 وجوبا وابن مالك جواز وقال  
 عبد القاهر والاندلسي وجاعة  
 ان كان ما بعدهما جزءا ما قبلها  
 فداخل والا فلا اه خ د

٣ قاله في صدره باحث المضارع  
 عند قول المصنف لوقوعه  
 مستر كما وايد هنالك كون  
 المضارع حقيقة في الحال مجازا  
 في الاستقبال بان المناسب ان  
 يكون للعمال صبغة خاصة  
 كما لا يخويه اه خ د

في قوله تعالى لكيلا تأسوا فانه لا ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بل يسكن  
 واشارة الى انه مثال الانتصاب بخلاف ما ذكر في الشرح فانه مثال التقدير  
 (قوله وانما يقدر اه) اعاد الدليل والمدعى المذكورين سابقا للتقدير بعد  
 الاحرف الثلاثة اجمالا في لام كي ولام الجود ولاختلاف الكوفيين فيهما حيث  
 قالوا انهما ناصبتان بنفسهما ولم يعتد بخلافهما في حتى لظهور كونه حرف  
 جر (قوله ينتصب بهما) اي بتقدير ان بعدها فالباء للملابسة وقائدة التقييد  
 الاشارة الى انه مثال للانتصاب وليس احتراز عن شيء (قوله لام تأكيد)  
 خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله او معنى) واشترط  
 صاحب المغنى ان يكون النفي بما اولم والجهرز على عدم الاشتراط فاللام  
 في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة الكسندر لام الجود  
 عندهم وعنده ان الشرطية واللام بمعنى كي (قوله فان قيل اه) لا ورود لهذا  
 السؤال لان اللام عند الكوفيين زائدة مجرد تأكيد النفي وعنده البصريين  
 مله تلخبر محذوف اعني قاصدا كما مر (قوله التي ينتصب) مقصوده من هذا  
 الكلام ان المراد بالفاء الفاء المعهودة فيما سبق وان الشرطية لتقدير ان بعدها  
 لانصبيها كما ذهب اليه الكوفيون وان قوله بشرطين خبر وليس  
 على سنن الظروف السابقة متعلقا بالانتصاب المحفوظ معها اذ ليس  
 ههنا خبر سواء وليس مقصوده خصوص هذا التقدير فليقدر ناصبة  
 او متلبسة فلا يوهوم وانه لا حاجة الى تقدير المبتدأ المصدر بالفاء وجعله  
 مع خبره خبرا لقوله والفاء (قوله مشروط) هذا الاشتراط لصحة  
 الانتصاب لا تعيينه لجواز الرفع مع تحقق الشرطين نحو قوله تعالى  
 ولا يؤذن لهم فيقتذرون وكذا في الواو او (قوله على السببية)  
 اي كون الفاء سببية لا عاطفة للجملة على الجملة فلا ينافي كونها اعطف المفرد  
 على المفرد (قوله تغيير اللفظ) من الرفع الذي هو الاصل في جميع الافعال  
 الحالية من النواصب والجوازم الى النصيب لا تغيير اللفظ في نفسه حتى يرد  
 ان تغيير الاعراب لا يقال له تغيير اللفظ (قوله على تغيير المعنى) اي تغيير معنى  
 الفعل من الحالية الى الاستقبالية ومعنى الفاء الذي هو تعقيب الى السببية  
 وذلك لان تغيير اللفظ يشعر بتقدير ان وهو علم الاستقبال ويؤول الفعل بالمصدر



ولا يعطف المفرد على الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا يكون للتعقيب فكان  
 في النصب شيئا دفع كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء (قوله ولا يحتاج  
 الى الدلالة عليها) ويكون رفع المضارع على الاستئناف او العطف كما في صورة  
 النفي في المعنى رفع تحدث على العطف فيكون شريكا في النفي والاستئناف  
 فيكون مثبتا اي فانت تحدثنا الا نبدل من ذلك (قوله بتقديم الانشاء) لان  
 تقديم الانشاء على ما يصح ان يكون جوابا يبدل على انه حال عن الطلب الذي  
 هو مدلول الانشاء فيكون جوابا والجواب لا يعطف (قوله المستدعي جوابا)  
 صفة للنفي مبينة لكونه في معنى الانشاء (قوله عن توهم) انما قال توهم لان  
 دفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع الا ان توهمه باق  
 باعتبار غفلة السامع عن النصب (قوله جملة معطوفة) من غير ان يقصد  
 سببية احدهما للآخرى اما بعد قصد السببية فيجوز ان يعطف مصدر  
 احدهما على مصدر الاخرى باعتبار اشتراكهما في الطلب او النفي (قوله  
 ويندرج فيها الدعاء) اي المراد بالامر والنهي مصطلح النخاة لا مصطلح الاصول  
 وعند الكسائي ما مدلوله الامر نحو اني الله امر وفعل فيناب عليه واسم  
 فعل نحو تزال وقرقارا او يكون الامر فيه مقدرا نحو الاسد الاسد فهو جار  
 مجرى الصريح (قوله او نفي) وهو اما صريح كما في مثال الشرح واما مؤول  
 نحو فلما بلغاني فيكرمني فان قل وما يشق منه يجري مجرى النفي في الاستعمال  
 واما ما معناه معنى النفي ولا يجري مجراه في استعمالهم فلا ينصب جوابه  
 كقوله انت غير امير فضر بني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن  
 معنى القلة او النفي قياسا وقد ينصب بعد التشبيه المفيد للنفي كقوله كانتك  
 وال تشبهي اي لست بوال وقد يضمن بعد الواو والفاء الواقعتين بعد الشرط  
 نحو ان تأني فتكرمني او وتكرمني آتاك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تأني  
 آتاك فاكرمك او اكرمك الحاقا للشرط بالنفي في عدم الحصول وقد جاء  
 النصب بعد الحصر بانما نحو انما تجيئني فيكرمني زيد لما في انما من معنى التحقير  
 القريب من النفي كذا في الرضي ٣ (قوله فيندرج اه) لان المراد بالنفي اعم من  
 ان يكون صريحا او ضمنا كما عرفت (قوله نحو ما تأنيما فتحدثنا) ومعناه  
 على النصب قصد السببية مع انتفاءهما او القصد الى نفي الثاني ولا يمكن

٣٠ عبارة الرضي فلفظ انما  
 يستعمل بمعنىين اما فتحير  
 النفي كقوله انتما سرت  
 وقعدت اذا حشرت سيرة فيجوز  
 الرفع على فتح لان التحقير كالنفي  
 واما لا تقصار على النفي كقوله  
 لمن ادعى الشجاعة والكرام  
 واعلم انما انت شجاع اي فيك  
 هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع  
 ادن بلا فتح انتهت

القصد الى نفي الاول فقط للزوم تحقق المسبب بدون السبب وعلى الرفع نفي  
 المجموع او نفي الثاني وحده وقصد السببية ولا يمكن نفي الاول فقط لامتناع  
 تحقق التحديث الذي بعد الاثبات بدون الاثبات الاعلى القطع والاستئناف  
 او على العطف على النفي فيكون المراد ما تأنيما فانت تحدث جاهلا بما لنا  
 كقولك ما تأنيما فتجمل امرنا فان القصد اثبات جملة (قوله ويدخل فيه اه)  
 لان المراد ما فيه معنى التثني اما بصيغة او بغير صيغة (قوله لعل ابلغ الاسباب)  
 بمعنى التثني لامتناع بلوغه اسباب السموات وفي ايراده في صورة التبرج تهكم  
 واستهزاء حيث اعتقد امتنع الوقوع من جوار في المعنى فاطلع بالنصب عطف  
 على معنى اعلی ابلغ وهو اعلی ان ابلغ فان لعل تقرن كثيرا بان ويحتمل ان يكون  
 عطف اعلی الاسباب على حد ولبس عباءة وتقر عيني ومع هذين الاحتمالين  
 يندفع قول الكوفي ان في هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب التبرج  
 جلا على التثني انتهى فيجوز ان يكون تركه لانه مذهب البصريين (قوله او عرض)  
 والعرض وان كان من الاستفهام لكن لم يبق فيه معنى الاستفهام وصار معنى  
 آخر برأسه فلذا لم يدرجه فيه (قوله وما بعد الفاء في تأويل اه) لاشتراكهما في  
 الطلب او في النفي واختار الرضي انه مبتدأ محذوف الخبر لان فاء السببية مع ان  
 مجيئها للعطف قليل مختصة بعطف الجمل نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب  
 ولان المقصود من النصب التنصيص على السببية وبعد جعله معطوفا على  
 مصدر الفعل المتقدم لا يكون نصا في السببية بخلاف ما اذا جعل مبتدأ محذوف  
 الخبر فانها للسببية فقط وفيه اخراج الفاء عن الاصل من غير ضرورة داعية  
 والتنصيص على السببية معناه ان تدل على السببية قطعا وان جامع العطف  
 ومعنى كون فاء السببية لعطف الجمل ان مدخولها جملة صورة البتة (قوله  
 فمحمول اه) اي على خلاف الاستعمال اضطرارا قيل يحتمل ان يكون مما دخله  
 نون التأكيدهم الحقيقية في الجواب (قوله اي مصاحبة اه) اي لقصد اجتماع  
 مضمون ما قبلهم ومضمون ما بعدهما في زمان واحد لان العدول الى النصب  
 للتنصيص على الجمعية لما ان تغير اللفظ يدل على تغير معنى الفعل من الحال الى  
 الاستقبال والواو من العطف المحض الى الجمعية اذهى صالحة للارادة منها فاذا  
 لم تقصد الجمعية لا يحتاج الى الدلالة عليها وتعيين الرفع على الاستئناف (قوله

آخره اخب الى من ليس  
 الشفوف) صرح في التصريح  
 بان البيت مصدر بالواو والعاطف  
 على البيت المتقدم وهو قولنا  
 لبيت الختم قال وفي بعض النسخ  
 ليس باللام وهو تحريف اه خ

قوله فاء السببية عبارة الرضي  
 في حروف الشرط اعلم انه لا تاني  
 بين السببية والعاطف فقد تكون  
 سببية وهي مع ذلك عاطفة على  
 جملة نحو تقوم زيد فيغضب عمرو  
 ولكن لا يلائمها العطف نحو  
 ان اقمية في اكرمه اه



عنكم الآية واختلوا في هذه اللام فقبل زائدة لمجرد التأكيـد وقيل للتعليل  
والمفعول محذوف دل عليه المقام أو الفعل مؤول بمصدر من فوع على  
الابتداء واللام وما بعدها خبر أي إرادة الله وأمرى فلا مفعول للفعل كذا  
في المعنى (قوله نحو أعجبني قيامك) أشار بالمثل إلى أن المراد العاطفة المذكورة  
سابقا وهي ما يكون قبلها اسم صريح (قوله فلما لم تدخل اه) ولا اختصاصها  
بالمضارع (قوله وأما الفاء والواو اه) أي المذكورات سابقا (قوله والانتهاه)  
أي مثلاً ولا لزوم للمعنيين اكتفى بأحدهما (قوله فلم يظهر الناصب بعدها)  
كـيلا يتوهم توارد ناصبين (قوله لاستكره اه) أي المتحركين وقوله فلا والله  
لا يلقي لما بي \* ولا لهما بكم أبدا شفاء شاذ (قوله وينجزم بلم ولما) أما الجزم بلم  
ولما وان فلا اختصاصه بالفعل وكل ما اختص بشئ وهو خارج عن حقيقة يؤثر  
فيه وبغيره غالباً بشهادة الاستقراء وأما كلمات المجازاة فلتضمنها معنى ان وأما  
بلام الأمر وبلا النهي فلما شبهت ان ولم ولما حيث تقلبان الخبر إلى الانشاء كما ان  
ان يقلب المضارع من الحال إلى الاستقبال ومن القطع إلى الشك وكما ان لم  
ولما تقلبان المضارع إلى الماضي (قوله ولا في النهي) في الرضى إذا قصد بكلمة لا  
ذلك اللفظ دون معناه كان علماً منقولا وقد ينكر العلم بان يؤول بواحد  
من المسميات به وحينئذ يدخل عليه اللام والاضافة وفيما نحن فيه كذلك فان  
لا مشتركة في الناهية والنافية والزائدة ولذا كان الوصف به قيداً احترازياً  
فتجوز الضافة كما سيحكيه فالتوصيف والاضافة مجرد تفتن في العبارة  
ثم الكلمة المبنية إذا جعلت اسم ذلك اللفظ فالأكثر الحكاية ويجوز الاعراب  
فان أول باللفظ فنصرف وان أول بالكلمة فان كان ثلاثياً ساكن الوسط  
يجوز صرفه والافه وغير منصرف وإذا أعربته فان كان ثلاثياً والحرف  
الثاني حرف علة وجب التضعيف فإذا ضعفت لازدت على الفه ألفاً آخر  
وجعلته همزة تشبيهاً برداء وكساء وقلت لاء فيجوز ان يقرأ همناً لا بالقصر  
على حالة البناء ويجوز ان يقرأ بالمد معرباً مجزوراً منصرفاً قوله المستعملة  
بيان لمعنى الظرفية والتعريف فيه لفظي وإنما أثر الوصف على الحال لان  
الوصف للتخصيص المزيل للنسكارة الحاصلة من الاشتراك اللفظي والحال قيد  
في العامل (قوله وكلام المجازاة) أي كلمات تدل على كون إحدى الجملتين جزاء

للأخرى

للأخرى فالمجازاة بمعنى الجزاء على ما في الصراح جزية وجازيته بمعنى  
اختيارها عليه لان الجزاء يستعمل بمعنى الجملة الجزائية كثيراً (قوله مهمما اه)  
غير مركبة عند سيديوه ومركبة من ما الشرطية وما الزائدة عند الخليل أبدل  
الأنف بالهاء لتقاربهما في الهمس ومنه بمعنى كف وما عند الزجاج وعلى  
كل التقادير معناه ما لا يعقل سوى الزمان ولذا حرف غير مركبة عند سيديوه  
وقيل أصله ما غيرت الميم ذالاً وقال المبرد اذ باقية على اسميتها وما كافة لها  
عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والجزم كما في حينها فانها صارت للمستقبل  
وجازمة بما الكافة لها عن الاضافة التي تفيدها التعيين بحسب المضاف اليه  
لتصريح مهمة كسائر كلمات الشرطية واختلاف في عامل الشرط والجزاء  
فقبل كلمة الشرط فيها وقيل كلمة الشرط في الشرط وهما في الجزاء وقيل  
الشرط فقط وقال الكوفيون الجواب مجزوم بالجوار وقيل مبنيان لعدم  
وقوعهما موقع الاسم (قوله وإذا) والغالب فيه ان يكون ظرفاً للمستقبل  
متضمنة لمعنى الشرط مختصة بالفعلية ويكون الواقع بعدها ماضياً كثيراً  
أو مضارعاً دون ذلك وقد يخرج عن الظرفية والشرطية والاستقبال  
والتفصيل في مقامه (قوله لم يجزى) أي ليس معنى الشاذ مخالف القياس  
ولا مخالف الاستعمال الفصح لانهما إذا تضافتا معنى الشرط فالتجزؤ المضارع  
بعدهما قياسي واقع في استعمال الفصحاء بل معناه ان الجزم بعدهما مع إرادة  
معنى الشرط قليل لم يسمع في السعة (قوله اما مع كـ) أي في المعنى  
كيف يستعمل شرطاً فيقتضى فعلين مقتضى اللفظ والمعنى غير مجزومين  
نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب بالاتفاق ولا كيف  
تجلس اجلس بالجزم عند البصريين الا قطر بالخالفات ادوات الشرط لوجوب  
موافقة جوابها لشرطها كما مر وقيل يجوز مطلقاً وإليه ذهب قطرب  
والكوفيون وقيل يجوز بشرط اقترانها بما انتهى فعلم ان الدليل الذي ذكره  
الشارح رحمه الله جاري في جميع صورها لان استواء فعل شخصين في جميع  
الاحوال والكيفيات متعذر وان ما ذكره تصوير لكل في صورة جزئه  
ليتضح كل الايضاح (قوله ومن المتعذر اه) فإذا تعذر الاستواء تعذر اعتبار  
معنى الشرط فيه فلا تكون متضمنة لمعنى ان فلا تجزم وأما ما جاء في الشعر



فالشروطية باجرائه مجرى الشرط لكونه في صورته او باعتبار عدم الاعتداد ببعض الاحوال والكيفيات واعتبار استوائهما في البعض وبذلك ضعفت الشرطية فلم تجزم (قوله موضوعه للايهام) في وجود مدخوله في اعتقاد المتكلم فانها موضوعه لتعلق شيء بشيء مفروض وجوده في المستقبل مع عدم القطع بوقوعه او لا وقوعه (قوله موضوعه للاسراف المقطوع به) اي وجوده في اعتبار المتكلم في المستقبل فلم يكن فيها معنى ان الشرطية لان الشرط هو المفروض وجوده لكنه لما كان يتكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي توقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما توقعه يجوز وانضمين اذا معنى ان كما في متى وسائر اسماء الجوازم الا ان ذلك المعنى لما رشح في اسماء الشرط اذ لم يوضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه جرئت بخلاف اذا فانه لما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان بل صار عارضا على شرف الزوال فلذا لم يجزم الا في ضرورة الشعر كذا في الرضى (قوله اي نفي المضارع) نص في ذلك عبارة المغني حيث قال لنفي المضارع وقلبه ماضيا (قوله ولا يبعد) اي من حيث المعنى وفيه اشارة الى بعده في الجملة وذلك لان لم يدخل على المضارع ويؤثر فيه القلب والنفي معا وكونه لنفي الماضي انما يوضح لو اعتبر النفي بعد القلب وهو خلاف الظاهر ولذا زاد كلمة لو والافا لظاهر ولا يبعد جعل الضمير اه نعم يصح لو قيل لقلب الماضي مضارعا ونفيه على ما ذهب اليه بعضهم من ان لم يدخل على الماضي فقلب لفظه الى لفظ المضارع وكلمة لشرطية دل على جوابه ما قبله (قوله ولا يلزم استمرار) بل يجوز ان يقع قبل زمان المتكلم (قوله بين العامل) اي بين العامل الحرفي وما يكون معموله وهو الفعل حيث يعلق به الى الاستقبال فلا يكون داخل على الفعل بل على الحرف وهذا لا يصح بخلاف لم فانه فاصل ضعيف فكانه من تمة الفعل وجزءه فيصح دخول ان عليه لبقاء دخوله على معموله وهو الفعل لصيرورة لجزأ منه فلا يرد ما قيل انه تصريح بان حرف الشرط هو الجازم للمضارع للنفي بل وليس كذلك (قوله ويختص ايضا الماه) وهي الخواص الاربع المتفق عليها وواحدة مختلف فيها وهي ان مني لما لا يكون الا قريبا من الحال وقال ابن مالك لا اشتراط لذلك في المعنى وعلته هذه الاحكام ان لم لنفي فعله ولما لنفي

قد فعل

وليس جوابا كما هو رأى الكوفيين لان الشرط له صدر الكلام عند البصريين ولانه لا يجزم بشيء في ادوات الشرط مطلقا ويمتنع دخول الفاء عليه مطلقا الا انه لكونه متفيا عن الجواب بدلالته عليه بكتفي به عند البصريين ايضا على تقدير جواب آخر له فهو جواب معنى اتفاقا ولفظا ايضا عند الكوفيين فقط خذ ارف الترحل غير ان ركا بنا لما نزل وحالنا و

قد فعل وقد تكون للتوقع في الزمان المتصل بالحال ولا يدخلها حرف الشرط ويجوز حذف الفعل بعدها (قوله اللام المطلوب بها الفعل) اي غير فعل الفاعل وهو المخاطب اما فعل المذوق او فعل الفاعل الغائب المذكور واما فعل الفاعل المتكلم وهو قليل الاستعمال وكان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهته الاسم بزوال حرف المضارعة وقد جاء باللام وهو في الشعر اكثر منه في النثر (قوله وقد تسكن اه) وهو مع الواو والفاء اكثر اكون اتصالهما مع بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء مع اللام بعدهما وحرف المضارعة ككلمة على وزن فخذ تخفف بحذف الكسر واما ثم فمعمولة عليهما لكونها حرف عطف مثلهما (قوله وهو يدخل على جميع اه) بخلاف اللام كما عرفت (قوله او متكلما) فحول اركه ههنا لان المنهى في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى اراك (قوله المذكرة فيما قبل) فيده بذلك لكونه تفصيلا لما ذكر سابقا معطوفا على لم في قوله فلم لقلب اه وخروج لولا لا يضرب لان الكلام في الجوازم (قوله اي لتجعل اه) اي للدلالة على السببية الجعلية كما يدل عليه بيانه والتفسير بافادة كون الاول سببا للثاني خال عن هذه الفائدة بل يتبادر منه السببية المحقة فلذا لم يفسرها بها (قوله بل ملازمة شيء) اشارة الى ما ذكره الشيخ الرضى معترض على الشيخ ابن الحاجب حيث قال ان الشرط سبب والجزاء مسبب بان الشرط عندهم ملازم والجزاء لازم سواء كان سببا فحولوا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا فحولان كان لي مال لجيت اولا شرطا ولا سببا فحولان كان زيد ابي فكنت ابنة وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة الى غير ذلك ولعل مرادهم بالسببية مجرد التوصل في اعتقاد المتكلم ولود انما فيؤول الى الملازمة الادعائية فكلمة بل املا لا عراض عن معنى الى معنى او عن لفظ الى لفظ اظهر (قوله ولا يلزم اه) عطف على اعتبار داخل تحت المراد وعائد المعطوف عليه كاف في الربط واستئناف لبيان فائدة قيد الاعتبار (قوله لمكازم الاخلاق) جمع المكممة بمعنى الكريمة والاضافة من قبيل اخلاق ثياب اي الاخلاق المستحسنة المرضية (قوله انه منها يمكن) اي ان المتكلم من مكارم

عبارة الرضى تلزم اللام في النثر فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لا ضرب انا ولا ضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو لي ضرب زيد وتضرب هند واما فعل المتكلم كقوله عليه السلام قوموا افلاصل لكم وقوله تعالى ولتعمل خطاياكم وهذا اي امس الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رأيت اتمت

فلتقم انت يا ابن خبيث فترش لتعفى حوايج المساكات



الاخلاق بمرتبة (قوله لانه شرط) اى علامة (قوله ابتداء الجزاء) وفي  
 الصراح الجزاء باداش (قوله فان كانا) اى فان كانا ناصبين فبنيان  
 واكونه معلوما مما سبق من ان الماضى مبنى تركه (قوله والاول) وهو اضعف  
 الوجوه فى الشرطية لانه فى صورة سببية المستقبل للماضى فى الرضى وهو  
 قليل لم يجزى فى الكتاب العزيز (قوله فالجزم واجب) وقد يرفع للضرورة  
 نحو ان يصرح اخوك تصرع (قوله لدخول الجازم اه) من غير فصل كما هو  
 المتبادر ولذا قال فى الشق الثالث لعلقه بالجزم فلا يردانه لا بد من التعرض  
 لانتفاء ما يوجب ضعف التعلق كما هو فى الشق الثالث لعلقه اه فالجزم  
 باعتبار اصل التعلق والرفع باعتبار ضعفه (قوله ماضيا) اى بمعنى الحقيقى  
 وهو الاخبار عن وقوع الحدث فى الزمان الماضى فيدخل افعال المدح والذم  
 وفعل التهيب وصيغ العقود وكاد وعسى اذا وقعت جزاء فى قوله والا فالفاء  
 (قوله بغير قد) اى بغير حرف محقق للماضى على مضيه كما يشير اليه قول  
 الشارح فيما سياتى ليخرج عنه الماضى المحقق فيشمل ما ولا ويكون الماضى بما  
 ولاداخل فى قوله والا فالفاء فلا يرد النقص بالماضى الذى يكون بما ولا حيث  
 يجب فيه الفاء مع انها بغير قد (قوله ويحتمل اه) اشار الى ان الاول الظاهر لانه  
 الظاهر على الاحتمال الثانى او تقدير اوله اقال ومعناه بامقدرا (قوله لتحقق اه)  
 الضابط ان مدار انبىان الفاء وتركه التأثير المعنوى اعنى قلب الجزاء  
 الى الاستقبال فان اثر فيه تأثيرا تاما فلا حاجة الى الفاء وان اثر تأثيرا ناقصا  
 فالوجهان وان لم يؤثر فيه اصلا فالفاء (قوله الماضى المحقق اه) لم يقل الماضى  
 الذى بقداشارة الى ان المراد بغير قد اى بغير الحروف التى يكون الماضى بعدها  
 محققا لتأثيره للشرط ام لا كما اشرنا اليه سابقا (قوله مضارعا  
 مثبتا) قيل فى اطلاقه نظرحيث يمنع ترك الفاء فى المضارع بالسين وسوف  
 ولام الامر والجواب ان الاطلاق قد يكون قرينة على اعتبار قيد التجرد  
 فالمعنى ان كان مضارعا مثبتا فقط مجردا عن دخول شئ من الحروف وحينئذ  
 تدخل الصور المذكورة فى قوله والا فالفاء (قوله لعدم تأثير اه) لضعفه  
 للاستقبال بدخول لن (قوله معنى) قيد به لانه المنطوق لترك الفاء وباراده  
 (قوله خلصته لمعنى الاستقبال) لان المضارع المثبت والمنفى بلا كان محتملا

وتمام البيت  
 يا اقرع بن حابس يا اقرع  
 انك ان يصرع اخوك تصرع  
 قاله جرير بن عبد الله البجلي  
 حين فاجز اقرع بن حابس  
 حكميم العرب وهو تميمي  
 واختاره  
 رجلا من اليمن  
 فى وجهه رفع تصرع بعد الاتفاق  
 على رفعه فالكوفيون نبوه على  
 مراعاة الاصل فى الجزاء  
 عندهم وسبويه على التقديم  
 والتأخير للضرورة والجوهري  
 على اثناء الفاء كما فى قوله  
 من يفعل الحسنات الله يشكرها  
 الخ خالد مسكين  
 فى الرضى وقال بعضهم لا يجزى  
 الا فى ضرورة الشعر قال  
 من بكى فى بسبي كنت منه  
 كالشجى بين حلقه والوريد اه

للحال والاستقبال قبل دخول الاداة (قوله اى وان لم يكن الجزاء الماضى  
 والمضارع المذكورين) اى الماضى بغير قد ونحوه من الحروف المحققة للماضى  
 لفظا او معنى والمضارع المجرد عن دخول شئ من الحروف مثبتا او منقيا بلا  
 (قوله لان الجزاء حينئذ) اى حين انتفاء الماضى والمضارع المذكورين (قوله  
 اما ماض اه) لان انتفاءهما اما بانتفاء ان يكون فعلا بل جملة اسمية وبانتفاء  
 كونه ماضيا ومضارعا بمعنىهما المحققين فيكون اما امر او نهيا او دعاء  
 او استغناء او انشاء من غير طلب او بانتفاء تجرد الماضى عن قد ونحوه فيكون  
 بقدم او لا او بانتفاء تجرد المضارع عن الحروف فيكون بالسين وسوف وان  
 ولام الامر ولا النهى او بانتفاء كون المضارع المنفى بلا بان يكون منقيا بلان  
 وما فانه يجب فى جميع هذه الصور الفاء (قوله بقد) وبما ولا (قوله الى رابطة)  
 هى الفاء لانه المناسب للجزاء الذى يعقب الشرط (قوله او دعاء) او استغناء  
 دخول الدعاء والاستغناء مطلقا تحت قوله والا فباعتبار ان المراد من  
 المضارع والماضى ما كان بمعنىهما الحقيقى اعنى الاخبار والا فالدعاء  
 والاستغناء قد يكون بصيغة الماضى والمضارع (قوله اولم) الواجب اسقاط  
 قوله اولم فانه صرح فيما سبق انه ماض معنى مندرج فى قوله اذا كان ماضيا  
 بغير قد فكيف يصح ادراجه فى مفهوم قوله والا وقد وجد فى بعض النسخ  
 باسقاطه (قوله الى غير ذلك) اى منتهيا الى غير ذلك وقد عدنا فيما سبق (قوله  
 لا يكون تأثيرا) بقلب معناه الى الاستقبال اما لعدم دلالة على الزمان  
 كما فى الاسمية والانشائية الغير الطلمية اولبقائه على المضى كما فى الماضى  
 المصدر بقد ونحوها اولبقائه على ما كان عليه سابقا كاستغناء والمضارع  
 المصدر بما وان والسين وسوف ولام الامر والنهى والدعاء (قوله موضع الفاء)  
 اى نائبها سابها فى جواب الشرط ولذا لا يجتمعان فيه واجتماعهما فى نحو  
 خرجت فاذا السبع لا يضر (قوله لاختصاصها بها) اى على القول الظاهر  
 فى المعنى قيل يجوز النصب على الاشتغال فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو  
 مطلقا قيل يمنع مطلقا وهو الظاهر لان الفعالية لا يليها الا الجمل الاسمية  
 وقيل يجوز فى نحو فاذا زيد قد يضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندى  
 ان التزام الاسمية انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا

بشرط كون الاسمية غير طلمية  
 وغير صدرية بان واردة المنفى  
 وكونها جزاء لان ققط من بين  
 ادوات الشرط نحو



اقتربت بقدي يحصل الفرق بذلك اذا تقترن الشرطية بها انتهى ولا يجوز حمل الاختصاص على الغلبة كما حمل الشارح لزوم في قوله ويلزمها المبدأ عليها لان سوق الكلام لا يساعده (قوله وان التي يجزم اه) جعل قوله وان مقدرة حكاية عما وقع في الاجمال من قوله وبان مقدرة لانه معطوف على قوله فلم اقلب المضارع ماضيا داخل في التفصيل وجعل الظرف اعني بعد الامر خبرا لانه محط الفائدة اي ان مقدرة كائنة بعد الامر فيعيد كينونة تقديرها بعد الامر والحصر مستفاد من المقام لانه مقام البيان فيقول المعنى الى ان انما كانت مقدرة بعد الامر فتدبر ولم يجعل مقدرة خبرا لانه لا بد من ان يراد بان هي المذكورة فيما سبق وهي مقيدة بقوله مقدرة فالحكم عليها بمقدرة لا فائدة فيه الا بالنظر الى الظرف فيجعل الظرف خبرا وان مقيدة بمقدرة كما في الاجمال (قوله بعد الامر) اعلم ان كل ما يجاب بالقاء فينتصب المضارع بعدها يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا انفي (قوله اذا كان اه) اعتبار الصلاحية لان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاءه معنى الشرط على ما صرح به في الرضى وليس بمجرد النفس او ادعاء السببية كافي في ذلك كما وهم (قوله والطلب اه) واما الخبر فاما هو وهو لا فائدة مضمونة للمخاطب لانه مقصود لغيره فلو جئت بعده بما يصلح جزاء مضمونه لم يتبادر الى فهم المخاطب انه جزاؤه فلذلك لم يقع الجزم في جواب انفي واما قال غالب الان اكثر الافعال الاختيارية التي تتعلق بها الطلب مطلوبة لغيرها وقل فعل اختياري يطلب لذاته (قوله يترتب عليه) اي يحصل عقيب (قوله ذلك المطلوب يكون سببا لها اه) ليتحقق معنى الشرط (قوله قدران مع ذلك الفعل) لوجود القرينة المغنية عن ذكرهما اعني الفعل الدال على الطلب المشعر بالترتيب والسببية (قوله فيجزم بها اه) ظاهر مذهب الاخفش جزم الجزاء بهذه الاشياء لاني مقدرة لانه قال ان هذه الاوائل كلم افهاما معني ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان مع الشرط مقدرة بعد هذه الاشياء وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم استناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن لمعنى ان فعلين فالمانع من جزم الفعل المتضمن لمعناه فعلا واحدا كذا في الرضى ولعل استنكارهم لعدم ظهور معنى ان فيه انجلا في الاسماء المتضمنة

لمعناها

عبارة الرضى واما الخبر فانه اذا اورد حمله المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم لا فائدة للمخاطب مضمونة لا على ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره اذ قد يخبر بشئ مع ان ذلك الشئ غير مقصود للخبر كقولك يضرب زيد ثم جئت ايضا بعد الخبر بما يصلح جزاء مضمونه لم يتبادر كونه جزاء انتهت نسب الرضى هذا المذهب الى التحليل والعبارة كما ترى منقولة منه فنسبته الى الاخفش من سموا النسخ وتسميته الاشياء الخمسة اوائل اما باعتبار التقديم اللغوي الذي نطق به المصنف او التقديم الذي صرح به الشارح وكلاهما خد

لمعناها فانها كالاختصار من تفصيل المتعذر (قوله لان التقدير على ما عرفت) اي يجب ان يكون المقدر مثل المظهر اثباتا ونقيا واما قولهم في العرض الاتزل بنا تصب خبرا اي ان تنزل فلان كلمة العرض همزة انكارية دخلت على حرف النفي فتفيد الاثبات (قوله واما عدم امتناع اه) يعني يجوز عند قيام القرينة ان يصح المذهب بعد المنفي والعكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لانكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا السلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وما ذكره ليس ببعيد ان ساعده النقل كذا في الرضى (قوله فين قرأ امر فوعا) الجمهور على الوصفية كما هو الظاهر والسكاكي على الاستئناف اذ يلزم في الحمل على الوصفية انه طلب وايما برته ولم يوجب واما كذلك لان الموهوب هو يوجب ولم يرته بل هلك قبله وهو يستلزم عدم اجابة دعائه وقد قال الله تعالى فاستجبنا له ولا يلزم ذلك على الاستئناف اذ ليس في الحقيقة اخبار او انما هو تعليل كانه قيل لم يطلبه فقال برته غاية الامر انه لم يترتب على طلبه ما كان غرضه ولا على الجزم لان المراد وان تهب لي برتي في ظني ولا كذب في ذلك هذا ما ذكره السيد في شرح المفتاح وعندى ان ما ل معنى الوصفية والاستئناف والجزم واحد لان ما ل طلب هبة ولي موصوف بالوراثة وطلب هبة تهكون سببا للوراثة وطلب هبة تترتب عليها الوراثة طلب ولي مخصوص يدل عليه قوله تعالى خفت الموالي من ورائي وان الاعتراض وارد على التقادير كلها والحق ان الاستجابة وقعت بنفس المستول لا بوصفه كما يشير الى ذلك ذكر قوله تعالى ووهبنا له يحيى بعد قوله فاستجبنا له ولا ضير في ذلك والذي يدل على ذلك انهم فسروا قوله تعالى ويرث من آل يعقوب بوراثة المالك ولم يملك اصلا وبهذا تبين ان ما قالوا في دفعه بان الروايات متعارضة والا كثرون على هلاك ذكرها قبل يحيى لا يحسم مادة الاشكال وكذا ما قيل المراد بالوراثة المعنى المجازي وهو النسابة في اخذ العلم والشرع منه بحيث يبقى ذلك معمولا به بعد ذكرها (قوله وقال رآهم) اي قال رآهم القوم وهو من يتقدم لطلب الماء والسكلا ارسوا اي اقيموا وازاولوا غار من الحرب فكل موت انسان يجري بقدرته تعالى وقضائه لا بغيره من الاقتحام وفيه حث على الشجاعة (قوله في المعنى المصدرى) الذي يشتق منه الماضي والمضارع وغيرهما (قوله فاراد النص على المقصود) من اول الامر فلا يرد

لانها التبادر من الجمل الواقعة بعد التكررات نحو



ان الامر المعروف بصيغة لا يحتل المعنى المصدرى فزيادة لفظ المثال لدفع توهم  
 ارادته توهم بعيد وانما افاد النص لان اضافة الصيغة الى ما بعده للبيان  
 كافي صيغة الماضي والمضارع وغيرهما فلا يردانه يجوز ان يكون الامر بالمعنى  
 المصدرى حيث نذا اي صيغة الامر كما يقال لام الامر (قوله وهو)  
 اي الامر المطلق (قوله مخصوص اه) لان شرطه عند الاصوليين ان يكون  
 مدلوله الطلب على وجه الاستعلاء دون الخويع فانهم يطلقونه على الصيغة  
 باي معنى يستعمل (قوله كذا ذكره المصنف) احاله على المصنف اشارة  
 الى ما فيه وهو ان قوام الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك الامر  
 المطلق بينهما ولذا قال الحق التفاضل في المطول وشرح المفتاح ان الامر  
 عند الصلة حقيقة بينهما ثم عند اطلاق لفظ الامر من غير لفظ يتبادر الى  
 الذهن الامر بالصيغة ~~كن~~ شيع استعمال لفظ في بعض افراده لا يدل  
 على كونه حقيقة فيه كافي الوجود صرح به السيد السند في حاشية المطالع  
 (قوله شامل اه) اي هو بمنزلة الجنس القريب للامر المعروف فلا ينافي ان يكون  
 صيغة بمنزلة الجنس البعيد بقوله يطلب بها المخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل  
 يخرج النهي (قوله غائبا اه) لان الطلب فيه وان كان مدلول اللام الا انه صار  
 جزأ مما بعده ويقال للمجموع صيغة واحدة كقائمة وبصري (قوله فانه يطلب  
 بها الفعل) اي قبول الفعل (قوله وعن مثل صه) هذا بناء على عدم اعتبار  
 قيد زائد على التعريف يستفاد من خارج مثل ان يراد صيغة فعل واما اذا  
 اريد ذلك بقرينة كونه من اقسام الفعل فالتقييد بقوله يحذف حرف  
 المضارعة لاخراج مثل فلتفرحوا اوليان انه معتبر في مفهومه (قوله وحكم  
 آخره) لم يقل وحكمه لان وضعية الخويين حكم آخره لا مطلقا (قوله لان  
 مشابهته بالاسم) لفظا ومعنى (قوله حكم المجزوم) اي حكم اخر المجزوم بقرينة  
 ما قبله (قوله وسقوط نون الاعراب) الذي هو في حكم الاخر لشدة الاتصال  
 (قوله كما تقول لم يضرب اه) الصواب ليضرب كافي بعض النسخ وليضرب  
 وليضربا يكون موافقا للقياس (قوله بلام مقدرة) كافي قول حسان في امر الغائب  
 شهد تغد نفسك كل نفس \* اذا ما خفت من امر تبالا  
 اي هلاكا الا انه التزم مع حذف اللام حذف حرف المضارعة تحقيقا لكثرة امر

اقول في ذكر الحذف الاول باشتراط الاستعلاء  
 هذا وهو غير منتهى من حيث  
 اصول المعتزلة بلا شبهة وهم يشترطون بعينهم  
 الاستعلاء وبهم من هذا الوجه فان السلف  
 الحشوي قد ايدوا في حق هذه الفتوى على خلافه الا  
 وانطلق من اهل السنة انفتحو على المعتزلة  
 من ندمهم عبرة المفتاح واعتبرت ما قوله  
 العلو والاحسان الاستعلاء وبفساد ما قوله  
 تعالى حكاية عن فرعون ولا يعتبر في الامر على  
 ولا استعلاء ولا ارادة الطلب في الاسع انتهت  
 وقريب منه عبارة التبايع السبكي في جمع  
 الجوامع الا انه صرح بعد ادمن مع المعتزلة  
 منافي اعتبار العلو والاستعلاء في الامل  
 انما يري وابن الحاجب في الاستعلاء فلو  
 والامام الاول وابن الحاجب في الاستعلاء فلو  
 قال الحشوي رحمه الله عند بعض الاصوليين  
 لا مان له ان يفتي به الرضي وهو مني على  
 ايضا الرضا ما رضى به الرضي وهو مني على  
 فليدبر ايضا وقد عرفت ما فيه خلا المسكين  
 النفساني

الفاعل المخاطب (قوله فان كان اه) اذا عرفت تعريف الامر وحكمه فاعلم  
 طريق بنائه (قوله اي بعد حرف المضارعة) نظر الى قرب المرجع وحيث يحتاج  
 الى اعتبار الحذف اي حذف الحرف واسكان آخره او بعد حذفه وحيث يحتاج  
 الى التجوز بان المراد بعد الحرف المحذوف او الى ان كان تاما اذ لا معنى لكون  
 التحريك بعد الحذف (قوله متحرك) بحركة اصلية او منقولة عما بعده فيدخل  
 نحو قل وبع ولا يكون من باب الافعال بقرينة ذكر حكمه بعد قوله وان كان  
 رباعيا (قوله اسكن آخره) حقيقة بازالة الحركة او حكما باسقاط النون وحرف  
 العلة اللتين هما بمنزلة الحركة والمراد جزم آخره ولما كان الاسكان والحذف  
 معتبرا في بناء الامر كان لا بد من ذكره (قوله اظهره) اي مما سبق من تعريف  
 الامر حيث ذكر فيه قيد حذف حرف المضارعة ومن بيان حكمه (قوله  
 والمراد بالرباعي اه) اذ لا يمكن ان يراد ما يكون رباعيا في نفسه لانه ان اريد مع  
 حرف المضارعة يخرج جميع المضارعات من الثلاثي المجرد وان اريد بدون  
 حرف المضارعة لا يدخل باب الافعال (قوله ما يكون ماضيه اه) اي المضارع  
 مطلقا والمضارع الذي بعد حرف المضارعة فيه ساكن وعلى الاول يحتاج  
 الى صحة الحصر في قوله اما ما هو من باب الافعال الى اعتبار قيد يقسم من سياق  
 الكلام وهو بشرط ان يكون بعد حرف المضارعة ساكن وعلى الثاني يلزم  
 اعتبار المضارع المذكور في قوله وليس رباعي مرتين واحداث معنى ثالث  
 للرباعي سوى المعنى المشهور اعني ما يكون رباعيا في نفسه والمضارع الذي  
 ماضيه رباعي المذكور في قوله وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي من غير  
 حاجة الى ذلك لان المقصود اخراج باب الافعال وهو حاصل على تقدير حله  
 على المعنى المذكور في قوله وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي فقوله هم هنا  
 على الاول احتراز عن المعنى المشهور وعلى الثاني عما ذكر سابقا ايضا (قوله  
 من المزيد فيه) زائد لا طائل تحته اذ الرباعي المجرد يخرج بقوله ان كان بعده  
 ساكن (قوله بعد حذف حرف المضارعة) ظرف لذات ان كان ضمير بعده راجعا  
 الى حرف المضارعة وظرف لبق ان كان راجعا الى حذفه (قوله ليتوصل اه)  
 فيه اشارة الى وجه التسمية (قوله حال كون تلك الهمزة اه) اختار الحال لان  
 اللازم ضم الهمزة وقت الزيادة وفي الصفة تبعا در سبق ضمها على الزيادة على



ما مر في تعريف الكلمة وجاز تأخير الحال لكون صاحبها نكرة مخصوصة  
بالإضافة (قوله ان كان) شرط يدل على جوابه ما قبله (قوله فانه اذا قيل اه)  
هذا مضمون قلم النسخ اذ ليس الكلام في ابطال فتح التاء وكسرها والصواب  
ما في بعض النسخ انه اذا قيل اقبل بفتح الهمزة التيسر بالواحد المتكلم المعروف  
واذا قيل اقبل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل  
هكذا قيل ولان نقول في عبارة المصنف حكمان احدهما صريح وهو ان  
يؤتى بالهمزة المضمومة ان كان بعد الساكن مضموم وهذا الحكم يديهي لان  
المناسبة اقتضت زيادتها وثانيهما الحكم المستفاد من التخصيص بالشرط  
وهو انه اذا لم يكن بعد الساكن مضموم لا يؤتى بهمزة مضمومة والشارح  
قدس سره علل هذا الحكم فكانه قال وانما لم يؤتى بهمزة مضمومة في المكسور  
بعده والمفتوح بعده لانه لو اتى بالهمزة فيما انفتح بعد الساكن التيسر بالمتكلم  
المجهول ولو اتى بها فيما انكسر بعده التيسر بالمتكلم المعلوم والمأني المجهول  
من باب الافعال فانقول بانه سهو وسهو (قوله مكسورة فيما سواه) اي زيدت  
همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة حال كونهما مكسورة  
في ساكن سوى ساكن بعد ضمة اي في صورة وجود ساكن فيما بقي سوى الساكن  
السابق فاعبارا عن الساكن والكلام على حذف المضامين وهذا مراد  
الشارح رحمه الله وارجاع الضمير الى امر من مضارع فيه ساكن سوى ساكن  
بعده ضمة تعسف لا يحنى (قوله لما يكون بعد حرف المضارعة اه) الاولى بعد  
الساكن ضمة كما في بعض النسخ (قوله وان كان رباعيا) عطف على قوله وليس  
برباعي بحسب المعنى اي فان لم يكن رباعيا وان كان رباعيا (قوله فالهمزة  
مفتوحة) لم يقدر زدت مع انه الموافق للسياق لان الهمزة فيه ليست زائدة  
(قوله لارتفاع موجب اه) وتحقق مقتضى الرد وهو امتناع الابداء  
بالساكن ترك لظهوره بخلاف عدفانه لم يرد فيه الواو المحذوفة مع زوال  
موجب حذفها وهو وقوع الواو بين حرف المضارعة والكسرة لعدم  
مقتضى الرد وما نحو اقم فانما ردت الهمزة طرد الباب ومن هذا ظهر وجه  
عدم تعرض المصنف رحمه الله له وفي الرضى انما لم يرد الواو في نحو وعد لانه لو ردد  
لوجب اعلالها مع الهمزة فيكون الرضائعا وفيه انه جاري في اقم ايضا

وما هو مقدر في محله من ان  
عدم الهمزة علة لعدم انما هو  
في صورة انحصار ما اضاف اليه  
اي الهمزة والعدم فلا يجزى في صورة  
تغاير المعاني كما هما وايضا فرق  
بين العدم الاصل والعدم  
الطارى قبيل حقه خالدا  
نفسه يدي

الا ان يقال التبعية واجبة في اعلال حرف العلة وبما حررنا لك ظهرا ندفاع  
الاشكال الذي تحير فيه الناظرون وهو انه ان ارد بقوله ان كان بعده متحرك  
ما كان متحركا بالحركة الاصلية خرج عنه نحو قل وبع وخف وان ارد مطلقا  
دخل فيه اقم مع انه لم يجعل ما بقي امر ابل رد الهمزة الاصلية وانه ان قيد  
قوله وان كان رباعيا بما يكون بعد حرف المضارعة فيه ساكن لم يكن  
متناولا لاقم وان لم يقيد بدخل فيه فاعل وفعل وفعل مع انه لا همزة فيها  
فضلا عن مفتوحة مقطوعة (قوله كذلك بعينه) لانها همزة اصل اه (قوله  
اي فعل المفعول) انما اضيف الفعل الى المفعول لانه مفعول له كذا في الرضى  
فعلم ان اضافة الفعل الى ما ليست لادنى ملازمة كما وهم (قوله لادنى ملازمة)  
باعتباراته فاعل فعله (قوله ولا يبعد ان يراد اه) يعنى ليس المراد من الموصول  
جنس الفعل وتكون الصلة مخصوصة له حتى يلزم اضافة الشئ الى نفسه بل  
المعهود المعين بعنوان الصلة وحاصله ان الموصول والصلة لما كانا بمنزلة لفظ  
واحد اعتبر التعيين بهما في الموصول قبل اضافة الفعل اليه فلا يلزم اضافة الشئ  
الى نفسه فظهر فائدة قوله الذي لم يذ كر فاعله وان ما قيل يلزم التكرار  
في التعريف لو ارد بالموصول الفعل الذي لم يذ كر فاعله فالظاهر ان يكتب بقوله  
الفعل توهم وكذا ما قيل في دفعه انه اعادة لما ذ كر في التعريف والمراد بالموصول  
الفعل مطلقا فانه مع بطلانه للزوم اضافة الشئ الى نفسه ولكون الاعادة بلا  
فائدة لا تساعد العبارة (قوله بيانية) اي من اضافة العام الى الخاص  
كقولهم فعل المأني وفعل المضارع وفعل الامر واما الحرف المقدر فاللام  
عند الجمهور ولا شرط لهم في تقدير من ان يكون بين المضاف والمضاف اليه  
عموم من وجه وكلمة من عند صاحب الكشف حيث قال في تفسير قوله تعالى  
بهجة الانعام من الاضافة البيانية بتقدير من (قوله وهو ما حذف فاعله)  
هذا حذف مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني  
وضربت زيدا وهو ان الفاعل محذوف في الاول على ما مر في باب التنازع  
وعلى مذهب الاخفش على ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال جوز ابو  
الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بقوله تعالى اسمع بهم وابصر

لا شك في وجوب اخذ القسم  
في كل قسم من اقسامه  
والمضارع الرباعي الذي بين  
المصنف رحمه الله وقع قسم  
بناء الامر منه وقع قسم  
من المضارع الذي بعد حرف  
المضارعة فيه ساكن كما يفصح  
عنه بيان المحشى رحمه الله قبل  
هذه الحاشية فكيف ينبغي  
الشي الثاني من التردد بل  
مطابق التردد الان يكون مبنيا  
على انماض عن الحقيقة ورمية  
ظاهرا بالعبارة فقط خذ  
اظنه بالنون دون الياء وان  
تطابقت النسخ عليها والا فلا  
فائدة في الجمع بين المعهود  
وقال الجوهرى وعذرت الكتاب وعذرت  
وعذرت له وان احدى النونات  
ايضا انتمى خالدا نقض يدي



فليس ما ذكره المصنف بحد تام كذا في الرضى فلذا زاد الشارح واقيم المفعول  
 مقامه وبهذا ظهر فساد ما قيل لم يذكر هذا القيد اعتمادا على اشتراكه  
 لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه (قوله غير صيغته) فيه  
 اشارة الى ما تقرر من ان المجهول فرع المعلوم لان الاصل الاستناد الى الفاعل  
 (قوله دفعا للبس) اي لولم تغير للالتبس المفعول المرفوع بالفاعل لقيامه مقام  
 الفاعل (قوله ضم اوله) بناء الكلمات العربية على اعتبار تلفظها استقلالاً  
 ولذا كان الاصل في اولها الحركة وفي آخرها الوقف وما قيل ان ما ذكره  
 منقوض بما فيه همزة الوصل في الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكناً  
 ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل اذ لا همزة وصل فيه وهم (قوله وكسر ما قبل  
 آخره) ان لم يكن مكسوراً (قوله لان معناه غريب) اذا الفعل من ضرورة  
 معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق في اول وهله النظر بقسم  
 الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء (قوله في الاوزان) اي اوزان الاسم  
 الثلاثي الامتقولا (قوله للخروج من الضمة الى الكسرة) ثم حل غير الثلاثي  
 عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الآخر (قوله انقل) من خروج الضمة  
 الى الكسرة لان الاول خروج من انقل الى ثقل بخلاف الثاني (قوله مع همزة  
 الوصل) ظرف مستقر لا دخولان ضمة الهمزة علم من قوله ضم اوله وكذا مع  
 التاء (قوله لا يلبس) قدم العلة مع انه تفسير لقوله خوف اللبس ليكون كل  
 حكم مقرونا مع علة واسار الى كونه تفسيره بقوله هذا علة لقوله ويضم  
 الثالث والثاني (قوله فقط معقلا) فان الاطلاق قد يكون قرينة التجريد عن  
 زائد عليه (قوله لا ينفى الى اجتماع اه) يعني لو اعلت العين من هذه  
 الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفاء في المضارع لانه يتبع الماضي  
 في الاعلال لانه هو الماضي بزيادة حرف المضارعة وقد اعل آخره لكون الطرف  
 محل التغير فيلزم اجتماع اعلالين متوالين في الثلاثي وهذا لا يجوز ولولم يعمل  
 آخره واعل العين فقط وقيل يطأى مثلاً لزم ضم الياء ولا يمتثل في الفعل لثقل  
 ياء ضمومة وان كان قبلها ساكن كما يمتثل في الاسم نحو رأى خلفته  
 (قوله لا يرد عليه) اي على ظاهره وهو العموم لان قواعد العلوم كلية  
 ولو حل على المعملة فلا يرد فلا قيل الا صوب (قوله وانما خص) من بين سائر

من باب التفسير في باب التفسير بعد التفسير عن الاخفش  
 الكبير فان اسمه عبد الحميد وكنيته ابو الخطاب  
 وبالا شتمار عنه وعن الاخفش الثالث وان  
 قوافي في القرب والكنية وهو على بن سليمان بن  
 النعمان تلميذ المبرد والمراد بالاخفش حيث  
 اطلق الاخفش الصغير وهو سعيد بن سعد  
 الجبشعي القدرى تلميذ سيبويه والخليل وشيخ  
 الكسائي قال الشارح قدس سره الاخفش  
 المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه خالد  
 النخعي بندي  
 اقول سيصرح المصنف والشارح رجوعهما  
 الله بان الفاعل في احسن به ضمير مستتر فيه  
 عند الاخفش ومذهبه في فعل التعجب  
 عند الاخفش ومن له جولة في المذهب الشهير هو  
 شمر لا يخفى على من له جواب ان مذهبه الشهير هو  
 بانهم بهذا الكلام والجواب ان مذهبهم لا ينكر ان  
 ماسيا في وما ذكره من اقوال آخره ولا ينكر ان  
 يكون لاحد من الامة قولان في مسألة واحدة  
 يكون احدهما الشهير واسم واولى ويؤيد هذا انه  
 ما قال عند الاخفش كذا وعلى مذهبه الكسائي بل فيه  
 قول عند سيبويه وعلى الرضى سيصرح  
 بخلافه عنه الى ابي على في الفاعل في فعل  
 فان سيبويه يجوز ايضا حذف الفاعل في فعل  
 التعجب اذا كان مع ما قبله فيما بين النخاع خالد  
 النخعي بندي

المعتلات لزيادة غموض في اعلاله (قوله في المبني للمفعول منه) هكذا في النسخ  
 المحسنة وفي بعض النسخ في المبني للفاعل منه وهو هو (قوله للمفعول) اي من  
 المضارع ووقع التصريح به في بعض النسخ (قوله ما ذكرنا) من الغموض  
 والاختلاف (قوله نقل الكسرة اه) لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها  
 وقصد هم التخفيف فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك بعد حذف حركته  
 اذا كانت حركة المنقول اليه اقل من حركة المنقول عنه وهذا عند الجزولي  
 وعند المصنف استقلت الكسرة على حرف العلة ولم تنقل الى ما قبلها لان  
 النقل الى الساكن اول فيقول ويبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم  
 يقلب الياء واوا الضمة ما قبلها فيقول ويبيع وهو اقل والاول قلب الضمة  
 كسرة في الياء فيبقى يبيع لان تغير الحركة اقل من تغير الحروف وايضا لانه  
 اخف من يبيع ثم حل قول عليه لانه معقل العين مثله فكسرت فاءه فانقلبت  
 الواو الساكنة ياء كذا في الرضى ولا يخفى عليك ما في التعليل الاول اذ تغير  
 الحرف مع الحركة لازم في قول مع تغير الحركة في بيع بخلاف ما اذا قيل يبيع  
 فانه تغير الحرف فقط مع عدم التغير في قول (قوله الايدان اه) اي الاشعار  
 في الرضى وانما نهبوا على الضم الاصل ههنا بخلاف نحو يبيع في جمع ايض  
 لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء فيحصل  
 الغرض المذكور قبل (قوله ضم اوله) لموافقة الماضي فرعاه (قوله المتعدي  
 وغير المتعدي) في شرح التسهيل التعدي في اللغة التجاوز وفي الاصطلاح  
 تجاوز الفعل من فاعله الى المفعول به فان تجاوز الى غيره كالمصدر والظرف  
 لم يسمى متعديا انتهى فامم الفاعل والمفعول والمصدر انما ينصف به ما باعتبار  
 الفعل واليه اشار الشارح في بحث اسم الفاعل في شرح قوله ويعمل عمل فعله  
 ولعل ترك المصنف لفظ الفعل ههنا وذكره في قوله فعل ما لم يسمى فاعله اشارة  
 الى ذلك فاقيل انهما قيدان لا قسمان توهم وفي تركه اداة الحصر  
 وابراده الواو اشارة الى انه قد لا يكون شيئا من القسمين كالافعال الناقصة  
 والى انه قد يجهل في التسهيل وقد يشتهر بالاسم مع ما ليس فيصلح للاسمين  
 وفي شرحه ما تعدي تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ولم يكن احد الاستعماليين  
 نادرا قيل له متعدد وجهين وذلك مقصور على السماع وقد عدها بعضهم خمسة

عبارة الرضى في هذا المقام  
 حكايته عن المصنف لان النقل  
 ان يكون الى الساكن دون  
 المتحرك وهي الصحيحة كما ترى خد  
 اقول كلام الممثل في تغيير بيع  
 فقط في الياء وما قول  
 فمحمول عليه كما صرح به بقوله  
 ثم حل اه ولا شك انه يغتفر  
 في التبعية ما لا يغتفر في الاصل  
 فان قلت فلم لم يتكلم الممثل في  
 الواو اولا فيحمل عليه الياء  
 على عكس فعله او هلا تكلم في  
 الفريقين مع اصاله وفي الصورتين  
 يصير التغير اقل كما قاله  
 رحمه الله اقول الموجود بعد  
 حذف حركة العين في الياء  
 اثقل فالاعتناء بتخفيفه اولا  
 اولى على انه يلزم مما رجحه  
 المحشي وذكرته ايها السائل من  
 الصورتين انقلاب جميع الياءات  
 في نحو بيع واوا والتلفظ بها ابدا  
 في المحاورات بمجرد توهم نقل  
 جزئي اعتباري وهو كما ترى  
 خالد النخعي بندي الجبشعي  
 المظهرى



نصح وشكر وكال وزن ورعد وزاد صاحب الافقية قصد والظاهر انها غير  
محصورة (قوله من الفعل) دون اسم الفاعل والمفعول والمصدر فانها غير  
متعدية بهذا المعنى لعدم توقف فهمها عليه ولذا جاز ترك مفعولها (قوله  
ما يتوقف فهمه اه) اعلم ان نسبة الفعل المتعدي الى المفعول نسبته  
الى الفاعل في انه لا يجوز استعماله بدونها الاعلى خلاف مقتضى الظاهر  
لنكتة الا ان نسبته الى الفاعل لما كانت مقصودة بالذات لا يجوز تركه الا باقامة  
شيء مقامه بخلاف نسبته الى المفعول به فانه فضلة مقصودة لتكميل الفاعل  
يجوز تركه من غير اقامة شيء مقامه واما سائر الفاعيل فانه يجوز استعماله بدونها  
فعلم من ذلك ان نسبته الى المفعول المعين مأخوذة في مفهوم الفعل المتعدي  
كيلا يكون استعماله في مواده مجازا لاحقيقة له كالنسبة الى الفاعل فيكون  
فهم مدلوله موقوفا على فهم متعلقه فالمراد بقوله على متعلق معين اي معين  
كما كان فاندفع ما قيل ان التعريف غير مانع لدخول الافعال اللازمة التي  
مدلولاتها نسب كقرب وبعد لعدم اخذ النسبة الى امر معين في مفهومها  
بل الى امر ما يجبي استعمالها بدون متعلقاتها كقرب زيد وبعد نعم اذا قصد  
النسبة الى معين يكون موقوفا عليه لا بد من ذكره وحينئذ تكون متعدية  
بجرف الجرد اخله في المتعدي كالمتعدي بالهمزة والتضعيف قيل  
ان تعريف المتعدي يصدق على الافعال الناقصة لتوقف فهمها على امر  
غير الفاعل متعلق به وهو الخبر والجواب منع توقف مفهومها على الخبر  
فان كان الناقصة معناها مطلق الكون مع الزمان الماضي وكذا سائر الافعال  
فان معنى صار زيد غنيا انصف زيد في الماضي بالغنى المتصف بالصيرورة  
صرح به الرضي (قوله اي غير الفاعل اه) اي ما يصدق عليه هذا المفهوم من  
الفاعل المخصوصة الواقعة في التركيب فاشارة بقوله غير الفاعل الى ان المراد  
بالمعلق المصطلح بقوله يتوقف فهمه عليه الى ان المراد به ما يصدق عليه  
من افراد المخصوصة لانه الذي يتوقف عليه فهمه لا المتعلق المطلق المبهم  
فليس هذا القيد في مفهوم المتعلق المبهم وبما حررنا لك اندفع ما يترأى من ان  
المتعلق المصطلح ليس معتبرا في مفهومه التوقف كما صرح به بقوله فان التعلق  
نسبة الفعل الى غير الفاعل وانه لو كان معتبرا في مفهومه يلزم التكرار

في التعريف

عبارة الرضي في الافعال الناقصة  
واما الناقصة فهي التي يترجمها  
على صفة ذي متعلقة بمصادر  
الناقصة بمعنى كان زيد قائما  
ان زيدا متصف بالكون اي  
المتصف بصفة الوجود ومعنى صار  
الحصول ان زيدا متصف بصفة  
زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة  
الغنى المتصف بصفة الصيرورة اي  
الحصول بعد ان لم يحصل انتهى

في التعريف (قوله فان كل فعل اه) تعليل اختصاصه في الاصطلاح بغير  
الفاعل واكون اعتبار قيد التعلق ظاهرا وقيد التوقف للاشارة الى ان المراد به  
ما صدق عليه غير داخل في مفهومه لم يتعرض لتعليمهما (قوله لكن اه)  
استدراك لدفع توهم ناشئ مما سبق وهو لزوم صدق تعريف المتعدي على اللازم  
(قوله بطريق الصدور) كما في ضرب زيد والقيام كما في طاب زيد والاستناد  
كما في مات زيد (قوله ان فهم الفعل) اي المعلوم كما يشعر به التعريف المنقول  
من شرح التسميل فان المجهول فرعه في التعدية كما في البناء فالمراد بالفاعل  
الفاعل الحقيقي لا ما يعم مفعول ما لم يسم فاعله ايضا اذ لو اريد ذلك لم يكن  
ضرب في ضرب زيد متعديا لعدم توقف فهمه على فهم امر اي غير الفاعل بالمعنى  
العام (قوله لا يمكن تعقله الا بعد تعقله) جملة مؤكدة لما قبلها والمراد بالتعدية  
الزمانية لا متناع تعقل شيئين في زمان واحد اي لا يمكن تعقل ضرب الا بعد  
تعقل المضروب المعين بالزمان لما ان النسبة مأخوذة في مفهومه وفهم النسبة  
متأخر عن فهم الطرفين زمانا (قوله بخلاف الزمان) فانه مما يتوقف عليه وجود  
الفعل لازما كان او متعديا قال في شرح المفتاح ما حاصله ان المفعول به داخل  
في مفعولية الفعل المتعدي بخلاف غيره فانه لا يدخل في مفعولية الفعل  
المتعدي (قوله بخلاف الزمان اه) اي المفعول فيه وله والحال وعبر عنها بهذه  
الامور اظهر توقف وجود الفعل عليها دون الفهم (قوله وهيئة الفاعل  
والمفعول) ترك في بعض النسخ ذكر المفعول لان هيئة الفاعل الذي هو ركن  
الكلام اذا لم يتوقف عليه تعقل الفعل فهيئة المفعول بالطريق الاولى (قوله  
وغير المتعدي اه) وما قيل ان المتعدي يصير لازما بنون الانفعال وتاء التفعّل  
فتوهم اذ معنى التعدي وصول الفعل الى المفعول وعدم اتهمدي انقطاعه عنه  
فلا بد فيه من الاشتراك في المعنى وفيما نحوفيه ايس كذلك لان باب الانفعال  
والتفعّل معناه التأثر والقبول والمطاوعة (قوله اما بالهمزة) وكبه فأكب  
شاذ (قوله او بالفتح المفاعلة اه) جعل بعضهم بناء فاعل من اسباب التعدية  
كالهمزة والتضعيف وخروف الجر بسبب ان هذا البناء يقتضي التعدية وان لم  
يكن الفعل الثاني متعديا لان المشارك هو المفعول ولم يجعله بعض آخر منها  
لانه ليس مثل هذه الاشياء في المعنى لانها بمعنى التصيير بخلافه فانه قد لا يتعدى



الى اكثر مما كان الثلاث متعديا اليه نحو ضاربه وذلك في كل فعل كان  
مفعوله الاصل والمشارك بخلافها فان التعدية لازمة لها كذا في العباب  
(قوله او بحروف الجر) ولا يغير من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض  
المواضع نحو ذهب يزيد بخلاف مررت به فاذا غيرته فعند المبرد يجب فيه  
مصاحبة الفاعل المفعول به لان باء التعدية عنده بمعنى مع وعند سيديويه  
كالهمزة تجبي للمصاحبة وضدها ولا يجوز حذف الجار في السعة الا في ان  
وان خلافا لالا خفش الاصغر كذا في الرضي في الحصر وجاز في غيرها  
اما شذوذ اى نادر او اما الكثرة الاستعمال نحو امرتك الخير ويجوز ان يجمع  
على فعل واحد عدة حروف اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة  
الى البصرة لا كرامك ولم يجوز حذف الباء المعتبرة الا في اتوني زبر الحديد على  
القرأة بهمزة الوصل اى زبر الحديد واما الهمزة والتضعيف فلا بد فيهما  
من معنى التصدير فان كان الفعل لازما يتعدى الى واحد وان كان متعديا  
الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر وان كان متعديا الى اثنين يتعدى  
باليهمزة لانا بالتضعيف الى ثلاثة ولم ينقل منه الا اعلم وارى والتضعيف قل  
تعديته للخلق العين الا في الهمزة نحو نأيت والمفعول الذى زيد بسيم ما هو الذى  
كان فاعلا قبل دخولهما فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدما على  
ما كان لاصل الفعل كذا في الرضي فظهر من كلامه فساد ما قيل ان الاصول  
تبدل حروف الجر بالباء وان التعدى مطلقا يقتضى تغيير المعنى وان تعدية  
اعطيت الى المفعول الثانى بالهمزة او الى المفعول الاول بالاصيغة (قوله  
والتعدى) بنفسه او بغيره يدل عليه التمثيل باعطى واعلم وارى (قوله غير  
الاول) مفهوم ما وصفا (قوله فيما صدق عليه) اى فيما يحتمل ان عليه فانه  
معنى الصدق الموصول بعلى سواء كانا كايين او جريين او احدهما كايما والاخر  
جريا واما قيد بذلك لوجوب التغيرات في المفهوم ليقيد الحكم (قوله نحو علم)  
هذا عند البصريين وقال الكوفيون ثاني مفعولى باب علمت حال وليس بشئ  
لان الحال لا يكون علما وضهرا واسم اشارة ويجوز ذلك في هذين المنصوبين  
(قوله كأعلم) واما علم فلم ينقل علمك زيدا قائما بل لم يستعمل ثاني مفعولى علمت  
الاما هو مضمون الاول والثاني او مضمون الثاني اعلمت تقول في علمت زيدا عمرا

ومثال التعدى بالتضعيف  
الى واحد كعرضته والى اثنين  
كالباء نحو

منطلقا علمت زيدا انطلق عمرو وعلمت زيدا الانطلاق (قوله يقال له المفعول  
الاول) لان مرتبة التقديم لكونه فاعلا للفعل قبل التعدية (قوله فليست  
اصلا في التعدية) اى ليست مما صار بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلاثة  
بعد التعدى الى اثنين فلم يستعمل من ثلاثيات فاعل مناسب لهذا المعنى الاخير  
بكسر الباء بمعنى علم واما حدث ونبأ ثلاثيين فلم يستعمل مستقين من النبأ  
والحديث (قوله بواحدة اشتغالها) لان الانباء والتنبئة والتحديث بمعنى  
الاعلام واما في انفسها فكانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر الجار  
نحو انبئهم باعمالهم نبتوني بعلم ومن هذا يعلم ان التضمين ايضا من اسباب  
التعدية وقد ذكر في المغنى ان اسباب التعدية سبعة الاربعة المذكورة فيما  
سبق والخامس صوغه على حد نصير نصير لا فائدة الغلبة نحو كرمت زيدا  
والسادس التضمين والسابع اسقاط حرف الجر ولم يلحق سيديويه من هذه الخمسة  
الانبأ والبواقي الحقها غيره واما احدث فلم يستعملوه بمعناه والحق بعضهم  
ارى الخلية باعلم سمعا نحو ارى اليه في النوم عمر اسالما (قوله في جواز  
الاقتصار عليه اه) بحيث لا يكون منصوبا اصلا ولذا لم ينقل في جواز حذفه  
في شرح الاقنية للشيخ السيموطى يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة او بعضها  
لدايل كقولك لمن قال علمت زيدا بكذا فاعلمت واما الحذف بغير دليل فقيه  
مذاهب احدها وعليه الاكثرون يجوز حذف الاول بشرط ذكر الاخيرين  
والاخيرين بشرط ذكر الاول اذ لا يخلو الكلام من فائدة بذكر المعلم به  
في الصورة الاولى والمعلم في الثانية والثاني لا بد من ذكر الثلاثة لان الاول  
كافعال فلا يحذف والاخيران من باب ظن والثالث يجوز حذف الاول فقط  
ولا بد من ذكر الاخيرين والرابع يجوز حذف الاخيرين فقط لان الاول في حكم  
الفاعل والاخيرين في حكم مفعولى ظننت انتهى فني قوله في جواز الاقتصار  
عليه رد للمذهب الثانى والثالث لان معناه جواز ذكر الاول وترك الاخيرين  
وفي قوله والاستغناء عنه رد للمذهب الرابع لان معناه عدم ذكر الاول وذكر  
الاخيرين ومجموع القولين اختيار للمذهب الاول الذى عليه الاكثرون وان  
الاخيرين كثنائي اعطيت لان الاول الذى هو فاعل في المعنى اذا كان كفعوله  
الاول فالاخيران كثنائي بطريق الاولى وما قيل ان مفعولها الاول كفعول

(قوله فلم يستعمل مستقين من النبأ اى  
كفرس بمعنى الخبر والحديث بمعنى الكلام  
كما ساقى اليك بل من النبأ بمعنى الصوت  
والنبأ كقلس والنبأ كطلوع لفظا ومعنى  
والنبأ ايضا بمعنى الارتقاع وبعدى الاول  
بعلى والثاني لا يتعدى يقال نبأ كنع نبأ  
ونبأ ارتفع ونبأ على اقوم نبأ نبأ طلع  
عليهم ويقال ايضا نبأ من ارض الى ارض اى  
خرج منها ومنه قول الاعرابي خطا بانه  
صلى الله عليه وسلم يا نبى الله اى يا من خرج  
من مكة الى المدينة فانكر عليه الهذو ويقال  
نبأت به الارض جاءت به ومنه قول الشاعر  
فتنفسك احرز فان الختوف ينبأ بالسر  
في كل واد واما احدث كنهه رتبة عمل  
مشتقا من الحدوث اى الكون بعد العدم والحدوث  
اى الوقوع والحديث ضد التقديم يمكن ان  
الجوهري صرح في الصحاح باستعمال نبأ من  
النبأ بحركة بمعنى اخبر قال ومنه اخذ النبي  
لانه انبأ عن الله تعالى وهو فعيل بمعنى فاعل  
انتهى فيشكل الامر والعبارة بعينها عبارة  
الرضى فراجع وتأمل خالد النقشبندى  
واستعملوه في ثلاثة معان ليس في ثنى منها  
شائبة الاعلام في التاج الاحداث المذكورين  
وحدث كرون واهن زبدرون خالد المسكين  
كما الحق مجردة بمجرده في نصب المفعولين كقوله  
زعمالى رأيهم لى ساجدين خ



اعطيت في عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين متصلين بشئ واحد فلا يقال  
اعلمتني زيدا قائما فلاقتصار على جواز الاقتصار بتصريفهم لان عدم الجواز  
المذكور مشترك بين جميع الافعال لا اختصاص له بباب اعطيت (قوله والثاني  
والثالث من مفعولها) اي كل واحد من الثاني والثالث بالقياس الى الاخر  
من مجموع مفعولها المعبرين معاً مفعولاً واحداً كالثاني اعطيت مع قطع النظر  
عن المفعول الاول فن تبيينية وفائدة التقييم الاحتراز عن ملاحظة كل  
واحد منهما بالنظر الى المفعول الاول فانه بهذا الاعتبار ليس حالهما كحال  
مفعولي علمت في الرضى فاذا قطع النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع  
الثالث كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما هما والاول هو الذي زاد  
بسبب الهمزة (قوله في وجوب ذكره) قيل وكذا في جواز الالفاء والتعليق  
وجواز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين متصلين بشئ واحد فلاقتصار  
على الجواز المذكور بتصريف وتقييم للاطلاق من غير ضرورة وهذا وهم لان  
الالفاء والتعليق مختلف فيهما واتحاد الضمير مختص بافعال القلوب ورأى  
الحلية والبصرية ووجد عدم وفقد لا يجوز في غيرها كل ذلك منصوص  
في التسهيل وشرحه نعم بشارك الثاني والثالث لهذه الافعال مفعولي علمت  
في احكام اخرى من جواز حذف فهمما وحذف احدهما لدليل والتقديم  
والتاخير ولذا عم في التسهيل الا ان هذه الاحكام غير مختصة بمفعولي علمت  
(قوله وتسمى افعال الشك واليقين) عطف على الخبر المحذوف اي افعال  
القلوب هذه المذكورات او على مجموع المبتدأ والخبر والشارح تبسع عبارة المتن  
فجعل قوله افعال القلوب مبتدأ محذوف الخبر وقد رلقوله ظننت مبتدأ آخر  
واما في عبارة المتن فقوله ظننت اه خبر لا فاعال القلوب او بدل منه وقوله  
يدخل خبراً ومستأنفة (قوله وكانهم ارادوا اه) لما كان استعمال لفظ الشك فيما  
نساوى طرفاه متعارفاً بين العلماء غير مختص باصطلاح الميزانيين منساقاً الى  
الفهم عند الاطلاق ولم يكن شئ من هذه الافعال دالاً على ذلك حمله الشارح  
رحمه الله على الظن تجوزاً لا اشتراكاً في عدم الجزم وانما قال كان الاحتمال  
ان يكون ههنا بالمعنى اللغوي اعني خلاف اليقين وشموله لغير الظن لا يقتضي  
ان تكون هذه الافعال دالة على جميع انواعه (قوله تساوى الطرفين)

اي الوقوع وعدمه (قوله وهي ظننت اه) هذه سبعة افعال تشترك في انها  
موضوعة للحكم بتعليق شئ بشئ على صفة فلذا اقتضت مفعولين وفائدتها  
الاعلام بان النسبة حاصلة عماداً على الفعل من علم او ظن والخصر  
في السبعة باعتبار مدلولها النوعي فان بعضها للظن وبعضها للعلم وبعضها  
مشترك بينهما وذكر المصنف من كل نوع ما هو المشهور ومنه الى ذلك اشار  
الشارح بتقسيم مدلولها (قوله وهذه الثلاثة للظن) استعمالاً لاشياء قليلة  
ما يستعمل على خلاف الاصل لفظ الظن في العلم واقل منه لفظ الحسبان  
والخيلة ومن هذا النوع حجاب يحجب للظن فقط وهب غير متصرف بمعنى  
احسب وارى المجهول وعدمه يعني حسب عند الكوفيين (قوله وتارة للعلم)  
وهو كثير وان كان بالنسبة الى الظن قليلاً (قوله وهذه الثلاثة للعلم)  
اي للاعتقاد الجازم مطلقاً بقرينة مقابلة الظن متعيناً كان كعلمت  
ووجدت وايقنت ورأيت وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف على صيغة الامر  
اولاً كرايت قال الله تعالى يرويه بعيداً وهو غير مطابق وزناه قريباً وهو مطابق  
(قوله على الجملة الاسمية) لان الفعل الداخل على الجملة المقصود منها معناها  
لا بد ان يعمل في جزئها التعلق بمعناه بمضمونها والفعلية يتعذر عمل الفعل فيها  
رفها ونصبها اما في الجزء الاول فلا امتناع كون الفعل مسنداً اليه وانحصار ناصبه  
في الحرف واما في الجزء الثاني فلكونه معمولاً للجزء الاول وامتناع توارده  
العاملين (قوله من حيث الاخبار) لما علمت ان فائدتها الاعلام بان النسبة  
حاصلة عماداً عليه من علم او ظن مطابق الواقع اولاً فالمقصود منها اعلام  
المخاطب بالعلم والظن القائم بالفاعل المتعلق بالنسبة فاقبل ان ما ذكره  
الشارح يقتضي ان تكون هذه الافعال لبيان كيفية نسبة الجملة الاسمية  
لان الداخلة عليها للتحقيق فلا تفيد هذه الافعال فائدة تامة مع انه ليس  
كذلك وهم يدل ذلك على ما قلنا بيان الشارح حيث قال ان علمت لبيان  
ان منشأ الجملة علم (قوله على انها مفعول لهما) اي كل واحد منهما او مجموعهما  
مفعول واحد لهما من حيث المعنى فان علمت زيدا قائماً معناه علمت قيام زيد  
وفي بعض النسخ مفعولان لهما كما هو الظاهر (قوله فلا يقتصر اه) الاقتصار  
يحذف الشئ بغير دليل اعني الحذف نسياناً فانه ان يندب كالاخر المذكور

(قوله بمعنى اعلم اه) لان تعلمت  
الشئ تكلمت علمه فانه ليس  
من هذا الباب ومعنى عدم  
تصرفه انه لا يستعمل منه في  
هذا الباب غير الامر حتى  
لوقيل لك تعلم ان الامر كذا  
لا يجوز ان تجيب بتعلمت او تعلم  
بل بعلمت او اعلم بقي امر اهمله  
المحشى رحمه الله تعالى وهو ان  
تعلم مع ما ذكرنا فيه من القيود  
لا ينصب المفعولين بعده  
صراحة فلا يقال تعلم زيدا  
فاضلاً كما يقال في اعلم بل يرد  
بعده الجملة الاسمية المصدرية بان  
تحوطت ان الساعة انية  
وكذا دريت بمعنى علمت يقال  
دريت انك قائم ولا يقال دريت  
زيداً قائماً هذا ما قاله الرضى وفي  
شرح التسهيل انها تتصرف  
خ د  
مع فواعلها لان يعقوب حكى  
تعلمت ان فلاناً خارج بمعنى علمت  
خالداً النقطة بندي  
واما الحذف لدليل فيسمى  
اختصاراً عندهم وهو اصطلاح  
آخر غير ما اشتهر عند البيانين



الحقيقي كانت القاعدة باعتبار الغالب الكثير وان اريد الشامل للتقدير اعني الحذف لدليل فان المذمر كالمفوض كانت القاعدة على غومها كانه قيل لا بد من ذكر الاخر حقيقة او تقدير او ما قيل انه يلزم على هذا ان لا يجوز علمت ضرب في زيد اقاما فيه ان حذف الخبر ههنا مع القرينة على ان صحة الكلام المذكور ممنوع ولزوم حذف الخبر انما هو على تقدير كون المصدر مبتدأ (قوله هو المفعول به في الحقيقة) والفعل المتعدي اليه متعدي الى مفعول واحد في الحقيقة وهو المصدر المأخوذ من المفعول الثاني المضاف الى المفعول الاول وان كان جامدا فان معنى علمت هذا زيد علمت زبديا هذا (قوله ومع هذا) اي مع وجود الدليل المانع من الحذف مطلقا وجد في الاستعمال حذف احدهما مع القرينة فلذا قلنا انه لا يجوز الاقتصار (قوله على قوله) اي مع بقاءه على المفعولية واما اذا حذف الفاعل واقيم المفعول الاول مقامه فهو واقع على كثرة كما مر في بحث المفعول به (قوله على قراءة ولا يحسن بالياء) وجعل الذين يخلون فاعله واما على قراءة الخطاب فالذين يخلون مفعوله الاول على حذف المضاف اي يخل الذين واقامة المضاف اليه مقامه وخيرا مفعوله الثاني (قوله لا يتخلنا جازعين) في الحاشية نقلنا من الحواشي الشريفة اي لا يتخلنا جازعين على غراتك الملك بنا اذ قد وثى بنا قبل ذلك الوشاة فلم يضربنا في الصراح الاغراء برغار غلا يندن يعني برشور ايندن وقتنه انكيزي كردن درميان دو كس والغراء اسم منه في البيت بالتاء لا بالهمزة حتى يردان الغراء لم يوجد بهي الاغراء والوشاة جمع واش وهو الغمام وطال بمعنى امتد وما كافة عند ابن جني تكفه عن طلب الفاعل صورة ومصدرية عند غيره وهو الوجه لان الكافة لا تجي في الافعال الا في نعم وبئس (قوله وقد يحذفان معاه) بلا قرينة دالة على تعيينهما فيحذفان نسياما نسياما جملة مستأنفة كان سائلا يقول قد علم حال بابي علمت واعطيت في الاقتصار على احدهما اما حالهما في المفعولين وفيهما تدافع انوهم جواز حذف مفعولي باب علمت مطلقا المستفاد من قوله اذ ذكر احدهما ذكر الاخر بطريق المفهوم المخالف (قوله فانك لا تحذفهما) من غير ان يكون هنالك ما يدل على تجديد علم اوطن مخصوص كما يدل عليه المثال قال في شرح التسهيل وان وقع موقع

المفعولين ظرف نحو ظننت عندنا وشبهه نحو ظننت لك اوضحه نحو ظننته اجاسم الاشارة نحو ظننت ذلك فان كان احدهما الاشياء احدا للمفعولين امتنع الاقتصار عليه وان لم يكن احدا للمفعولين جاز الاقتصار عليه انتهى فاندفع ما قيل لان لم عدم حصول الفائدة لجواز ان تحصل بامر آخر سوى المفعولين (قوله ان الانسان لا يخلو عن علم اوطن) فقاتل اظن واعلم بدون قرينة تدل على تجديد ظن او علم بمنزلة قاتل النار حارة كذا في شرح التسهيل للعلامة المصري (قوله نحو من يسمع يخل) من حال يخل قال الاصمعي من امثالهم في ذم مخالطة الناس واستحباب الاحتجاب عنهم قولهم من يسمع يخل يقول من يسمع من اخبار الناس ومن معايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه ومعناه ان مجانبية الناس اسلم كذا في امثال ابى عبيدة (قوله اي ابطال عملها) لفظا ومعنى (قوله لاستقلال الجزئين) بخلاف باب اعطيت لان مفعوليها ليسا مستقلين لعدم صحة الحمل فلا يجوز الالغاء اذا توسطت او تأخرت (قوله الصالحين اه) في الافادة قيد بذلك احترازا عن صورة التعليق فان الجزئين وان كانا مستقلين لكنهما ليسا صالحين لان يكونا مفعولين لوجود المانع (قوله او مفعولين) الظاهر الواو لانه اختار اول التبيينه على ان صلاحيتهما للامرين المذكورين على البدلية (قوله كلاما) حال او تعيين (قوله تاما) من غير ضم الفعل اليهما فيمتنعان عن التأثر عند ضعف العامل بالتأخير عن كليهما او عن احدهما (قوله على تقدير الالغاء) لكونهما حينئذ في معنى الظرف بخلاف تقدير العمل فانهما ليسا كلاما تاما اذ المقصود نسبة الفعل اليهما بطريق الوقوع عليهما (قوله عند التقديم) لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها كالعلاج وايضا معمولهما في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة (قوله على انه لا يجوز) لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي فمع تقدمهما يغلب اللفظي المعنوي (قوله في معنى الظرف) ليحقق معنى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومعنى واذا وقع المصدر بينهما كان منصوبا على الظرفية نحو زيد ظننتك ذاهب لان التقدير في ظننتك كذا في العباب وما وقع في الرشي من ان الالغاء واجب في زيد قائم ظني غالب اي ظني زيد اقاما غالبه فاقصود منه بيان اصل التركيب لان المعنى كذلك والاما تحقق الالغاء بل المعنى زيد قائم في ظني



الغالب (قوله انهما متساويان) لان العامل القوي اعنى فعل القلب تقدم على  
 احدهما وتأخر عن الآخر (قوله نحو ضرب احسب زيد) اى ضرب  
 فى حسابى وكذا فى البواقى (قوله فلذا قيد اه) تقديم الجار والمجرور لمجرد  
 الاهتمام والاعتناء بشأن العلة لا للجصر اى لاجل اخراج هذه الصورة قيد  
 الجواز بالتوسط المخصوص اعنى بين المفعولين واما التقييد بمطلق التوسط  
 فلاخراج صورة التقدم فان قلت ان المصنف لم يقيد التوسط بكونه بين  
 المفعولين والتأخر بكونه عنهما قلت ذلك مستفاد من السوق لان كلامنا  
 فى المفعولين (قوله جوازه المبني) بناء على المعنى المتبادر منه وانما قال المبني  
 لجواز حمل الجواز على ما يشمل الوجوب وترك التوسط والتأخر على العموم  
 (قوله وانما خص اه) لا يخفى عليك ان المراد بالانغاء ان يتركهما ما يصلح  
 ان يكون معمول لهما ويبطل عملهما فيه وفى صورة وقوعهما بين معمولين  
 ان وبين سوف ومفعولها وبين المفعول والمفعول عليه لم يذكر لهما معمول  
 فالمعنى وجوبا وقع بينهما اعتراضا لبيان النسبة لانه الذى بينهما ولذا قال  
 فى التسهيل والرضى وقد يقع المفعول بين معمولين ان وبين سوف ومفعولها وبين  
 المفعول والمفعول عليه والشارح رجة الله عليه لم يفرق بين جواز الانغاء  
 وبين وقوعها معنى فاحتاج الى بيان وجه التخصيص واما فى صورة وقوعها  
 بين الفعل ومفعوله واسم الفاعل ومفعوله فالانغاء جائز لا واجب عند  
 البصريين داخل فيما اذا توسطت قال فى التسهيل والغاء ما بين الفعل ومفعوله  
 جائز لا واجب خلافا للكوفيين مثال ذلك قام اظن زيد فيجوز رفع زيد وهو  
 ظاهر ونصبه على انه المفعول الاول والفعل المتقدم وضمة يه المستتر فيه  
 فى موقع المفعول الثانى ومنع الكوفيين النصب ووجبوا الرفع والصحيح  
 مذهب البصريين وبه ورد السماع (قوله قبل معنى الاستفهام) سواء كان  
 فى قالب الحرف او فى قالب الامم نحو قوله تعالى لتعلم اى الحزبين احصى  
 وللتقييد على العموم زاد لفظ المعنى (قوله بلا واسطة اه) يحتمل ان يكون  
 تعميما للمعنى الاستفهام اى يكون معنى الاستفهام حاصل بلا واسطة لفظ آخر  
 بان يكون مدلول نفسه وان يكون حاصل بلا واسطة بان اكتسب من المضاف  
 اليه وان يكون تعميما للقبلية اى يكون الفعل قبل معنى الاستفهام بلا واسطة

لفظ

(قوله واما فى صورة وقوعها الى قوله ووردية  
 السماع الذى يقتضيه القياس فى هذه المسئلة  
 وهو مذهب الكوفية وانما اختاره الشارح  
 قدس سره وذلك ان مفعولى ظن واخوانه  
 محمولان من المبتدأ والخبر وقد اجمعوا على ان  
 المبتدأ المنفرد الذى خبره فعل رافع انما يقع  
 تقدم خبره عليه فكيف يتصور كون قائم فى  
 مثالنا مفعولى اظن على انه حينئذ يكون  
 من قبيل التوسط بين المفعولين وقد وقع  
 الانفصاح بجواز الانغاء فيه وكلامنا فى التوسط  
 بين الفعل ومفعوله لا يقال لم لا يجوز كونه  
 من باب التنازع حتى لا يرد على البصرية  
 ما اوردت لنا نقول لا يمكن الذهاب الى  
 تنازع الامع ايجاب الاعمال وهو ظاهر  
 فلا يفيد ما هم بصدده من جواز الامرين وايضا  
 الفرق الذى ادعى المحشى رحمه الله تعالى  
 التنبه له ولم يتداليه الشارح قدس سره بزمه  
 مجرد اعتبار عن الفائدة عار  
 حال النقشبندى المجدى

لفظ آخر او توسطه اعلم ان الاستفهام على قسمين قسم يكون جوابه بالتعيين  
 وهو ما يكون بام والهمزة وبالا سماء المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه  
 بنعم او لا وهو ما يكون بالهمزة فقط او بهل فاختار بعضهم ان القسم الثانى  
 لا يقع بعد باب علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يتعلق العلم به لتنافيه  
 التباين ان يقال علمت جواب هذا الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين  
 يكون مستملا على النسبة فان زيدا مثلا فى جواب ازيد قائم ام عمرو معناه ازيد  
 قائم فيصح تعلق العلم به فعنى قولنا علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما  
 بعينه على صفة القيام اى علمت قيامه وانما لم يقل علمت زيدا قائما لداعيد عوه  
 الى ابهامه واذا كان الجواب بنعم او لا لا يكون مستملا على النسبة فلا يصح  
 تعلق العلم به لانه يستدعى النسبة فاذا قيل علمت هل زيد قائم كان معناه علمت  
 نعم او لا فلا يصح والا كثرون على انه يقع القسمان بعد باب علمت لان اداة  
 الاستفهام التى بعده ليست لاستفهام المتكلم حتى لا يتعلق العلم بمضمون الجملة  
 المسئلة عليه بل لمجرد الاستفهام فى جميع الصور والمعنى علمت الذى يشك فيه  
 فيستفهم عنه الا ان المشكوك فيه المستفهم عنه فى القسم الاول نسبة الفعل  
 الى هذا المعين او ذلك من المذكورين وفى القسم الثانى نسبته الى المذكور  
 او عدم تلك النسبة فلا حاجة الى التأويل المذكور ولوسلم فلان لم ان نعم او لا  
 ليسا بمشتملين على النسبة فان المقدربعدهما جملة ولذا يصح الجواب بهما هذا  
 فعبارة المتن ان اجزى على اطلاقه كما هو الظاهر كان اختيارا لمذهب الاكثرين  
 وارىد امثال من القسم الاول لكونه متفقا عليه وان خصص بقريضة المثال  
 كان اختيارا لمذهب البعض الاول (قوله الداخلى على معمولها) قيد التنى  
 بالداخل على المعمولين وكذا لام الابتداء لانه اذا تقدم احد الاشياء الثلاثة  
 على المفعول الثانى فقط لا يوجب التعليق فى الاول نحو علمت زيدا من هو او ما  
 قائم او قائم وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين فى هذه الصور ايضا وانما لم يقيد  
 الاستفهام بذلك لانه قد يكون المفعول الاول متضمنا للاستفهام كامر (قوله  
 وضعا) قيد بذلك لان لام الابتداء قد تدخل على الخبر نحو ان زيد قائم احترازا  
 عن اجتماع التنى كيد لكنه خلاف الوضع (قوله فن حيث اللفظ) ولا يجوز  
 العكس لانه لا يعلم حينئذ ان المعنوى يكون عاملا او لا (قوله والفرق)

ان المفعول الاول ايضا مسلط  
 عليه الاستفهام مثلا فى المعنى  
 وان لم يسلط عليه فى اللفظ  
 اذ معنى علمت زيدا من هو هو  
 معنى علمت من زيد فى الاستفهام  
 ايضا لكونه بلا فرق خد



مع اشتراكهما في ابطال العمل والمراد الالغاء المذكور منها التخرج الصور  
 الواجبة المذكورة سابقا واما الفرق بين مطلق الالغاء والتعليق فيالوجه  
 الثاني فقط (قوله ان الالغاء جائز) لانه ترك الاعمال اقضاء ومعنى الالغاء  
 والتعليق واجب لانه ترك الاعمال لما منع يعني ان الالغاء مأخوذ في مفهومه  
 الجواز والتعليق مأخوذ في مفهومه الوجوب في شرح التسهيل التعليق  
 ابطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب بخلاف الالغاء فهو ابطاله لفظا  
 ومحلا على سبيل الجواز ولا يلزم من ذلك استدراك لفظ الجواز في قوله جواز  
 الالغاء ان المعنى ان من خصا نحصا انه يجوز ان يبطل عملها وان لا يبطل  
 بخلاف سائر الافعال فانه ممنوع فيه ذلك كما ان التعليق فيها جائز دون سائر  
 الافعال ولذا قال شارح اللباب في قوله ويختص بجواز الالغاء والتعليق  
 ان قوله والتعليق عطف على الالغاء فتدبر (قوله ضميرين) اما ان كان احدهما  
 ضميرا متصلا والاخر ظاهرا نحو زيد اظن قائما واطنه زيدا قائما لم يجز المثال  
 الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان الضمير متصلا  
 جاز مطلقا كذا في الرضى (قوله اشئ واحد) صفة للضميرين اي ضميرين كائنين  
 لشي واحد بان يكونا عبارة عنه او يستعمل احدهما على الآخر فيدخل نحو  
 قول عائشة رضي الله عنها لقد رايتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لنا من  
 طعام الا الاسودان التمر والماء (قوله لان اصل الفاعل) اي اصل مدلول  
 الفاعل الضمير يعني ما يبتنى عليه غيره ان يكون مؤثرا فان نحو طال زيد  
 انما اطلق عليه الفاعل لكونه على طريقة وصفته والاصالة بهذا المعنى لا تنافي  
 كونه داخلا في التعريف (قوله والمفعول به متأثرا) من قبيل العطف على  
 معمولي عاملين والجور مقدم (قوله لاتفاقهما من حيث اه) وان اختلفا  
 من حيث كون احدهما من فوعا والاخر متصوبا فان الواجب رعاية تغايرهما  
 بقدر الامكان (قوله لانهما ليسا) اي الفاعل والمنصوب الاول في الحقيقة  
 فاعلا ومفعولا به اي مؤثرا او متأثرا اما الفاعل فلعدم كون افعال القلوب  
 من قبيل التأثير واما المنصوب الاول فلعدم تعلق الفعل به بل بضمون الجملة  
 وبهذا ظهر ان الدليل يختص بافعال القلوب (قوله لانهم ما يتبعوا جديتى) اي  
 في اصل الوضع فان وجد بمعنى اصحاب ثم استعمل بمعنى علم (قوله اجرى

يعنى لوقية الشارح قدس سره  
 الاستفهام ايضا بكونه داخلا  
 على المعمولين لتخرج كل تعليق  
 يكون بسبب اسم من الاسماء  
 المتضمنة للاستفهام  
 اذ الاستفهام حينئذ غير  
 داخل على المعمولين بل  
 في معمول وعلى معمول  
 كما لا يخفى خالدا  
 بل فواعلها الى التأثير اقرب  
 منها الى التأثير سواء قلنا ان  
 العلم من مقولة وكيف  
 او الانفعال او الاضافة او من  
 مقولة المعلوم كما ذهب الى كل  
 قوم لكن الثالث شديد الانحطاط  
 خ د  
 اقول هذا ممنوع ولو سلم فلان سلم  
 في علم المخلوق ولو سلم فلان سلم  
 في العلم بالجزئيات المادية فبيما  
 طريقه الجوانس قبصر خ د

راى البصرية والحسية) اي اجرى الى بمعنى ابصر والى بمعنى راى في المناسم  
 مجرى راى الى بمعنى علم للتشارك اللفظي وان كان منصوبا بهما يتعلق الفعل به  
 حقيقة في القاموس العلم بالضم وبشمتين الرؤيا (قوله ولقد ارانى للمراح اه)  
 اللام لا بداء او جواب القسم وارانى اي ابصر للمراح جمع ربح دريشة على  
 وزن فعيلة بالهمزة الحلقة التي يتعلم الطعن والرمى عليها من عن يمين متعلق  
 بارانى وهو القرينة على انه من الرؤية البصرية دون القلبية اذ لا تعلق للعلم  
 بالجهة وعن اسم بمعنى الجانب لدخول من عليه (قوله ماعد احسبت اه)  
 يدل من البعض فائدة تعيين ذلك البعض قبل البيان (قوله وهى اما العلم  
 او الظن) اي معانيها المتكثرة باعتبار كونها مدلولات لها في نفسها العلم او الظن  
 (قوله بحيث يمكن) متعلق بقريب وتفسيره وفيه اشارة الى وجه تخصيص  
 بعض الافعال المذكورة بان الهام معانى اخرى متعدية بها الى مفعول واحد مع  
 ان الهام معانى اخرى متعدية بها يعنى انه لدفع توهم تعديتها بهذا المعنى ايضا  
 الى مفعولين سيما اذا ذكر بعده مفعولها احل اوصفة وهذا حاصل ما ذكره  
 الرضى في شرح المفصل وجه التخصيص انه قصد الى استعمال هذه الالفاظ  
 مع بقائها افعال القلوب انتهى يعنى انها مع بقائها كذلك مظنة كونها متعدية  
 الى مفعولين بهذا المعنى ايضا فلذا تعرض لها ولعانيها الى هي مظنة التوهم  
 المذكور بخلاف ما عدا هذه الالفاظ وهذه الالفاظ اذا استعملت بغير هذه  
 المعانى فانها ليست مظنة التوهم بعد كونها من افعال القلوب (قوله بذلك)  
 اي بقوله قريب من معانيها الاول (قوله املا يقال اه) واما يقال انه لا وجه  
 للتخصيص بالجميع المذكور فان لهذه الالفاظ معانى اخرى الا انه يبرز وجه  
 التخصيص بالجميع المذكور بعد بيان معانيها المذكورة ايظهر رضى اظهر  
 (قوله لا وجه للتخصيص بالبعض) اي اختصاص الدكر بالبعض او اختصاص  
 البعض بالجميع المذكور اذ كان هذا البعض معنى يتعدى به الى مفعول  
 واحد كذلك البعض الاخر ولذلك البعض معانى لا يتعدى بها (قوله داخل)  
 انما والخيلاء التكبر والاحمى من الناس الذى في شعر رأسه شقرة (قوله  
 من الظنمة) بكسر الظاء التهمة كهمزة اصله وهمة قلبت الواو تاء كما في وكل  
 (قوله اي اخذته مكانا لو هو) يعنى ان بناء الافتعال للاخذ كاطيح اي اخذ طيحا

مظنة الذى بكسر الظاء موضع ظن فيه  
 وجوده على ما صرح به المجدد المحرر  
 يقال رجل وكل محررة وكلمة وكلمة  
 كهمزة عجز واظهار في هذا المقام  
 كفى وكلمة وكلمة بدل قوله كفى وكل  
 خلافتى بندي



لنفسه والوهم من خطرات القلب اومر جوح طرفي المتردد فيه كذا  
 في القاموس وفي العياد الاتهام جعل الشيء موضع الظن السي ففعل هذا  
 قريب معناه من الظن والشارح جعله بمعنى اتخاذ الشيء موضع الوهم مطلقا  
 فجعل قربه باعتبار كونه نوعا من مطلق الادراك (قوله والوهم نوع من العلم)  
 بمعنى الادراك المطلق فيكون قريبا من العلم والظن الذي هو معنى افعال  
 القلوب لا اشتراكهما في مطلق الادراك (قوله ومنه قوله تعالى وما هو) اي  
 ما محمد صلى الله عليه وسلم على ما يخبر به من الوحي وغيره من الغيوب بمتهم اي  
 بما خوذ مكان وهم اي لا يكون خبره في الواقع كالسكاهن (قوله بظنين) فويل  
 بمعنى مفعول (قوله وهو العلم بنفس الشيء اه) يعني ان العرب خصوا المعرفة  
 بادراك نفس الشيء وذلك لا ينصب الامفعولا واحدا بخلاف العلم فانهم  
 يستعملونه في العلم بنفس الشيء او يكونه على صفة فلذلك ينصب مفعولا واحدا  
 او اثنين وليس هذا الفرق بمعنوي بين حقيقة العلم والمعرفة الا ترى ان معنى  
 علمت ان زيد اقام وعرفت ان زيدا قائم واحد بل هو موكول الى اختيارهم  
 فانهم يخصصون احدا المتساويين بحكم لفظي دون الآخر (قوله ومعنى ابصرت  
 قريب اه) يعني ابصرت وان كان بمعنى استعمال البصر من افعال الجوارح  
 الا انه يستلزم العلم فهو قريب من علمت بالبصر ولم يذكر ايت الصيداى ضربت  
 رتبه لعدم كونه قريبا من افعال القلوب (قوله ولما كان اه) دفع لما يتوهم  
 ان لهذه الافعال المذكورة معاني سوى ما ذكر فلم يتعرض لها ونصب قرينة  
 على التقييد المذكور وتذكير قريب باعتبار كل واحد منها كانه قال معاني  
 اخر كل واحد منها قريب من العلم والظن (قوله استغنيت) نشر على ترتيب  
 الالف (قوله ليسا بمعنى العلم والظن) ولا قريبا من معناهما (قوله لا تتم بفروعها  
 كالافعال الغير الناقضة) اما خبر لا تتم احوال من ضمير تتم او مفعول مطلق اي  
 تاما مثل الافعال التامة يعني انها بفروعها لا تصير مركبا تاما يصح السكوت  
 عليه حتى يكون الخبر قيدا فيه لترتب الفائدة بل المرفوع مسند اليه والمنصوب  
 مسند اليه الحكم بهما ويفيد كان تقييده بمضمونه فان معنى كان زيد قائما زيد  
 متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمان الماضي وقس على ذلك وما قيل  
 انها سميت بذلك لانها سلبت عن الدلالة على الحدث ففيه ان دلالة ما عدا كان

عليه

التركة كعبدة الخمر وهو مفعول النفس  
 والجمع من الادعى وغيره اسم عدي  
 من البناء اذ صل لامه باه والجمع وان  
 ورثت خاد

عليه واخذة غاية الوضوح واما كان فانه يدل على الحصول المطلق والفائدة فيه  
 المبالغة والتأكيد باعتبار انه يدل وضعافى نحو كان زيدا قائما على حدث مطلق  
 يعينه خبر كان كما ان خبره يدل على زمان مطلق يعينه كان هذا خلاصة ما في  
 الرضى واعل القول المذكور مختص عند ذلك القائل بكان لحفاء دلالة على  
 الحدث ولما كان معنى كان ملحوظا في معاني سائرها سميت كلها ناقصة واليه  
 يشير ما في القوآت الغيائية من ان الفعل يدل على النسبة ويستدعي حدثا  
 وزمانا في الاكثر وان عرى عن الحدث ككان او عن الزمان كنتم وبئس (قوله  
 لتقرير الفاعل اه) وتبينته كذا في الرضى من قريب اذا ثبت فـ كـ  
 كما في القاموس وليس بمعنى التأكيد لانه بهذا المعنى يتعدى بنفسه لا بعلى  
 ولا تنفائه في ليس والظاهر انه مصدر مبني للفاعل ومعنى التثبيت والاثبات  
 ادراك ثبوت الشيء ايجابا ارساليا ليشمل ليس اي الثبوت الحاصل في الذهن  
 على وجه الادعاء على ما تقرر في محله وهذا بناء على ان الافعال موضوعات  
 للصور الذهنية فيصح كون التقرر بموضوعه وان دفع الاشكال الذي تقرر  
 فيه الناظرون من ان معانيها ثبوت الفاعل على صفة او انقائه لا التقرر برسوآه  
 كان مصدرا للفاعل او المفعول في الرضى تسمية فروعها السماوى من تسميته  
 فاعلا لها لان الفاعل في الحقيقة مصدر الخبر المضاف الى الاسم لكنهم سموه  
 فاعلا على القلة فلم يسم المنصوب مفعولا بناء على ان كل فعل لا بد له من فاعل  
 وقد ينشأ عن المفعول انتهى فلاجل هذا لم يعد مفعولها في المرفوعات  
 على حده وادرج في الفاعل وما قيل انه فاعل في الحقيقة عند من ذهب  
 الى دلالتها على الحدث والى هذا مال صاحب المفضل حيث لم يعد  
 في المرفوعات على حده مثلا كان يدل بمادته على الكون المنقرب الى الفاعل  
 فان كان المراد نسبة مطلق الكون اليه فتامة وان اردت نسبة كون الشيء اليه  
 فتناقض فتوهم لان قولنا حصل القيام لزيد ليس زيدا فاعلا بل فاعله القيام  
 المضاف الى زيد اي حصل قيامه (قوله اي الغمدة) والقرينة جعلها تمام  
 الموضوع له كما هو الظاهر المتبادر والدليل على ذلك انه لا يجوز اخلاؤها عن  
 التقرر بخلاف الزمان فان كان وليس يجيئان للاستمرار بخلاف الاتقان  
 والدوام والاستمرار فانه قد يخلو عنها الافعال الدالة عليها (قوله ولا شك) بيان

ودلالة ليس عليه حقيقة غاية الخفاء واما دلالتها  
 على الاتقان كما صرح به الرضى فلا تجزى لان  
 المقصود ان تكون الدلالة من قبيل دلالة القاموس  
 على مصدره والا فافى حرف من حروف التثنية  
 لا يدل على الاتقان هذا مع ادعاء غاية الظهور  
 في الدلالة خالد النقشبندى  
 ههنا مناقشات احداها انه يعمم من قوله  
 وليس بمعنى التأكيد وهو غير ما خوذ من معنى  
 بمعنى التأكيد كذلك ومن ادعى ان المراد  
 التثبيت وليس كذلك ومن ادعى ان المراد  
 من التقرر برأى مغنبيه المغويين اعنى ارام  
 دادن ولوايد التأكيد فمفعول على طريق النقل  
 منه او التجوز دون المعنى الاخر اعنى باقر  
 آوردن لعدم ساعدة اللفظ والمعنى له وثانيتها  
 ان المقصود الظاهر من قوله انه بهذا المعنى وبعلى  
 ان المفعول في صورتى التعللى كيد الطاهر  
 واحد وهو كما ترى والثبات ان التأكيد يكون  
 فهو لا ليس من التثبيت اذ التأكيد يكون  
 في الذات كما يكون في الاثبات للثبوت والاعتناء ان ارادة  
 المرادف للفاعل من المصدر المضاف الى المفعول  
 المبني للفاعل من المصدر المضاف الى المفعول  
 وادعاء الفاعل وفيه عيب ويمكن التعميل



لغائده القيد بعد تصحيح التعريف والا فلا دخل لاعتبار قيد العمدة في كون  
الصفة خارجة عن التقرير (قوله لان ذلك التقرير اياه) اي التقرير المقيد  
والتمديد لا يخرج عن كونه نسبة بين الفاعل والصفة كما توهم (قوله اصفة)  
يعني الحدث والنسبة الى الفاعل المعين ولم يتعرض للزمان لاشتراكه في التامة  
والناقصة (قوله في كل من الصفة اه) يعني كلاهما مستويان بالنظر الى  
الموضوع له ليس لاحدهما منزلة على الاخر بحيث يمكن ان يقال انه الموضوع  
له فلا يصدق على الافعال التامة انما وضعت للتقرير باعتبار انه عمدة بالقياس  
الى الحدث والزمان فلا يرد ما قيل انه اذا كان كل منهما عمدة فيبايصدق  
ان التقرير عمدة فيما وضعت له فلا يخرج عن التعريف الا ان يعتبر قيد فقط  
واللفظ لا يساعده (قوله ولو جعل اه) فيكون المعنى ما وضع له ما يصدق  
عليه التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه لا حاجة الى اعتبار قيد العمدة  
واللام صلة للوضع كما هو الظاهر (قوله لتقرير الفاعل اه) يعني يكون التقرير  
مع ما اعتبره معه من كونه على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي موضوعا  
كما يرشد اليه قوله ولا شك ان كل جزئ تمام الموضوع له لان التقرير يروى التقييد  
موضوع له على ما توهم (قوله ولا يبعد) فيه اشارة الى بعده في الجملة لان المتبادر  
كون اللام صلة للوضع (قوله ان يجعل اه) ويجعل التقرير بمصدره ما ينفيا  
للفاعل وفاعله المحذوف الضمير العائد الى الافعال الناقصة ومعنى تقريرها  
الفاعل على صفة وتبيينها اياه عليها لا لتمام على حصول تلك الصفة له (قوله بما  
ذكرنا) من الوجوه الثلاثة (قوله لا يحتاج الى قيد زائد) دفع لما قاله الشيخ الرضى  
من انه كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير صفة مصدره لتلايد  
الافعال التامة والحق عندي انه تام من غير اعتبار الكافات التي ذكرها  
الشارح قدس سره ومن غير اعتبار قيد زائد فان هذا التعريف للافعال  
الناقصة باعتبار امرار مشترك بينهما وتمييزه عن سائر الافعال فان الدلالة على  
الزمان خاصة شاملة للافعال مطلقا والانتقال والدام والاستمرار مثلا  
معان يميزها بعضها عن بعض والمتبادر من كونها موضوعا لتقرير الفاعل  
على صفة ان الصفة خارجة من مدلولها كما ان الفاعل كذلك ولذا قرعوا  
على ذلك احتياجها الى الجملة الاسمية قال المصنف في الايضاح معترضا

على

اول بل ان تقريره بانه لا يصدق خارجا لا انتم  
مع ان يصدق قوله الاول الذي رده ان تعالى  
كذلك بل يصدق انهم جميعا كما هو جرح  
العلماء وصدق سائر ما اعتبر ان مع الشبهة الثانية  
ولا ان تقريره بانه لا يصدق في كون التامة  
جزءا من الموضوع  
الاسمي في خبر

على تعريف الفعل بمادل على اقتران حدث بزمان انه ليس بجيد لان الفعل  
يدل على الحدث والزمان جميعا واذا قال مادل على اقتران حدث بزمان فقد  
جعل الاقتران في نفسه هو المدلول واخرج الحدث والزمان ولا يتبعه كونهما  
متعلقا بالاقتان لانك تقول اعجبني اقتران زيد وعمرو دونهما فيثبت الاخبار  
باعتبار الاقتران ولا يثبت باعتبار متعلقه وكذلك كل مضاف ومضاف  
اليه لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك عن المضاف اليه وقال ايضا فيه  
ان الافعال الناقصة تشترك في انها لتقرير الفاعل على صفة ومن ثمة احتيج  
فيها الى الجزئين فالتعريف تام من غير اعتبار العمدة او الوضع للجزئيات  
او جعل اللام للغرض او قيد زائد عليه ووجه آخر ان الافعال التامة  
موضوعا لتقرير الصفة للفاعل اذا المعتبر فيها نسبة الحدث الى الذات لا لتقرير  
الفاعل على الصفة اعني نسبة الذات الى الحدث (قوله بالهمزة) مثلثة التاء على  
ما في القاموس (قوله وقيل بالياء) لم يوجد هذا في الكتب المشهورة من اللغة  
والنحو ولذا قال صاحب غاية التحقيق دون الياء (قوله انها غير محصورة)  
وقد عدم منها مرادفات ال وصار ورجع وحال وحار واراد واستحال وتحول  
ومرادفات ما فتى مما افتأ وما وى وما رام من رام يرم (قوله وقد تضمن اه)  
قال المحقق النفا راني في شرح الكشف حقيقة التضمن ان يقصد بالفعل  
معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه وله طرق اشهرها جعل الفعل المذكور  
حالا او عكسه وهم بطريق آخر نحو اجد اليك اي انتهى اليك جدي انتهى  
فعلم انه ليس بتعين له طريق الحالية فجعل تامة كاملة صفة كما تقتضيه سلامة  
الطبع اولى من جعلها حالا (قوله وقد جاء اه) اي لفظ جاء في المتن تامة وفي الشرح  
ناقصة كما لا يخفى (قوله في قولهم) اي العرب في الرضى وشرح التمهيد اول  
من قال ذلك الخوارج قاله لابن عباس حين ارسله على رضى الله عنه اليهم  
لدفع شبهتهم وردهم عن الخروج (قوله ما تقدم اه) تقدما معنويا (قوله من  
الغرارة) بكسر الغين المجهمة الجوال على ما في القاموس وغيره ويفتحها عدم  
التجربة والغلة وليس بمرادهم (قوله ونحوها) مما لا تقدر به الاشياء كالجوال التي  
(قوله اي لم تكن اه) اي الغرارة على مقدار ما تحتاج انت اليها وهي كتابة عن  
عدم حصول المقصود (قوله ومعناه اية حاجة اه) والاستفهام انكارى اي

لما

س

بي

مدلول عليه بذكر شيء من  
متعلقاته كقوله تعالى ولما تكبروا  
الله على ما هداكم اي مهربين  
على ما هداكم على ما قاله السيد  
المحقق او بذكر شيء من متعلقات  
المضمون فيه نحو رجعتك الدار  
تذكر الجاراي وسعتك على احكام  
القولين فيه خ



لم نصير حاجته بين الحاجات متصفة بوصف كونها حاجته لك وروى برفع حاجتك  
 خبره ما تقدم لتضمنه معنى الاستفهام (قوله ارفع شفرته) في الصحاح ارفعت  
 سمي اي رققته والشفرة بالفتح السكين العظيم وما قيل في القاموس بالضم سهو  
 (قوله لا يتجأ وزجاء وقع الموضوع اه) وهو القولان المذكوران (قوله خلافا  
 للقرآن) فانه يطردهما وقال المصنف والاولى اطراد جاء القولهم جاء البرق فزين  
 اوصافه وان قلنا بالطرد فاما يطرد فعله في مثل قول الاعرابي وهو ما يكون  
 الخبر كانه كذا فلا يقال قعد زيد كائنا (قوله المركبة من المبتدأ والخبر) اشارة  
 الى ان اطلاق الجملة الاسمية قرينة التجريد عن كل ما ليس له مدخل  
 في حصولها فلا يرد ان هذا على اطلاقه غير صحيح لان شرط الذي تدخل عليه  
 هذه الافعال ان يكون مما لزم التصدر كاسماء الشرط واسماء الاستفهام وكـ  
 الخبرية والمقرون بلام الابتداء والا لما لزم حذفه بالخبر عنه بنعت مقطوع  
 والا لما لزم عدم التصرف كايمن القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وسلام  
 عليك ومما لزم الابتداء لكونه في المثل او ما في حكمه كالجملة الاعتراضية  
 كقوله فانت طلاق والطلاق الية او لكونه بعد لولا الامتناعية او اذا المفاعلة  
 وان لا يكون حين جملة طلبية (قوله لاجل اعطائها الخبر) اي المقصود  
 من دخولها ذلك الاعطاء فان المقصود من قولنا صار زيد غنيا كونه الغني  
 منتقلا اليه والالزام منه كونه زيد منتقلا وقس على ذلك فلا يرد انه لا وجه  
 تخصيص الخبر بالذكر فانما يعطى اسمها ايضا حكم معناها (قوله يعني اثره  
 المرتب عليه) اشارة الى ان اضافة الحكم لاسمية لا يبيانية على ما فهم (قوله لكونه  
 فاعلا) اي اصطلاحيا بناء على ان الفعل لا بد له من فاعل لفظي ولذا لم يعد  
 المصنف اسمها في المرفوعات على حدة (قوله في توقف الفعل عليه) يعني كما ان  
 الفعل المتعدي لا يتم معناه بدون المفعول به لانتم معاني هذه الافعال بدون  
 اخبارها (قوله فكان تكون ناقصة) تفصيل لبيان المعاني التي يمتاز بها بعض  
 هذه الافعال عن بعض بعد ما ذكر القدر المشترك بينها المميز عما سواها (قوله  
 كائنة لثبوت خبرها) جعل الجار والمجرور ظرفا مستقرا ليصح عطف قوله  
 ويكون فيها ضمير الشأن عليه وهو حال كما يقتضيه الذوق السليم ويجوز  
 ان يكون صفة وان يكون خبرا بعد خبر (قوله ثبوتها ماضيا) جعل قوله ماضيا

الاليسية البينين والجمع  
 الالاي بالخطية والخطا يا قال  
 الناعرة ايل الالاي بالخطية  
 وان سبقت منه الالاية برت  
 كذا في الصحاح زيادة ما وحكي  
 عزية بدلها وهو شرطيت  
 من الطويل والشرط الاخر  
 فلا تا ومن يخرق اعق وانظلم  
 وقيل فان ترقى يا هند فالرقى ايمن  
 وان تخرق يا هند فانلرق اناسم  
 ولديت قصة في معنى ابن هشام  
 في او اخر مجتث الالف واللام  
 فراجع خد

صفة لمصدر محذوف ايصح كون دأما او منقطعا صفة له والقول بانه مفعول  
 فيه في زمان ماض يحتاج الى جعل قوله دأما او منقطعا حالا من ثبوت خبرها  
 وذلك لا يرضيه الطبع السليم مع شناعة التذكير (قوله من غير دلالة) اي  
 دواما ناشئا من عدم دلالة يعني ان الدوام واستمرار الثبوت ليس مدلول كان  
 بل ناشئ من عدم الدلالة في العباب قال جار الله العلامة كان عبارة عن  
 وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الابهام وليس فيه دليل على عدم سابق  
 ولا عدم طارئ وفيه رد على من زعم ان الاستمرار مدلول كان وفيه اشارة الى دفع  
 التناهي المتوهم من توصيف الثبوت الماضي بالدوام ورد على من زعم انها تدل  
 على الدوام وان دلالاتها على الانقطاع بالقرينة (قوله فحوكان زيد غنيا  
 فاقتر) اشارة الى ان الانقطاع محتاج الى القرينة في شرح التسهيل الاصل  
 ان تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض الازلية  
 ولا الانقطاع كغيرها من الافعال الماضية فان قصد الانقطاع ضمن الكلام  
 ما يدل عليه كقوله تعالى واذا كرنا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين  
 قولكم قال الشيخ اثير الدين واكثر الخوين ذهبوا الى ان كان تقتضي  
 الانقطاع (قوله فهو من قبيل عطف احد القسمين الخ) اي ما يكون بمعنى  
 صار على ما يكون لثبوت خبرها لاسمها اللذين هما قسمان من كان الناقصة  
 كانه قيل كان الناقصة اي كان التي تكون لتقرر بالفاء على صفة منها  
 ما يكون لثبوت الخبر للاسم ومنها ما يكون بمعنى صار وانما قال من قبيل  
 لان الضريح عطف احد القيدتين على الاخر المستلزم لحصول القسمين  
 والمقسم (قوله لا على ما هو قسم منه) عطف على قوله على الاخر والموصول  
 عبارة عن قوله ناقصة والخبر المرفوع راجع الى الاخر او الى احد القسمين  
 والخبر المجرور الى ما لا يكون من قبيل عطف احد القسمين على قوله ناقصة  
 الذي هو الاخر لان احد القسمين قسم منه اي ليس من قبيل عطف القسم على  
 المقسم فيلزم كون قسم الشيء قسما له (قوله بتيها فقراء) التيهاء على وزن حمراء  
 الممازة التي لا يتعدى فيها من التيه مصدر تاه بتيه بمعنى التحير والقفير بفتح القاف  
 وسكون الفاء المكان الخالي من الماء والكلأ والمطى كالزكي جمع مطية وهو  
 المركب وقطبا جمع قطاة تنك خور والحزن بفتح الحاء وسكون الزاي الارض

(قوله يحتاج الخ) وجه  
 الاحتياج انه على تقدير  
 الوصفية حينئذ يقول المعنى الى  
 ان كان ناقصة كائنة لثبوت  
 خبرها في دأتم ومنقطع اذا الصفة  
 والموصوف متحدان ذاتا وبلا  
 شبهة وهو كما ترى وليس لفظ  
 ماضيا اهلا لوقوع الحال منه  
 لتكراره المحضة ولا وصفا  
 او ظرفا مستقرا لكونه مفعولا  
 فيه لا ماملا ملفوظ فلا ضمير فيه  
 حتى يكون دأما او منقطعا حالين  
 منه وكونهما حالين من ثبوت  
 خبرها غير مطبوع لصيرورتها  
 حينئذ قيدتين لعامله والمقصود  
 وصف ثبوت خبرها لاسمها  
 بالدوام او الانقطاع لا تقييد  
 عاملهما وبقى الجاث اعرضنا  
 عنها الضيق البها مش خالد



الصلب ضد السهل قيد بقطا الحزن لثلاث سوخ فيه الارجل لو كانت الارض  
رخوة والفراخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتح الفاء وسكون الراء غبطة جوزه  
باشد يصف سرعة سير المطي كأنها بمنزلة قطا تركت بيوضا صارت فراخا فهي  
تمشي بسرعة الى فراخها وفيه مبالغة في سرعة السير فان القطا مثل  
في السرعة سيما قطا الحزن سيما اذا تركت البيوض فصارت فراخا فانها اهدى  
في هذه الحالة وفي المنزل فلان اهدى من القطا قيل تطلب الماء من مسيرة  
عشرة ايام او اكثر من فراخها من طلوع الفجر الى طلوع الشمس فلا تخطئ  
صادرة ولا واردة (قوله فان يوضها الخ) اي يوضها لم تكن فراخا لاحتلال  
البيوضة ولا قبلها فلا يصح جعل كان للثبوت الخبر لا سمها ولا تامة بان يكون  
فراخا حالا لانها تقتضي اجتماع البيوضة والفراخة (قوله بل صارت) اي  
انتقلت الى الفراخة من البيوضة وهو معنى مقصود من الكلام فتكون بمعنى  
صار لازمة ومن لم يتدبر فوهم ان البيان ناقص (قوله عطف على قوله اه)  
في العباب كان التي فيها ضمير الشأن هي الناقصة بعينها وقيل انها تامة فاعلمها  
ذلك الضمير اي وقت القصة ثم فسرت القصة بالجملة وانما عدها قسما آخر  
وان كانت ناقصة او تامة جريا على عادتهم لعددها قسما آخر انتهى وفي شرح  
التسهيل للعلامة المصري زعم ابو القاسم ابن البرس ان كان الشائبة قسم  
برأسمها فعلى هذا قوله يكون فيها ضمير الشأن عطف على قوله تكون ناقصة  
وهو الظاهر حيث اعاد لفظ تكون ولم يقل وفيها ضمير الشأن كما اعاده في قوله  
وتكون تامة الا ان الشارح قصد حمل كلام الماتن على مذهب الجمهور فصرفه  
عن الظاهر وحينئذ اعاده تكون للتأكيده فان ما عدها من الافعال الناقصة  
لا يكون فيه ضمير الشأن الا ليس (قوله اذا مت) من مات يموت ويمت ويميت  
ضد حي والصنف بالكسر والفتح هو النوع شئت كفرح شئنا فوشماتة فرح بيلية  
العدو وشامت خبر مبتدأ محذوف اي احدها وثن اسم فاعل من اثني ذكر  
خير او اصنع اي اصنعه على حذف العائد من صنع الشئ عمله (قوله تتم  
بالرفوع) وهو فاعله فلا يكون الامفردا (قوله ووقع) زاده على طبق  
الايضاح اشارة الى ان كان التامة كما تكون للثبوت المطلق تكون بمعنى  
الثبوت المسبوق بالعدم اعني الحدوث وقال القاضي في تفسير قوله تعالى

اذا وقعت

قوله بل صارت اي انتقلت الى الفراخة من البيوضة وهو معنى مقصود من الكلام فتكون بمعنى صار لازمة ومن لم يتدبر فوهم ان البيان ناقص (قوله عطف على قوله اه) في العباب كان التي فيها ضمير الشأن هي الناقصة بعينها وقيل انها تامة فاعلمها ذلك الضمير اي وقت القصة ثم فسرت القصة بالجملة وانما عدها قسما آخر وان كانت ناقصة او تامة جريا على عادتهم لعددها قسما آخر انتهى وفي شرح التسهيل للعلامة المصري زعم ابو القاسم ابن البرس ان كان الشائبة قسم برأسمها فعلى هذا قوله يكون فيها ضمير الشأن عطف على قوله تكون ناقصة وهو الظاهر حيث اعاد لفظ تكون ولم يقل وفيها ضمير الشأن كما اعاده في قوله وتكون تامة الا ان الشارح قصد حمل كلام الماتن على مذهب الجمهور فصرفه عن الظاهر وحينئذ اعاده تكون للتأكيده فان ما عدها من الافعال الناقصة لا يكون فيه ضمير الشأن الا ليس (قوله اذا مت) من مات يموت ويمت ويميت ضد حي والصنف بالكسر والفتح هو النوع شئت كفرح شئنا فوشماتة فرح بيلية العدو وشامت خبر مبتدأ محذوف اي احدها وثن اسم فاعل من اثني ذكر خير او اصنع اي اصنعه على حذف العائد من صنع الشئ عمله (قوله تتم بالرفوع) وهو فاعله فلا يكون الامفردا (قوله ووقع) زاده على طبق الايضاح اشارة الى ان كان التامة كما تكون للثبوت المطلق تكون بمعنى الثبوت المسبوق بالعدم اعني الحدوث وقال القاضي في تفسير قوله تعالى

اذا وقعت الواقعة اي حدثت والسكينة الحادثة والمقدور من قدر الله تعالى ذلك عليه بقدره قدرا بمعنى قدره عليه تقديرا واورد الامثلة الثلاثة اشارة الى مجيئها تامة بمتصرفاتها (قوله وكقوله) اعاد الجار اشارة الى شرافته ومعنى كن فيكون احداث فيحدث سوءا كان حدوثه في نفسه اوفى محله لان خطاب كن تابع للارادة كما تدل عليه الآية وهي صفة تخصص وقوع المقدورات في وقت دون وقت وليس معناه كن كذا على ما فهم (قوله لا يحل بالمعنى الاصلي) اي ما هو المقصود بالاقادة من ذلك الكلام لا مالا يفيد اصلا اذ الزائدة لا تخلو من فائدة معنوية كالتأكيده او لفظية كتزيين اللفظ واستقامة الوزن والسجع (قوله كقوله تعالى) اشار بهذا التمثيل الى ان الزيادة مختصة بالفظ كان وانما تكون في وسط الجملة عند الجمهور وارجا للقرآن زيادتها آخر او الصحيح يمنع ذلك لعدم استعماله واختلاف في الزائدة فقيل انها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كانه قيل كان هو اي كان السكون وقيل انه لفاعل لها لانها تشبه الحرف الزائد فلا يبالى بخلوها عن الاسناد كذا في شرح التسهيل للعلامة المصري (قوله كيف نكلم من كان في المهد) اي لم نعلم صبييا في المهد كله عاقل وصبييا حال مؤكدة (قوله لتعسين اللفظ) لالتأكيده اذ المقام ياباه (قوله اذ ليس المعنى على الماضي) اذ لم يتوجه حينئذ استيعا دهم المدلول عليه بكيف لان كل من يكلمه الناس حاله كذلك فلا تكون ناقصة ولا تامة ولا بمعنى صار اذ لا بد فيها من معنى الماضي (قوله اما من صفة الخ) بهذا الانتقال يقتضي حصول الصفة الثانية او الحقيقة الثانية بعد ان لم تكن فلا يتم بدون ذكر الصفة او الحقيقة فلذا صار بهذا المعنى ناقصة واما الانتقال الثاني فلا يستدعي حصول المسكان او الذات بعد ان لم يكن بل تعلق الانتقال به بعد ان لم يكن متعلقا به فيكون المقصود من صار حينئذ تعلق انتقال الفاعل بذلك المسكان او الذات كسائر الافعال التامة في ان المقصود منها اسناد الحدث الى الفاعل وتعلقه بالفاعل فلا يرد ما في الرضى من ان الانتقال معنى صار التامة واما الناقصة فعندها الحصول بعد ان لم يكن (قوله واما من حقيقة الى حقيقة) سواء كانتا شخصين فالمنقول النوع او نوعين فالمنقول الجنس نحو صار الماء هوآء (قوله ان العداوة الخ) بتدارك المفوات بالحسنات



المعقود الخطأ والزللة والمعنى ان العداوة نصير محبة بسبب تدارك السيئات بالحسنات (قوله وقال فيما لك) اللام للاستغاثة والخطاب لله سبحانه ومن نعى مستغاث له بمن نحو يا الله من ألم الفراق وهو متعلق بما قبله من الكلام اى استغيت بالله من ألم الفراق فى القاموس النعوى بالضم الدعة والمال والمسرة ونهى يرفعون لنعوى وهو وان كان مفردا فى معنى الجفيس فى المعنى الضمير فى فسوا هن قيل راجع الى السماء والسماء فى معنى الجفيس والا بنوس مهموز العين كافلس جمع بنوس بمعنى شدة والمعنى استغيت بك يا الله من اجل نعى صارت شد آند وقيل اللام للتعجب والاستغاثة والكاف بالكسر ومن نعى بيان له ويتعجب منها ويستغيت (قوله لا بصورها) اى ليس المراد ههنا الاوقات المدلول عليها بصورها اعنى الزمان الماضى لان المقصود بيان المعانى التى يتميز بها بعضها عن بعض ولذا قال صار للانتقال من غير تعرض للزمان الماضى والزمان المدلول عليه بصورها مشترك بينهما بل وبين سائر الافعال ولم يرد انهما لا تدل على اقتران مفعول الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها فانها خلاف الواقع فان معنى اصبح زيد قائما انصف زيد بالقيام المتصف بالحصول فى وقت الصبح فى الزمان الماضى نص عليه فى الرضى وغيره (قوله بمعنى الدخول) ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون فى شرح التسهيل وتكون الثلاثة ايضا بمعنى اقام فى الاوقات المذكورة (قوله وظل وبات) مضارع بات يبيت ويبيتان ويبيتا ويبيتون بمعنى السكون فى جميع الليل ومضارع ظل يظل بفتح العين ظلا وظلولا بمعنى السكون فى جميع النهار (قوله ثبت له ذلك فى جميع نهاره) اى فى الزمان الماضى تركه لان الكلام فى المعانى الخصوصية (قوله وبمعنى صار) مجردا عن الزمان المدلول عليه بالمادة قال الله تعالى ظل وجهه مسودا فى الرضى مجيى بات بمعنى صار يحمل نظر قال الاندلسى ٨ جاء فى الحديث بات بمعنى صار وهو قوله صلى الله عليه وسلم اين باتت يده (قوله تامة) قال ابن مالك يقال بات القوم وبات بالقوم اذا نزل بهم اى لا يستعمل متعديا بنفسه وبالباء وقال غيره تكون تامة بمعنى اقام ليلا وظل تكون تامة بمعنى دام وطال وزاد بعضهم وبمعنى اقام نهارا (قوله فى غاية اقله) حتى انكر بعضهم مجيى ظل تامة (قوله

وفصلهما

٨ هذا بعض حديث رواه الامام البخارى رحمه الله تعالى فى باب الاستخبار وتامه عن ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا نزلنا احدكم فليجول فى افعه ما ثم لينتبر ولمن استعبر فليؤثر اذا استيقظ احدكم من نومه فليقبل يده قبل ان يدخلها فى وضوءه فان احدكم فلا يدري هل لاقى مكائطا هرا من جسده فلا يدري اوجر حيا او اثار الاستنجاء بالاعجار منه او نجسا يذو جرح عرق وبقية معناه غير مدلل المحل او اليد يجرع عرق وبقية معناه غير خفى على اهله خالد المسكن

وفصلهما) عن الافعال الثلاثة السابقة يعنى لوجعها بالافعال الثلاثة فاما ان يذكر قوله وتكون تامة مطلقا فيستفاد منه مجيى الكل تامة على السواء واما ان يقول وتكون الثلاثة الاول تامة فيستفاد منه بطريق المفهوم عدم مجيى هذين الفعلين تامتين وليس كذلك ففصلهما عن الثلاثة وترك بيان كونهما تامتين ويستفاد منه ان مجيىهما تامتين فى غاية اقله لان عدم ذلك دليل على عدم الاعتداد لاهى عدمه فى نفسه (قوله فهذه الافعال) الظاهر ترك الفاء واعله بتقدير اما التفصيل ما اجله سابقا فى المتن واما اعاده هذه الافعال الاربعة فلتأكيده كون كل واحد منها بمعنى صار (قوله فاسقطهم من البين) اى من بين الافعال فى مقام التفصيل اعاده للفعل السابق لبعده العهد كما قالوا فى قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب (قوله اشارة الى عدم الاعتداد بها) فالذكر فى الاجمال لكونها ناقصة فى الجملة وعدم الذكر فى التفصيل اشارة الى عدم الاعتداد (قوله لانها من الملحقات) فى الاصل وان صارت فى الاستعمال ناقصة بخلاف آل ورجع واستعمال وتحول وارتد قائمات ملحقات مطلقا فلذا تركها فى الاجمال والتفصيل (قوله من زال برال) اجوف واوى كخاف يخاف (قوله فانها تامة) وكذا زاله بريله اى فرقته وليس ذلك بفرق معنوى بل هو مقصور على الاستعمال (قوله لليلة الماضية) بلا فصل على ما فى القاموس البارحة اقرب ليله مضت (قوله ايضا بمعناه) فى الصحاح ابوزيد ما فتأت اذ كره وما فتأت اذ كره وما فتأت اذ كره اى ما زلت اذ كره وما برحت اذ كره (قوله سمي اسمها فاعلا) فى مقام التسمية بالاسم لا قترانه بالخبر بخلاف ما تقدم من قوله لتقرر افعال على صفة فانه يجوز ان يكون اطلاقه عليه توسعا كاطلاق الصفة على الخبر (قوله تنبيه على ان اسمها) اى الافعال الناقصة مطلقا وان كانت التسمية واقعة فى الافعال المصدرية بحرف النفي لان خصوصية هذه الافعال ملغاة فى التسمية بديهية (قوله من وقت يمكن ان يقبله) فى الصراح القبول يش امدن ويزيرقتن فى المتن بالمعنى الاول وفى الشرح الثانى يعنى المراد من اقبال القائل على الخبر ان يتصف به وليس مراده ان فى المتن حذف واختصارا

لا أقول هذا ما نسبته فى شرح التسهيل الى انقرا ولم يرتضه قال والصحيح انها قسم ثالث ومعناها برج وعينها باء وعلى ذلك ينادى باعلى صوتها ضيع الجحد الخدر فى القاموس وانه يشير الى جوار هذا القول ايضا لاجمع خد وجه الله بنقل قد استظهر المولى المحشى وجهه الله بنقل الجوهرى للترادف الذى قال به الشارح قدس سره ولكن فى الصحاح بعد ما ذكره ولا يتكلم به الامع الجحد انتهى وهى لغة تميمية خد مشتركة بين الافعال حسن وما فتأت لغة تميمية خد مشتركة بين الافعال لا يقال ملازمة النفي بالمصنف فكيف لا يلائم الاربعة كما سيصرح به المصنف فى النفي على ان الترادف لازمة لقول الجداخص من النفي على ان اشتراك الملازمة مقيد كما يشير اليه الشارح بارادة الاستعمال كما لا يخفى على التبع فى نطاق الاستعمال كما لا يخفى على التبع المتوقف خلد التفسير لى



وانما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحية لانه المتبادر عند الاطلاق (قوله  
 اما دلالتها) انما احتج الى بيان وجه الدلالة لان دلالة المركبات على معانيها  
 بمفردها ليس بوضع سوى وضع المفردات فلا يردان هذه الافعال بمعنى كان  
 دائما معتمدا قبله بحسب الوضع فلا حاجة الى هذا البيان (قوله فلان النقي  
 مأخوذ الخ) بحيث قصد نسبته الى الفاعل في جزء غير معين من اجزاء الزمان  
 الذي هو مدلول تلك الافعال فاذا دخل عليها النقي افاد استمرار ذلك النقي  
 كالافعال الثبوتية اذا دخل عليها النقي نحو ضرب زيد وما ضرب زيد لانهم  
 قصد وان يكون النقي والاثبات على طرفي النقيض واعتبار استمرار الثبوت  
 اصعب واقل فاعتبروه في جانب النقي فاندفع ما يترتب من اننا لانسلم ان النقي  
 يستلزم استمرار الثبوت بل نفس الثبوت لان النقي المدخول ان كان  
 للاستمرار فالنقي الداخل عليه يقبل الاستمرار وان كان للنقي في الجملة فيكون  
 الداخل عليه ايضا كذلك (قوله استمرار الثبوت) اي يستلزمه بتحقيق التغيرات  
 مضمومة ما كانت هذه الافعال بمعنى دائما (قوله واعتبار الصلاحية اه) اي  
 واما اعتبار الصلاحية اه حذف هنا بقرينة قوله تعالى  
 والراخون في العلم يقولون آمنة به حذف عنه اما بقرينة قوله واما الذين  
 في قلوبهم زيغ عند الحنفية وفيه اشارة الى ان اعتبار الصلاحية خارج عن  
 مدلولاتها الوضعية لما عرفت ان مدلولات المركبات هي مدلولات مفرداتها  
 سوى ما يدل عليه هيئاتها (قوله اذا اريد اه) بخلاف ما اذا استعملت تامة  
 في معانيها فنحو زال وبرح زيد عن مكانه وانك عنه واما في فلا تستعمل  
 الاناقصة مصدره بحرف النقي لفظا او تقدير او في القساموس فتى عنه كسميع  
 نسيه وانقذ عنه وكمنع كسر واطفا (قوله بدخول ادواته عليها) ان كانت  
 ماضية فاولم ولا في الدعاء وان كانت مضارعة فاولم ولا في ان لا يفصل  
 بين ما ولا وبينهم لا يظرف وشبهه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال فنحو لا اليوم  
 جئتني ولا من لتركب حرف النقي مع ما لا فائدة الثبوت كذا في الرضى (قوله  
 او تقدير) في الرضى وحذفها لم يسمع الا في مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم  
 اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها ويحذف مع القسم كثيرا (قوله  
 وذلك اه) بيان لكون مدلولها التوقيت المذكور باعتبار وضعها التركيبي

فمنها ما هو رتبة احد ما ورد في المجرى بمعنى الافعال  
 في ما تدنو وهو يوجب ويؤيد بقوام عام قابل وليلا  
 قابلة وانما هي مجبى المصدر منها على فاعول  
 فانه مصدر في غاية الشذوذ حتى قال ابو عمرو  
 ابن العلاء لم يجمع غيره مع ان كلام المجرد  
 والجوهري لا يدلان على وروده فاستعان عليه  
 بقول الصراح ويستناد من التماذج ايضا وانما  
 انما دلالاتها هي مدلولات المركبات هي مدلولات مفرداتها  
 سوى ما يدل عليه هيئاتها (قوله اذا اريد اه) بخلاف ما اذا استعملت تامة  
 في معانيها فنحو زال وبرح زيد عن مكانه وانك عنه واما في فلا تستعمل  
 الاناقصة مصدره بحرف النقي لفظا او تقدير او في القساموس فتى عنه كسميع  
 نسيه وانقذ عنه وكمنع كسر واطفا (قوله بدخول ادواته عليها) ان كانت  
 ماضية فاولم ولا في الدعاء وان كانت مضارعة فاولم ولا في ان لا يفصل  
 بين ما ولا وبينهم لا يظرف وشبهه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال فنحو لا اليوم  
 جئتني ولا من لتركب حرف النقي مع ما لا فائدة الثبوت كذا في الرضى (قوله  
 او تقدير) في الرضى وحذفها لم يسمع الا في مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم  
 اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها ويحذف مع القسم كثيرا (قوله  
 وذلك اه) بيان لكون مدلولها التوقيت المذكور باعتبار وضعها التركيبي

ولا ينافي ذلك صيرورته علميا بعد الاستعمال في الظرفية بحيث لا يصح تقدير  
 الزمان معه (قوله واذا قدر الزمان اه) بخلاف ما لم يقدر الزمان فانه حينئذ  
 يكون مأولا بالمصدر المضاف الى مضمون الجملة فلا بد من تقديم  
 مفرد آخر يصير معه كلاما تاما (قوله لانه ظرف) بيان لعملية العملية  
 السابقة (قوله فمادام لم يشفع مادام) اي لفظه وقد تنازع الفعلان  
 فيه فان عملت الثاني في الاول ضمير هو اسمه وان عملت الاول فهو  
 اسمه ولم يشفع خبره تقدم على الاسم وعلى التقديرين لا بد من دخول مادام  
 على الجملة الفعلية على ما فهم (قوله ولم يحصل من المجموع كلام) بان  
 لم يحصل مادام تاويل المصدر ظرفا لا جلس (قوله يفيد) اي المجموع فائدة  
 تامة لعدم الارتباط بين الجملتين وليس ضمير يفيد راجعا الى مادام على ما فهم  
 حتى يعترض بانه يستفاد منه ان مادام بعد حصول المجموع كلام يفيد  
 فائدة تامة وليس كذلك (قوله ولذلك يفيد اه) فانه لو كان لثني الحال يكون  
 التقييد بزمان الحال تأكيذا والتقييد بزمان الماضي والاستقبال محتاج  
 الى التجريد وكلاهما خلاف الاصل قال الاندلسي ليس بين القولين تناقض  
 لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو  
 زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيده كذا في الرضى هذا  
 اذا كان الاختلاف بينهم في الاستعمال كما يشير اليه قوله يحمل اكن الظاهر  
 ان الاختلاف المذكور في الوضع فالتناقض بين المذهبين باق ودليل المذهب  
 الثاني راجح لان الاستعمال بتقييده بالازمنة الثلاثة يدل على انه موضوع  
 للقدر المشترك لئلا يلزم القول بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز والاصل يتبينهما  
 (قوله فنحو قوله تعالى اه) فان يأنهم دليل على ان ليس للاستقبال (قوله  
 اي اخبار الافعال) اي تقديم كل خبر كل فعل بناء على ان الجمع المضاف  
 والمعرف باللام للاستغراق اذ لم يكن ههنا عهدتا فقيه ردة على من ذهب الى  
 ان اخبارها اذا كانت جملة اسمية او فعلية لا يجوز تقديمها على اسمها وعلى  
 من زعم انه لا يجوز تقديم خبر مادام على اسمه (قوله كلها) اما تأكيده للمضاف  
 وللمضاف اليه لكن جملة تأكيده للمضاف اولى لانه الشائع وعدم الاعتماد  
 بقول من قال انه لا يجوز تقديم خبر مادام كونه مخافة النقص والقياس



والاجماع على ما في شرح التفسير (قوله اذ ليس فيها) اي في تقديم الاخبار  
 والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله فيما عامله فعل) احتراز عما اذا كان العامل  
 حرفا نحو ما زيد قائما وان زيد قائم فانه لا يجوز لضعف العامل وفيه اشارة الى ان  
 المقصود هنا جواز تقديمها على الاسماء من حيث انها معمولات الافعال  
 ليرجع الى احوال الافعال فان الكلام في ما حدث الافعال وما سبق من  
 قوله وامره كامر خبر المبتدأ من حيث انه خبر ولذا عدل اليه فيما سبق لانه  
 في الحقيقة خبر المبتدأ فلا تكرار على ما فهم (قوله ان يقيده) والتقييد اما بان  
 يكون الاطلاق قرينة التجريد عما سواه او باشتراط ان عدم المانع معتبر  
 في حصول كل شيء (قوله ما يقتضي تقديمها عليها) اي على الاسماء اما على  
 الاسماء فقط سواء كان موجبا للتوسط لكون الاسم محصورا فيه نحو ليس  
 قائما الا زيد وكونه ضميرا متصلا بنحو كانك زيد اي مشبها بكن ولم يكن موجبا له  
 كاشتمال الاسم على ضمير يعود الى الخبر نحو كان شريك هندا بواها والى ما في  
 الخبر نحو كان في الدار صاحبها واما على الاسماء والافعال معا بان يكون الخبر  
 مستقيا للمعنى الاستفهام والشرط كما في مثال الشرح وكونه مثالا لتقديم الخبر  
 على كان ينافي كونه مثالا لما يقتضي تقديم الخبر على الاسم فان الاعتبار  
 مختلف فالاول بالنظر الى كان والثاني بالنظر الى الاسم ولما كان قوله ما لم  
 يتعرض ما يقتضي تقديمها عليها غير ظاهر في التقديم على الاسماء والافعال  
 معا تعرض لمثال اشارة الى دخوله فيه (قوله نحو صار عدوى صديق)  
 فان رفع الالتباس وقلب المعنى يقتضي تأخره عن الاسم ونحو ليس زيدا الا قائما  
 فان كون الخبر محصورا فيه يقتضي تأخيره واما ما اجاز الزجاج في قوله تعالى  
 فازالت تلك دعواهم ان يكون تلك اسما ودعواهم خبرا وعكسه فليس من  
 قبيل الالتباس بل من تعدد وجوه التركيب (قوله ويثبت يجوز ان يكون اه)  
 فهو وجوب التقديم على الاسماء كما اذا خلة في قوله ويجوز تقديم اخبارها  
 على اسمائها واما ارادة في الضرورة عن جانب الوجود فلا تتقدم اعبارة المتن  
 لان الامكان اما عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين او سلب الضرورة عن  
 الجانب المخالف للحكم والحكم المصريح به في المتن الايجاب فلا يمكن حمله على  
 سلب ضرورته (قوله اي الافعال المتأخرة) لان الكلام في احوالها وفيه

اشارة

ولو قال معنى يقتضي صدر الكلام لكان الظاهر  
 ووافق قوله كما في مثال الشارح واكثر فائدة  
 لان موجب الصدارة لا يقتضي في الاستفهام  
 والشرط ومثال الاسمين مع وجوب صدارة كمن فيه  
 فيه نفي من الاسمين مع وجوب صدارة كمن فيه  
 وقوله ولا كان اه توجب رجحان تمثيل الشارح  
 بقوله كان مالم وما قبله توجب لجوازه خذ

اشارة الى رد من قال ان الضمير راجع الى الاخبار المتأخرة للسياق فان  
 ما تقدم كان حكم الاخبار وقوله قسم يجوز وقسم لا يجوز لان ضمير يجوز  
 راجع الى القسم ولا شك ان القسم سواء اريد به الافعال او الاخبار ليس  
 موصوفا بالجواز وعدمه بل باعتبار التقديم وهو صفة للاخبار بالذات  
 والافعال بواسطة ومن البين ان تقسيم الشيء باعتبار حال نفسه اولى منه  
 باعتبار حال متعلقه وسقط على مضافته (قوله تقديم اخبارها عليها) اشارة  
 بتأنيث الضمير الى ان ضمير يجوز راجع الى التقديم المذكور سابقا لا الى  
 القسم اذ اللازم حينئذ ذكر الضمير ليعود الى القسم والعائد محذوف اي قسم  
 يجوز فيه تقديم اخبارها عليها وارجاعه الى القسم يحتاج الى اعتبار حذف  
 المضاف عن الضمير المستكن او جعل الجواز الذي هو صفة التقديم صفة للقسم  
 فيجوز اولى الاستخدام وكل ذلك تمحل (قوله وهو من كان الى راح) اي  
 في التركيب الذي ذكره المصنف وغايته دخلة في المغيبا بقرينة المقام (قوله  
 لكونها افعالا) ويجوز تقديم معمول الفعل عليه بخلاف الحرف (قوله  
 وجوازه) لم يعد اللام اشارة الى ان المجموع دليل واحد فالجزء الاول لا يثبت  
 انه لا مانع من جانب العامل والجزء الثاني لا يثبت انه لا مانع من جانب المرفوع  
 فن قال انه سهو من طغيان القلب والصواب وجواز تقديم المنصوب على  
 الافعال فقد سها (قوله اي هذا القسم) فسر المرجع مع انه لا يحتمل غيره  
 للاشارة الى ان القسم المذكور عبارة عن الافعال لانه محكوم عليه بما اوله كلمة  
 ما وهي افعال واقول بانه على حذف المضاف اي اخبار ما اوله ما تكلف  
 لا يدعوا اليه داع ولا جل هذا التنبية فسر الضمير في قوله وهو ليس ولم يفسره  
 في قوله وهو من كان الى راح لانه لا دليل فيه حيث لم يقل وهو كان الى راح  
 فيجوز ان يكون من معنى اللام والقسم عبارة عن الاخبار (قوله ما اوله)  
 لم يقل ما في اوله ما اشارة الى ان ما صار بجزئه حتى لا يجوز الفصل بينهما فالمراد  
 منه الافعال الخمسة المذكورة سابقا عبر عنها بهذه العبارة اختصارا لا كل  
 ما دخله ما مثل ما كان وما صار وان اشترك معها في حكم عدم الجواز لان  
 خلاف ابن كيسان انما هو في هذه الافعال الاربعة دون غيرها فانه لا يجوز  
 تقديم الخبر في ما كان وما صار ايضا التي فيها واقتضائه الصدارة يعني

وكذلك المبتدأ تركه لانه يعرف بالمقابلة  
 واستناد الدخول الى القرينة هو مذهب  
 الاكثر والا فاقبل ما بعد الى داخل فيما قبله  
 مطلقا فاستعمله في غير مجاز وتدل بشرط كونه  
 من جنسه خالدا المستكن

لا يخفى ان وقوع من في ابتداء امر ممتد مع ذكر الى  
 الانتهاء في مقابلته ينافي كونه بمعنى اللام  
 جدا وما يصدره المحشى بنفسه على تقدير كون  
 من الابتدأ لانه رحمه الله يكفيه احتمال تاذ  
 الاحتمال يكتفي بسقوط الاستدلال في هذه الارادة  
 اي من قوله ما اوله ما والدليل على هذه الارادة  
 اشتمال اشتراط العهد في انصاف الموصول  
 بمضمون الصلة والعهد انما وقع ههنا في الافعال  
 الخمسة وهو ظاهر ومما ذكرنا عرف ان جعل  
 ما ههنا على الموصولة هو الصحيح المطابق  
 للمقصود فالالتصديق الى الموصولة فتحتاج  
 في تصحيح الزيادة الى التكاليف الباردة  
 وما في قول المحشى لا كل ما دخله ما الخ كونها  
 موصوفة ارجح خالدا



ان المصنف لم يذكر حكم الافعال الناقصة اذا دخلتها الم لا ولن وان لانها  
 شريكة للافعال التامة في تقديم المعمول عليها عند دخول الثلاثة الاول  
 وعدم جواز التقديم عند دخول ان والكلام في الاحوال المختصة بالناقصة  
 فتدبر فانه مما يحير فيه الناظرون (قوله فلا متنازع اه) اي الاصل فيه ذلك  
 لما تقرران ما يغير معنى الجملة حقه التصدر الا انه بقي على اصله في ما وان لم يبق  
 في لم وان ولا يجوز تقديم ما في حيزها عليها سواء كان من الافعال الناقصة  
 او غيرها اما ان فلكونها نقيضة سوف التي بخطاها العامل واما لم فلا متنازعها  
 بافعال بتغير معناها الى الماضي حتى صارت بحزبه واما لا فكثرها في كلامهم  
 حتى تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بالمال واريد ان لا تخرج (قوله على  
 نفس المصدر) فكيف يتقدم على ما يعمل به متنازع تقديمه (قوله وبخالف هذا  
 الحكم) قدر الفعل العامل مع الواو اشارة الى ان المحذوف جملة مستأنفة وليس  
 حالا لعدم صحته لفظا ومعنى لان الواو مقدرة اذ لا دليل عليه وبخالف على  
 صيغة المعلوم فاعله الضمير الراجع الى ابن كيسان والاضمار قبل الذكر جائز  
 في الفاعل على ما تقر في بحث التنازع ليستفاد منه نسبة الخلاف الى ابن  
 كيسان صريحا كما هو المتبادر من قوله خلافا لابن كيسان وتقدر الفعل  
 لجرد بيان التناصب المنوي الذي لا يجوز اظهاره اكون المفعول المطلق  
 المستعمل باللام كالمبدل منه كما صرح به في الرضى وجعله من المواضع التي  
 يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قايما وقيل انه على الجمهور صيغة  
 تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وهو وهم لان خلافا  
 ان كان مصدر المبنى لافعال لا يصح كونه مفعولا لفعل المجهول لوجوب  
 كونه بمعنى وان كان مصدر المبنى للمفعول لم يستفد منه كون المخالفة ظاهرة  
 من جانبه لانه جانب الجمهور بل عكسه لان ابن كيسان حينئذ يكون مفعولا  
 صريحا فتكون فاعليته ضمنية (قوله ثانيا لابن كيسان) لم يجعل الجار والمجرور  
 متعلقا بالمصدر لان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا  
 فيه خلاف هل هو العامل او الفعل والاولى ان العمل للفعل على كل حال  
 اذا المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة والام لا ينصب بل هو كالقائم مقامه كذا  
 في بحث المصدر وقال الرضى ان الفاعل او المفعول والمجرور باللام في نحو عجلاله

اقول كون المفعول المطلق بمعنى عامل اعم من  
 ان يندرج في الملائمة والملازمة وقد اعترف  
 في المحشى رحمه الله في المفعول المطلق وقول  
 المصدر المبنى لفاعل عند ذلك استحسنه  
 ان يخالف صيغة المجهول ولا خلاف في ان  
 كذا فعل وان كان لا يرد في السماع خالدا المسكين

وحدا له خبر مبتدأ محذوف اي هذا القول له والجملة مستأنفة وما ذكره  
 الشارح اظهر اظاهرا ومعنى (قوله لابن كيسان) الخلاف في الافعال الاربعة  
 مختص بابن كيسان والكوفيون يجوزون تقديم معمول ما في حيزها مطلقا  
 لعدم قواهم بتقدير ما على ما في شرح التسهيل ناقلان عن ابن مالك فاقيل  
 الخلاف لا يخصه بل الكوفيون ايضا خالة وفي ذلك ما عدا القراء وهم (قوله  
 كما يقتضيه باب المفاعلة) من كون احد الجانبين فاعلا صريحا والاخر مفعولا  
 صريحا (قوله لتقدمهم اه) متعلق بقوله لا من جانب الجمهور (قوله فمكانه  
 لا مخالفة منهم) ولا يتحقق الخالف المقتضى للمشاركة في اصل الفعل صريحا  
 فلا يتدرج القسم الثاني في القسم الثالث (قوله فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي  
 بحسب المعنى) وان كان لازما من حيث الصورة والموجب للصدارة تغير المعنى  
 والحق انه ان اعتبر نسبة الفعل او الى الجملة ثم اعتبر النفي كان النفي الذي  
 هو مدلول ما متوجها الى الجملة فلا يجوز التقديم وان اعتبر نسبة النفي  
 الى الفعل او لا ثم اعتبر بعد الصيرورة مثبتا نسبته الى الجملة لم تكن الجملة معمولة  
 النفي فيجوز التقديم والظاهر هو الثاني لان ضرورته ناقصة انما هو بعد دخول  
 النفي الا ان الجمهور قالوا المرامي في التقديم انما هو اللفظ والاستعمال شاهد له  
 (قوله فان الافتعال اه) كما في قول الشاعر

جاء امر الاله واختلف النسا \* من فداع الى ضلال وهاد

(قوله صريحا) بخلاف المفاعلة فانها مشاركة امرين في اصل الفعل  
 من احد الجانبين صريحا ومن الاخر ضمنية (قوله وسببونه) في شرح التسهيل  
 لم ينص سببونه على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضي ذلك على انه يجوز  
 في الرضى وهو الصحيح لما ثبت مثل قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا  
 عنهم فيوم يأتيهم معمول مصروفا واذ تقدم معمول عامل جاز تقديم العامل  
 واجيب بان المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو اما زيد فاضرب وبان  
 ينصب يوم بفعل مقدرا اي يعرفون يوما او بانه مبتدأ بني لاضافته الى الجملة  
 وبان الظرف قد يتوسع فيه (قوله على انه فعل) اصله ليس بكسر الياء خفف  
 كما يقال في علم علم وليس مضموم الياء اذ لم يجز من معتل العين بالياء  
 ولا مفتوح الياء اذ الفتحة لا تسكن ولم تقلب الياء ايدل على عدم تصرفه

بيت من الخفيف من السقط لابي العلاء المعري  
 من قصيدة يري بها قتيها حدثت من جها  
 والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جها  
 والديب اللبيب من ايس يغتر بانه مصير الفساد  
 وضهير مصير للموصول والمراد من الفساد  
 فساد المزاج وعدم المعاد على ما عليه الطائفة  
 والمراد من الحيوان المستحدث الابدان التي  
 يحيي يوم النشور والمراد من الجاد الرفات التي  
 يحيي منها الابدان في ذلك اليوم كما نقله السعد  
 رحمه الله عن ضمير السقط وايس المراد  
 بالحيوان المستحدث والسلام ولا ناقة صالح  
 وعليه الصلوة ولا الفقس على ما قاله  
 ولا زعمان موسى والسعد ايضا في مراد الشاعر بالداعي  
 شرح السعد ايضا في نزاع بين العلماء بسبب  
 كما قاله الضلال والهادي في احواله واستدلال كل فرقة  
 الى الضلال والنسب النقول في نسخ نسخة من المطول  
 تشعبت من مقالته في احواله واستدلال كل فرقة  
 بشئ من مقالته في احواله واستدلال كل فرقة  
 وحواسنهم بان يدل جاء والله اعلم بحقيقتي  
 الامير خالدا المسكين



ومضارعه لا خواته والذليل على كونه فعلا لحوق تاء التأنيث والضمما تر  
 البارزة المتصلة وقال الكوفيون انه حرف بدليل عدم التصرف وقيل اصله  
 لا ايس بمعنى لا موجود خفف واستعمل استعمال لا التبرئة (قوله وبهذا اندفع  
 ما قيل اه) حاصله الفرق بين الاختلاف والخلاف فان الاول مشاركة امرين  
 في اصل الفعل صريحا فيقتضي وقوع الفعل من الجانبين معا والثاني يقتضي  
 وقوع الفعل من احد الجانبين صريحا (قال افعال المقاربة اه) قيل هي  
 افعال ناقصة لعدم تمامها بالرفع كمنها ما خصت باحكام افردتها بالذكر  
 ولا يفتنى ما فيه اذ كل فرقة من الافعال الناقصة مختصة باحكام لا توجد  
 في الاخرى وعندى انما ليست ناقصة لان المقصود نسبة الحدث اعنى القرب  
 الذى هو مدلول مصادرها الى فاعلها الا ان معناها لما كان قرب الفاعل من  
 الخبر لا بد من ذكرها الا ترى ان معنى عسى زيد ان يخرج قارب الخروج او قرب  
 من الخروج ومعنى كاد قرب ومعنى طفق اخذ ومجرد عدم التمام بالرفع  
 لا يقتضى كونها ناقصة والا لكان جميع الافعال النسبية بل المتعدية ناقصة  
 نعم لها اتصال وشبه بالناقصة ولذا قال في الباب ويصل بالافعال الناقصة  
 افعال المقاربة (قوله اى فعل) فسرنا بالمفرد لما قالوا انه لا بد من تقدم امر  
 مشترك في التعريفات المشتقة على كلمة اولية فهم منه ان التنويع لا الابهام  
 فالموصول اما خبر مبتدأ محذوف اعنى هو الراجع الى الفعل المقهورم في ضمن  
 الجمع او اضافة الافعال للجنس فتبطل الجمعية فيكون خبرا لها واختار صيغة  
 الجمع للاشارة الى تعددها كما تقر في الاصول (قوله اى للدلالة اه) لما لم يكن  
 الدنوا المذكور تمام ما وضعت له افعال المقاربة لدخول النسبة والزمان  
 في مدلولها ايضا والمتبادر عما وضع له تمام الموضوع له لم يجعل اللام صلة للوضع  
 وجعلها لغرض وقد راد الدلالة والظاهر ان المراد بيان المعنى المشترك بينها  
 الذى به تتماز عن باقي الافعال كما في تعريف الافعال الناقصة فلا حاجة الى  
 تقدير الدلالة ثم اعلم ان ابن مالك قال في التسهيل ان افعال المقاربة منها  
 للشروع نحو طفق وطفق وطبق وجعل واخذ وعلق وانشأ وهب وقام  
 والمقاربة هلم وكاد وكر ووشك والم واولى ولرجائه نحو عسى وحرى  
 واخلاق وقال شارحه سميت افعال المقاربة لان منها ما هو لاهل مقاربة من باب

عبارة التسهيل افعال المقاربة بنسبة للشروع  
 في افعال طفق وطفق وجعل واخذ وعلق  
 وانشأ وهب وقام ولما رتبته هلم وكاد وكر  
 ووشك والم واولى ولرجائه عسى وحرى  
 واخلاق وقد تردد عسى اشفاقا انتهت ونهيا  
 للشروع في الفعل عائدان الى الفعل في قوله  
 مقاربه ورجائه عائدان الى الفعل في قوله  
 المهجور

تسمية المجموع ببعض افراده لان بعضها للشروع وبعضها للتبرجى واختاره  
 الرضى ومن هذا قال بعض النساطرين ان الشارح قد راد الدلالة وجعل اللام  
 لغرض اشارة الى ان المقصود من الكل الدلالة على الدنوا سواء كان موضوعا  
 له او لازما له فان الشروع والرجاء يستلزمان الدنوية ان كون الشيء لازما لشيء  
 لا يستلزم كونه غرضاً منه والمصنف اختار في الكل معنى الدنوا ما في كاد  
 فظاهر واما في عسى فلما في الفصل ان عسى لمقاربة امر على سبيل الرجاء  
 في شرح التسهيل انها لعلام ان المقاربة على سبيل الرجاء في معنى اللبيب  
 ان عسى بمنزلة قارب معنى وعملا عند سبويه والمبرد وبمنزلة قرب عند الكوفيين  
 واما في طفق فلانه وان استعمل بمعنى الاخذ في الشيء لكنه في الاصل بمعنى  
 الدنوا في قاموس طفق يفعل كفرح وضر بطفقا وطفقا اذا واصل الفعل  
 والاتصال بالفعل بان يتلبس بجزائه او بما يفضيه اليه في دنو حصوله  
 (قوله على قرب حصوله للفاعل) اى في اعتقاد المتكلم اذا حدثت الموضوعات  
 لعلام ما في الاذهان (قوله منصوب على المصدرية) حاصل كلامه ان الدنوا  
 الذى اعتقده المتكلم قد يكون سببه ومنشأ رجاء المتكلم لحصول الخبر  
 للفاعل وقد يكون جزمه باشراف الخبر على الحصول من غير ان يشرع فيه  
 وقد يكون جزمه بشروع الفاعل في الخبر فالدنوية تنوع انواعا ثلاثة باعتبار  
 منشأه وسبب حصوله في ذهن المتكلم والاول مدلول عسى والثاني مدلول كاد  
 والثالث مدلول طفق فقوله رجاء او حصولا او اخذا فيه منصوبات  
 على المصدرية بخلاف المضاف للنوع ويجوز ان تكون احوال الان الدنوا بسبب  
 الرجاء يستلزم كون الدنوا مرجوا والدنوا بسبب الاشراف على الحصول يستلزم  
 كونه حاصل في نفس الامر والدنوا بسبب الشروع يستلزم كون الدنوا مشروعا  
 في متعلقه واليه اشار المصنف في امالى الكافية حيث قال يريد بقوله رجاء  
 او حصولا او اخذا فيه ان القرب مرجوا وحاصل امر مشروع في متعلقه فاذا  
 قالت عسى الله ان يشفى مريضى فقرب الشفاء مرجوا واذا قلت كادت الشمس  
 تغيب فقرب الغيبوبة حاصل واذا قلت طفق زيد يخسف وجعل زيد يقول انه  
 اخذ في الخسف والقول انتهى ويجوز ان تكون تمييزا من الدنوا لكونها انواعا له  
 واليه تشير عبارة الفصل حيث قال عسى للمقاربة على سبيل الرجاء وكاد

عبارة القاموس طفق يفعل كفرح  
 وضرب طققا وطفقا اذا واصل الفعل حاصل  
 بالانبات لا يقال ما طفق وفي التاج المواصل  
 والواصل باكبى بوستن وكارى بوسته كردن  
 فانظر هل يصح استدلاله رجاء الله عليه على  
 مدعاه بعبارة القاموس خد المسكين  
 الخصف بهم اذن وتعلين وانجه ابدان ما بدده  
 ختن وكان في المثال الخ الى قوله تعالى فطفقا  
 يخصفان عليهما من ورق الجنة خد  
 بخلاف ما يستفاد من افظ الجزولى فانه ظاهر  
 في ان عسى لدنوا الرجاء خد  
 يعنى رجاء المتكلم ويجزمه بقرب الحصول  
 وجزمه بالشروع كما سبق خد



للمقاربة على سبيل الحصول فاندفع ما قاله الرضى ان قوله رجاء او حصولا  
او اخذافيه خبط لان الظاهر ان نصب هذه المصادر على التمييز من نسبة الدنو  
فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذافيه وليس عسى  
لدنو الخبر رجاء بل رجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه المصنف واما من طفق  
واخوانه لدنو الاخذافيه الخبر بل للاخذافيه ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر  
اي لدنو الخبر مرجوا الخ او حالا او مأخوذا فيه على تكلف اذا الحد  
لاستعمل فيه هذه المحتملات فلا يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس  
حاصلا بل هو قريب الحصول لان ما قاله انما يريد لو جعل تمييزا من النسبة او حالا  
من الخبر والشارح اختار جعله مصدرا لعدم احتياجه الى التأويل والتمييز  
يقتضى الابهام في اصل الوضع وههنا الابهام يعارض التنوع بالاسباب بقى  
ان ما في الامالى يقتضى ان يكون معنى عسى رجاء دنو الخبر وما ذكره الشارح  
يدل على ان معناه القرب الذي بسبب رجاء حصول الخبر والامر في ذلك هين  
لان المعنيين متلازمان على ما عرفت (قوله بان يكون ذلك الدنو) اي دنو  
حصول الخبر للفاعل في ذهن المتكلم (قوله بحسب اه) اي بقدره وورقة لكونه  
سبب (قوله لا يلزم به) عطف على قوله بحسب الرجاء والضمير المحرور للدنو  
للاصول اذ ليس يلزم بحصول الخبر في كاد وطفق واما ما في الجزموم فيها  
الدنو (قوله على قرب حصول الخروج) زيد في ذهنك بسبب انك اه) فالخارج  
متعلق بالقرب فسقط ما قيل انه لا يصح تعلقه بالدلالة ولا بالقرب ولا بالحصول  
الا ان يتسامح ويراد بدلالته على القرب دلالة على اخبار المتكلم بالقرب اه  
بسبب رجائه ولا يخفى فساد التسامح المذكور لان الاخبار ليس مدلول عسى  
زيد ان يخرج (قوله ترجو ذلك) اي الحصول (قوله لا انك جازم به) اي بالقرب  
كما في كاد وطفق (قوله بان يكون اخبار المتكلم اه) لما كان معنى دنو حصول  
الخبر على وفق السابق والا لاحق ان يكون الدنو بسبب الحصول وليس كذلك  
اذ لا حصول ولا يلزم به فضلا عن سببية له ولو اريد بالحصول الاشراف على  
الحصول يلزم سببية الشيء لنفسه لان الدنو هو الاشراف ولا يمكن ان يراد ان  
الدنو في اعتقاد المتكلم بسبب الاشراف في الخارج وكذا العكس لعدم  
وجوب مطابقة الاعتقاد للواقع بين السببية بقوله بان يكون اه يعنى ان المراد

بالحصول

بالحصول اشراف الخبر على الحصول ومعنى كون الدنو بسببه ان الاخبار به  
سبب علم المتكلم باشراف الخبر على الحصول فهو باعتبار الخبر به مسبب  
وباعتبار الجزم به سبب فقوله لاشراف الخبر على حذف المضاف على  
ما سيصرح به في تفسيره معنى كاد (قوله يلزم من) متعلق بقرب اي يدل على  
قرب حصول الخبر في اعتقاد المتكلم من حيث الاخبار يلزم من اي يدل  
على القرب المجزوم بحصوله في الخارج ويجوز ان يتعلق بقوله قولك لانه  
وان كان بمعنى المقول ففيه معنى القول والظروف يحكيها راحة الفعل  
اي قولك واخبارك يلزم من بالقرب (قوله بالتصدي اه) هذا اذا لم يكن الخبر  
ذا اجزاء والافعال ليس يلزم منه (قوله وعسى) وقد يكسر سينه اذا اتصل به  
الضمير البارز (قوله قال سيدي به) المقصود من هذا الكلام افادة ان القسم  
الاول مقصور ومختص بعسى وليس عسى مختصا به فانه يجي للاشفاق ايضا  
وحينئذ لا يرد ما قيل انه يجب ان يقول المصنف رجاء او اشارة فاذا ليس  
المقصود ضبط المعاني بل ضبط الاقسام ولا قسم خارج عن الاقسام الثلاثة  
وان كان لما وضع للقسم الاول معنى آخر (قوله حيث لم يجي اه) الا انه  
متصرف في نفسه فانه يجي منه صيغ الماضي كلها (قوله والانشاء آت)  
اي المعاني الانشائية من التثني والترجي والعرض والقسم والنداء والتخصيص  
والطلب من معاني الحروف وانما قال في الاغلب لان طلب الفعل مدلول  
الامر عند البصر بين وهو مع كثرة في نفسه مغلوب للحروف الانشائية (قوله  
والحروف لا يتصرف فيها) فكذا ما يتضمن معناها واما امر المخاطب فوضوح  
الطلب للفعل ابتداء عند البصر بين لانه متضمن معنى لام الامر (قوله بان  
الاستقبالية) وقد يقام السين مقام ان (قوله في محل نصب) للمثل السابق  
عسى الغوي را بوسا وقول الشاعر لا تكثرن اني عسيت صائما (قوله بتقدير  
مضاف) وقيل انه من قبيل رجل عدل وقيل ان زائدة (قوله لوجب اه)  
متعلق بتقدير مضاف اي لوجب صدق الخبر على الائم اكونه ما في الاصل  
مبتدأ وخبرا والحدث لا يصدق على الجنة (قوله ناقضة) بمعنى انها لا تتم  
بالرفوع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفة كما عرفت (قوله وليس بخبر) كخبر  
كان حتى يلزم ان يكون الحدث خبرا عن الجنة (قوله وتقدير المضاف تكلف)



اذ لم يظهر هذا المضاف في اللفظ اصلا في الاسم ولا في الخبر (قوله لان المعنى  
الاصلي اى الوضعى اه) في المعنى انها فعل متعد بمنزلة قارب عملا ومعنى او قاصر  
بمنزلة قرب من ان يفعل حذف الجار توسعا وهذا مذهب سيويه والمبرد  
في الرضى فيه بحث اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لاوضعا ولا استعمالا  
(قوله ثم نقلت الى انشاء الطمع) اى طمع حصول معنى الفعل لمرفوعها فلم  
يبق معنى الفعل المتعدي وهو تعلق الحدث القائم بالفعل بالمفعول فهو  
في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي الاستعمال الثانى كاللازم  
(قوله بدلا مما قبله) والفعل قاصر بمنزلة قرب كذا في المعنى اما عسى صائما  
وعسى الغوير ابوسافشاذا ان اوعلى تضمنها معنى كان اوعلى تقدير عسى  
الغوير ان يكون ابوسا حذف الفعل مع ان الكثرة وقوعه بعد عسى (قوله لان  
فيه اه) بيان لوجه اختيار البديل (قوله والذي ارى اه) فيه انه لا يسلم وجود  
معنى المقاربة في عسى فكيف يظن قرب هذا الوجه ومعنى التوقع والرجاء الذي  
اعترف به لا يتم بالمرفوع (قوله فاقم مقامهما) عطف على استغنى عن الخبر (قوله  
فهى) اى عسى ناقصة لانه سدت الجملة مسددا لاسم والخبر (قوله وان اقتصر)  
عطف على اقيم (قوله وفي يخرج اه) وحينئذ يكون بعينه الاستعمال الاول  
معنى الا انه قدم الخبر على الاسم فلا التباس لاتحاد المعنى بل هو تعدد وجوه  
الاستعمال بخلاف زيد قام فانه لو قدم قام بفوت التقوى فقيهه الالتباس  
(قوله وآخر) اى ههنا احتمال آخر يكون عسى فيه مستعملا بالاستعمال  
الاول متقدما معه في المعنى لا يتوقف ثبوته على ثبوت استعمال عسى  
ان يخرج الزيدان او عسى الزيدان ان يخرج (قوله وان اعلمت الثانى) فنقول  
في اختيار البصر بين عسى ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى  
ان يخرج الزيدان وعلى هذا القياس الجمع والمؤنث (قوله في الاستعمال  
الاول) وهو تقديم الاسم على المضارع سواء قلنا انها ناقصة او تامة (قوله  
تشبيهها لها بكاد) لا شتر اكهما في كونهما فاعلين للمقاربة لا على وجه الشروع  
وفي كون ما بعدهما اسما ثم مضارعا لا بدل لقله المشابهة بهما (قوله عسى  
الهم الذي امسيت فيه اه) البيت لهدي بن الخشرم كان قد هرب من قومه  
لان السلطان طلبه من اجل قتله ابن عمه زياد بن مرثد يكون خبر عسى اى

الحزن الذي امسيت فيه اى صرت واقعا وراى اى قد اراه فرج بالجيم اى  
انفراج قريب والفاء في امسيت يحتمل ان يكون ضمير المتكلم وان يكون ضمير  
المخاطب بالتذكير والتأنيث يحاطب نفسه اتسليمه لها (قوله دون  
الاستعمال الثاني) حال من ان في قوله وقد يحذف ان اى وقد يحذف  
من الفعل المضارع في الاستعمال الاول حال كونه متجاوزا في الحذف عن  
الاستعمال الثاني وهو تقديم المضارع على الاسم فانه لم يبق حذف ان فيه  
مواه كانت ناقصة او تامة لعدم المشابهة الموجبة للتوسع فهذه نكتة لعدم  
النجي فلا يرد ان انتفاء علة مغنية لحذف ان لا يوجب انتفاءه بل وازن لعل  
الحكم الواحد بعلى شئ ولا يخفى انه كان الاولى ان يذكر هذا الحكم متصلا  
بالاستعمال الاول الا انه اخره ليكون قريبا منكم ذكر خبر كاد ثم حذف ان في  
الاستعمال واقع قد ران كما هو مذهب الكوفيين لا متناع ابدال الجملة من المفرد  
اولم بقدر لجواز وقوع الجملة خبرا او مفعولا به (قوله كاد) فعل ناقص التصرف  
من حذو سمع لم يأت فيه الا الماضى والمضارع ومعناه قارب كذا في الاتفاق يأتى  
في الاثر وراوى عند الاصمعي (قوله فتخبر عن د نوا الخبر) في القاموس اشرف  
المريض على الموت اشفى عليه في التاج الاشفا بركنارى جيزى وسيدن (قوله  
في الحال) متعلق بالحصول فدل على كاد اشرف الخبر على الحصول في الزمان  
لحال اشدة قربه منه الا انه لم يشرع فيه على ما في الرضى فاذا كان في الاثبات  
يدل على ثبوت شدة القرب واذا كان في النفي يدل على شدة نفي القرب لا على  
نفي الشدة كما ان الجملة الاسمية المنفية تدل على دوام النفي لا على نفي دوامه  
فاندفع ما قيل انه لا يظهر الاشرف في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي قوله  
لم يكدر ريس الهوى (قوله ففعله اسم محض) لا ما دل عليه كما في الاستعمال  
الثاني لعسى (قوله لا يدل على قرب حصول اه) فانه لو كان اسما لا يدل على  
على الحصول والحدث بل على الثبوت مطلقا ولو كان ماضيا فبعد دخول  
كاد يدل على قرب حصول الخبر في الزمان الماضى بخلاف ما اذا كان مضارعا  
فانه وان كان مشترك كالسكنة ظاهرة في الحال على ما نص في الرضى والظاهر  
في احد المعنيين بحسب عارض الاستعمال لا ينافى الاشتراك في الوضع  
فبحسب ظهور دلالة عليه يدل على حصول الخبر في الحال فبعد دخول كاد

في الاحتجاج زعم الاصمعي انه سمع من العرب  
من يقول لا فعل ذلك ولا كادوا يفعلها من  
الواو وينبغي ان يقيده قوله لم يأت الخ بذهب  
صاحب الاتفاق والا فالجهد والجوهري  
وابن مالك وشارح التفسيريل ايتوا في  
الصينيين من كاد وصرح هو لا وغديره  
واوى فيديل على الامر من عبارة الاصمعي قوله  
بأنى في الاثر ايضا من الغرأ تبخ د المسكين  
هذا الكلام من اولى المحشى رحمه الله يدل على  
ان المضارع عند الرضى مشترك وان كان ظاهرا  
في الحال اذا نظم ولا ينافى الاشتراك والرضى  
في هذا المقام مانص على الاشتراك انما نص



كان الظاهر ان يكون مدلوله قرب حصول الخبر في الحال ومعلوم ان القرب لا يجتمع الحصول فيكون المراد قربه من الحال (قوله من غير ان) متعلق بقوله فعل اي فعل مضارع بل ان (قوله لدالته على الاستقبال) اي لدلالة ان على زمان الاستقبال المنافي للحال فلا يناسب ذكره مع كاد الذي مدلوله الاشراف على الحصول وقربه منه غاية القرب (قوله تشبيهاه بعسى) عند من قال هو خبر واما عند الكوفيين فيقدرون بدلا من الفاعل (قوله قد كاد من طول البلي ان يصحبا) اوله رسم عقاب من بعد ما قد انمحن في الصراح الرسم نشان اي بازمين هم وار شده عفا اي درس الدروس كمنه شدن الانحاء سوده شدن البلي بالكسر كمنه كي المصح رقتن والمعنى هذا رسم دار والبيت خبر ومعناه تحسّر على فراق الحبيبة وذهاب آثار الريح الذي اقام بها فيه (قوله على كاد) مثلا ليشمل المضارع (قوله اي كسائر الافعال) اي الكلام على حذف المضاف بقرينة المقام (قوله في افادة ادوات النفي في مضمونها) اي كما ان سائر الافعال اذا دخل عليها النفي افادت نفي حصول الحدث الذي هو مدلوله كذلك كاد لنفي قرب حصول الخبر افاعله فيفيد نفي الفعل بالطريق الاولى واليه يشير قوله في ماسيا أي ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه الا ترى ان قولك ما قربت من ضرب زيد ابغ في نفي الضرب من ما ضربت زيدا فكاد اذا دخل عليه النفي يفيد نفي المقاربة من غير دلالة على الحصول وعدمه بل كل منهما موكول الى القرينة لاستعماله فيهما نحو ولدت هند ولم تك تد و قوله تعالى لم يكذبوا و نحو مات زيد وما كاد يسافر (قوله ما ضيا او مستقبلا) اي على الهيئة الاصلية او مغيرا الى هيئة المستقبل فلا يرد انه لا يصح كون كاد مستقبلا فانه مضمي المذكر كوز غير صحيح اختاره على مضارعا لرعاية المطابقة (قوله يكون للاثبات) اي لفظ كاد اذا دخل عليه النفي يفيد ثبوت الخبر افاعله فالقضية شخصية فلا يرد ما يتوهم ان الجزئي لا يثبت الكلية ومنشأ ذلك ما قال ابن مالك انه قديمة قول القائل لم يكذب زيد يفعل ويكون مراده انه فعل بعسر لا بسهولة وهو خلاف الظاهر الذي وضع اللفظ له اولاً ولا مكان هذا رجع ذوالرسة (قوله بدليل قد يجوزها) فانه يدل على حصول الذبح فلو كان المراد من قوله تعالى وما كادوا يفعلون نفي القرب عن الذبح الذي يستلزم انتفاء

الذبح

على ان المناسخ المجرد عن علامات الاستقبال  
فانه في الحال كما رضى في بابها الذي مضى في  
بابها حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لانه  
اذا نزل من القرآن لم يجد الا على الحال ولا  
يصر في الاستقبال الاقرينة وهذا شأن  
الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون  
للمال صيغة خاصة كمالا خويديا تعربت عبارة الرضى  
من صدد سببها حيث ان المال هو المقيد بقوله على ما نص  
قوله ظاهر في الرضى بقي ان هذا شرط في مثله اولى  
عليه في الرضى بقى ان قيد عدم الاشتراك بالوضع  
بالمجاز آتلا بما من تقييد عدم المعنى المجازي  
للمال بالقرينة او ادعاء طهرية المعنى المجازي  
من الحقيقة في بعض الصور خالدا المسكين  
بقرينة

الذبح على وجه ابلغ لزم التساقض (قوله ولتسلميه اه) عطف على لتخطئة الشعراء  
اعاد اللام اما لكون كل واحد دليله لامستقلا اولا بعد المعطوف عليه (قوله ان  
قوله) اي بان وحذف حرف الجر من ان قياسي (قوله و قوله تعالى قد يحوها  
قرينة اه) فاثبات الفعل مفهوم من القرينة لا من كاد (قوله وعن الثاني  
فلتخطئة) الظاهر لتخطئة لانه عطف على قوله عن الاول ونماية التوجيه انه  
بتقدير اما اي اما الجواب عن الثاني فظاهر لتخطئة (قوله قدم ذوالرمة الكوفة)  
فوقف بالكساسة اسم موضع بالكوفة فانشد للناس قصيدته الخامية فلما بلغ  
هذا البيت ناداه ابن شبرمة يا غيلان اراه قد برح (قوله كقوله تعالى لم يكذبها)  
في قوله تعالى ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكذبها ولا يصح  
ان يحتمل في هذه الآية على الاثبات لان المقصود بيان شدة الظلمات وهو بانقفاء  
الرؤية والقرب لا باثباتها (قوله وما يشتق منه) زاده ههنا لانه لا يصح  
الحكم على النفي الداخل على كادانه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كسائر  
الافعال فان التفصيل لا بدله من الاجال المشتل عليه والتعميم السابق  
بكلمة او لا يصح ههنا واختار ما يشتق منه على قوله ومستقبله اشارة ههنا  
الى جواز تقدم المرجع من حيث المعنى باعتبار ذكر المشتق منه كالعكس  
اذا وجد قرينة على تعيين المشتق وهي ههنا قوله وفي المستقبل واما كون  
الماضي مستقما منه للاستقبال فباعتبار كونه مأخوذا منه وان الاصل لكل  
المصدر (قوله بقول ذي الرمة اه) في القاموس الرمة بالضم قطعة من حبل وقد  
يكسر وبه سمي ذوالرمة وفي الصحاح رس الحمي ورديسها اول مسهامية اسم  
حبشية ذي الرمة يبرح برؤل لم يكذب يبرح ابلغ من قوله لم يبرح لان ذلك نفي لمقاربة  
الحب من البراح يصف تمكن الهوى من قلبه فيقول اذا غير الهجر اهل المحبة  
عن المودة لم يكذب ريس الهوى من حب هذه الحبشية يكون قريب الزوال عن  
قلبي فكيف الزوال (قوله انتفاء قرب ريس الهوى) المستلزم لانتفاء الزوال بوجه  
ابلق كما في قوله تعالى لم يكذبها (قوله وهذا مسلم اه) لما كانت موافقة الدعوى  
الثانية بقول ذي الرمة موهمة لحقيتها دفع ذلك بقوله وهذا مسلم اي كون  
لم يكذب في البيت كسائر الافعال اكن لا يثبت مدعاها الثانية به وهي ان النفي  
الداخل على المضارع بخصوصه يكون نفي القرب ما لم يثبت ان النفي الداخل

في

س

۲۷

الكرامة كرامة في الأصل القمامة  
وبها مسمى الموضوع واسم  
زى الرمة غيلان بن عقبة غند

لانه يؤذن بالتسوية بين  
المعطوف والمعطوف عليه  
في الحكم وهو يمنع ههنا وان  
صح فمات قدم والمراد بالنعيم  
السابق قوله ماضيا كان  
او مستقبلا نحو



على الماضي يكون للاثبات فان خصوصية كون الشيء في المستقبل موقوفة  
على عدم كونه في الماضي كذلك فاذا لم يثبت ذلك لم تثبت هذه ايضا فتكون كلتا  
دعوييه باطلتين وحاصله ان كلمة الدعويين متلازمان فساد احدهما فساد  
الاخرى وقد عرفت فساد الاولى ففسدت الثانية ولا يتوهم صحتها بما وافقة اليه  
له ومن لم يتدبر فسر قوله مدعا بمجموع الامرين ثم قال لا فائدة في هذا الكلام  
الا الاطالة (قوله وجه القدح فيه) اي في ثبوت الدعوي بانه لم يثبت بالتمسك  
المذكور في تمسكه عليه بانه لم يثبتها (قوله بمعنى اخذ) اشار بقية باخذ الى ان  
الدنو الذي سببه الاخذ وان كان مغايرا له بحسب المفهوم لكنه عينه بحسب  
الوجود فلذا فسر به (قوله في كون خبرها اه) وهي بذلك اولى من كاد لان  
اخبارها حاصلة بضمومها بخلاف خبر كاد (قوله بمعنى شرع) اي في اصل  
الوضع ثم استعمل بمعنى قرب (قوله عطف على طفق) اشارة الى رد ما هو  
في بعض الشروح من ان اوشك ليست من القسم الثالث اذ لو كانت منه  
لا ممتنع استعمالها مع ان وانما ذكرها بعد فراغه منه وكانها مشتركة بين مقارنة  
الخبر وجاء وحصوله فلذلك استعملت مع ان وحذفها انتهى ووجه الرد انه لم  
يستعمل اوشك بمعنى الرجاء (قوله مثل عسى وكاد في الاستعمال) لا في المعنى  
وفيه اشارة الى ان الاستعمالين شائعا بخلاف طفق وكرب وجعل واخذ فان  
الشائع فيها التجريد وان جاءت مع ان على قلة (قوله فتارة يستعمل اه)  
واذا كان خبرها المضارع مع ان فهو بتقدير صرف الجراي اوشك زيد  
في ان يخرج ثم حذف وجوبا لكثرة الاستعمال (قوله ما وضع لانشاء التعجب)  
هذا وضع طارئ على اصل الوضع فانه في الاصل للاخبار او لطلب الفعل  
والتعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولذا قيل اذا  
ظهر السبب بطل العجب (قوله وجعه بالنظر الى كثرة افراده) اي جمع للدلالة  
على ان هذا الجنس كثير الافراد فالمعروف بالجنس والجمع للدلالة على كثرة  
الافراد ان كانت الاضافة للجنس وان كانت للاستغراق افاد مع ذلك شمول  
التعريف لجميع افراد المعرف (قوله وعلى كل تقدير) من التثنية والجمع  
فالتعريف للجنس لا لافراد النوعين (قوله ايضا) متعلق بقوله للجنس اي  
كما كان في تقدير الافراد (قوله فهو ما وضع) اي اذا كان للجنس على اي تقدير

فهو اي الجنس ما وضع اه (قوله بمثل اه) وهو ما يستعمل لانشاء التعجب  
وليس بفعل فاذا تعجبت من خير شخص قلت لله درهم اي خيره (قوله واهاله)  
اذا تعجبت من طيب شيء قلت واهاله (قوله بنحو قاتله الله من شاعر) اذا تعجبت  
من شعر شخص قلت ذلك (قوله ولا شل عشره) يقال لمن اجاد الرمي والطعن  
لا شل عشره اي اصابه (قوله بعد الوضع) فان الشيء اذا بلغ غايته يدعى  
عليه صوناله من العين للكمال وكذا لا شل عشره دعاه له بعدم الشلل (قوله  
اذا المراد اه) فان الاطلاق قرينة التجريد عن الغير (قوله افعل التعجب اه)  
كون المقصود من التعريف اجراء الاحكام يرجح الاول وقرب المرجع مع  
اتحاد المعرف والمعرف يرجح الثاني فلذا سوي بينهما (قوله احدهما اه)  
بيان لحاصل المعنى لا تعين تقدير حذف المبتدأ اذ يجوز ان يكون ما فعله  
وافعل به عطف بيان او بدلا ثم لما كان ما فعله وافعل به جملة تتضمن فعل  
التعجب اشار الى ان الحمل حبي على التجوز والمراد صيغتا الفعل اللتان يتضمنهما  
التركيبان المذكوران لكن لا مطاقا اذ ليس افعل وافعل مطلقا للتعجب بل  
من حيث انهما في هذين التركيبين وزاد لفظ الصيغة اشارة الى ان كل  
ما يوازنها فعل التعجب لا خصوص هذين الفعلين (قوله غير متصرفين)  
لما عرفت من مشايتهما الحرف بسبب تضمن معنى الانشاء (قوله فلا  
يتغيران) ولذا صح العين فيما قوله وايضا ولا يجوز الادغام في اشده (قوله  
اي فعلا التعجب) اشار الى ان رجوع الضمير المذكور الى صيغتين مبني على  
تأويلهما بالفعلين ولعدم الاحتياج الى التأويل فسر الضمير المجزور في قوله  
فيهما بصيغتي التعجب (قوله الاما يبنى منه افعل التفضيل) ويريد عليه  
فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع واستمر بخلاف افعل التفضيل  
فانك تقول انا ضرب منك غدا فان الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل  
الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لم يستمر لا يستحق ان يتعجب منها (قوله  
للمبالغة والتأكيد) فان المقصود من انشاء التعجب في قولنا ما احسن زيدا  
اثبات الحسن له على وجه الكمال والتقدير وكذا المقصود من زيد افضل  
القوم كاله في الفضل وتحققه (قوله ولذا) اي لما بينهما افعل التفضيل  
(قوله ما انتهى الطعام) في القاموس شبهة كرضيه احبة ورغب فيه ومقته



ابغضه (قوله او عيب ظاهري) واما الباطني فيجبي منه نحو ما جهل زيدا  
(قوله يبنائهم) بيان لمعنى المثل يعنى اذا اريد بناء صيغتي التعجب مما يمنع  
بناء وهما منه يتوصل ببنائهم من فعل لا يمنع بناء وهما منه مما يتعلق به قصد  
المتكلم من حسن اوقع اوشدة او ضعف مثلاً (قوله وجعل اه) بصيغة المصدر  
عطف على بنائهم وانما جعل الممتنع ههنا مفعولاً وفي افعول التفضيل تمييزاً  
لان اسم التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف فعل  
التعجب (قوله بتقديم وتأخير وفصل) خص هذه الوجوه بالذكر لانه يجوز  
التصرف بحذف الجار في احسن به اذا كان المجرور ان مع الفعل ويجوز  
حذف المتعجب منه نحو اسمع بهم وابصر (قوله وانما قيدناه اه) قيل الاطلاق  
خير من التقييد لانه متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى ذكر  
التقديمات الجائزة في غيرها والممتنع واما ما ذكره من الباعث فلا يتبع لان  
منع فعل التعجب من التقديم والتأخير من خواصه وان كان معه مانع آخر  
وفيه ان هذا انما يتم اذا كان قوله بتقديم وتأخير لعموم السلب لكن التكرار  
في سياق النفي انما تفيد العموم اذا انسحب حكم النفي عليها كما نص عليه  
في التلويح وههنا ليس كذلك لان النفي متوجه الى التصرف المقيد لا الى القيد  
فيكون المقادير المتصرف المقيد بتقديم ما ولا شك انه ليس من خواص  
فعل التعجب (قوله جرياً مجرى الامثال) لمساكنتهما اياها في خروج كل منهما  
عن موضعه الاصل وتحقق الغرابة فيهما (قوله كما لا تتغير الامثال)  
في الكشف المثل في الاصل بمعنى المثل والنظير قيل للقول السائر الممثل  
مضرب به بمورده ولم يضربوا مثلاً الا قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثم  
حفظ من التغير (قوله اجيب) نقل عن الشارح واجاب بعضهم بانه يجوز  
ان يكون المراد تقديمه على شئ وتأخير بالنسبة الى شئ آخر (قوله انما هو  
للتأكيذ) كما في قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون (قوله بين  
العامل والمعمول) بقريظة قوله بالظرف وانما قيد بذلك لما سيأتى انه اجاز  
الاكثر من الفصل بكلمة كان بين ما والفعل (قوله بكلمة كان) نقطوهي زائدة  
للدلالة على ثبوت الحكم في الزمان الماضي وانقطاعه في الحال كما بينه الشارح  
(قوله وما ابتدأ اه) هذه التقريرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار

كالمعلم لانشاء التعجب والاعراب بحسب التركيب السابق لما تقرر من ان  
المتنولات المركبة تبقى على اعرابها الاصل (قوله بمعنى شئ) فكان معنى  
ما احسن زيداً شئ من الاشياء لا عرفه جعل زيداً احسننا ثم نقل الى انشاء  
التعجب وانجى عنه معنى الجعل بخلاف استعماله في شئ يستحيل كونه بجعل  
جاءل نحو ما قدر الله وما اعلمه (قوله من باب شرا هزنا اب) في كون كل  
منهما بمعنى كلام فيه تكرة فاعل في المعنى فان معنى شئ احسن زيداً ما احسن  
زيداً كما ان معنى شرا هزنا اب ما هزنا اب الاشر واعلم ان مذهب سيبويه  
اضعف من وجه وهو ان استعمال مائكة غير موصوفة نادر نحو نعماهي  
على قول ولم يرد مع ذلك مبتدأ واطهر من وجه وهو انه لا تقدير فيه ولم يقل  
من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فان فيه لزوم حذف الخبر  
وبخلاف مذهب الفراء فان فيه النقل المذكور وهو بعيد وما قيل  
ان الاستفهام قديس يعمل في التعجب كثيراً فليس بطريق النقل بل بطريق  
الجاز وهم (قوله موصولة عند الاخفش) في المعنى جواز الاخفش ان تكون  
موصولة معروفة بالجملة صلتها وان تكون تكرة موصوفة بالجملة صفتها (قوله  
والخبر محذوف) فيه بعد لانه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يستدسمه (قوله  
من حيث المعنى) وان كان منعها من حيث النقل المذكور (قوله قديس تفاد  
من الاستفهام معنى التعجب) لكون منشأ كل منهما الجمل (قوله ما ادراك  
ما يوم الدين) ما الاولى مبتدأ والجملة الفعلية خبره والثانية مبتدأ خبره يوم  
الدين وبالعكس والجملة سادة مسددة مفعول ما ادراك علق عنهما بالاستفهام  
(قوله واما احسن زيدا اه) اي اما اصل احسن زيد فهذا ولكون الجملة بتأويل  
المفرد لم يحتاج الى عائد (قوله ومعناه الماضي) لان التعجب لا يكون الا بما تحقق  
واستمر على ما عرفت وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي لم يعهد بل العكس  
وبان مجيئهم الهمة للصيرورة وزيادة الباء في الفاعل قليل (قوله اي مجرور)  
التسارع شائع في كلامهم لشدة الاتصال بين الجار والمجرور (قوله عند سيبويه)  
متعلق بجميع ما تقدم فالشارح ادج عبارته بالمتن في بيان مذهب سيبويه  
(قوله الا اذا كان الخ) استثناء من لازمة لامن زائدة (قوله مفعولاً) يؤيده حذف  
كما جاء اسمع بهم وابصر (قوله اي احسن انت) الخطاب لمن يتوجه اليه الكلام

اقول وفي التوضيح كذلك الا ان الوجهين لا  
اشتركا في حذف الخبر مع عدم ما يستدسمه  
وكانت رعاية كون المبتدأ معروفة اهم حسب  
الامكان ان النفي يذكر الوجه المذكور عن الاخر  
المراد بالجملة قوله فاقعيل صورته الى آخره  
والمراد بالفرد اسم الإشارة بمعنى ان الجملة  
الواقعة خبراً ههنا في قوة المفرد الجائز  
فلا يحتاج الى عائد خ



عبارة الرضى اما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم  
 يساقون بالضمير تبيينه في التثنية والجمع  
 التذكير والتأنيث واما عند اهل البصرة  
 فليسهم التزوا افرادهم كما التزموا افراد الضمير  
 بلاء اللبس اذا قصد المثنى والجمع وقد صرح  
 المصنف وابن مالك الخ انتهت بلا تمييز  
 والظاهر ان مراد المولى الحشى من النقل  
 الاستدلال على الشارح قدس سره من حيث  
 انه صرح بافراد التمييز وهو امر لم يسل به احد  
 سوى الجزولى ومن تبعه من شراح كلامه وهو  
 غلط منهم ولما فيه نظر اما اول فلان الشارح  
 بما ذكر المفرد المقابل للمضاف وهو بعم التثنية  
 والجمع والمذكور والمؤنث بلا شبهة والافراد الذى  
 فى الرضى متقابل للتثنية والجمع فابن هذامن  
 ذلك واما تأنيها فانه نقله الحشى رحمه الله من  
 الرضى انما هو فى تمييز ضمير ربه رجلا واليه  
 الاشارة بقول الرضى هذا الضمير كيف يستدل  
 به على ترتيب الكلام المتعلق بتمييز آخر كما  
 فاعلم ان الرضى يصرح بالخالفه فى حكم  
 ما كان مع ان الرضى يصرح بضمير ربه رجلا  
 الضميرين بان الكوفيين يجعلون ضمير ربه رجلا  
 مطابقا لما يتصل من التثنية والجمع الى غير ذلك  
 والبصريين يلتزمون افراده ويطلق كل من  
 التفرقتين بالضمير التمييز على مذهبه فى الضمير  
 بخلاف ما نحن فيه من ضميرهم رجلا لا تنافى  
 اهل المصرين على انه لا يثنى ولا يجمع الا قليلا  
 كقوله الحشى ايضا اتفاقا من الرضى والافكاف  
 بينهم اجماع اهل المصرين على انه لا يثنى ولا يجمع  
 ولا يثنى مع قول الكوفيين بان التمييز يثنى ويجمع  
 على الله وسلم على سيد المرسلين وآله وصحبه  
 جميعين والحمد لله رب العالمين خلد المسكين

اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا  
 في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كفى قولك ابوه قائم زيد وفيه  
 نظرا لاننا نسلم الملازمة المذكورة فانه اذا قام الضمير مقامه كان راجعا  
 الى ميم يفسره ما بعده فلا بد من التمييز بعد التمييز بصير كاسم الجنس المعروف  
 بلام العهد الذهنى فى الدلالة على فردهم فى الخارج فالرابط فى نعم رجلا  
 زيد كالرابط فى نعم الرجل زيد والظاهر ما ذكرناه سابقا من ان الرابط للاتحاد  
 وقيل انه اذا كان زيدا مبتدأ يبعد ان يجعل اللام للعهد الذهنى لانه عبارة  
 عن زيد وكذا كون الضمير فى نعم رجلا زيدا ميم مالم تقدم رتبة والجواب  
 ان لزوم تأخير المبتدأ غالبا يدل على انه ليس عبارة عنه ولا مرجعا لانه خلاف  
 الاصل لا يكون مطردا وكثيرا (قوله جملتان) والثانية مستأنفة محذوفة  
 المبتدأ حذفها لزمالة اتصال المخصوص بالفاعل (قوله مطابقة اه) يعنى  
 يجوز ان يكون من اضافة المصدر الى المفعول ومن اضافته الى الفاعل وايس  
 هذا من باب الالتباس بل من تعدد طرق افادة المعنى والمراد ٣ بمطابقة الفاعل  
 بمطابقته فقط فخرج ما اذا كان فاعله ضميرا اذ لا يتصور فيه مطابقة الفاعل  
 بدون مطابقة الفعل واما مطابقة التمييز للمخصوص فليس بشرط لجواز  
 افراده ايضا كيف وقد عرفت وجوب الافراد عند الجزولى ومن تبعه (قوله  
 اوتأويلا) نحو نعم الاسد زيد وتاما خص هذا التعميم بمطابقة الجنس اذ لم توجد  
 المطابقة فيما عداه تأويلا وما يتوهم فى نحو بنس المرأة هند من ان تذكيره  
 بتأويل المرأة بالجنس فباطل والالجاز قام المرأة (قوله من حيث وقع  
 المخصوص) خص السؤال بعدم المطابقة فى الافراد مع عدم المطابقة  
 فى الجنس ايضا لجواز ان يقال جعل مثل القوم نفس الذين كذبوا مباغلة  
 فى اتصافهم به فتحقق المطابقة فى الجنس تأويلا (قوله وحذف المخصوص)  
 والقرينة تقدم ذكره فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة (قوله وبنس مثل  
 القوم المكذبين مثلهم) اشارة بقائمة المكذبين مقام الذين كذبوا الى ان  
 الموصول حينئذ ليس للعهد بل عبارة عن جنس المكذبين يحصل الاجهام  
 فى المثل وضمير مثلهم راجع الى الذين حملوا التوراة لان المقصود ذمهم فالمعنى  
 بنس حال المكذبين حال اليهود الذين جحدوا آيات نعت محمد صلى الله عليه وسلم

٢  
 حاصله ان رتبة المبتدأ وان كانت مقدمة ولو  
 مع التأخر لفظا لكن فيما نحن فيه عرض له  
 ما يقتضى تأخره اعنى الاعضاء بالتعيين بعد  
 الاجهام وانه لزم تأخيره هنا غالبا فى صورة  
 التأخير اللفظى لا يثنى له التقديم الرتبى بل  
 فى صورة التقديم ايضا كما ارى اليه المح  
 آتفا خ  
 ٣  
 بريدان اشتراط المطابقة بين المخصوص والفاعل  
 مطلقا وان كان منافيا لاتفاق اهل المصرين  
 على ان الضمير لا يثنى ولا يجمع ولا يثنى ولو قصد  
 المثنى والجمع والمؤنث نحو نعم رجلا زيد نعم  
 رجلا زيدان ونعم رجلا زيدون الا ان قيد  
 فقط مراد فى الفاعل اذ الاطلاق قرينة  
 التجريد فلا يردان الصواب تقييد الفاعل بغير  
 المضمير خ  
 ٤  
 قد عرفت ان الافراد الواقع فى الشرح مهم  
 التثنية والجمع والذى قال به الجزولى ليس  
 نحن فيه فكيف يثبت من سند اوله فاعلم خ







في غير ظرف مستقر صفة لمعنى كما هو الظاهر السابق الى الفهم والضمير راجع الى ما وان جاز وجوعه الى المعنى كما مر في تعريف الاسم والفعل رعاية لمطابقة دليل الانحصار ويحتمل ان يكون ظرفا لغوا متلقا يدل في معنى الباء وان يكون مستقرا حالاً من معنى لكنه خلاف الظاهر اذ ليس المقصود تقييد الدلالة بحال كون المعنى في غيره بل الدلالة على معنى موصوف بالحصول في الغير ثم الاطلاق قد يكون قرينة التقييد والتجريد عما سواه فالمراد الحرف مادل على معنى في غيره فقط اى لا يكون دالاً على معنى في نفسه كما يدل عليه وجه الانحصار خريج الفعل باعتبار المعنى المطابق عن تعريف الحرف لانه كما يدل على معنى في غيره باعتبار مدلوله المطابق يدل على معنى في نفسه ايضا باعتبار المعنى التضمني اعني الحدث كما مر وكذلك الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط الذي هو غير مستقل بالمفهومية ان قلنا ان تضمنها طارئي بعد الوضع بسبب الاستعمال مع حرف الاستفهام والشرط وان قلنا يتضمنها المعنى الاستفهام والشرط المستقل بالمفهومية فلا اشكال اصلا واما المستتقات فللدخول الذات المهمة التي تسبب اليها الحدث فيها معناها المطابق والتضمني كلاهما مستقل بالمفهومية وما قيل ان هذا التعريف بعد التقييد انما يتم لو ثبت ان معاني الحروف كلها باسائط او مركبة من اجزاء ليس شئ منها مستقلا بالمفهومية وكلاهما ممنوعان فان اثبات ان الابداء المطلق المستقل بالمفهومية مثلا ليس جزأ من الابداءات الخاصة بدونه فخرط القطار قد فزع بان معاني الحروف من حيث ان مدلولاتها آلات للملاحظة متعلقاتها او ممرأة لمشاهدة حالها فلا تكون مستقلة وكون معانيها المركبة في انفسها بحيث اذا فصلت ولو حفظ قصدا تكون مشتقة على اجزاء مستقلة بالمفهومية لا يضرنا (قوله متعلق بالنسبة اليه) صفة كاشفة لحاصل في غيرها فان حصول المعنى في غير الكلمة يشتمل ان يكون باعتبار اتصاف الغيرية وان يكون باعتبار دلالة عليه وان يكون باعتبار تعقله بالنسبة اليه (قوله اى لا يكون اه) تفسير اقوله متعلق بالنسبة اليه اى ليس المراد بكونه متعلقا بالنسبة الى الغير ان تعقل النسبة الى الغير ويقتضيه حتى يرد على معنى التعريف بالاسماء الموضوعات للمعاني الاضافية كالاستدعاء

اي التعميد بعدم الدلالة معنى في نفسه الذي  
هو معنى ققط خذ

المطلق والابوة والاخوة مثل ابل ان لا يكون ذلك مستقلا بالمفهومية ويكون  
آلة للملاحظة ذلك الغير متعقلا بتبعية لا قصد او بالذات فلا يصلح ان يكون  
محكما عليه وبه لما ان النفس انجذولة على عدم الحكم على شيء اوشى مالم  
يلاحظ قصد او بالذات بل لا بد له في ذلك اى في كونه محكما عليه اوبه من  
انضمام امر آخر وهو ما يكون هذا المعنى آلة للملاحظة فاذا ضم ذلك اليه صار  
المجموع معنى ملحوظا قصد او بالذات يمكن ان يحكم عليه وبه نحو لا حجر وزيد  
في الدار (قوله في جزئية للكلام) بخلاف الاسم والفعل فانه لا يحتاج  
احدهما الى الآخر في الجزئية بل في تأني الكلام ومن هذا اظهر وجه  
التخصيص بالكلام وان دفع ما قيل الاولى ان يقال في جزئية لما يقاربه شيء  
كلاما كان او مر كنافضا (قوله اوعيه) اى فضلة (قوله الى اسم يتعقل  
معناه اه) قيد الاسم والفعل بهذا القيد بقريضة المقام لتلايد الموصولات  
فانها محتاجة في الجزئية الى اسم او فعل لكن ليس ذلك مما يتعقل معناها  
بالنسبة اليه لكون معانيها مستقلة بالمفهومية (قوله او فعل) او لمنع الخلق  
قال الرضى الحرف قد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحرف  
التنفي والاستفهام والشرط وقد يحدف المحتاج اليه في نعم ولا وكان قد خرجت  
ولما (قوله حروف الجر) خص حروف الجر والتنوين من سائر الحروف  
بالتعريف لان ما عداها مما ليس اها مفهوما مشتركة بينها كالحروف المشبهة  
بالفعل والعاطفة واما مفهوماها والمعنى اللغوي كحروف الردع والتخصيص  
الى غير ذلك بخلاف حروف الجر فان لها في الاصطلاح معنى مشتركا بينها  
وهو الاضواء ولكل منها معنى خاص وبخلاف التنوين فانه نقل من معناه  
اللغوي الى معنى آخر وما ذكرنا اظهر ان اللام في قوله ما وضع للاضواء  
الوضع لا لغرض كما وهم (قوله اى اىضاله) في الرضى المراد بايصال الفعل الى  
الاسم تعدية به اليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون  
منصوبا المحل ولهذا اجاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى وارجلكم ولعله  
اراد ان هذا اثر الايصال وعلامته والا فلا يصال ان يتعلق معنى الفعل  
بما يليه كتعلق المروء بزيد كما يشير اليه قول الشارح قدس سره فيما بعد لانها  
تخرج معاني الافعال الى ما يليها ولا تنقض التعريف بعض حروف العطف

۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰



لانها موضوعة لتشيرك لا للايصال وان لزمها الايصال في بعض المواضع  
 كما في العطف على معمول الفعل والحروف الزائدة مفيدة للايصال ولذا تفيد  
 التأكيده فلا حاجة الى ان يقال انها في الاصل للايصال لانها قد تستعمل على  
 خلاف الوضع واما الحروف المكفوفة بما يقال الرضى منها لا تقتضى ما يتعلق  
 به لان الجار في الاصل انما كان يطلب ذلك ليكون المحرور معولا فاذا لم يحجر  
 فلا معمول هناك حتى يطلبه فهي مستعملة على خلاف وضعها (قوله  
 وهو كل شئ) لم يقل كل افظ اثلاية وهم اختصاصه بالمفرد فلا يشمل الجار  
 والمحرور والجملة التي يستنبط منها معنى الفعل وفي الرضى من امثلة تعدية  
 الحرف لمعنى الفعل قولهم اين انت معنى لان معنى اين انت بعدت والمتبادر  
 من استنباط معنى الفعل منه ان لا يكون موضوعه فلا يرد على التعريف  
 نفس الفعل (قوله والظرف والجار) نحو قولك زيد عندك وفي الدار لا كرامك  
 فاللام في اكرامك يعدي الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة معدي للفعل  
 المقدر او شبهه لان التقدير استقر او مستقر لكنه لم يفسد الظرف مقام الفعل  
 او شبهه جازان يقال ان الجار معدي للظرف وكذا في بالزيد فانه قائم مقام نادى  
 كذا في الرضى (قوله وغير ذلك) نحو حرف النداء وهاء التثنية واسم الاشارة  
 (قوله اى ما يليه) الضمير المرفوع راجع الى ما الثاني والبارز الى الاول  
 وهو الظاهر كما يشعر به قول الشارح قدس سره الى ما يليها ويجوز العكس  
 يشاء على ان حرف الجر انما اورد لاجل ما يليه فهو متأخر عنه في الاعتبار  
 وان كان مقدما عليه في الذكر (قوله وضائق عليهم الارض بما رحبت)  
 هكذا في اكثر النسخ وهو سموا ونظم الآية وضائق عليهم في موضع وحتى  
 اذا ضائق عليهم في آخر (قوله اى برحبها) بضم الراء اى سعتها (قوله وسميت  
 هذه الحروف اه) قدمها على بيان وجه التسمية بحرف الجر وان كان الظاهر  
 يقتضى تأخيرها لان العلم بالاسم اهم بالنسبة الى المتعلم في العلم بوجه التسمية  
 (قوله لانها تجرمها انيها) فالجر مصدر بالمعنى اللغوي (قوله اولان اثرها اه)  
 فالجر اسم للاعراب المخصوص اصطلاحا كما في قولهم حروف النصب  
 وحروف الجزم (قوله على سبيل الحكاية) اى عما وقعت في التراكيب (قوله  
 وفي عدها اه) اى على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين

فهى بمعنى رب جارة بنفسها (قوله تسامح) فانها لا تستلزامها تقدير حرف مطرد  
 او عدم ظهورها بعدها كما انها الجارة فالمراد من حروف الجرائم من ان تكون جارة  
 بنفسها او باستلزامها اليها (قوله فاعشيرة الاول اه) هذا ما قال المصنف  
 وينضم هذا البيان حسن الترتيب فان ما لا يكون الحرف فافهموا حق  
 بالتقديم في بحث الحروف وما يكون حرفا واسما الحق بالتقديم مما يكون حرفا  
 وفعل لان الاسم اشرف من الفعل وان مجموع الحروف ثمانية عشر فما وقع  
 في بعض النسخ وبانه بعد تمامه فهو من قلم النسخ كيف وكون معنى الياء لا قسم  
 لا يقتضى كونه حرفا برأسها (قوله والثلاثة البواقي اه) قال المصنف  
 رحمه الله ولم اعد على اسماء وفعل وحرفا لاني اراعى في العدان يكون بين  
 السكامة بين المختلفتين نوعا التماثلتين لفظا وتوافقا وتناسب من حيث المعنى  
 كشاركة على الاسمية والحرفية في معنى العلو فلذا لم اعد من فعلها ايضا مع انه  
 امر من مانعين وكذا في مع كونه امر الله وثبت من وفي ينى ولى امر من ولى  
 يلى وكذا لم اعد الى اسماء مع انه يجيى بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين  
 واراعى ايضا في العد التشاركية في المعنى والتساوى في اصل اللفظ وعلى اذا كان  
 فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا فانه يكتب بالياء  
 وكذا من وف ول افعل لا اصلها امين واو في واول قال الرضى فيه نظرا لان علا  
 الاسمية تكتب بالالف واصلها واو ثم اعترض المصنف رحمه الله على نفسه  
 بان حاشا وعدا و خلا الحرفية لا اصل لافانها بخلافها فعلية واجاب بانها  
 لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كأنها  
 لا اصل لافانها قال الرضى وهذا عذر يارد (قوله اى لا بتداء الغاية) فاللام  
 لا عهد او عوض عن المضاف اليه على اختلاف الرايين (قوله والمراد بالغاية  
 المسافة) في الصراح غاية بيان هر جيزى از زمان ومكان ومسافة دورى  
 وفي القاموس المسافة البعد فليست المسافة مختصة بالمكان على ما فهم  
 فاعترض بان تدوير الغاية بالمسافة يوجب ان يكون استعمالها في الزمان  
 مجازا وهو خلاف ما صرح به الشارح قدس سره العزيز (قوله اطلاق الاسم  
 الجزء على الكل) في الرضى لفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى  
 كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل في الزمان

الثلاث صبيغ اسم على زنة  
 ان رب الا ان الوسطى اسم  
 المؤنث فليكنها ياء الخطاطب  
 فلا تفسد على ما في النسخ  
 المنسوخة مما يخالف ذلك



والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان في الزمان فقط والمراد  
بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة انتهى ولما كان  
استعماله في المعنيين يحتمل ان يكون بالاشتراك وان يكون بالحقيقة والمجاز  
اختار الشارح رحمه الله الثاني لان تبادر معنى الغاية فيكون المجاز اولي  
من الاشتراك بوجه (قوله اذ لا معنى لابتداء الغاية) والقول بانه يجوز  
ان تكون الاضافة لادنى ملازمة وقائدها التنبيه على ان من لا يستعمل  
في ابتداء ما لا نهاية له كالامور الابدية مردود لعدم جريانه في انتهاء الغاية  
وكذا القول بحذف المضاف اى لا بد اذى الغاية لان المجاز اولي من الحذف  
(قوله وكثيرا ما يطلقون الغاية) اى تستعمل اللفظ الغاية الذي هو يطلق  
في اصطلاحهم للفائدة المرتبة على الشئ بمعنى الغرض وهو ما لا جله اقدم  
الفاعل على الفعل وبمعنى المقصود مطلقا فالمراد بالغاية الفعل لعلاقة  
انه قد يكون غرضا ومقصودا له كما اذا كان مختارا وليس المراد بالغاية ههنا  
الغرض حتى يلزم اختصاص من الابتداءية بالافعال الاختيارية ولا يصح  
على القدر من اول النهار الى آخره على ما فهم (قوله وهذا الابتداء) اما من  
المكان حقيقة كما كان او تنزيها وفيه اشارة الى ان معنى قولهم لا بد اذى المسافة  
لا بد اذى الفعل منها فلا بد ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتداءية شيئا ممتدا  
كالمسير والمشى ويكون الشئ المجزئ من الشئ الذي ابتدئ منه ذلك الفعل  
فخوشرت من البصرة الى الكوفة او يكون اصل الشئ الممتد فخورت من  
من فلان الى فلان وخرجت من الدار (قوله او من الزمان) اختيارا لمذهب  
الكوفيين من ان من الابتداءية تستعمل في الزمان على الحقيقة لانه الظاهر  
الكثير الاستعمال على ما في الرضي وقال ابن مالك هو الصحيح وقال البصريون  
انهم لا ابتداء في غير الزمان سواء كان المجزئ ههنا مكانا او غيره فخور هذا الكتاب  
من زيد الى عمرو في الباب من لا بد اذى الغاية في المكان فقط واستعمالها  
في غير المكان زمانا كان او غيره على سبيل الاستعارة (قوله لان معنى اعوذ به  
التجنى اليه) في الصراح بلأ بتجنى بانه كرفتن يقال لجأت والتجأت وعذت به  
ولجأت اليه بمعنى قالوا هم: نابعني الى (قوله بالجرح عطف على الابتداء) اشارة  
بذلك الى ان ما وقع في بعض النسخ وللتنبيه باعادة الجار غلط اذ لا معنى لاعادة

الجار

لانه يقضى الى انتهاء ما لا نهاية  
له زحل هذا اللفظ من العبارات  
نحو

الجار ههنا وتركه في قوله لتبعض (قوله اى ويجبى من للتنبيه ايضا) لما كان  
دخول المعنيين تحت جار واحد موهما لكون المجموع معنى من ازال ذلك  
الوهم بالتعبير المذكور واقاد بلا فظ يجبى الى ان مجيئه للتنبيه محقق سواء كان  
موضوعا له كما هو مذهب الجمهور او راجعا الى معنى الابتداء كما ذهب اليه  
الزنجشري (قوله وعلامته) اى وعلامته اللفظية واما المعنوية فتعلم من قوله  
لاظهار المقصود من امرهم اى ان يكون قبل من او بعدهامهم يصلح ان يكون  
المجزئ بها تفسير له ويوقع اسم المجزئ عليه وفيما قدمت من المبدئية يكون  
المذكور بعدها عطف بيان للمهم المقدر ليحصل البيان بعد الابهام فقوله  
يجبى من زيد كرمه اى من خصال زيد فقوله يجبى من زيد في تقدير يجبى  
شئ من خصال زيد كرمه (قوله صحة وضع الموصول في موضعه) بدون تفسير  
كما في الاية او مع تفسير كما في قولهم قد كان من مطر اذا كانت من بيانية  
اى الشئ الذي هو المطر (قوله وقد يجبى اه) اشارة الى ان مجيئه لتبعض قليل  
بالنسبة الى المعنيين السابقين والى انه يجوز ان يكون موضوعا له وان يكون  
راجعا الى الابتداء كما ذهب اليه المبرد وعبد القاهر والزنجشري لان الدراهم  
في قولك اخذت من الدراهم مبدأ الاخذ (قوله وزائدة اه) لم يقل وللزيادة  
لانها تجبى للتأكيده للزيادة (قوله فانه مرفوع اه) باعتبار نيابته عن الخبر  
المحذوف (قوله وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب) حمل التقييد  
بقوله في غير الموجب على التخصيص ليفيد ويصح قوله خلافا للكوفيين لان  
خلافهم انما هو في الجزء السلبى المفهوم ضمنا لافى الجزء الثبوتى المذكور  
صريحاً (قوله نحو ما جاني من احد) والدايل على زيادتها دخولها  
على ما يوصل الفعل اليه اعنى الفاعل واورد مثال التنى لاصالته والنهى  
والاستفهام شبهه واورد مثال الاستفهام اشارة الى اختصاص الحكم به  
(قوله كان بعض مطرا وشئ من مطر) نشر على ترتيب اللف واعترض الرضى  
على التقدير الثانى بان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه  
مشروط بما اذا كان بعضا مما ذكر قبله مجزئاً بمن اوبى نحو قوله تعالى وما منا  
الا له مقام معلوم اى الاملك وحذفه فيما عدا ذلك قليل خصوصاً اذا كان  
المجزئ فاعلا كما فيما نحن فيه لان الجار والمجزئ لا يكون فاعلا لامبنى للفاعل



الاذا كان الجار زائدا نحو كفى بالله (قوله او هو وارد على سبيل الحكاية)  
فالمراد بقواهم لا يكون الا في غير الموجب ابتداء لما تقرر من ان المحكي يبقى  
على حاله (قوله فاجاب) اي مجيب فالظاهر اجيب (قوله سواء كان اه) وهذا  
التعميم بما فيه خلاف ما في الرضى (قوله فان قلب المخاطب) الظاهر  
فان قلب المتكلم منتهى اليك وغاية التكلف ان يقرأ المخاطب على صيغة اسم  
الفاعل وضمير الغيبة قائم مقام الخطاب (قوله وحتى كذلك اه) من الفرق بين  
حتى والى ان حتى يلزمه تقدم ذى الاجزاء لفظا او تقديرا بخلاف الى وان  
الظاهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترا بخلاف الى فان الاظهر  
عدم الدخول الامع القرينة كما اخترا وان الفعل المعدي بحيث يستوفي اجزاء  
المتجزئ الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء الاخير  
او الملاقى له واما الى فان كان ما قبلها ذى اجزاء وبعدها الجزء الاخير او الملاقى  
في حكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبى اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقى  
بعد الى واما ما بعد حتى فقيه الخلاف كذا في الرضى (قوله اي حتى) اي الجارة  
اما اذا كانت عاطفة جازد دخولها على المجرور نحو جاء في القوم حتى انت ورأيت  
القوم حتى اياك ومزرت بالقوم حتى بك (قوله لا تبس المجرور بالمنصوب)  
اي خيف الاتباس مع تخالفهما في المعنى فان المنصوب يجب دخوله فيما قبله  
لكونه بعد حتى العاطفة بخلاف المجرور وهذا الاتباس فيما اذا تقدم  
ذو الاجزاء لفظا نحو فلا والله لا ينبغي اناس \* فتي حثالة يا ابن ابى زياد  
ورده صاحب المعنى بانه يقال في العاطفة حتى اياك بالفصل لان الضمير  
لا يتصل الابعاء له وفي الجارة حثالة بالوصل كما في البيت فلا اتباس والجواب  
ان التغيير في الضمائر باقامة بعضها مقام بعض وان كان خلاف الاصل  
مستعمل في كلامهم على ما في الرضى في بحث لولاك فجواز قيام المنصوب  
بالمرفوع مع انه لازم ايضا على ذلك التقدير لان فيه ارتكابا لثلاثة افعال  
من وجهين اقامة المجرور مقام المرفوع واقامة المنصل مقام المنفصل وما قيل  
انه يجوز الاتباس في مواضع واحوالا دفعه الى القرأتين بخوابه ان الاصل  
عدمه وعمل بعضهم عدم دخولها على الضمير بان مجرورها لا يكون الابعاضا

في التسهيل وشروحه ما معناه  
ان هذا الاستفهام قول  
الزمخشري والمغاربة فلا يكون  
المجرور بحيث عنده الا آخر جزء  
نحو اكلت السمكة حتى رأسها  
او ملاقي اللان نحو فوسرت النهار  
حتى الليل فلا يجوزون سرت  
البارحة حتى نصف الليل بل  
يؤتى حينئذ بالليكونها افعلا  
في اداة الانتهاء ورد عليهم بقول  
الشاعر \*

ان سامي من بعد يا سي همت  
بوصال لو صح لم يبق بوي  
حننت ايلة فآزات حتى  
نصفها راجيا فعدت يؤسا  
قوله وان افعلا المعدي الخ  
لا يستقيم وان جعلناه في حيز  
الظاهر كما لا يخفى خالدا في الموم  
الجهول

عما قبلها او كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ورد عليه صاحب  
المعنى بانه قد يكون ضمير حاضر فلا يعود على ما تقدم فانه قد يكون ضمير غائب  
عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حثاه (قوله على سبيل  
النذرة) اي القلة فيه اشارة الى ضعف استدلاله فان القليل في حكم العدم  
فلا يقاس (قوله يحكمون بشذوذه) اي بكونه على خلاف الاستعمال الفصيح  
للضرورة فهذا جواب غير ما يستفاد من قوله على سبيل النذرة (قوله نحو  
النجاة في الصدق) كان الصدق محيط بهما من جميع الجوانب بحيث لا يخرج  
منها شيء كالظرف بالمظروف (قوله اي على جذوع الخذل) في الرضى الاولى  
انها بمعنى الظرفية تمكن المصلوب في الجذوع تمكن المظروف في الظرف  
(قوله اي لا فائدة لصوق اه) يعني الجار والمجرور ظرف مستقر كاهو الظاهر  
وان معنى كينونته له افادته اياه وان الاصلاق معناه اللصوق فانه يجبي لا زما  
ومتعديا على ما في تاج البيهقي ولم يجعل اللام صلة للوضع لعدم الجزم بوضع الباء  
للمعاني المذكورة ولذا اختلفوا فيما سوى الاصلاق انها معان اصلية للباء  
او من فروع الاصلاق الذي هو مفاد الباء اعم من ان يكون بطريق المقارنة  
والا اصلاق كما في مررت بزيد وفي ابتدى بسم الله الرحمن الرحيم على وجه  
او بطريق المخامرة والمخالطة نحو به داء اي خامرة ولا تكون بباء الاصلاق  
مع مجرورها ظرفا مستقرا الا ان يكون خبرا مبتدأ نحو مروري بزيد (قوله  
الى مجرور الباء) استعمل اللصوق بالي مع انه يستعمل بالباء لئلا يلزم اخذ  
الاصلاق في تفسيره لان الباء التي هي صلة اللصوق بباء الاصلاق وضع الظاهر  
اعنى الباء موضع الضمير كى لا يحتاج الى ارتباطه بالمتن (قوله هذه كما ترى)  
في بعض النسخ بالواو وفي بعضها بدونه على التقديرين جملة مستأنفة لبيان  
مغايرة الاصلاق للايضال الذي هو مشترك بين جميع حروف الجر يعني افادة  
اللصوق المذكور مثل افادته في مررت بزيد اي بمكان قريب منه فاعتبرا  
اللصوق حقيقة وارتكبوا التجوز في الظروف حيث جعل اللصوق بمكان  
قريب منه اصوقا به بخلاف الايضال الذي هو معنى مشترك فان المراد به  
تعلق معنى الفعل بدخول حروف الجر اي تعلق كان من الابتداء والظرفية  
واللصوق وغير ذلك وبما ذكرنا ظهرك ان ما قيل ينبغي ان يزاد على تفسير

عبارة التاج الاثر في الالفاظ  
والاصاق بجزى وادى سيد  
انتهت وعبارته في المجرور المرفوع  
واللصوق والاصاق في العموم منها  
انتهت واستعاره العدم منها  
بعيدة الا ان تعدى الالفاظ  
الثلاثة لمالم يكن فيه خفاء بل  
وجبا يستفاد من كتب ائمة اللغة  
انها ما وردت الا متعديا وصرح  
البيهقي بالانزوم ونسب  
العموم اليه ولو قال فانه كما يجبي  
متعديا يجبي ايضا لازما على ما في  
تاج البيهقي كان اوفق والحق  
لكن دلالة على التراف ليس  
في اخفاء خذ



الاصاق حقيقة او مجازا يشمل الاصواق المجازي نحو مرت بريد فان اراد به ان  
 الاصواق فيه مستعمل في المعنى المجازي فباطل وان اراد ان فيه مجازا في النسبة  
 فهو لا يقتضي التعميم (قوله اي استعانة الفاعل) في التاج الاستعانة يارى  
 كردن حواسي وهذه الباء هي الداخلة على آلة الفعل وهو معنى غير السببية  
 على ما في المعنى فاقيل الاشمل ان يقال للسببية ليس بشئ (قوله والمصاحبة)  
 وهي التي يحسن في موضعها مع وبغنى عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالى  
 قد جاءكم الرسول بالحق اي مع الحق او محققا كما في شرح التفسير ومن هذا قين  
 وجه عدم التعبير بقوله وبغنى مع كافي الى وحتى لعدم لزوم اقامة مع مقامها  
 واما ما قيل ان قوله بمعنى مع يفيد ظاهرا ان المصاحبة معنى حقيقي لكلمة مع  
 واستعمال الى وحتى بمعنى المصاحبة على سبيل المجاز وقوله والمصاحبة يفيد  
 بظاهره ان المصاحبة معنى حقيقي لكلمة الباء وليس استعمالها فيه على سبيل  
 المجاز فعلى تقدير تسليم الفائدةين المذكورتين انما يتم عند من يقول  
 ان المصاحبة معنى حقيقي له لا على مذهب سيويو والقائل بان ما عدا  
 الاصاق معان مجازية متفرعة عنه فلذا لم يجعل الشارح قدس سره العزيز  
 اللام في قوله للاصاق صلة الوضع (قوله ولا يلزم ان يكون السرج حال  
 اشتراء الفرس ملصقا به) اي بالفرس هذا الفرق ما وجد في الكتب المشهورة  
 في النجوف وفيه ان الاصاق على ما فسر لصوق امر بمجرور والباء وهو لا يقتضي  
 ان يكون معمول الفعل ملصقا بمجروره ولا شك ان الاشتراء ملصق بالسرج  
 وان لم يكن السرج ملصقا بالفرس والظاهر ان الفرق بينهما بالعموم  
 والخصوص فان الاصاق مجرد اصواق معنى الفعل بمجروره والمصاحبة  
 ان يكون لمجروره شريك في ذلك المعنى الماصق كما تقتضيه صيغة المفاعلة  
 ففي المصاحبة الاصاق مع خصوصية زائدة عليه وهو كونه بطريق  
 الشركة كما ان الاستعانة الاصاق مع خصوصية ان المجرور الماصق به آلة في  
 قولنا به آء الصاق ولا مصاحبة وفي قولنا اشتريت الفرس بسرجه الصاق مع  
 المصاحبة وبه ظهر عدم صحة قوله فالاصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس  
 وهذا القول بان الضمير راجع الى السرج والجار والمجرور مفعول مالم يسم  
 فاعله او الضمير المستتر راجع الى الاشتراء فيصير المعنى لا يلزم ان يكون السرج

حال اشتراء الفرس ملصقا به للشر آء فصرح بالطلان لانه اذا لم ياصق الشر آء  
 بالسرج حال اشتراء الفرس كيف يصح قوله فعنه مصاحبة السرج واشترائه  
 الفرس معه في الاشتراء وهل هذا الاثم سافت (قوله اي لافادة اه) خص هذا  
 المعنى بتذكير ما سبق لكونه وسط المعاني المذكورة في التاج المقابلة برباشدن  
 وبزايكون وكلا المعنيين صحيح ههنا (قوله اي جعل الفعل اللازم اه) اي  
 جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا والتعدية التي هي مدلول الباء صفة المتكلم  
 والباء في قوله بتضمينه متعلق بالفعل بيان اكيه فيتمه وفي قوله بادخال متعلق  
 بالتضمين والمراد بالتضمين المعنى اللغوي اي اعتبار شئ في ضمن آخر لا التضمين  
 المصطلح وخص الفعل اللازم بالذكر اكثر تعديته فالمعنى الباء يكون لافادة  
 جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا بسبب اعتبار معنى التصيير في ضمنه بادخال  
 الباء على فاعل الفعل اللازم وما قيل ان التعدية عرض من وضع الباء و ليست  
 مدلوله فقايد ادلوم يكن مدلوله لزم ان لا يكون الباء في ذهب بريد معنى  
 (قوله بادخال الباء اه) وليس بمعروف حذف الباء للفعل الا في قوله تعالى  
 آتوني زبر الحديد اي بزبر الحديد على قرآءة آتوني به حمزة الوصل (قوله صيرته  
 ذاهبا) سواء ذهب معه او لا ففي ذهبت بريد وذهبت به واحد كذا قال سيويو  
 وعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل لانه مفعول به لان الباء التعدية عنده  
 بمعنى مع قوله تعالى لذهب بسبعهم الباء فيه للتأكيده عند المبرد لانه سبحانه  
 ذهب معه كذا في الرضى (قوله هذا المعنى) اي بمعنى تغيير معنى الفعل (قوله  
 محضة بالباء) من بين حروف الجر فلا يرد الهمزة والتضعيف (قوله بمعنى  
 اتصال اه) من غير تغيير معنى الفعل (قوله وزائدة) عطف على مجموع  
 الجار والمجرور فالمراد بالخبر خبر المبتدأ في الحال او في الاصل (قوله في  
 الاستفهام) معناه في وقت الاستفهام او في جملة الاستفهام ظرف لزيادة  
 بعد تعلق في الخبر ويجوز ان يكون حالا من الخبر لامطالع تعريض  
 لام صنف بانه ما كان له ان يطلق الاستفهام والنفي (قوله وبما) خص النفي بليس  
 وما لان زيادتها لم تثبت في ان النافية واختلف في لا التبرئة نحو لا خير بخير  
 بعده النافية فقل الباء زائدة وقيل انها بمعنى في والظاهر من كلامه انه لا فرق  
 بين ما المجازية وهو المتفق عليه وبين ما التسمية وهو المختلف فيه فذهب



الفارسي والرخشري الى انهما لا تزداد في خبرها وجوزها غيرهما (قوله قياسا) اي زيادة قياسية او زيادة قياس وكذا قوله سمعا في الرضى وتزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت ودرجت وسمعت وثبقت وحسبت (قوله نحو بحسبك) جعل الرضى زيادة الباء في بحسبك وفاعل كفى ومتصرفاته وفي فاعل افعل التعجب على مذهب سيبويه قياسا ولا منافاة لان زيادتهما من حيث النظر الى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماع ومن حيث النظر الى عموم مواقع حسبك وفاعل كفى قياسا وكذا الحال في افعال القلوب التي مررت (قوله وكفى بالله شهيدا) قال الزجاجي دخلت الباء في فاعل كفى لتضمن كفى معنى اكتف وقيل فاعله مقدر والتقدير كفى الاكتفاء بالله فحذف المصدر وبقي مفعوله بالا عليه وعلى هذا لا تكون الباء زائدة (قوله والتي بيده) اي نفسه ولو كان المراد به التي نفسه بسبب يده لم تكن الباء زائدة (قوله واللام) هذه اللام مكسورة مع كل ظاهر الامع المستغاث المباشر ليا ومفتوحة مع كل مضمر الامع ياء المتكلم (قوله للاختصاص) اي الحصر كما ذهب اليه البعض والارتباط والمناسبة كما هو التحقيق ويؤيده عدم اللام من طرق الحصر وكثرة استعماله في مواقع لا حصر فيها واليه يشير تعميم الشارح قدس سره العزيز (قوله بملكية) اشارة الى ان ما ذكره من معاني اللام من الملك والاستحقاق كلها داخله في الاختصاص (قوله اي لبيان علة شئ) يشير الى ان التعليل على ما في التاج جيزي راعى انما هو فعل المتكلم وكيونونة اللام له باعتبار بيانه ودلالته على كون مجروره علة والمراد من العلة ما لا يجله الشئ وقوله ذهنا وخارجا يتميز من العلة (قوله ضربت للتأديب) فان التأديب علة غائية للضرب متقدمة عليه في الذهن متأخرة عنه في الخارج مترتبة عليه والفرق بين الضرب والتأديب بالاعتبار فانه من حيث انه فعل يؤلم ضرب ومن حيث انه يترتب عليه الاثر عند ما لا ينبغي تأديب فهو كقولهم رماه فقتله (قوله نحو خرجت لمخافتك) فان المخافة مقدمة في الوجود على الخروج حاملة عليه (قوله وبمعنى عن) وهي اللام الداخلة على اسم من غاب حقيقة او حكما عن قائل قول يتعلق به وجعله شارح التسهيل بمعنى من اجل والرضى جوزا اعتبار اللفظ واعتبار المعنى في المحكي بالقول فلك ان تقول قال انا قائم

رعاية للفظ المحكي وان تقول قال زيد هو قائم اعتبارا لحال الحكاية فان زيدا في حال الحكاية غائب ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاولا كثيرا استمعنا لافاذ لا يتعين ما قاله ابن الحاجب (قوله اي قلت عنه) ولو كان اللام بمعنى ما كان زيد مخاطب القول فوجب ان يقول انت لم تفعل الشر (قوله وزائدة) وهو فيما اذا دخل على مجرور يصل اليه معنى الفعل بدون اللام كما في ردف لكم فانه من بعد بنفسه (قوله وبمعنى الواو في القسم) قوله في القسم المراد المقسم به ظرف مستقر وقع حالا من ضمير قوله يعني الواو وقوله للتعجب ظرف لغو لا قسم ان اريد به الامور العظام التي من شأنها ان يتعجب منها على ما في الرضى والمعنى ان اللام يكون بمعنى الواو حال كونه في القسم الذي جوابه تلك الامور وظرف مستقر حال من ضمير في القسم الراجع الى اللام ان اريد به معناه الظاهر على ما في الباب والمعنى ان اللام للقسم والتعجب وعلى التقديرين هذه العبارة على طبق العبارة السابقة اعني قوله بمعنى عن مع القول وما قيل من ان قوله في القسم متعلق بمعنى الواو واللام في قوله للتعجب لا وقت والمعنى بمعنى الواو التي في القسم وقت التعجب فلا ينبغي ركاكته وانما لم يقل بمعنى الواو لان الواو اصل في القسم وان كان الباء اصلا ولا اشتراك اللام مع الواو في دخول حرف العطف نحو قوله فوالله فله ولذا لم يقل وبمعنى التاء مع اشتراكهما في الاختصاص بلفظ الله (قوله وانما يستعمل اه) اما اشارة الى ان المراد بالتعجب ما من شأنه ان يتعجب منه على ما في الرضى او الى فائدة زائدة لا بد من اعتبارها ان اريد به المعنى الظاهر (قوله ورب للتقليل) فيه ست عشرة لغة ضم الراة وقتها وكلاهما مع التشديد والتخفيف فالوجه الاربعة مع تاء التانيث ما كنة او متحركة ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد والتخفيف كذا في المعنى (قوله لانشاء التقليل) في التامح التقليل باند كى وانمودن والمعنى لاحداث المتكلم اذا المتكلم يستعمل مدخوله وان كان كثيرا في الواقع تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رجلا لقيته اي لا تذكر لقائي للرجال بالمرّة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا (قوله ولذا وجب اه) فان مغير الجملة يجب ان يتقدمها كما مر غير مرة وقيل لان القلة



في معنى النفي (قوله كما انكم اه) ايضاح لحكم رب بحكم مقابلها فان الاشياء  
تتبع باضدادها (قوله مختصة بنكرة موصوفة) اذا كان مجرورها ظاهرا  
على ما في المعنى والقرينة عليه قوله وقد تدخل اه او نكرة ظاهرة او مضمرة  
نحو ربه رجلا فان هذا الضمير نكرة عند الاكثرين على ما في العباب والمراد  
بالموصوفة اعم من ان تكون حقيقة او حكما فان التمييز للضمير المبهم كالوصف له  
والوصف اعم من ان يكون مفردا او جملة اسمية نحو رب رجل ابوه كريم او فعلية  
نحو رب رجل لقيته واجاز بعض الخويعين ان تجر المعرفة وان شئت  
ربما الجامل الموقبل فيهم \* مجر الجامل وصفته فان حجت الرواية جل على زيادة ال  
وحكي الاسم رب اي رب اخيه على نية الانفصال (قوله اعدم احتياجاها) اه  
يعني مدلول رب لما كان تقليل نوع مبهم من الجنس لم تكن محتاجة في دلالتها  
عليه الى المعرفة فتختص بالنكرة اذ لو دخلت على المعرفة لزم احتياجاها اليها  
في الدلالة لما ان الحروف محتاجة في دلالتها على معانيها الى ذكر متعلقاتها لكون  
معانيها غير مستقلة بالمفهومية وحاصله ان مدلولها ليس بتقليل متعلقا بامر  
معين فيمتنع دخولها على المعرفة بخلاف سائر الحروف فان معانيها جزئية  
متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فيدخل القيلتين وبما حررنا لك اندفع ما قيل  
من ان عدم الاحتياج مشترك بين رب وسائر الحروف الجارية مع عدم  
اختصاصها بها وايضا عدم احتياجاها انما يقتضي عدم اختصاصها بالمعرفة  
لا اختصاصها بالنكرة وظاهر ايضا ما قيل ان وضع رب لما كان لتقليل نوع  
من جنس وجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها بدون  
التعريف فلو عرف لوقع التعريف ضائعا لان عدم احتياجاها الى المعرفة  
لا يقتضي ضياع التعريف لجواز ان يكون مقتضى التعريف شيئا آخر سوى  
رب لتحقيق التقليل الذي هو مدلول رب وهو تقليل نوع من جنس فان النكرة  
تدل على الجنس والوصف يختصه فيصير نوعا ورب يفيد تقليله وما قيل ان ذلك  
انما يقتضي تقييد النكرة مطاقا لا تقييدها بالوصف فندفع من انها نكتة بعد  
الوقوع (قوله صار اخص واقل اه) لان الاصل في الصفة ان تكون مقيدة  
(قوله واشترط اه) اشارة الى ان قوله على الاصح قيد لقوله موصوفة بالنكرة  
ايضا لان اختصاصها بالنكرة متفق عليه (قوله ومن وافقه) اي المبرد وابن

السراج

ربما الجامل الموقبل فيهم \* وعنا جيبين من الممار  
الجامل اقطع من الجبال برعانه واربابه  
والحي العظيم والاول انساب وان احتاج الى  
نوع من التجريد والموقبل على صيغته اسم الفاعل  
من التفعيل الذي يقتضي الابل ويربها  
والعنا جيب جيبا داخل واحد لها غنوج  
كعصفور الممار كتاب جمع ممر وهو ولد  
الفرس ويمكن كون الموقبل اسم مفعول مع  
تغير التجريد وفي البيت شد وذاخر وهو دخول  
رب المسكوفة بما على غير الفعل وهو تمتع  
عند غير الجزولي وقد اتزم بعضهم كون الفعل  
ماضيا لان وضع رب لتقليل في الماضي  
حالة التقيد

قوله كما انكم اه ايضاح لحكم رب بحكم مقابلها فان الاشياء  
تتبع باضدادها (قوله مختصة بنكرة موصوفة) اذا كان مجرورها ظاهرا  
على ما في المعنى والقرينة عليه قوله وقد تدخل اه او نكرة ظاهرة او مضمرة  
نحو ربه رجلا فان هذا الضمير نكرة عند الاكثرين على ما في العباب والمراد  
بالموصوفة اعم من ان تكون حقيقة او حكما فان التمييز للضمير المبهم كالوصف له  
والوصف اعم من ان يكون مفردا او جملة اسمية نحو رب رجل ابوه كريم او فعلية  
نحو رب رجل لقيته واجاز بعض الخويعين ان تجر المعرفة وان شئت  
ربما الجامل الموقبل فيهم \* مجر الجامل وصفته فان حجت الرواية جل على زيادة ال  
وحكي الاسم رب اي رب اخيه على نية الانفصال (قوله اعدم احتياجاها) اه  
يعني مدلول رب لما كان تقليل نوع مبهم من الجنس لم تكن محتاجة في دلالتها  
عليه الى المعرفة فتختص بالنكرة اذ لو دخلت على المعرفة لزم احتياجاها اليها  
في الدلالة لما ان الحروف محتاجة في دلالتها على معانيها الى ذكر متعلقاتها لكون  
معانيها غير مستقلة بالمفهومية وحاصله ان مدلولها ليس بتقليل متعلقا بامر  
معين فيمتنع دخولها على المعرفة بخلاف سائر الحروف فان معانيها جزئية  
متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فيدخل القيلتين وبما حررنا لك اندفع ما قيل  
من ان عدم الاحتياج مشترك بين رب وسائر الحروف الجارية مع عدم  
اختصاصها بها وايضا عدم احتياجاها انما يقتضي عدم اختصاصها بالمعرفة  
لا اختصاصها بالنكرة وظاهر ايضا ما قيل ان وضع رب لما كان لتقليل نوع  
من جنس وجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها بدون  
التعريف فلو عرف لوقع التعريف ضائعا لان عدم احتياجاها الى المعرفة  
لا يقتضي ضياع التعريف لجواز ان يكون مقتضى التعريف شيئا آخر سوى  
رب لتحقيق التقليل الذي هو مدلول رب وهو تقليل نوع من جنس فان النكرة  
تدل على الجنس والوصف يختصه فيصير نوعا ورب يفيد تقليله وما قيل ان ذلك  
انما يقتضي تقييد النكرة مطاقا لا تقييدها بالوصف فندفع من انها نكتة بعد  
الوقوع (قوله صار اخص واقل اه) لان الاصل في الصفة ان تكون مقيدة  
(قوله واشترط اه) اشارة الى ان قوله على الاصح قيد لقوله موصوفة بالنكرة  
ايضا لان اختصاصها بالنكرة متفق عليه (قوله ومن وافقه) اي المبرد وابن

السراج على ما في الرضى (قوله وقيل اه) فائله الاخفش والفرآ ومن وافقهما  
(قوله اسلمها) اي معناها الموضوعية له (قوله كالحقيقة اه) فان المجاز المشهور  
يلحق بالحقيقة والحقيقة المتروكة بالمجاز (قوله يعني الفعل الذي تعلق به رب)  
يعني انها حرف جر فلا بد لها من فعل يوصل معناها الى مجرورها وهو مذهب  
البصر بين والدليل على ذلك مساواتها لسائر الحروف في الدلالة على معنى  
غير مفهوم بلفظها بخلاف اسماء الاستفهام والشرط فانها تدل على مفهوم  
بلفظها وانهم لم يروها تنجر بحرف الجر ولا باضافة فلا يقال رب رجل ولا غلام  
رب رجل لكنه يشكل حرفيتها بنحور رب رجل كريم اكرمت فان الفعل  
المتعدي لا يوصل بحرف الجر ونحور رب رجل كريم اكرمته لان الفعل  
لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا ونحور رب رجل كريم جاءني  
في جواب من قال ما جاءك رجل فانه يكون كقولك يزيدم والضمير في مرزبد  
وهو تمتع واعتذر عن الاول بان ذلك لتقوية العمل فان الفعل المتأخر يضعف  
عمله في المفعول المتقدم نحو يزيد ضربت وفيه ان التقوية مختصة باللام وعن  
الثاني والثالث بان جاءني واكرمته صفة رجل والعامل محذوف اي مقدر  
وفيه ان المعنى تام بدون التقدير كما في رب رجل كريم اكرمت وان الاشكال  
بعد التقدير باق بحاله لان الفعل لا يوصل الى فاعله بحرف الجر قال الشيخ  
الرضي ويقوى عنده مذهب الكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة  
فعني رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس واعرابه رفع ابداء على انه  
مبتدأ لا خبر له ولتضمنها النفي الذي له صدر الكلام كان لها صدر الكلام  
ولذا يدخل عليها العامل (قوله ماض) مذهب اكثر الخويعين ومنهم المبرد  
والفارسي ان ما تعلق به رب يجب ان يكون ماضيا وذهب ابن السراج الى انه  
يجوز ان يكون حالا ومنع ان يكون مستقبلا وذهب بعض الخويعين الى  
انه يجوز ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واما اكثر وهو اختيار ابن مالك  
وهو الصحيح كذا في شرح التسهيل (قوله لانها لتقليل اه) اي لا نشاء تقليل  
نوع من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به فانك اذا قلت رب رجل  
لقيت كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي تلقاه فيما بعد قليل وانما  
يعلم الله وقوله تعالى ربما يود الذين كفروا متأول بتزيله منزلة المحقق لصدق

عبارة الرضى لان معنى رب رجل كريم اكرمت  
نفي واحد والاول جواب بالاختلاف في مكان  
الثاني ايضا جوابا فلا يكون صفة انتهى







اي لا يعتبرون ليشمل ما اذا كان قبلها ما يصلح للعطف عليه ايضا (قوله لان ذلك) اي تقدير المغطوف عليه في الواو تعسف بخلاف تقديره في الفاء وبطل لان اظهار رب بعدهما دل على كونهما على اصلاهما فلا يكون التقدير فيهما تعسفا (قوله انما يكون عند حذف الفعل) فالمعنى لا يكون مستعملا الا عند حذف الفعل ولا يكون مستعملا الا لغير السؤال فقوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله لغير السؤال خبر ثان او خبر لواو القسم ولا يجوز ان يكون احدهما متعلقا بشيء كون والاخر خبرا او كلاهما متعلق به على انها تامة والا لكان الجزء الاخير من الكلام مقصورا عليه كما تقر في انما فيكون المعنى ما يكون عند حذف الفعل الا لغير السؤال وذلك غير مقصور مع انه يوهم انها عند عدم حذف الفعل تكون للسؤال (قوله فعل القسم) اي فعل مدلول القسم او مشتق من القسم (قوله وذلك لكثرة استعمالها في القسم) فانها لكثرة الاستعمال تدل على الفعل المحذوف وتقتضي التخفيف لطول الكلام بفعل القسم والمقسم به والمقسم عليه (قوله فهي اكثر استعمالا) اي اذا لم يجوز ذكر الفعل معها لكثرة الاستعمال علم انها اكثر استعمالا من الباء حيث يجوز ذكر الفعل معها وان حكم باصالة الباء لان اصلها الالتصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما مشفويتين ومعنويا لما في الواو من معنى الجمعية القرينية من معنى الالتصاق كذا في الرضى وفيه ان هذا يشعر بان واو القسم في الاصل واو العطف وقد صرح بانها لم تكن في الاصل واو العطف كما مر (قوله يعني لا يستعمل الواو اه) اشار بهذا التقرير الى انه حكم مستقل كما عرفت سابقا يعني لا يكون جوابه ما يدل على الطلب كالامر والنهي والاستفهام (قوله خطأ اه) بتخصيصه باحد القسمين وخص غير السؤال لكثرة وكثرة استعمال الواو في القسم ولكونه معلوما مما سبق لم يتعرض له بخلاف الاختصاص بالظاهر وباسم الله (قوله يعني ان الواو مختصة اه) اشار الى ان قوله مختصة خبر لقوله واو القسم ولا يجوز ان يكون حالا من ضمير يكون كما وهم لما مر من لزوم كونه محطاً للعصر (قوله لاصلاته) فان الضمير فرع الظاهر عبر عنه به للاختصاص والاصل اولى بالاستعمال (قوله في اشتراطها اه) لم يقل في اختصاصها بالظاهر وان كان منها شاملا

ايضا

وايضا  
رسم دار وقت في طالع  
سكت اذ في الحياة من جلاله  
باقى الايات تقضى طول احوال النفس بدي

ايضا لان فهمه من قوله مختصة باسم الله ففي ادخاله في مثلها تكرار (قوله باسم الله) اي باسم هو لفظ الله (قوله فالمراد اه) يعني ان المذكور سابقا اربعة احكام الاختصاص بالحذف والاختصاص بغير السؤال والاختصاص بالظاهر والاختصاص باسم الله وليس المراد بالجميع جميع تلك الاحكام حتى يصير المعنى ان الباء اعم منهما في الاختصاص فيفيد انها توجد مع الاختصاص وبدونه بل المراد جميع الامور المحكوم باختصاصها ومعنى اعميتها في الامور المذكورة انها لا تختص بوجودها ولا بعدمها بخلاف الواو والتاء فانها مختصان بوجودها فلا يرد ان الاعمية في الحذف مثلا تفيد كون حذف الفعل في الباء اكثر من حذفه فيهما وهو فاسد (قوله ويتلقى القسم اه) في الصحاح تلقاه استقبل ومنه قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات اي استقبلها وفي الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى الجليب اي استقبال ما يجلب الى البلد فالمعنى يستقبل القسم بكذا اي يؤتى في جوابه اللام وان اه (قوله لغير السؤال) اشارة الى ان اللام في قوله القسم لا عهد اي القسم المذكور سابقا بقوله لغير السؤال فان المعهود كما يكون بلفظه يكون بغير لفظه فاقبل انه اشارة الى ان اطلاق المصنف القسم تقصيره منه قصور عن فهم المراد (قوله باللام اه) اختصاصها بالذ كرمع انه يجاب بان النافية ايضا نحو والله ان زيد قائم لكونه قليلا والمصنف رحمه الله في صدد بيان القواعد الكثيرة الاستعمال واماني الجواب بلم وان فنادر لا يقاس عليه (قوله فاللام اه) هذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد والفرق بينها وبين لام الامر من حيث العمل وتفصيل الكلام في هذا المقام ان القسم الذي لغير السؤال جوابه اما جملة اسمية مثبتة فيلزمها ان واللام وقد يجمع بينهما وحينئذ يدخل اللام على الخبر فلا تستغنى الاسمية عنهما من دون الاستطالة الانادرا واما جملة اسمية منفية فيلزمها ما ولا وان النافية واما جملة فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا غير متصرف او متصرفا في معنى التعجب او المدح فيلزمها مع اللام قد اوما في معناه مثل ربما وقد يقدرد وقد يكتفى باللام باللفظ ولا يكتفى بقدا اذا طال القسم او كان في ضرورة الشعر نحو قوله تعالى قد افلح من زكاه وان كان مضارعا استقباليا يلزمها اللام

واما مع الاستطالة فتستغنى  
عنهما كقول بعض العرب  
اقسمت بمن بعث النبيين  
مبشرين ومنذرين وختمهم  
بالمرسل رحمة للعالمين هو سيدهم  
اجمعين اي لهوسيدهم خد  
المسكين

في

س

٤٣



مع فوت التأكيده اذا دخلت على نفس المضارع الانادرا ولا يكتفى باللام  
او بالتون الا في ضرورة الشعر واذ لم يدخل على نفس المضارع يكتفى باللام  
نحو ولئن منم اوقلتن لالى الله تحشرون وان كان مضارعا خاليا يكون  
باللام من غير التون واما جملة فعلية منفية فيلزم في الماضي ما اول ولا يلزم  
تكرار لامها لان الماضي يتقلب في الجواب مع لامه مستقبلا وفي المضارع  
استقباليا او خاليا مع التون او بدونها هذا كله اذ لم يكن الجواب شرطية  
امتناعية فانه لا يصدر حينئذ الا بواو او لا (قوله وقد يحذف حرف النفي)  
اي مع المضارع والماضي والجملة الاسمية كذا في التسهيل وانكر الرضي الحذف  
مع الماضي والجملة الاسمية وكثر هذا الحذف مع المضارع المجرد عن التأكيده  
مع ثبوت القسم كما في المثال المذكور في الشرح ومع الماضي عند تقدم النفي  
على القسم نحو لا والله شر شيء اي لا ضرر بيني وقل مع حذف القسم وعند  
تقدم النفي عليه (قوله لا تفأوه) قدر لانه اكثر استعمالا في نفي المضارع  
والقرينة عدم صحة المعنى بدون لا (قوله اي جواب القسم) اي الجملة التي يترقى  
لاجلها بالقسم كأن القسم يطالبها كالسؤال للجواب (قوله اذا عترض) يقال  
اعترض اي صار كالخشبة المعترضة في النهر كذا في الصحاح والقاموس فالمعنى  
اذا صار القسم كالخشبة المعترضة في النهر اي متوسطا بين اجزاء الجملة اه  
فقوله اي توسطيان لحاصل المعنى وليس هذان باب التنازع كما هو لان  
اعترض لازم (قوله لا تسمى الا الدال على الجواب) لان قضاء القسم الصدارة  
اي كونه انشاء (قوله لا الجواب) مجامعة لامع النفي والاستثناء فتقع  
في تراكيب المصنفين للتخصيص على المقصود وان لم تقع في كلام البلغاء  
الذين يستشهد بكلامهم نص عليه في المطول (قوله ولهذا لا يجب فيها  
علامة جواب القسم) من الامور المذكورة فلا يرد قضاء على ما ذكر لانه ليس  
جواب القسم (قوله اي لمجاوزة شيء اه) سواء كان مجاوزة شيء عن مجرورها  
كما في رميت السهم عن القوس او مجاوزة مجرورها عن شيء نحو اطعمته عن  
الجوع فيدخل تارة على المجاوزة وتارة على التجاوز لكن بقي قيد ذكره الرضي  
وهو ان تكون المجاوزة بسبب احداث مصدر المعدي بها فان بعد السهم عن  
القوس بسبب الرمي وعطف التعدي للاشارة الى ان صيغة المفاعلة بمعنى اصل

الفعل (قوله اي استعلاء شيء على شيء) اما حقيقة كما في المثال الاول او مجازا  
كما في المثال الثاني كانه تحمل ثقل الدين على عنته او ظهره (قوله امين) بمعنى  
جانب وفوق فيبينان حينئذ اكونهما على لفظ الحرفين ومناسبتين لهما معنى  
فيلزم عن الاضافة بخلاف على (قوله بدخول من عليهما) حال من ضمير  
يكونان اي يكونان امين حال كونهم ما ملتبسين بدخول من ولا يستعملان  
بدونها كان ذلك علامة يعلم بها اسميتها فلذلك قال الشارح قدس سره العزيز  
يعلم ذلك وليس مراده ان الظرف متعلق يعلم كما هو ظاهر اللفظ اذ لا قرينة  
على تقدير الفعل الخاص (قوله للتشبيه) في الصراح التشبيه ما تذكره (قوله  
اذا التقدير ليس مثله شيء) به قال الا كثرون اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس  
مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوضيح كيد نفي المثل  
لان زيادة الحروف بمنزلة اعادة الجملة تانيا قال ابن جني ولا نهم اذ بالغوا في نفي  
الفعل عن احد قائلوا ذلك لا يفعل كذا ومرارا هم انما هو النفي عن ذاته لانهم  
اذا نفوه عن هو على اخص اوصافه فقد نفوه وقيل الكاف غير زائدة  
ثم اختلف فقيل الزائدة مثل كازيدت في مثل فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قال  
وانما زيدت ههنا ليفصل الكاف عن الضمير انتهى والقول بزيادة الحرف  
اولى بل بزيادة الاسم لم تثبت وقيل لازيادة فيهما ففعل مثل بمعنى الذات وقيل  
بمعنى الصفة كذا في المغني وقيل هو من قبيل الكناية على طريق ليس لاخ زيد  
اخ اي ليس له اخ اذ لو كان له اخ لكان لاخته اخ وهو زيد وما قيل ان نفي مثل  
المثل لا يستلزم نفي المثل لان مثل الشيء اضعف منه فتوهم محض لان المماثلة  
هي الشركة في اخص الصفات والمساواة في جميع الوجوه مما به المماثلة صرح  
به في شرح العقائد النسفية (قوله بمعنى المثل) ولا يقع كذلك عند سيبويه  
والحقيقين الا في الضرورة وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار  
نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة  
ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا كذا في المغني (قوله نحو يضحك) وقيله  
بيض ثلاث كنعاج جم يبيض صفة محذوف اي نساء يبيض جمع يضاء والمراد  
بالنعاج ههنا بقرات الوحش وكثيرا ما يشبه بها النساء في العيون والاعناق  
والجسم جمع جناء وهي التي لا قرن لها (قوله للطائفة) متعلق بمثل (قوله

مثال النادر قول سيد الصادقين  
والصادقين الى بكر رضى الله  
عنه والله انا كنت الظالم منه اي  
لانا وضمير من راجع الى الفاروق  
الاعظم رضى الله عنه قاله حين  
خاف ان ينال عمر من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ما يكرهه  
بسبب معاصاة صارت بينهما  
رضى الله تعالى عنهما شي



ما انا كانت) من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض (قوله مذومنداه) مذ  
بسيط مبنى على الضم وقد بينى على السكون قيل هو مخفف منذ لرجوعهم  
الى ضم الدال في هذا اليوم ولولا لكسر وتصغيرهم اياه على منيذ وجمعه على  
امناذ وفيه انه لم يثبت في استعمال الفصحاء وانه يجوز ان يكون الضم  
للاتباع وقيل انه كلمة برأسها وهو الحق لان الاصل عدم التصرف وكسر  
ميمهم مألوفة سامية وهما حرفا جاراذا انجز ما بعدهما عند الاكثرين وبعض  
البصريين على انهما اسمان وما بعدهما مجرور بالاضافة واذا لم ينجز  
ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين وقد مر ذلك في بحث الظروف  
فلذا لم يتعرض المصنف رحمه الله لبيان اسميتهما وقوله للزمان خبراى يكونان  
للازمان والشارح رحمه الله خص الزمان بالماضى والحاضر اشارة الى انهما  
للبيان اذ لا يمكن ان يراد مستعملان للزمان والا لزم كونهما اسمين فبين ذلك  
بانهم مالا لابتداء والظرفية والى هذا اشار الشارح رحمه الله بقوله فهما بتقدير  
الابتداء مع الفاء يعنى ان قوله للزمان تعهيد وتوطئة والمقصود بالنسبة  
للابتداء آه (قوله يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى) اى بمدخولهما قال  
المصنف رحمه الله فى امالى الكافية لا يدخل مذومنداه على ما مضى او حاضر  
فان دخلتا على ماض فعنهما مالا لابتداء واذا دخلتا على الحاضر فعنهما  
الظرفية هكذا فى المعنى والتسهيل وفى الرضى قالوا اذا انجز بهما ما بعدهما  
فهما حرفا جارا فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو  
ما رأيت مذومنداه اى منه ولا يتم ذلك فى نحو قولك ما رأيت مذومنداه  
اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رأيت مذومنداه الا ان يفسر اول  
اليومين بتقدير المضاف وان كان الفعل حالا فنحو اراه مذومنداه ومنذ اليوم  
فهما بمعنى فى (قوله لا تكون) بصيغة الخطاب (قوله للظرفية) المختصة بمعنى  
فى (قوله من غير اه) تفسير للمختصة واشارة الى انه اذا اعتبر معنى الابتداء  
ففيه معنى الظرفية ايضا ضرورة وقوع الفعل فى مدخوله (قوله يجعل الاول  
مثالا اه) ليكون النشء على ترتيب اللف وان احتمل الثانى بتقدير المضاف  
اى فى خبر يومنا (قوله كما يتوهم بحسب الظاهر) فان الظاهر ان يكون  
المثالان للمعنيين وانما قال يتوهم لانه بعد التأمل لا يساعده كون المثالين لهما

الابتكاف (قوله دخول شهرنا) ولا حاجة الى تقدير وقت مضاف الى الدخول  
لان ذلك انما هو فى مذومنداه الاسمين ليصح الحمل كما مر (قوله لاستثناء ما يعررها  
اه) واذا استعمل حاشى فى الاستثناء وفى غيره فعنناه تنزيه الاسم الذى بعده  
من سوء ذلك كرفيه او فى غيره فلا يستثنى به الا فى هذا المعنى كذا فى الرضى  
(قوله الحروف المشبهة بالفعل) اى اعتبر شبهها بالفعل للاعمال ولذا قال  
وجه شبهها اى وجه المشابهة التى اعتبرت ولم يقل يعتبر وجه شبهها (قوله  
فلا نقسامها) اى باعتبار تمام حروفها الى الاقسام كالقوله باعتبار تمام حروفه  
وكونه سدا سيما ايضا يعتبر لا يضر فى تلك المشابهة وكذا كون الاسم ايضا  
منقسم الى تلك الاقسام اذ غاية انها مشابهة للاسم ايضا لكنه لم تعتبر تلك  
المشابهة لعدم ثمرتها (قوله ولبنائها على الفتح) لاستقلالها بسبب تشديد  
الاولى والآخر والتاء وهى جهة مشابهتها بالماضى واماميهما بالفعل فى الوزن  
فان كفو ران كفو ركان كظعن وامكن كضاربن وليت كليس ولعل فى بعض  
لغات سارهى لعن كظعن فوزن عروضى غير معتبر عندهم وكذا انقسامها الى  
المدغم وغير المدغم اذ الاختصاص له بهذه الحروف حتى يكون سببا لعمالها  
واما الحروف النعمير المنصوب ونون الوفاية واقتضائها الاسمين فترتب على اعمالها  
فلا يكون مقتضيا له والكلام فى بيان الشبه المقتضى له (قوله معانيها معانى  
الافعال) لكون كل منهما معانى جزئية لا باعتبار النسبة الى الفاعل المعين  
فى مفهوم الافعال كالحروف (قوله مثل اكدت اه) بصيغة الماضى المستعملة  
للاشياء الدالة على تحقق معانيها كالحروف كذلك (قوله على انها  
اذا لوحظت اه) وانما يعر عنها بالاسم بادعاء ان ذكر الاصول ذكر الفروع وما قيل  
ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف كعنب والحرف بمعنى حرف التهجى  
يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللغة على الاحرف فالنحو لما اصطلموا فى تسمية  
قسم الكلمة حرفا لم يجمعوه على الاحرف واذا لم يتعدد جمع التكسير يكون  
مشتركا بين القلة والكثرة فبرده ما وقع فى التسهيل وغيره من التعبير بالاحرف  
الناصبة للاسم الرافعة للخبر (قوله اخرهما) مع ان كونها ثلاثية وربما هيبة  
وخماسية يقتضى خلاف هذا الترتيب (قوله لكونها ثلاثية) دأنا بخلاف  
الاربعة الباقية فانها ليست كذلك اذ الثلاثة ليست للاشياء اصلا وكان

ينبغى ان تعيد بكونها مجردة عن ما والاقتضا  
حكى الرضى عن الاخفش فى باب الاستثناء  
قول الشاعر رأيت الناس ما حاشى قرينا  
فانما نحن افضلهم فعلا لا يمكن فى الرضى بعد  
ما ينقضه فليراجع خد  
اى فى ايت وكونه بالتحبة المثناة اولى منه  
بالفوقية وقوله لاستقلالها اه صرح بعمله  
العله لانه قد يقال ان قطة او اخرها انما هى  
لمشابهة الفعل فتمنع حينئذ تعليل المشابهة  
بالبناء على الفتح لظهور لزوم الدور منه خاله  
المسكين

اى لم يرد للمفرد بناء جمى القلة والكثرة معا  
بان يكون له بناء القلة فقط كارجل فى الرجل  
بكسر الراء او بناء الكثرة فقط كرجل فى الرجل  
لضد المرأة وهكذا كل جمع لا يجمع مفرد  
الا على كاجل ومصانع والوجه ظاهر خاله



متساويان وهو مخالف ايضا لقوله فتلغى على الافصح (قوله فان لا تغير) انقاء  
بيان لتفصيل الاحوال المختصة بكل واحد منهما بعد بيان الاحكام المشتركة  
بينهما ولم يبين معنى ان المكسورة والمفتوحة لشهرة كونهما التأكيد فالمكسورة  
لتأكيد النسبة التامة والمفتوحة لتأكيد النسبة الاضافية المسبوكة من  
الاسم والخبر (قوله هاء ادا جلة) الغمير راجع الى جملتها والمراد ما عبر به او مثل  
هذه العبارة شائع في محاوراتهم قالوا سمي الاسم اسما والفعل فعلا والحرف  
حرفا فلا يتوهم استلزام المفعول الاول للثاني وبعض الناصرين يحذفوا العبارة  
بضمير التثنية في مماها وكانت وعلمها فان في حكم المفرد بتأويل مصدر  
خبرها. ضافا الى اسمها هاء في بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وبلغني انك زيد  
اي زيد ينك وقس على ذلك فكمالة ان اخرجت الجملة عن الاسناد التام فجعلتها  
مركبا اضافيا (قوله وجب الكسر في موضع الجمل) اورد صيغة الجمل  
اشارة الى اختلاف انواعها كما قالوا في كتاب الطهارات وقوله وجب الكسر  
في موضع الجمل اي وجب الكسر في ان اذا وقعت مع مدخولها في موضع الجمل  
فسدت مسدها فلا ينفذ بما اذا وقعت بعد الفاء الجزائية واذا انفاجا فانه  
موضع الجملة مع عدم وجوب الكسر لانها على تقدير الفتح ليست مع  
مدخولها سادة مسددة الجملة بل مسددة الجملة واما وقوعها بعد علمت فيجب  
تحقيقه من انها مفتوحة صورة مكسورة معنى (قوله فكسرت ان) يحتمل  
ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله وان يكون مفعولا به وكذا في قوله وتحت ان  
والمراد بان هذه السكامة مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة (قوله اي  
في ابتداء الكلام) في شرح التسهيل للعلامة المصري ان بعض النحاة جعل  
المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم نحو هو قصدك فيجوز نصبه  
ابتداء تقدير في والمراد من الكلام المعنى اللغوي والالزام المصادرة مع كونه  
في ابتداء الكلام يكون ما بعدها كلاما مستأنفا لا يعلق من حيث الاعراب  
بما قبلها سواء كان في ابتداء كلام المتكلم او في وسطه نحو اكرم زيدا انه فاضل  
ونحو الانهم هم المنسدون ونحو نعم انه فاضل ونحو يابني ان الله اصطفى  
اصم الدين ونحو مرض فلان حتى انه لا يرجي شفاؤه فان قلت لم يقصد  
المصنف ههنا حصر مواقع الكسر في الحاجة الى التعميم قلت مواقع الكسر

على

على ما ضبط في التسهيل سبعة ان تكون مبتدأة وموصولا بها وجواب القسم  
ومحكية لقول وواقعة موقع الحال وموقع اسم عين او قبل لام معلقة وزاد  
بعضهم ثامنا وهو بعد حيث ولا شك ان الامثلة المذكورة لا يمكن ادخالها  
فيما عدا المبتدأة فلذلك عم قوله لكن كونه موضع الجملة لان التكلم  
بالمفردات من غير ان يلفظ بها في الجملة باطل لعدم افادتها افادة تامة فلو فتحت  
في الابتداء يلزم الابتداء في المفرد وما قيل ان كونه موضع الجملة لا يمنع الفتح  
ابتداء في مثل انك قائم عندي ما لم يضم اليه ضمنية امتناع كون المفتوحة  
في صدر الكلام فاذا اعتبرت فهي مستقلة في وجوب الكسر في الابتداء من  
غير حاجة الى اعتبار كونه موضع الجملة قد فزع بان المقصود ان الجملة المصدرة  
بان وحدها اذا وقعت في الابتداء يجب كسرها لكونه موضع الجملة وفي المثال  
المذكور في ابتداء الجملة المصدرة بان وحدها بل بما بعدها قال المصنف  
في امالي المسائل المتفرقة ان يكسر ان في موضع الابتداء يكن خبر المبتدأ  
فيه خبرها التحقق كونه موضع الجملة (قوله لان مقول القول اه) اشار بذلك  
الى ان المراد بكونها بعد القول ان تكون مقولالة لا مجرد وقوعها بعده فانه  
ان وقعت بعد القول للتعديل فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل اي لانك  
فاضل والمراد ان ما وقع عليه القول اي التكلم اذا اريد به المعنى لا يكون الا جملة  
حقيقة او حكما لان التكلم بالمفردات استقلا لا باطل فلا يرد ان مقول القول  
يكون مفردا اذا كان مؤديا معنى الجملة نحو قلت حديثا او قصة اذا اريد به  
مجرد التلطف نحو قلت كلمة وانما قلنا حقيقة او حكما ليشمل ما اذا وقع بعده  
منقطع من الجملة نحو اذا دقت فاها قلت طعم مدامه فانه يعامل به معاملة  
الجملة ويحكم على ما كان عليه في التقدير والتفصيل ان المفرد اما ان يكون  
في معنى الجملة او لا فالاول ينصب مفعولا به نحو قلت شعرا او نعنا مصدرا  
نحو قلت حق والثاني ان يرده مجرد اللفظ ينصب مفعولا به وان لم يرد مجرد  
اللفظ بل يكون منقطع من جملة فهو جملة في التقدير يحكى بقوله مقول القول  
خرج ما يكون نعنا وهو ظاهر ما يؤدى معنى الجملة لانه تمييز عن القول بنفسه  
وبقوله اذا اريد المعنى خرج ما اذا اريد مجرد اللفظ وبقولنا حقيقة او حكما دخل  
المفرد المنقطع فصح الحصر بلا ريب وما قيل ان كون مقول القول جملة لا يمنع

٤٥ س ن

اهمنا امور احدها ان المصنف ترك من بين  
الحروف الستة بيان معنى ان وان وهو يحتاج  
الى توكيد فقيه تعرض بالرضى حيث يقول قوله  
فان لا تفرج الخ اخذ في تفصيل معنى الحرفين واحد  
الستة الخ وثانيها ان معنى الحرفين واحد  
لا فرق بينهما الا من انسابك المفتوحة مع  
مدخولها مصدر او عدم تغيير المعنى ايضا  
للجملة وبما صرح في التوضيح فقيهه ايضا  
تعرض بالرضى حيث انما الى الفرق بينهما  
وجعل كون المفتوحة مع طول بابه في هذا  
وهو يجب من الرضى مع طول بابه في هذا  
والنعم نعم يمكن الفرق بين المعنيين من غير هذا  
الوجه وثالثها ادعاء ان كون التأكيدي معنى  
انها اشهر من انقضى البيت مثلا لا يتخلو عن  
مناقضة والتحقق ان الخطاب ان كان عالما  
بالشبهة ففهما مجرد التأكيدي او لا  
فمن في التأكيدي او منكر الالف فلا زلة الانكار  
وكيف يطلق التأكيدي في مقام لم تثبت  
السبب الا بكمال حاله النقشبندى المجدي



الفتح بعده في مثل قال زيد انك قائم عندى فقد عرفت اندفاعه بان الكلام  
فيما اذا كانت الجملة المصدرية وحدها مقول القول وفي المثال جزء المقول وكذا  
الحال فيما بعد الموصول في مثل جاءني الذي انه قائم عندك فتدبر (قوله حال  
كونها مع جملتها) اشارة الى ان في كلام المصنف تسمية ما حيث جعل نفس  
ان فاعله ومفعوله ومبتدأ ومضافا اليها باعتبار انها المنعجة لصيرورة ما بعدها  
كذلك (قوله ومفعوله) اي ما عدا مفعول القول بقريئة ما سبق لانهم يطلعون  
عليه المقول دون المفعول ولا حاجة الى تخصيصه بغير باب علمت اذا دخل  
في خبره لام الابتداء فتحو علمت ان زيدا المقام لانها مع جملتها ليست مفعولة بل  
قائمة مقام المفعولين وهما في الاصل - لئلا (قوله او مضافا اليها) هذا الاطلاق  
يدل على انه يجب الفتح اذا وقعت مضافا اليها للظروف اللازمة للاضافة  
الى الجملة وهذا هو المشهور في حيث وقال بعضهم انه من مواضع الكسر وما  
اذا وقعت مضافا اليها لا اذا قلتم تجد فيه نقلا صريحا في تعيين الفتح والكسر  
والظاهر ان ما بعد ان اقل بالمفرد وجعل الخبر محذوف فاجوز الفتح والا فالكسر  
فهو مما يجوز فيه الامر ان كالفاء الجزائية واذا المفاعلة (قوله وقالوا لولا انك اه)  
غيره لا سلوب ولم يقل بعد لولا لولا لان المقصود منه دفع توهم اعتراض يرد على  
قاعدة التمييزين ان المكسورة والمفتوحة على ما صرح به في شرح المفصل حيث  
قال ثم اورد كالا اعتراض على القاعدة المذكورة وهو الفتح لولا لولا وقران لولا  
ولو انما يدل على ان الجمل فيكونان في موضع الجمل فيجب ان يكسر ما بعدهما فاجاب  
ان الفتح بعد لولا انما كان لانه موضع يذكر فيه خبر المبتدأ فاذا لا يقع  
ما بعدهما الا في موضع المبتدأ خاصة فوجب الفتح لوقوعه موقع المفرد  
ولو كسرت لم يكن مستقيما لانه يؤدي الى ذكر الخبر مع كونه قد طرح خبره  
في الاستعمال واما هذا الموضع كوضع اذا لان خبر المبتدأ بعد اذا جاز  
حذفه وذكره ويجوز الامر ان واجاب عن الفتح في ان الواقعة بعد لوفي قولك  
لوانك منطلق انطقت وهو موضع ظاهر وقوع الجملة الا يرى ان لوفي لوقام  
زيد لقدم لا يقع بعدها الا الجملة بان التقدير لوقوعك منطلق اي انطلقك  
فوقعت موقع الفاعل دون الجملة لان الشرط لا يكون الافعال لا قيل خص  
لولا ولولا تعرض رداعلى المخالفة فان المفرد والكسائي زعمان ما بعد لولا فاعل

وزعم الكوفيون ان ما بعد لولا حرف شرط مبتدأ وفيه ان اللان في حينئذ ذكرها  
في مجتبه لولا لولا في مباحث الحروف المشبهة بالفعل (قوله معجول بالفعل)  
فاعلا كان او مفعولا ولذا اورد مثالين (قوله الواجب دخول لولا اه) لان  
التخصيص انما يكون على معاني الافعال دون الاسماء والحروف (قوله نحو  
لوانك قائم) ضوابة لوانك تقوم لان من شرط لوانا وقوع بعد المبتدأ ان يكون  
الخبر فعلا اذا امكن ليكون في الصورة عوضا عن الفعل المحذوف بعدها  
كقوله تعالى ولوانهم فعلوا او قد صرح في مبحث حروف الشرط وانما قيدنا بقوله  
اذا امكن لانه اذا تعذر وقوع الخبر بعد عن تقدير الفعل واطهر في كون ما بعد  
ان جملة وانما قيل يكفيه الفرض وما قيل انه وقع في التنزيل ما خبره اسم مشتق  
وهو قوله تعالى يود والوانهم يادون في الاعراب وما خبره ظرف وهو قوله تعالى  
لوان عندنا ذكرا من الاولين فليس بشئ لان لوفيها ليست شرطية بل مصدرية  
اولتنى والكلام في موقع الشرطية (قوله فان جازاه) اورد الفاء اشارة  
الا انه متفرع على القاعدة السابقة ومعنى جواز التقديرين ان يكون كل واحد  
منهما مؤديا للمعنى المقصود من غير تفاوت (قوله جازا الامران) بالنظر الى افادة  
المقصود ولا ينافي ذلك رجحان احدهما لعدم الحذف فيه (قوله لجز آواه) قيل  
يرده انه لم يعمد بعد الفاء الجزائية الى اضافة الجزاء لان جعل الشيء جزاء فيجوز  
كونه جزاء وليس بشئ لان الفاء يدل على ترتيب الثاني على الاول لا على كونه  
جزاء بالمعنى اللغوي اعني ما يعبر عنه بالفارسية ياداش (قوله او اكرامى ثابت له)  
قيل في كونه مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا تقدم الخبر لثلاث تليق بالمفتوحة  
بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الاتباس كالتأخر وايضا  
تقديم الخبر ههنا واجب والتقدير ثابت الى اكرامه وكلاهما ليس بشئ  
اما الاول فلانا لان سلم ان حذفه يوجب الاتباس لان محل الاتباس ما يكون  
المعنى مختلفة على التقديرين واما الثاني فلما ذكر في المعنى ان القائلين بان الواقعة  
بعد لوالداخلة على ان المفتوحة نحو لوانهم آمنوا جملة اسمية بعضهم بقدر الخبر  
مقدم ما لوانا ثابت ايمانهم وبعضهم بقدره مؤخر اي لوانا ثابت (قوله لانه  
مبتدأ) وعلى التقديرين معمول العامل الرفع فيكون مرفوعا محذولا وهذا  
معنى وقوعه موقع المفرد فلا يرد ما قيل خبر المبتدأ ليس موقع المفرد لان الخبر



قد يكون جملة (قوله وكما قيل) جملة معترضة فائدة تليها تأييداً لمن يقول انه غيره  
(قوله انه لا تميم) في الصراح التميمي ناكس وبجمل يخدم قفاه كما يخدم العبد مولاه  
فالمراد بالعبد معناه اللازم اعني الخادم وفي الرضي التميمي صفهان وفي الصراح  
الصفهان سبيل زنده فاقوع في تفسير الصفهان في شرح الفاضل الاسفرايني  
يعني يضرب في قفاه ولم يمتبه سهو (قوله ان يأكل ليغظم قفاه) وهو غاية  
اللوم ولذا قيل من كان همته ما يدخل في بطنه فقيته ما يخرج من بطنه  
او بارادتها مع ما حوالها كما في قولك جيب هذا كبره وسائر مفارقة (قوله بالجر  
لا بالرفع) عطف على مثل من يكرمني اه وان كان بحسب المعنى صحيحاً  
لانه لم يعمد ذكر المثال بل لفظ الشبه انما الشائع لفظ المثل والنحو (قوله اي مثل  
عبد القفا) هكذا في اكثر النسخ ولعله سقط من قلم الكاتب يعني ان المقصود  
شبيه بما وقع بعد اذا اعني ان مع مدخولها لا مجموع اذا انه كما هو ظاهراً  
العطف لانه الممثل به على ما صرح به سابقاً بقوله فاقوعت بعد اذا وجدت  
في نسخة بخط الشارح قدس سره العزيز اي مثل اذا انه عبد القفا وجه التفسير  
غير ظاهر حينئذ وانما لم يقل وجه شبهه لئلا يتوهم ان المراد شبهه بكليم ما  
نحو من يكرمني اذا اكرمه فانه مشابه للاول من حيث وقوعه فيما هو  
نايب مناب الفاء الجزائية ومشابه للثاني من حيث وقوعه بعد اذا المفاعلة  
صورة (قوله اني اجد الله) اي هذا الكلام فيكون قد قال كلاماً اوله اني اجد  
الله ثم اخبر عن ذلك ولا يكون اني اجد الله معمولاً في اللفظ لا قول لانه وقع  
خبراً عن اول وان كان مقولاً من حيث المعنى (قوله لان اول الاقوال اه)  
فيكون فقط خبراً عن المصدر بالمصدر ولا يكون الجملة بهذا اللفظ (قوله ولذا قدم  
العله) ليحصل الحكم من اللاحق فانه اوقع في النفوس (قوله لانها في حكم العدم)  
فهو بمنزلة الباء في كفي بالله (قوله التأكيد فقط) لادخل لها في افادة اصل  
المعنى (قوله من جهة انه في محل الرفع) عله لجواز العطف بالرفع (قوله سواء  
كانت المكسورة) اشارة الى ان كلمة اول التسوية لا لاحد الامرين لا بيان لوجه  
التركيب فان حذف جملة كان مع اسمها وخبرها لم يجز في كلامهم واما وجه  
النصب في قوله لفظاً او حكماً فهو ما اشار اليه بقوله في حكم المكسورة من انهما  
منصوبان بتقدير في بناء على ما مر من انهم جعلوا المصدر الموضوع موضع

الظرف من المبهم اي المكسورة في اللفظ اوفي الحكم ويحتمل النصب على التمييز  
اي المكسورة من جهة اللفظ او من جهة المحل بناء على ما صرح في شرح  
التسهيل في بيان فائدة قول المصنف غير الجملة منصوب بفعل مقدر غالباً  
استيادته اليه مضاف الى الاول من انه اشار بقوله غالباً الى المفعول  
اي ما لا يصلح لاسناده اليه لا لايقاعه عليه نحو امتلاك الكوز ماء وكفي بالله  
شهادة او ما احسن الخليم رجلاً واما ما وقع في شرح الفاضل الاسفرايني اي  
كسر الفظيان وكسر احكامهما فمع بعده من حيث اللفظ غير سديد من حيث المعنى  
اذ لا كسر حكماً في ان المفتوحة بل هي في حكم المكسورة (قوله  
بان تكون اه) بيان لقوله حكماً فكان الظاهر تقديمه على قول المصنف بالرفع  
اخره عنه لطول بيانه فيقع الفصل الكثير بين قوله بالرفع وما يتعلق به اعني  
جاز العطف (قوله بتأويل الجملة) لانه نائب مناب مفعولين كانا في الاصل جملة  
ولذا جاز دخول لام الابتداء وتأويل في المفعول الثاني فله حكم المكسورة  
بجملان اعني ان زيد القائم فانه لا يجوز لكونه في حكم المفرد من كل وجه لكونه  
فاعلاً وهذا لا يتنافى كونها ابتداءً وابتداءً للمفرد ولذا لا يجوز حذف مفعوليه فانها  
شبهها بالجملة من حيث ان باب علمت من نواحي المبتدأ والخبر وشبهها بالمفرد لكونها  
بتأويل المفرد (قوله لا يصح فرض عدمها) فلا يكون لاسمها الرفع اصلاً  
فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى بطلان مذهب من يجوز ذلك (قوله  
ويشترط مضي الخبر اه) فانه اذا مضى الخبر يقدر المعطوف خبراً آخر يكون  
معطوفاً على لفظ خبره لانها اعتبرت في حكم العدم فكان الرفع لاسمها وخبرها  
الاجتماع ويكون الكلام من قبيل عطف المفرد على المفرد فانه اذا قدر  
للمعطوف خبر يكون الخبر معطوفاً على محل خبران دون لفظه ليتصداً على  
المعطوفين على اسم ان وخبرها والعطف على محل خبران لم يوجد في كلامهم ثم  
اعلم ان في قوله جاز العطف الخ اشارة الى جواز وجه آخر مثل العطف على لفظه  
بالنصب والعطف بالرفع عطف الجملة على الجملة عموماً والعطف على الضمير  
المستتر في الخبر اذا كان مشتقاً ومقدماً على المعطوف فان قيل اذا جاز عطف الجملة  
على الجملة فما الفائدة في عطف المفرد على المفرد على ان العطف على محل المفرد  
خلاف القياس قلت الفائدة التشرية في معنى التأكيدها فاد من حكمه



وان لم تكن عاملة كما في صورة الخفة الملقاة وفي على اسم ان المكسورة رد  
لقول الجزولي حيث جعل محلا لمجموعها دون اسمها اذ لا تجرد له والمرفوع  
هو المجرد لانه على تقدير الحاقها بالعدم يكون اسمها مجرورا لان المتبداه هو  
الاسم والمجموع ليس اسما ولا في تأويله وانما خص الحكم بالعطف لانه الواقع  
في استعمال الفقهاء فانه جاز قياسا في سائر التواضع كما ذهب اليه الجرجي  
والزجاج والفرآء في الوصف وعطف البيان والتأكيذا ايضا (قوله وهو باطل)  
لانه كاجتماع عشرين مستقلة على معمول واحد (قوله مثل ان زيدا وعمرو  
قائم) محتمل ان يكون المذكور بعد المعطوف خبرا وهو لغة مقدمة بالرتبة في حكم  
المضي نحو انا وقاربهما العزيب وان يكون الخبر محذوفا (قوله في مثل انك وزيدا  
ذاهبا) اي فيما لا يظفر فيه الاعراب فيشمل نحو انا وموسى وزيدا ذاهبا  
كما يدل عليه التعليل المذكور وانما لم يقل ولا اثر لانه في الاعراب لانه  
اذ لم يكن البناء اثر في ذلك لم يكن التقدير الاعراب اثر بالاولى ثم المذكور  
في التسميل ان الكسبي يوافق الكوفيين وان التفضيل المذكور مذهب وضوئية  
الرضي والله اعلم بالصواب (قوله وهو لا يتا في المعنى الاصل) لانه راجع الى  
ما قبله لا الى ما بعده (قوله لعدم بقاء المعنى الاصل) لانها تغير معنى الجملة الى  
الانشاء فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم (قوله نحو ان زيدا قائما) اشار بذلك  
الى انها تدخل الخبر المتأخر كيلا يلزم توالي الحرفين فلا يجوز ان في الدار زيدا  
وانما لم يثبت ذلك لان الاصل في الخبر التأخير وبقيت الشارحين تكلف فجعل  
قوله اذا فصل متعلق بقوله على الخبر وعلى الاسم معا وجعل ضميريه راجعا  
الى احدهما (قوله اذا فصل اه) وذلك الفصل لا يكون الا بظرف وهو خبر  
ان كالمثال المذكور وبظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار زيدا قائما (قوله لانه  
فيما عداها اه) لان هذه اربع صور اذا وقع فصل بين اسمين او معمول  
خبرها يدخل اللام على اسمها وان لم يقع فصل بينهما يدخل على خبرها اذا تقدم  
على الخبر معمولة فانه حينئذ يدخل اللام في ذلك المتقدم على الخبر فانتفاؤها  
انما يكون بان لا يكون فصل بينهما ولا يتقدم معمول الخبر على الخبر فتكون  
ان متصلة بالاسم وان لا يدخل اللام على الخبر فلا شك انه يلزم حينئذ توالي  
الحرفين (قوله وان لم يغير معنى الجملة) اشارة الى استدلال الكوفيين حيث قالوا

وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها  
بالرفع ومن هذا ظهر وجه عدم مجامعتها باقى الحروف لانها لمعنى الجملة  
واللام تفتى بقاء الجملة الخبرية (قوله لا يوافق اللام اه) يعني كان حق اللام  
ان لا يجمع ان المكسورة ايضا الطلب اصدا رتبا ~~سكن~~ يجوز ذلك لانه  
منها يمتثلها واكثرهما معنى واحد لم تسقط صدارتها بخلاف لكن فانها  
لا تسميها فلم يفتقر معها سقوط صدارتها (قوله ولكننى من جهة العميد)  
في القاموس العميد الحزن الشديد الحزن وفي بعض الشروح ويقال فلان  
عميدى شديد المرض لا يقدر على القعود حتى يهد بالوسائد وفي الجواشي  
الشريعة على الرضى العميد هو الذى هذه العشق في الرضى وما انشده اما  
ان يكون لكن انى تخفف بهزة ونون وصار لكننى كما خفف لكنا هو الله ربى  
اتقيا قامتهم بحذف الهمزة اصله لكن انا (قوله فيلزمها اللام) ذهب ابو على  
الى انها غير لام الابتداء لان ما بعد الفارقة قد يعمل فيما قبلها وبالعكس نحو  
وان كان عبادكم اغافلين ونحو قول الشاعر ربك ان قتلت لمسلم اجاب  
عنه ابن مالك بان رتبة التقديم فكانه مقدم افظا (قوله ولهذا) اي ولاجل  
ان اعمالها قليل (قوله فالفرق بين الخفة والنافية) ولم يعكس لان لام الابتداء  
ليكون التأكيذا كيد النسبة النبوية لا يتجا مع النفي لانه لما حذفت النون  
بالتحفيف كانت الزيادة في الخفة اولى لتكون كالعوض عن المحذوف (قوله  
فلطرد الباب) اي باب ان الخفة وان لم تجر العلة المذكورة في صورة الاعمال  
ايضا للفرق المذكور والحكمة تراعى في النوع لاني كل فرد فلا يخفى ان هذه  
النكبة لانغنى عن اعتبار طرد الباب فلا يحسن مقابلة طرد الباب (قوله  
ويجوز دخولها اه) وحينئذ يجب الغاؤها والاكثر كون الفعل ما مضيا ناسخا  
نحو وان كانت لكيرة وان كادوا يفتنونك وان وجدنا اكثرهم افسقين وذو  
ان يكون مضارعانا نحن نحو وان يكاد الذين كفر واليزلونك وان نظمتك  
ان الكاذبين كذا في المعنى وحينئذ يدخل لام الابتداء على الجزء الاخير وهو  
الخبر كما في الامثلة كذا في الرضى (قوله اي من الافعال اه) فالإضافة  
في المتن لادنى ملازمة وهي افعال القلوب والافعال الناقصة وافعال المقاربة  
(قوله لا غير) اي لا غير من الافعال فان الاطلاق قد يراد به التقييد فقط



والقرينة (قوله خلافا للكوفيين في التعميم) أي يخالف الكوفيون القول  
المدكور مخالفة كائنه في ضمن التعميم فانه نوع منها فلا يرد انه الصواب لان  
المخالفة في الشيء معناه ارتكاب تقيضه ولا حاجة الى جعل في معنى اللام  
للتعليل ثم ان الكوفيين لا يقولون بان المخففة من المثقلة فان مذهبهم ان ان  
النافية واللام بمعنى الاسواء كان بعدها الجملة الاسمية او الفعلية فالمعنى انهم  
يخالفون في صورة ان مع اللام في تعميم صورة ان مع اللام وفي تعميم ما هو ان  
المخففة في اعتبار ما و اشار الى التوجيه الاول في شرح التسهيل والى الثاني في  
حواشيه ناقلا عن الشيخ جمال الدين ابن هشام (قوله نحو بالله ربك) قال صدر  
الافاضل لقد جعل الرواية بالله بالباء الموحدة وانشده ابن جني في سر الصناعة  
قلت يمينك ان قتلت مسلما كانه قال انك قتلت مسلما فذلك وجبت عليك عقوبة  
المتعمد أي القتل قصاصا وهذا وان كان بيانا للواقع لاجل تسهيل القصاص  
على المخاطب كذا في شرح المفصل شاذ لا يقام عليه خلافا للاخفش فانه اجاز  
ان قام لانا وان قدمت لانت ودون هذا ان يكون مضارعا غير تامخ كقولهم  
ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيبه ولا يقاس عليه اجماعا كذا في المعنى قال  
المصنف في شرح المفصل وجه رد مذهب الكوفيين اذا صح التسك بما رده  
تقدير ضمير الشأن في ذلك او تنزيل الجملة الخبرية الفعلية منزلة الاسمية كما اجروا  
انما قام زيد قائم (قوله فتعمل اه) ويشترط ان يكون خبرها جملة ولا يجوز  
افرادها الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامر ان كذا في المعنى (قوله اكثر) قال المصنف  
في امالي المسائل المتفرقة التسمية في ان المفتوحة من حيث اللفظ والمعنى  
والاستعمال اما اللفظ فلانها مفتوحة الاول كالماضي واما المعنى فلانها غير  
معنى الجملة كالفعل واما الاستعمال فهو ان العرب عطفت على محل اسم  
ان المكسورة ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما لا تعطف على معمول الفعل  
(قوله كما سبق) في بحث ضمير الشأن لكن المذكور فيه ان المفتوحة اقوى  
مشابهة من المكسورة ولم يذكرفيه دليله فالحوالة لا طائل تحتها (قوله واقع  
في قوله تعالى وان كلا لالئوينهم) لأم ليوفينهم جواب القسم ولأم لما اللام  
الفارقة زيدت ما بعدها دفعا لكرهية اجتماع اللامين والكوفيون يجعلون  
النصب بفعل يفسره ليوفينهم وبه قال القراء ورد بان اللام لا يعرف

في كلامهم بمعنى الا كذا في شرح التسهيل (قوله بحسب الظاهر) واما بحسب  
الحقيقة فلا ترجيح للاضعف على الاقوى لان الاقوى مغير للمعنى دون  
الاضعف (قوله فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى) بل تساويهما بحسب  
الظاهر مع ترجيح الاقوى بحسب الحقيقة (قوله فقدروا ضمير الشأن) لانه  
بحسب تقدير معمول تكون الجملة بعد تقديره كما كانت قبله وما ذلك الا ضمير  
الشأن وثقل لا يلزم كون اسمها ضمير الشأن وقد رسيه ان يابراهيم قد  
صدقت الرأيا لك (قوله سواء كانت اسمية او فعلية) اذا لم يدخل عليها نواسخ  
المبتدأ فلا بد ان تكون جملة اسمية واذا دخلت عليها جار كونها فعلية ايضا (قوله  
فلوانك اه) بفتح الكاف وسكون النون وعن ابن الانباري انه نقل عن القراء  
الكسري يصف نفسه بالواقعة الحبيبة فيقول لوانك في يوم الرخاء والسعة والزمان  
الذي لا يوجب الفرفة سألتني ان افارقك لم اجد بك ذلك وطلبت رضاك وانت  
صديق محبوب كذا في شرح ابيات المفصل (قوله ويلزمها مع الفعل) بخلاف  
ما اذا كانت مع الاسم بان يكون خبرها جملة اسمية او مع الفعل مع اداة الشرط  
فانها لا يلزمها الفارق لعدم دخول ان المصدرية عليها لامتناع تأويلها  
بالمصدر بل الاسمية اما مجردة او مصدرية بلا اداة الشرط او رب او بكم نحو  
ان الحمد لله رب العالمين وان لا اله الا الله وان اذا سمعتم آيات الله وعلمت ان رب  
خصم لي وعلمت انكم خادمو لي وقيل في التسهيل اقتران الفعل بما ذكر بقوله  
غالبا احتراز عن قوله (علموا ان ياملون فخادوا) قبل ان يستلوا باعظم سؤل  
وذلك ضرورة ومنه قراءة مجاهد ان اراد ان يتم الرضاعة وهذه عند البصريين  
وهي الناصبة أي للمضارع اهملت جملا على اختها (قوله أي الفعل المتصرف  
اه) في التسهيل والفعل يقترب غالبا بقداو بلواو بحرف التنفيس او ينفي انتهى  
فيما ان المصنف والشارح رحمهما الله قاصرا كما لا يخفى ثم اعلم ان الشارح ذكر  
الأمثلة الاربعة وما وقع بعد العلم اشارة الى انه يشترط في المخففة ان تكون بعد  
العلم او ما يؤدي معناه او بعد الظن الغالب الجاري مجراه نحو وحسبوا  
ان لا تكون فتنة فيمن قرأ بالرفع بخلاف المصدرية فانها لا تقع بعد العلم  
وما في حكمه فالفارق متحقق بينهما ولذا قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة  
ارادوا بادخال هذه الامور الفرق في نفس ما يقع فيه اللبس والعلم الفارق خارج



قد يقع الذهول عنه بواسطة البعد (قوله للفرق بين المخففة وبين المصدرية) لوقوع الالتباس بينهما اما لفظا فظاهرا واما معنى فـ **كـ** ونهما حرفي المصدر وانما حصل الفرق لان المصدرية لا تجتمع بهذه الامور اما لفظا فلعدم جواز الفصل بينهما وبين محمولها الضعفها في العمل واما معنى فلان حروف التنقيص مخصصة للفعل الى الاستقبال فلذا لا تجتمع الناصبة للفعل لانها ايضا مخصصة له فيلزم الاستدراك واما قد فلا يصحب فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا واما حرف النفي فزيادة مضادة مع تلك الحروف الثلاثة ولذا لا يجمع بينهما وما ذكرنا ظهر وجه تخصيص اختيار هذه الحروف للفرق مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل (قوله او حرف النفي اه) نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم (قوله فانه لا يحصل اه) في الرضى في بحث الحروف الناصبة للفعل ان المصدرية لا يوصل بينها وبين الفعل بشئ من حروف النفي الا بلا **كـ** كثرة دورانها في الكلام تقول علمت ان لا تقوم واريد ان لا تقوم فلا بد من التصرف في عبارة الشارح قدس سره بان يقول المراد انه لا يحصل في جميع الصور بمجرد الفرق فانه يجتمع في بعض الصور (قوله لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية) هكذا في النسخ رأيناها والصواب ان عني به الاستقبال فهي المصدرية والا فهي المخففة لان المصدرية تخلص المضارع للاستقبال دون المخففة (قوله اي لانشائه) وهو الغالب عليها والمتفق عليه وزعم ابن سيدة انه لا يكون الا اذا كان خبرها جامدا بخلاف كان زيدا قائما او في الدار او عندك او يقوم فانما في ذلك كله للظن لان الخبر في المعنى هو الاسم والشئ لا يشبهه بنفسه ولذا لا يقال كان في المسمى وفي الرضى الاولى انه للتشبيه ايضا والمعنى كان في شخص الا انه لما حذف الموصوف وجعل الاسم الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الموصوف فلذلك تقول كان في امشي ولا يخفى ما فيه من التكلف اذ مقصود القائل من كان زيدا قائما افادة الظن بقيامه لا تشبيهه برجل قائم ويجبيء للتحقيق والتقريب ايضا كذا في المغني (قوله جلالة) الوجهان ذكرهما المصنف في شرح الفصل وترك الثالث وهو انها لو كانت مركبة لادى الى ان تكون مع جملتها جارا ومجرورا فلا يكون كلاما مستقلا يحتاج الى تقدير التعلق ونحن نقطع بانه كلام مستقل لظهور دفعه

بانه يحصل بالتركيب احوال لم تكن قبله (قوله ومذهب الخليل اه) فهي عنده للتشبيه والتأكيدي في المغني انه مذهب الاكثر حتى قيل انه كالجمع عليه (قوله وان خرجت) بسبب صيرورته جزاء (قوله ونحو مشرق اللون) ويروى وصدر والمعنى واحد والحقة بالضم معروفة واراد الحقن ويجوز ان يكون ما يحذف منه تاء التانيث عند التنثية وجعل النحر مشرقا لبياضه وشبهه قد يمينه بالحقتين في نهودهما واكتنازهما (قوله ويجوز ان يقال اه) في الرضى لكن لما لزم الفعلية التي يليها ما لزم ان المخففة من حرف العوض قد راضها بالشان بعدها اجزا لهم المجري ان (قوله وقال الكوفيون اه) في الرضى ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوه وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب انتهى (قوله معنى الاستدراك اه) عرفا واما لغة ففي التاج الاستدراك دينا فتن حيزي وفي الصراح الاستدراك تدارك ما فات فليس السين للطلب وفي الحواشي الهندية اي اطلب ذلك السامع لدفع ما عسى ان يتوهم فجعل السين للطلب وعلى التقديرين نقل في العرف من معنى العام الى الخاص (قوله اي تغايرا معنويا) يجب ان يكون عين الاول موهوما لنقيض الثاني (قوله وجعل الشارح الرضى الاخيرا ظهرا) ولعل وجهه ان الواو العاطفة للجمع وايس مقصودا المتكلم بجماء زيد ولكن عمر ولم يجبيء افادة ان الحكمين المتغايرين محققان في نفس الامر فان المفيد لذلك جاء زيد ولم يجبيء عمر وهل مجرد دفع توهم ناشئ من الكلام السابق فهو لا تمام الاول فيكون الاعتراض وما قيل ان الاعتراض لا يكون الا لدفع التوهم وفي آخر الكلام قد دفع بان التوهم مستفاد من لكن لامن الواو وان مختارا الرضى ان الاعتراض يكون في الآخر ولذا قال في ان الوصلية للاعتراض وعليه المحققون (قوله وايت للتني) ويقال ايت بايد الالمياء تاء وادغامها في التاء (قوله فيدخل على الممكن اه) اي يمكن الوقوع ومستحيل الوقوع بان كان ممكنا ذاتيا ولا يدخل على واجب الوقوع فلا يقال ليت غدا يجبيء في الرضى ماهية التني محبة لحصول الشئ سواء كان مع تقارب حصوله او لا فيستعمل في الممكن المتروك وغير المتروك وفي الحال (قوله واجازا لفرآه) اي اجازا لفرآه نصب الجزئين بعد ايت قياسا مطردا يدل عليه لفظ الاجازة فلا يرد انه لا خلاف في جواز هذا التركيب انما الخلاف في توجيهه

ونحو مشرق اللون \* كان زيدا \* وجدان  
فابصرت ولم اعرف \* من الخجلان



كما يدل عليه بيان الشارح قدس سره العزيز لان ذلك البيان انما هو فيما وقع  
في الاستعمال (قوله انني زيد اقاما) وهو متعد الى مفعولين كذا في الخواشي  
الهندية (قوله اي اتمناه كاشاء على صفة القيام) يعني معني انني كون زيدا  
قيام معني حصول صفة القيام له (قوله واجازاه) توجيه الكسائي مطرد  
في النكرة والمعرفة بخلاف ما قاله المحققون فانه لا يجوز في ليت الشباب يعود  
يوما انني الرجوع الى الفتاة من المشيب كان البدء الاول (قوله اي ليت ايام الصبي  
لنا كانت اه) كاشاء بدل من لنا اشار الى نيابة الجار والمجرور المحذوف عن عامله  
وتحمل الضمير (قوله ولعل للترجي) ذهب الاخفش والكسائي الى انها تكون  
للتعليل بمعنى اللام وذهب الفراء ومن وادقه من الكوفيين الى انها تكون  
للاستفهام ونقل البعض عن الفراء ان لعل للشك وقال بعضهم وكونها للتعليل  
والاستفهام والشك خطأ عند البصريين كذا في شرح التسهيل (قوله وداع دعا  
اه) يقال استجاب له استجابة بمعنى اجابه اي رب داع هل من يجيب الى الندى  
اي هل احد يخ المحتاجين فلا يجيبه فقلت ادع دعوة اخرى وارفع الصوت  
مرة لعل ابي المغوار منك قريب فيجيبك ويخبرك فانه الجواد والشاعر  
يقول على طريق التامهف والتعسر على فقد من فقد كذا في شرح ايات الكشاف  
(قوله وثم) وقد تلحقها التاء فتختص بعطف الجمل نحو قضيت ثم قلت لا يعينني  
(قوله بكسر الهجزة) وقد تفتح وقد تقلب معها الاولى ياء وقد تقلب ثوبا ويحذف  
الياء (قوله وعند الاكثرين) عطف بيان او بدل لانالم نزعاطة يصلح لا قوطا انما  
ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه ويقع تفسير الجمل ايضا  
اذا وقع بعد تقول او قبله فعل مسند للضمير وحكي الضمير تقول استكتمته  
اي سألته كتمان به يقال ذلك بالضم ولو جئت باذا مكانه فقلت اذا سألته كان اذا  
ظرف تقول (قوله فالاربعة الاول) فالقاء للتفسير اي الحروف العشرة بعد  
اشتراكها في التثنية ثلاثة اقسام بالحصول الحكمي قسم يثبت به  
الحكم للتابع والمتبوع جميعا وهي الاربعة الاول وقسم يثبت به الحكم  
لا حدها لا بعينه وهو اواما وقسم يثبت به الحكم لا حدها بعينه وهو لا ويل  
ولكن ثمان احاد كل قسم تقترن باختصاص كل منها بمعنى لا يوجد في الاخر  
(قوله للجمع) بين المفرد وبين ما في حكمه في كونها مسندين اليها ومفعولين

او حالي ونحو ذلك وبين الجملتين في حصول مضمونهما واذا دخل عليهما النفي  
افادني المجموع او اتقاء جزئية او اتقاء احدهما واذا قصد التنصيص على الاول  
جني بلا المزيدة بعد الواو ونحو ما جاء في زيد ولا عمرو (قوله مطلقا) اي لا يفهم  
منه الترتيب او يفهم منه الترتيب فالاربعة للتشريك في مطلق الجمع والواو للجمع  
المطلق (قوله اي حصل الفعل) خبر لقوله فقوله بتأويل معناه (قوله بمعنى انه  
لا يفهم اه) اي فتعطف الشيء على صاحبه وعلى سابقة وعلى لاحقه فقام زيد  
وعمر واحتمل الثلاثة (قوله وجودا) كما نقل عن الميرد والكسائي وبعض الفقهاء  
او عدم ما بان يكون للمعية كما ذهب اليه بعض الحنفية قال ابن مالك وكونها  
للمعية راجح والترتيب اكثر وعكسه قليل كذا في المغني (قوله اي للجمع  
مع الترتيب) في تاج البيهقي الترتيب يك ازيدش ديكرى فرا كردن فليس الجمع  
في معنى اشتراك المعطوفين في الحصول معتبرا في الترتيب فلذا زاد الشارح  
بمعونة السابقي فاندفع ما قيل ان الترتيب هو الجمع الخاص فلا حاجة الى تفسيره  
بالجمع مع الترتيب (قوله بغير مهلة) اي بشرط عدم المهلة فانه المنبادر عند  
الاطلاق لانه الكمال فلا حاجة الى التصريح (قوله في مطلق الترتيب)  
لا في الترتيب المطلق وانما لم يقل ثم للترتيب بمهلة لبساعة التكرار (قوله غير  
ان) هكذا قال الجزولي وقال الرضي ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة  
تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق في القوة والضعف على سائر اجزاء المعطوف  
وقد يكون تعلق الفعل بما بعد حتى اسبق وقد يكون في اثنا المتعلق بالمتبوع  
فالترتيب الخارج لا يعتبر فيها كما لا تعتبر المهلة انما تعتبر فيها الترتيب ذهنا من  
الاضعف الى الاقوى او بالعكس وسيجيء في كلام الشارح رحمه الله دفعه  
(قوله بحسب ما اقتضاه وضعها) فانها موضوعة للتدرج الذهني (قوله جزء  
اقوى او اضعف) قدر الضمة بقرينة قوله تفيد اه والمراد بالجزء اعم مما هو  
بجزء منه في الدخول في الحكم السابق نحو ما يجتني الجارية حتى حدتها ويمتنع  
حتى ولدها والنظام انما تدخل حيث يصح دخول الاستثناء المتصل وتمتنع  
حيث يمتنع كذا في المغني فلا تعطف بها الجمل (قوله من حيث انه قوى) قيد بذلك  
ليترتب عليه قوله ليفيد قوة اضعفا فان ليفيد متعلق بمفهوم الكلام فكانه  
قال يعطف بها جزء من المعطوف ليفيد اه (قوله اي ليبدل عليهما) اي ليس



المراد بالافادة في الخارج بل في الذهن (قوله فيصلح ان يجعل اه) ففي  
العاطفة معنى الجارة لانتفاء وقوعهما مع الواو العاطفة فلرعاية المعنيين بشرط  
ان يكون مدخول العاطفة جزأً يحصل الاشتراك في الحكم قوياً وضعيفاً  
فيحصل معنى الغاية (قوله ودل انتهاء الفعل) فيصير معنى الكلام نصاً في الشمول  
بخلاف ما اذا لم يذكر حتى نحو قدّم الحجاج (قوله وثانيهما اه) اشار بذلك  
الى دفع ما نقلت سابقاً عن الرضى بان مراد الجزولي بقوله غير ان المهلة في حتى  
اقل مهلة بحسب الذهن لا بحسب الخارج ولا شأن انهما معتبرة في حتى لان  
تدريج الذهن في تعلق الفعل باجزاء المتبوع يقتضى اعتبار المهلة بدخولها  
(قوله على رجالهم) الراجل خلاف الفارس والجمع رجل نحو صاحب وصاحب  
ورجال ورجالة كذا في الصحاح والمشاة جمع ماش (قوله كذلك الانتهاء اه) يعنى  
ان المقصود من اعتبار القوة والضعف ليس الا ليصح جعله غاية ويحصل  
المقصود اعنى شمول الفعل لجميع اجزاء المتبوع والانتهاء بالمالاقي فيفيد الشمول  
المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة والضعف لكونه غاية في نفسه فاندفع  
ما قيل ما ذكره الشارح رحمه الله وجه العدم دخول العاطفة على المالاقي  
تكلف منتهى عنه لانه اذا كان دخولها على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد  
عطف البعض على الكل المقضى لمغايرة قوته وضعفه بحيث صار مغايراً للآخر  
الاجزاء خارجاً من الكل لا يصح ان تدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء  
على الكل لا يفيد القوة والضعف (قوله هكذا في بعض الشروح) انما تمسك  
ببعض الشروح لكونه مذكوراً فيه مشروحاً والخصوصية حتى العاطفة  
بالجزء مذكورة في الرضى وغيره من الكتب (قوله كما وقع في بعض الحواشي  
الهندية) لكنه لو لم يقل ليشعل الجواز لم يثب الباردة حتى الصباح لا يمكن  
توجيه كلامه بان مراده بقوله او حكماً ما اعتبر بجزء بالنسبة الى ما نسب الى  
المتبوع كما في قوله اعجبني الجارية حتى حديثها وضربني السادات حتى عبيدهم  
(قوله اى للدلالة اه) اشار الى ان اللام في احد الامرين ليست صلة الوضع لان  
اوليت موضوعة لاحد الامرين مبهمة عند المتكلم اى للشك بل لاحد  
الامرین سواء كان مبهمة عند المتكلم فتكون للشك او معلوماً عنده قصد بها  
الايمام على السامع والتفضيل ولا يباحة والتخيير والتسوية فان مدلولها

احد الامرين والخصوصيات مستفادة من القرآن لان استعمالها في الشك  
اشيع فاذلت بينه المصنف ومع كونه لاحد الامرين انه يدل على الواحد الجزئي  
المبهم من الامرين المذكورين كانه قائم مقام لفظ الاحد الا ان معناه جزئي محتاج  
الى ذكر الامرين المخصوصين بخلاف لفظ الاحد وما قيل انه لا فائدة احدى  
النسبتين من النسبة الى المتبوع او النسبة الى التابع او ثبوت الحكم لاحد  
الامرین من المعطوف والمعطوف عليه فتوهم لان النسبة لثبوت الحكم ليست  
مدلول او انما تستفاد من الكلام الذي فيه او (قوله عند المتكلم) بناء على ان  
الالفاظ لا فائدة ما في الاذهان (قوله لكل من الامرین) اذ لا يجوز ان يراد  
لا تطع واحداً منهما واطع الاخر بقريضة الانم والكفر (قوله والعموم مستفاداه)  
لحقيقة انه لا فرق في اصل الوضع بين المثبت والمنفى في ان الحكم على احدهما  
دون الاخر مثل رأيت زيدا او عمراً وما رأيت زيدا او عمراً ومعناه ما رأيت  
احدهما دون الاخر واضرب زيدا او عمراً ولا تضرب زيدا او عمراً ورأيت زيدا  
او عمراً او خالداً وما رأيت زيدا او عمراً او خالداً فان معنى الاول رأيت احدهم  
دون الباقيين ومعنى الثاني ما رأيت احدهم ورأيت الباقيين وكذا الحال في  
الامر والنهي هذا مقتضى اصل الوضع ثم جرت عادتهم اذا استعمل لفظ احداً وكلمة  
او في الاثبات فعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فعناه العموم  
في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا فيكون كالواجب ويصح حينئذ ان  
يقال بل كلاهما كذا في الرضى (قوله وام المتصلة) اراد ان يبين الفرق بين الثلاثة  
وبداً من القريب (قوله لازمة لهمزة الاستفهام) لفظاً او تقديرادون هل يكون  
الهمزة عريضة في الاستفهام (قوله اى غير مستعملة اه) يعنى ان اللازم بالمعنى  
اللغوي المعبر عنه بالفارسية جيدة وليس بالمعنى المصطلح بين ارباب المعقول  
المفسر بما يمنع انه كما كه عن الشيء حتى يردان الصواب وام المتصلة ملزمة  
لهمزة الاستفهام لانه حيث استعملت ام المتصلة استعملت دون العكس  
(قوله يلحق احدهما المستويين) والاخر الهمزة ليكون ام مع الهمزة بتأويل  
اى والمفردان بعدهما بتأويل المضاف اليه لاى نحو ازيد عندك ام عمرو اى  
ايهما عندك واى الدار زيدا في السوق اى في اى الموضعين (قوله بعد ثبوت  
احدهما) تعلق الظرف بيلي قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى وتعلقه



بالطلب بالعكس (قوله لطلب التعيين) لانهم مع الهمزة بمعنى اى وائى يستفهم  
به عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بقدر استقفاهم واحد  
ولذلك سميت بالمتصلة واما نحو قوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم  
فأريد التسوية والهمزة واما مجردنا عن معنى الاستفهام واستعملنا مجرد  
الاستواء فهي معنى مجازى فلا يردان ام هم ناللاستواء في الرفع ولا يصح قوله  
عند المتكلم واختلف في تركيبه ف قيل ان الفعل بتأويل المصدر مبتدأ وسواء  
خبره اى انذارك وعدم انذارك سيمان وقيل بالعكس لان الاسم اولى  
بالابتداء وقيل سواء خبر مبتدأ محذوف اى الامر ان سواء بالجملة دالة على  
الجزاء وقولك اثبت ام قعدت مستعار بمعنى ان قت او قعدت بعلاقة ان كلام من  
حرف الاستفهام والشرط يدخل على المحمول وايد يلزم الفعل بعد الهمزة لان  
الفعل لازم الشرط (قوله وحينئذ يكون تركيب اه) هذا تكرار شخص وتوزيع  
للشيء على نفسه اللازم اللهم الا ان يقال المنقول عن سيبويه هو السكينة كفاي  
الرضى المشار اليه بقوله هذا ما يفهم من الكلام السابق اعني ان المخالفة بين  
ما ولياهما في رأيت زيدا ام عمرا كناية عن المعادلة بين ما ولياهما وحينئذ  
يكون تفريعا للجزئى على السكلى والاولى تركه (قوله لا بعد ضعيفا) اى لا يعقل  
في العرف انه ضعيف وان كان يصدق عليه انه ضعيف بالنسبة الى الافصح  
(قوله لانهم لا يقيدان التعيين) لان نعم لتقرير ما سبق ولا لردده وما سبق  
هم ثابتون احدهما غير معين فلا يستفاد منه التعيين (قوله فانه يصح اه)  
فيه اشارة الى انه يصح جوابه بالتعيين قال المصنف في شرح الكافية فان  
اجيب بالتعيين فزيادة على السؤال لانه لا يلزم من تعيين احدهما ثبوت  
احدهما فخص الجواب مع زيادة (قوله لان المقصود اه) فالسؤال عن اصل  
النسبة فيصح الجواب بنعم ولان لالتصاف على ثبوت النسبة او نفيها (قوله وقد  
يجاب اه) تحقيق للمقام بان ما ذكر المصنف حكم مفهوم اكثرى وقد يجاب  
بام المتصلة على سبيل القلة ينفي كليهما وقد تبع الفاضل الهندي في جعله كلام  
الامرئين جواب المتصلة وفي العباب انه تخطئة للمتكلم حيث قال لك السائل  
ازيد عندك ام عمرو وليس احدهما عندك كان مخطئا في السؤال فتقول له  
ليس عندى زيد ولا عمرو فتخبره انه غلط انتهى والحق انه ان اريد بالجواب اجابة

السائل

السائل فليس يجواب وان اريد ما يكون في مقابلة السؤال وخبر حاله عن  
التردد فهو جواب والظاهر الثاني (قوله فالشار الى اه) تفرع على تفسير  
ثمة في الموضوعين بمعنى واحد (قوله على شرطين) احدهما ان يكون ما يليها  
احد المستويين والاخر الهمزة والمترع عليه عدم جواز التركيب المذكور  
والثاني لطلب التعيين والمترع عليه كان جوابا بالتعيين (قوله لا يخلو عن  
سماجة) لان المذكور سابقا حكم واحد لاحكام حتى يشار لكل منهما  
استقلا لا وفيه رد على الفاضل الهندي لكن فيه ان اعادة اسم الاشارة يقتضى  
ان يكون المشار اليه بالشئى غير الاول دفعا للتكرار (قوله على طريق اللف  
والنشر) اى لف الشرطين والحكمين (قوله لكان اخصر واحسن) لكن ما ذكره  
المصنف ان ظهر لعدم الاحتمال فيه على طريق جعل كل واحد منهما اشارة  
الى شرط (قوله في الاضراب عن الاول) سواء كان لتدارك الغلط كما في مثال  
المتن او مجرد الانتقال من كلام الى كلام كما في قوله تعالى ام يقولون اقترأه  
فلا يليها الا الجملة اما ظاهرة الجزئين فتجاوز يد عندك ام عمرو عندك او مقدرة  
احدهما كما في مثال المتن (قوله للشك في الثاني) هذا بالنظر الى اصل المعنى  
لان الهمزة المقدرة للاستفهام قد تجبى لانكار فتحوام يقولون اقترأه وقد  
تجى بمعنى بل وحده كقوله تعالى ام انا خير من وثحوام هل تستوى الظلمات  
والنور (قوله اى ان القطيعة) هي الطائفة من البقر والغنم والجمع اقاطيع  
على غير قياس كانهم جمعوا قطعها كذا في الصحاح (قوله كما تقول ازيد عندك  
ام عمرو اه) كذا في بعض النسخ التى رأيتها والصواب ام عمرو عندك بذكر الخبر  
ولعله سقط من قلم الناسخ لما في الباب والرضى من لزوم لفظ الجملة بعد ام المنقطعة  
في الاستفهام فالهمزة خفية اللفظ فيحصل اللبس وحين ذكر الخبر تكون ظاهرة  
في المنقطعة مع جواز كونها متصلة لاشتراك الجملتين في الجزاء مع تساوى  
النظم والتفصيل ان ما بعد ام ان كان مفردا لفظا او تقديرافى متصلة  
فيلزمها الهمزة للاستفهام الطابى او للتسوية لفظا ويجوز تقديرها في الشعر  
ويقع هل قليلا وان كان جملة فان لم يكن قبلها همزة الاستفهام الطابى سواء  
كان خبرا او استفهاما بغير الهمزة او بالهمزة لانه كما رفقى منقطعة  
وان كانت قبلها همزة الاستفهام الطابى وكانت الجملة ان فعليتين مشتركتين



في الفاعل فهي متصلة وان كانتا فعليتين متساويتين النظم واسميتين مشتركتين  
في جزء فالاولى ان تكون منقطعة لا مكان وقوع المفرد بعدها وذلك  
دليل الانقطاع وان كان الجملتان غير مشتركتين في جزء سواء اشتركا  
في فضلة الاولى فهي منقطعة عند المتأخرين خلافا للمصنف والاندلسي فانهما  
يجوزان الامرين وقال الرضي ان وقع الاختلاف بكون احدهما اسمية  
والاخرى فعلية او بتقديم خبر احدي الاسميتين او تأخير خبر الاخرى او كانتا  
مشتركتين في جزء غير متساويتين النظم نحو وايد عندك ام عمرو فالظاهر  
الانقطاع (قوله غير مستعملة) اما العاطفة الامع اما قبل المعطوف افاد  
ان الزوم بالمعنى المتعارف من حيث الاستعمال (قوله يعني) اي اريد  
العطف بقرينة قوله ثم عطف في المعنى انهم يعيرون بالفعل عند ارادته واكثر  
ذلك بعد اداة الشرط وفيه اشارة الى ان المراد بالمعطوف عليه في المتن ما اريد  
لعطف عليه لانه يصير معطوفا عليه بعد ذكر اما العاطفة لا قبلها والعبارة تقتضي  
ذلك (قوله يلزم ان يصدر اه) افاد ان قبل ظرف لازمة الاضافة وانما قال  
ههنا مع اما وفي السابق لازمة للهمزة لان ام المتصلة لكونها بمعنى احد  
الامرین تقتضي الاستفهام الطلبي فالهمزة لازمة له بخلاف اما فانها  
موضوعة لاحد الامرین فهي تدل على شك المتكلم وابهامه من ابتداء  
التكلم الى علامه لانه عرض له في انشاء التكلم والمراد اما الاولى لاجل افادة  
المخاطب لان من اول الامر ولذلك قد تتركب اما الاولى في الشعر فهي لازمة  
معها لا الهـ (قوله يجوز ان يصدر اه) فعنى الكلام احد الشيتين واما مع  
اوقات تقدم اما فهو كذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم الشك  
او الابهام بعد ذلك المعطوف عليه (قوله والجواب اه) الجوابان ذكرهما  
المصنف في شرح المفضل (قوله بل للتنبيه على الشك اه) هذا مما ذكره المصنف  
ان الاولى للشك المحض من غير عطف والثانية لهما جميعا (قوله لعطفها على  
اما الاولى) وفائدة التنبيه على ارتباط ما بعدهما بما قبلهما وليس ابتداء  
كلام في الرضى عطف الحرف على الحرف غيره وجود في كلامهم فالجواب  
ان الواو اذا قبلت كيد العطف لمجيء اما غير عاطفة فوجب مقارنتها غير العاطفة  
في التركيب بخلاف لكن ويمكن ان يقال مراده ان الواو لعطف اما الثانية مع

مدخولها

مدخولها على اما الاولى مع مدخولها لافادة الارتباط وعدم الابتداء واما  
لعطف مدخولها على مدخول الاولى لافادة الشك (قوله فكامة لانفي الحكم)  
فلا تجيء الا بعدا لاثبات اللفظي او المعنوي نحو ما زال زيد قائما لقاعدة  
ولا تعطف الا الاسم وعطف المضارع به انادر (قوله لصرف الحكم اه) هذا  
التفصيل في عطف المفرد على المفرد بيل واما في عطف الجملة على الجملة  
فلا ضراب اما بالابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون  
اي بل هم عباد مكرمون واما بالانتقال من غرض الى آخر نحو قد افلح  
من تركي وذكر اسم ربه فصلي بل تؤثر الحياة الدنيا وهي في ذلك كله حرف  
ابتداء عاطفة على الصحيح كذا في المعنى فلذا لم يتعرض له الشارح رحمه الله  
ويجوز ان يوافق ما بعدها لما قبلها اثباتا ونفيما قال الله تعالى انهم لتأتون  
الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون وقال تعالى ام يقولون اقترأ  
بل هو الحق من ربك (قوله والاخبار الذي وقع لم يكن بطريق القصد) اي  
ذكره لم يكن مهما او كان خطأ او عمدا او سهوا وليس المراد انه وقع لا بطريق  
القصد (قوله والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه) فهي في النفي والاثبات  
على طريق واحد (قوله ثبت الحكم المنفي اه) كلمة عن متعلقة بالمنفي واللام  
بثبتت قالوا ولذا لا يجوز النصب في ما زيد قائم بل قاعدة ويتعين الرفع (قوله  
في حكم المسكوت عنه) ولذا جاز ان يثبت وان لا يثبت (قوله فهي تقيضة لا)  
في ان ما قبلها يجب ان يكون منقيا وما قبل لان يكون في المفرد معنى النفي لان  
حرف النفي انما يدخل على الجملة فلا بد ان يكون لكن بعد النفي (قوله فيكون  
الايجاب اه) اي لاثبات ما انتفي عن المتبوع مع الاستدراك (قوله فتكون  
لازمة اه) اي الانتفاء عن الاول باق بحاله لم يقع الحكم به غلطا وانما جني لدفع  
التوهم (قوله وان كان في عطف الجملة اه) اشارة الى ان الداخلة على الجملة  
عاطفة وهو مختار ان يختصر فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقال الجزولي  
مخففة فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء وقال يونس في جميع  
مواقعها مخففة بل وازدخول الواو عليها في المفرد يقدرا العامل بعدها ويشكل  
ذلك اذ يبقى مجرورا بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو والقول في الجواب  
والتعديرا كن عمرو مررت به تكلف اذ جرح الجواريس بقيامه وقيل انه مجرور



يجوز مقدر هذا كله اذ لم يدخله الواو وامامع الواو فهي ليست بعاطفة  
انتفاقا كذا في الرضى وفيه انه ثقل في المعنى عن ابن عصفور وابن كيسان  
ان تكون عاطفة والواو زائدة (قوله حروف التنبيه) قال المصنف في امالي  
المسائل المتفرقة تسميتها حروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح  
لان اضافتها الى المعنى المختصة به اولى من اضافتها الى امر ليس من دلالاتها  
والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح وفي المعنى ويقال المعبرون  
فيها بحرف الاستفتاح يثبتون مكانها ويمتلون معناها وفي بعض الشروح  
حروف التنبيه وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الكلام وتخبره على  
حسن الاستماع فاندفع ما قيل انها اصوات وضعت لغرض التنبيه قالوا لئلا  
ان تجعل من قبيل الحروف الزائدة (قوله يصدر بها الجمل اه) اي يوثق بها  
في صدر الجمل الامة والفعلية والخبرية والانثائية الطليعية وغيرها فالاولا ما  
واجتا التصدير وهاجزة التصدير اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة نحو  
ها انظر الله ذاقسم (قوله حتى لا يغفل اه) ومع ذلك يفيد الا واما تحقيق  
ما بعدهما التركبهما من همزة الاستفهام الانكاري وحرف النفي ولذا لا تكاد  
تقع الجملة بعد الا المصدر بما يلقى به القسم نحو قوله تعالى الا ان اولياء الله  
لا خوف عليهم واما من مقدمات اليقين نحو واما والذي لا يعلم الغيب غيره (قوله  
التي لا يتعين معانيها) لانها موضوعة للجزئيات بالوضع العام وللمعنى العام  
بشرط الاستعمال في الجزئيات وعلى كلا التقديرين ما يدل على تعيين  
المراد بها الاشارة (قوله وحروف النداء) بالكسر والمداد وازدادن مصدر نادى  
وقد يضم بجعله من قبيل الاصوات كالصراخ والبكاء واصطلاحا طاب  
الاقبال بحرف نائب الادعو وقيل انها اسماء افعال لتمامها بما بعدهما ورده  
المصنف لان بناء بعضها ليس ببناء الاسم وبانه ليس لها مرفوع مظهر لعدم  
التقدم ولا متمكلم لا متناع استتاره في اسماء الافعال ولا مخاطب لانها مدعو  
لاداع (قوله لانها تستعمل اه) وفي الاستغناء والندبة (قوله للبعيد) حقيقة  
او حكما كالاساهى والنام والتخبر ووجه التخصيص ان نداء البعيد محتاج  
الى رفع الصوت وذلك لكثرة حروف المدو هما متحققان في ايا وهما ومنفيان  
في اى والهمزة والمد متحقق دون الكثرة في اى فلا يصلح للقريب والبعيد وهذا ظاهر

كون اى للقريب والهمزة للقرب (قوله نعم) فيه اربع لغات فتح العين  
وكسرها وتبديلها حاء وكسر النون اتباعا لكسرة العين (قوله وجه  
تسميتها اه) وهو ان في جميعها معنى الايجاب اى التحقيق فليس المراد به  
ما يقابل النفي حتى يحتاج الى تكلف في بلى (قوله اى محققة لمضمونه اه) اى ليس  
المراد بالتقرير التاكيد فانه انما يوجد فيما بعد الجنس بل التحقيق بمعنى راست  
كردن سخن كذا في الصراح وانما زاد لفظ المضمون لان نعم يجيى بعد الامر  
والنهي والتخصيص والاستفهام والخبر وفيما سوى الخبر تحقق ما هو مضمون  
السابق والمقصود منه ان المطلوب المستفهم قبل قد يقع في صدر الكلام  
على نحو نعم هذا اطلاقهم والحق ان هذا جواب سؤال مقدر (قوله استفهاما  
كان او خبرا) الظاهر ان يقول انشاء كان او خبرا ليقيد جواز تقرير غير  
الاستفهام مما سبق لان المقصود بيان عدم الفرق بين الاستفهام  
عن الاثبات والاستفهام عن النفي ولذا لم يتعرض في الامثلة الخبرية اثباتا  
ونفيًا لظهور عدم الفرق بينهما نحو قولك نعم لمن قال قام زيد او ما قام زيد  
تصديقا له (قوله وبلى في جواب لم يقم زيد اه) ذكرها هنا لوطنة لبيان عدم  
صحة نعم في جواب أأنت بربكم وصحته ولو اكتفى على قوله قال فلوقيل نعم  
في جواب أأنت بربكم لكان كفايا لكان اخضر واحفظ من الحوالة على  
ما بعده من لزوم التكرار في بيان معنى أأنت بربكم فالواو بلى كما لا يخفى (قوله  
لكان ككفرا) كما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه (قوله تصديقا  
للأثبات) لا تقرير لما بعده همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام  
لان جواب الاستفهام يكون بما بعده (قوله في العرف) الطارى على الوضع  
ولذا قال بعضهم لو قال بلى في جواب أأنت بربكم لا يكفر (قوله بعد الاستفهام)  
باليهمزة او بلى وكذا جميع حروف الايجاب لان اسماء الاستفهام كلها الطلب  
التعيين وحروف الايجاب لتقرير الحكم (قوله وذكرا بن مالك ان اى اه)  
في المعنى ان اى بمعنى نعم يقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيد ونحوهن  
كما تقع نعم بعد هن وزعم ابن الحاجب انها لا تقع بعد الاستفهام (قوله  
لا يستعمل الامع القسم) فاللزوم بمعنى المتعارف في الاستعمال (قوله تقول  
اى والله) واذا سقطت الواو جاز اسكان الياء وتحمسا كما في من مع اللام



وخذ فم اوعلى الاول يلتقي الساكن على غير حدهما الكون ما في كلمتين ومع ذلك  
ضعيف لان شرط الفهم غير حرف المدان يكون له في الاصل حركة وليس اللام  
صلا في الحركة (قوله واجل) يسكون اللام جهله في المعنى بمعنى نعم والاختصاص  
قول الزحشرى وابن مالك وجاعة وقال ابن خروف اكثر ما تكون بعده (قوله  
للخبر قد انال زيد اه) مفعول للخبر وقد انال تفسير اجل وجيروان (قوله  
نحو قول ابن الزبير) روى ابن عبد الله بن الزبير انه فضالة بن شريك وقال يا امير  
المؤمنين ان نأقني دبرث ونقيت حتى وصلت اليك فقال له ارفعها بسبب  
واحضضا يهلت وسيرها اليك فقال جئتكم مستجيلا مستعجلا فلمعن الله  
ناقة جعلتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها والسبب الراحة والهلت القشر  
والبريد اول اليوم وآخره والاستراحة والامتياع طلب العطاء (قوله من جوى  
حبهن) في القا موس الجوى الهوى والحزن والحرقة وشدة الوجد وتناول  
المرض ودهاء في الصدور كلها في البيت حسن (قوله ان اصل المعنى اه) وما هو  
قصدا فادته للحطاط يدونها لا يخلل فالمعنى المستفاد منها تكرار والحكم  
بخلاف ان ولا م الا بتدافع ان اصل المعنى وهو الحكم مع تحقق الانكار يخلل  
يدونها وخلاصته انها للتحقيق والتثبيت دون التأكيد وقرق بينهما هذا  
اذا قلنا ان التأكيدها معناها واما اذا قلنا انه غرض منها على ما يدل عليه عبارة  
القاضي في تفسير قوله تعالى ان الله لا يستحي ان يضرب مثلا ما بعوضة وعدها  
من الحروف لتزيل الغرض منزلة المعنى فالقرق اظهر واما انما التأكيدها  
فلا معنى لها لم يطلب عليها الزائد (قوله ان وان) قيل لم يبينوا في ان هل هي  
ان الشرطية او النافية او المحققة من المتكلمة وفي ان هل هي المحققة المفتوحة  
او الناصبة او المفسرة والاحتمال قائم وهو موقوفاتها غير ما ذكرها مقابلا لها  
في المعنى ذكر فيه ان الاختصاص قال ان ان الزائدة تنصب المضارع كمن والباء  
الزائدتين وجعل منه قوله تعالى وما لنا ان لا نتوكل على الله وما لنا ان لا نقاتل  
في سبيل الله وقال غيره انها مصدرية وانما لم يجوز للزائدة ان تعمل لعدم  
اختصاصها بالافعال بخلاف حرف الجر الزائد فانه كالحرف الاصل  
في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل ثم قال ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد  
كسائر الزوائد (قوله مع ما النافية) دخلت على جملة فعلية كما في الشرح

او اسمية كقولنا فان ظباء جئن وفي هذه الحالة تكف ما الجازية عن العمل  
وقد تراد بعد ما الموصولة الاسمية وبعد الا الاستفائية (قوله وقت مع  
لما) قال صاحب المعنى انه سهر وفي الرضى زيادة المفتوحة بعد لما هي المشهورة  
تقول لما ان جلست فتحنا وكسرا والفتح اشهر (قوله نحو كأن ظبية اه) اوله  
فيوما نوافينا بوجه مقسم الموافاة الملائاة والضمير للحيية والقسيامة الحسن  
وفلان قسم الوجه ومقسم الوجه والعطو التشاؤل برفع الرأس واليدين  
والناضر الشديدة الخضرة ويرى وارق اى الشجرة الخضراء والسلم بفتحين شجر  
عظيم له شوك (قوله على تقدير رواية اه) يرى بنصب ظبية على افعال كان  
المحققة ويرفعها على الغائما واءاها في ضمير الشبان المحذوف والمعنى تأتينا هذه  
المرأة يوما بوجه لم يخل من الحسن موضع منه كانها في حسن عينها وامتناد  
جيدها كظبية قد عنقها الى غصين هذه الشجرة وصفت بهذا لانها بهذا الحال  
ترداد حسنا (قوله وما تراداه) في الرضى لم يعد واما الكافة وان لم تكف معنى  
من الزوائد حيث قال والزوائد نوعان كافة وغير كافة (قوله حال كون اه)  
يعنى انه حال من الكلمات الجنس المذكورة مع ما وفادته انها تستعمل شرطا  
وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية (قوله نحو لا اقسم يوم  
القيامة اه) ذهب اليه جماعة ثم اختلفوا فقيل زيدت فوطنة لنقى الجواب  
اى لا اقسم يوم لا يتركون سدى ورد بانه قد يجيى الجواب بعده مثبتا نحو  
لقد خلقنا الانسان في كبد وقيل زيدت مجردا للتأكيد ورد بانها لا تراد كذلك  
صدرا بل حبوا وفيه نظروا ذهب جماعة الى انها نافية فقيل المنفى اقسام على  
ان يكون اخبارا لا انشاء اى لا اعظمه بالاقدام به لاستحقاقه اعظاما فوق ذلك  
قال الزحشرى وقيل المنفى شئ متقدم وهو ما حكى عنهم كثيرا من انكار  
البعث اى ليس الامر كذلك ثم استوفى القسم كذا في المنهل (قوله في صورة  
نقى القسم) وان لم يكن تقيما حقيقة لان المعنى المقصود القسم (قوله كقوله  
في بئر لا حور اه) تمناهم بانك حتى اذا الصبح جشم البيت لا يحتاج الحور  
الهيكمة كذا في الصحاح ويقال هو في محاوراة اى نقصان ويحتمل ان يكون  
اسم جمع لحائريه الهالك قيل هو بئر يسمونها الجن والردى الهاسكة  
والافك الكذب جشم الصبح اتفاق قيل يصف فاسقا او كافرا يسرى بالحيلة



في بئر الهلكة والنقصان اوفي مهالك الهالكين وما علم لقرط غفلته انه صار  
فيما حتى يعلق بكاشفات ملات الشر وقامت القيامة على ذلك لكن لا يتقنه ذلك  
العلم ويشتمل ان يكون عاشقا لرجل جرى خوافه في المهالك سار في مسكن  
الجن ومعنى الافك انه يكذب نفسه اذا حدثته بشئ من مهالكها ولا يصدقها  
فيه والمعنى سار ليل هذا الرجل في مهاوى الهلاك وفي المواضع الخالية التي  
تسكنها الجن حتى انقلب الصبح وما يشعر به اى التي بيده في المهلكة وهو غافل  
عن ذلك لعدم مبالاته وهذا المعنى اشبه بمذهب العرب كذا في شرح ابيات  
المفصل (قوله والخور الهلكة) بفتح الهاء واللام الهلاك كذا في شرح  
العلوم وكذا الهلك بضم الهاء وسكون اللام واما الهلكة بوزن الفرقة فلم توجد  
في الكتب المتداولة والشارح رحمه الله حمله على صيغة الجمع كالطلبة وجعل  
الخور جمع حائر جازيا على القياس فان فاعلا اذا كان صفة يجمع على فعل  
لكن لم يوجد في الكتب خور جمع حائر بل خور آوا حور (قوله فهي تفسير لكل  
مبهم) في التسهيل ان اى غالب فيما سوى ما فيه معنى القول وفي شرحه ليس  
كذلك بل يقع فيه نحو كتبت ان قم فذهب قوم الى ان اى المفسرة اسم معناه  
او عوا وافهم وافهم كصه ومه (قوله وتقرر المظروف في الظرف اه) لما كان  
ظرفية المعنى للفظ غير ظاهرة بينه بانه على التشبيه في نحو عدم انفيكالك  
اللفظ الموضوع عن المعنى لا يتفك المظروف بخلاف ظرفية اللفظ فانه ظاهرة  
ولذلك قيل الالفاظ قوال المعنى لان المتكلم يورد الالفاظ على وقته والسامع  
ياخذ منها ولان المقصود من اللفظ معناه (قوله فلا يقع بعد صريح  
القول اه) وذلك لان المفسرة مشروطة بان تسبق بحملة فلذلك غلط  
من جعل منها واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وان يتأخر عنها جملة  
فلا يجوز ذكر ان ذهب وصريح القول يقع مفعول الجملة فلا حاجة الى ايراد  
ان ما ليس فيه معنى القول لا يكون مفعول جملة (قوله وقوله تعالى ما قلت لهم  
الا ما اه) جملة مستأنفة وليس عطفا على قولك لانه ليس مثلا لما تكون  
مفسرة للمفعول المقدور ولا بيانا لقاعدة قيد في الاكثر والواجب حيث  
تأخر عن قوله وقد يفسر بها المفعول به الظاهر بل هو رتبة لما يهمل من انها  
قد تكون تفسير الالفاظ الصريح استدلالا بهذم الاية قال الفاء في قوله فقول

ان اعبدوا الله اما للتفصيل على تقدير اما او زائدة في خبر المبتدأ على مذهب  
الاختصاص والعائد في المبتدأ الاول محذوف اى فيه (قوله تفسير للضمير في به)  
وما قيل انه لا يجوز ان يكون ان اعبدوا الله ربى وربكم مأثورا فلا بد من  
تقدير قول اى ما امرتني بقول وحيث يكون تفسير الصريح القول  
فالجواب ان المأمور به المحكى هو ان اعبدوا الله وقوله ربى وربكم من كلام عيسى  
اردف به الكلام المحكى تعظيما لشأنه سبحانه وتعالى كما قال الزمخشري في قوله  
انا قلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله والى هذا اشارة في كلام الشارح  
رحمه الله حيث اكتفى على ان اعبدوا الله في كونه تفسير للضمير ويجوز انه  
تفسير للتفسير الى المعنى بان يكون عيسى قد حكى قول الله تعالى بعبارة  
اخرى كانه قال تعالى او امرهم ان اعبدوا الله ربكم ونظيره قوله تعالى  
لحق علينا قول ربنا انا لاذنقون وفي الرضى ان القول المذكور كغير الصريح  
(قوله لانه مفعول لصريح القول) اذا لم يؤقل قلت بامرت فلا يرد ان  
الزمخشري يجوز ان تكون مفسرة للقول على تأويله بالامر اى ما امرتهم  
الا بما امرتني به وقال ابو علي القاري يجوز ان تكون في الاية مصدرية بدلا  
من ما امرت الضمير المحرور في به وما قيل ان العبارة لا يعمل فيها القول  
وان المبدل في حكم المسكوت فتبقى الصلة بلا عائد فذوق بان القول يؤقل وان  
العائد موجود عنده التزاما قيل ان عطفت البيان بمنزلة التعت في المشتقات  
لان الضمير لا ينوب ولا يعطف عليه لان ما ينزل منزلة الشئ لا يلزم ان يعطى  
جميع احكامه (قوله وقد يفسر اه) بيان لقاعدة قيد في الاكثر ولم يجعله بيانا  
لقاعدة القيد لانها ليست نصا في كونها مفسرة اى الجملة التفسير الاول  
وحده لبيان الموصوف والثاني لبيان معنى الابهام والفصل وتخصيص ان  
بالفعل مضارعا كان او ماضيا او امرا او نهيا نحو كتبت اليه ان قم هذا  
هو الصحيح وقيل انها لا توصل بالامر وكما سمع فيه فان التفسير معنى يتعين  
في الابتداء فيكون في موضع رفع نحو وان تصوموا خير لكم وبعد لفظ دال  
على معنى غير التعين فيكون في موضع رفع ونصب وجر مكائبة كانت  
كافي مثال الشرح او زمانية نحو مادمت حيا اى مدة دواي حيا لحذف  
الشرط وخلافته ما مع صلتها واما نقله من البلاغة من هذا القبيل (قوله



حروف التخصيص) مصدر للتكثير والحض على الشيء طلبه والحث عليه وهذه  
الحروف ظاهرة من كبة كافي المفتاح ويحتمل ان الاصل لها لا بدلت الهاء  
همزة (قوله مشددتين) وهلا محذوفة اسم فعل بمعنى عجل الحث غير العاقل  
والا محذوفة تنبيه او عرضا واستفهاما ونفيا (قوله بعض النسخ ويلزم الفعل)  
فعلى الاولى لزوم بالمعنى المتعارف وعلى الثاني بالمعنى اللغوي وقيل يلزم الجملة  
الفعلية الخبرية فانهم لم تدخل الانشاء لامتناع الحض عليه وقيل تدخل الاسمية  
كقوله ونبت ايلي ارسلت بك فاعة يالي فهل انقص لي شي معهما ولول بالضم  
مكان الشاية وبهلا شفت نفس ايلي وشفيها اخبر بابتداء محذوف اي هو  
شفيها (قوله هلاضربت اه) في تخصيص الامثلة بالاثبات اشارة الى عدم  
دخولها على المنى (قوله نحو هلازيد اضربت اه) واذ انما ندلم الطرف نحو  
ولولا اذ سمعتموه قلم فهو مفعول للفعل المتأخر لتوسيعهم فيه (قوله فعناء)  
اي اذا علمت انها تدخل المضارع والماضي فعناء في الماضي اي تستعمل فيه  
اذا دخلت على الماضي للتوبيخ واللوم لان التخصيص على ما فات سبب  
للتوبيخ واللوم اذ لا معنى للعض على ما فات سواء كان معنى حقيقة  
او مجازيا او كناية والظاهر الاخير الميحيى انه لا تخلو عن الحض على مثل ما فات  
في المفتاح وفي الماضي للتقديم والتأخير في كرون والتوبيخ بمرز نش  
كرون وهذه المعاني لازمة للحض على ما فات فان كان المخاطب ذا شرف  
فتقديم والا فتوبيخ ولوم (قوله بمعنى الامر) الا انه طلب بحث وازعاج ومعنى  
ذلك لا يحتاج الى توبيخ ولوم على انه مكان للمخاطب ان يفعله قبل  
الطلب منه وقد تكون للطلب من غير تخصيص وتوبيخ بل يتبادر فكرون  
للعرض (قوله ولا يكون اه) عطف على قوله فعناء اذا دخلت (قوله الا انها  
تستعمل اه) بمعنى لكن لدفع توهم اطلاق حروف التخصيص على ما دخلت  
على الماضي لان اطلاق هذه الاء عليها بالمعنى الاضافي لا بالنقل كما مر  
ولذا سماها للسكاي في المفتاح حروف التقديم والتخصيص (قوله فكانها  
للتخصيص اه) هذا قريبا يصح له مثل واما فيما لا يمكن له ذلك نحو قوله  
صلى الله عليه وسلم هلا شقت قلبه فلا (قوله حروف التوقع) اضافوها الى  
التوقع والتقريب من جملة معانيها الخمسة لاختصاصها بها وللزق على من

قال انه ليست للتوقع في الماضي ومن ذهب الى انها ليست للتوقع مطلقا وهذه  
المعاني تعد اذا كانت حروفا وقد تستعمل اسمها بمعنى حسب ملبيا عند  
المضمرين لمشابهة الحرفية فيقولون قد زيد درهم وبنون الوقاية نحو قد في درهم  
وقد في اي كفاي (قوله اذا دخلت اه) اشارة الى انها لا تدخل على فعل الطالب  
وشرطي الماضي ان يكون مثبتا ومتصرفا لان غير المتصرف ليس للمضى حتى  
تقر به الى الحال ولعله اراد الماضي المجرد الغير المشابه للعرض بقريته الاطلاق  
(قوله متوقعا للمخاطب) قبل الاخبار فلا يرد ما توهم القائل بانه ليس للتوقع  
في الماضي لان الماضي ينافي التوقع (قوله واقعا اه) اي واقعا في الزمان القريب  
من الحال (قوله وقد تكون اه) اشارة الى ان هذا استعمال قليل ولذلك انكره  
الخليل (قوله المجرد اه) فالاطلاق قريته التجريد (قوله وقد تستعمل للتحقيق)  
قيل وقد تستعمل للتحقيق مع التذكير وجعل الاية من هذا القبيل (قوله  
ويجوز الفصل اه) ويجوز حذف فعلهم نحو ارف الترحل غير ان ركبا  
لما نزل بر حالنا وكان قد (قوله همزة وهل) واما ال فعلت بمعنى هل فعلت على  
ما حكاه قطرب عن ابي عبيدة فقلب الهاء همزة (قوله وتدخلان اه) اشارة الى  
تعدد المثال للاشارة الى هذا العموم (قوله الا ان الهمزة اه) اشارة الى ان قوله  
وكذلك هل ليس على العموم بدليل قوله والهمزة اعم تضر فافكانه في معنى  
الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره السارح ههنا والا وجه ذكره في قوله  
تقول ازيد اضربت كما يشير اليه قوله لما عرفت (قوله الاعلى الشذوذ) اي على  
الاستعمال الغير الفصح لما صرح في المفتاح بقبحها (قوله تذكرت عن هذا  
بالجنى) العمود جمع عهد والجنى كالي ما يحصى من الكلا بمعنى المحي والمراد  
ههنا الارض التي فيها الكلا وحنت اما من الحنو بمعنى الميل او من الحنين  
بمعنى الشوق والالف بكسر الهمزة وسكون اللام الالف يقال حنت الالف  
اي الالف والمعانقة در أغوش كرفن وتسلمت عنه الظاهر اذ لمات عنه على ما في  
الصراح السلاء تم كرون السلاء لازم منه واما التسلي في القاموس بمعنى  
التسليم وفي الصراح والتساج الانكاف وثني منها لا يناسب المقام الا ان يراى  
تسليمه عنه على حذف المضاف وذاهله حال معللة اي لاجل ذهابها عن الفعل  
والكلام تصوير وتتميل لجمال هل بحال العشي والمقصود انه اذا مضى



مراعاة حالها الاصل صح تركها (قوله اي التصرف فيها) يعني ان تصرفا  
 تميز من النسبة والمعنى اعم تصرفا ومعنى الاضافة الى التصرف تصرفا فيه  
 بشئ بان تكون الاضافة الى الفاعل واحترز بقوله باعتبار استعمالها  
 عن التصرف فيها من حيث الذات فانه لا تصرف في الهمزة بخلاف هل فانه  
 تصرف فيها بقلب الهاء همزة وقيل معناه تصرفها في العمل لانها متصرفة في الجمل  
 بالنقل من الاخبار الى الاستخبار ولا يتأتى هذا التصرف من هل وهذا من  
 تفسير الشارح قدس سره العزيز وفيه انه ان اراد بقوله لا يتأتى هذا التصرف  
 من هل انه تدخل عليها الهمزة لانه لا يتصرف فيها فباطل وان اراد انه  
 لا تدخل عليها حتى يتصرف فيها فاسلم لكن هذا فرع العموم في الاستعمال  
 فالحق احق ان يتبع (قوله على وجه الانكار التوبيخي) اي ما بعدها ما كان  
 ينبغي ان يقع وان فاعله ملوم نحو اتعبدون ما تختون وقد تبيح للانكار  
 الا بطلان اي ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاضناكم ربكم  
 بالبينين ولا فادتها في ما بعدها الذي لم يثبت ان كان منفيا لان في  
 النفي اثبات ومنها ليس الله بكاف عبده والانكار بالتسمية يختص بالهمزة  
 فلو حمل الشارح رحمه الله المثال على مجيئها لانكارا مطلقا بان يقول باستعمال  
 الهمزة لانكارا ما دخلت عليه لكان اشمل وافيد (قوله محذوف بالحقيقة)  
 اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب الذي هو عدم الوجود في الانكار التوبيخي  
 ومعلوم الانتفاء في الانكار الباطل بخلاف الرضى فانه امر خفي واقرانه  
 بالحال الذي يتأقبه يدل على عدم استحسانه وهذا مبني على استعمال الهمزة  
 في الاستفهام وكون الانكار متولدا منه واما على تقدير كونها مستعملة  
 في الانكار فالوجه ما ذكره في المفتاح من ان هذا يختص بالاستقبال ولا معنى  
 لانكار ما لم يقع (قوله هي الاصل في الباب) اي غير داخل فيه والاقوى لكونها  
 موضوعة له فاستعمالها اليق وانسب عند الفعل ثم اختص الاستعمال بما هو  
 الانسب عند الفعل فلا يرد انه لا يدل على جواز جعل هل معادلة لام بل على عدم  
 الانسية (قوله بادخال الهمزة اه) رعاية لتمام التصوير لاعتناء في الاستفهام  
 فالعاطف لكونه رابطا لدخوله بما قبله لودخل على الهمزة يكون لها تعلق  
 بما قبلها لانها اقدم عرافتها في الاستفهام لا تقتضي كمال التصوير وهذا عند

الجمهور واما عند المخشري فان الهمزة داخله على مقدر معطوف عليه  
 مناسب للمعطوف قال الرثي والحق ما قاله الجمهور اذ لو كان المعطوف مقدرا  
 لحاز وقوعها في اول الكلام من غير ان يتقدم ما يصلح العطف عليه مع انه  
 لم يجز في الاستفهام الامتناع على كلام متقدم وفي المغني وقد جزم المخشري  
 بذلك في مواضع من الكشف منها قوله تعالى افامن اهل القرى اي عطف  
 على اخذناهم وقوله تعالى انا لمبعوثون او اباؤنا الاولون اي اباؤنا عطف على  
 ضمير مبعوثون واكتفى بالفصل بالهمزة وجوز الوجهين في موضعين فقال  
 افغيردين الله دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة  
 ثم توسطت الهمزة بينهما ويجوز ان يعطف على محذوف اي ايقولون فغيردين  
 الله يبعثون وفيه اننا لانسلم انه كان المعطوف مقدرا على ان الجواز لا ينافي عدم  
 الاستعمال واما ما ذكره صاحب المغني فلانه لم يجوز المخشري ما قاله  
 الجمهور اصلا ما لو كان مقصودا مع تعين التقديم على العاطف فلا وجه له وهو  
 ظاهر من كلامه (قوله بخلاف هل) متعلق بقوله تقول فيكون قيدها  
 للكل مثبتا للعموم تصرف الهمزة لانها اعم فانه مع بعده لفظا يحوج  
 الى تقدير ولا تقول هل في الامثلة لاثبات العموم تقول الشارح رحمه الله  
 لكونها فرع الهمزة اه تعليل لما يستفاد من قوله بخلاف هل اي لا تقول  
 هل فيها فان قلت عدم استعمال هل في الامثلة المذكورة انما يثبت عموم  
 الهمزة اذ لم يكن لهل مواقع خاصة وليس كذلك فان هل تستعمل لتقرير  
 نفس الحكم في الاثبات نحو هل ثوب الكفار ويراد بها النفي فيجوز وقوع  
 الابعدها نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان ويراد اياهما نحو هل زيد قائم  
 كما مثال الثالث وانما يثبت العموم اذا كانت الهمزة مستعملة بتأخير العاطف  
 ايضا وليس كذلك فان الهمزة مختصة بالتأخير فان قلت جميع مواقع  
 هل موقع الهمزة لان هل بمعنى قد والاستفهام مستفاد من همزة مقدرة  
 معها انض عليه المخشري في المفضل ناقلا عن سيديويه وعدم جواز التصريح  
 بالهمزة في بعض المواقع لا ينافي ذلك فن قال ينبغي ان يراد بالعموم العموم  
 من وجه لان هل مختصة ببعض الاحكام لم يأت بشئ في المغني ان هل تفرق  
 عن الهمزة من عشرة اوجه اختصاصها بالتصديق وبالايجاب وبلاستقبال



وبعدم الدخول على الشرط وان وعلى اسم بعده فعل وبوقوعها بهما العاطف  
لما قبله وبعدام وبارادة النفي بالاستفهام بها وبمجيئها بمعنى قد من غير استفهام  
(قوله حروف الشرط) في القسام وشرط الزام الشيء نقل في الاصطلاح  
الى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى اى الخروفي  
الدالة على التعليق (قوله فان للاستقبال) اى لحصول ما دخلت عليه  
في الاستقبال (قوله ومعناه اه) اى وايض معناه ان ان مختصة بالمستقبل  
ولو بالماضي (قوله نحو قوله تعالى ولا مة مؤمنة خير من مشركة ولو عجبتكم)  
فان المعنى ان لا تعجبكم او تعجبكم (قوله فانها موضوعة اه) لانها حروف  
الشرط ومعنى الشرط مراعى فيها وبه صرح المحقق الفخازنى في المطول وشرح  
المفتاح (قوله مقدر فيه) بناء على العرف وما قيل ان المقدر يشمل الموجود  
والمعدوم فاصطلاح المنطقيين (قوله فيلزم اه) تحقيق لمعنى التعليق فان  
معناه ان حصوله منوط به غير متوقف حصوله على حصول شئ آخر وان جميع  
ما سواه مما يتوقف عليه ذلك الامر حاصل ولو ادعاء فاحصل ما علق به بدون  
ما علق عليه لم يكن المعلق عليه معلقا عليه ولذا ذهب الشافعى رحمه الله تعالى  
وايانا الى ان التعليق بالشرط يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط والحنفية  
اعترفوا بانتفاء الحكم عند انتفاء الشرط الا انهم يقولون بكونه مدلولاً للجملة  
الشرطية فاندفع ما قيل ان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم بل الامر  
بالعكس لان ذلك انما يرد لو كان معناه مجرد لزوم الثانى للاول (قوله فقد علق  
حصول اه) فالمعنى المطابق هو التعليق بخصوص وانتفاء الامرين وسببية  
الامتناع للامتناع المدلول بالاتزامي ولما كان كالا لانتقائين معلوما للمخاطب  
ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المقروض مقصودا بيقينه اذ لا فائدة بل  
لاجل افادة السببية قالوا ان لولا امتناع الاول فوضعوا ما هو المقصود من المعنى  
المطابق مقامه تنبيها على ذلك (قوله في زعم المتكلم) متعلق بقوله سببا اشارة الى  
انه لا يلزم كون الثانى سببا في نفس الامر كما في قول ابي العلاء ولو طار ذو حافر  
قبلها الطائر ولكنه لم يطير (قوله على قصد لزوم الثانى للاول) من غير قصد كونه  
معلقا عليه (قوله وقد تستعمل اه) اشارة الى انه معنى مجازى له لان اللزوم لازم  
للتعليق والدليل على ذلك قوة الاستعمال فيه ويتبادر معنى التعليق

المخصوص وكذلك المعنى الثالث والحق ان ما ذهب اليه الشاويين واختاره  
القاضى في تفسيره من انه موضوع للقدر المشترك وهو التعليق وضعوا الحقيقة  
والمجازية بارمنه لكثرة استعماله لا ينافي كما قالوا في الوجود (قوله مع انتفاء  
اه) متعلق باللزوم فيستلزم كون مدلوله مع الانتفاء فيستدل باللزوم المقارن  
بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم فلذا لا يحتاج الى استثناء التالى ولا يجوز  
استثناء المقدم (قوله على ان الفساد) اشارة الى ان لوقائم مقام استثناء التالى  
(قوله عكس المشهور) وهو انه لا انتفاء الثانى لانتفاء الاول (قوله ولم يدر ان ما  
ذكر اه) اى لم يدر ان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم (قوله في ربط ذلك  
الشئ بغير التقيضين عنه) اى عن ذلك الشئ فيدل على ربطه باقرب التقيضين  
منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين  
التقيضين فن قال هذا الاستعمال لا يخص قصد الاستمرار بل يكفي قصد  
ان هذا الجزاء لازم على كل تقدير كما تقول لو كان ينحى الا ان عروى اعطته  
القافاة يدل على ان الجزاء لازم وليس فيه قصد الاستمرار لم يأت بشئ لان  
ما توهمه مبنى على ما فهمه من ان مراد الرضى بقوله وقد يجيى جوب لوقا لا  
لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم جميع الازمنة مطا اولى كذلك  
بل جميع الازمنة تقديري الشرط ونقيضه كما يفصح عنه آخر كلامه حيث قال  
فيلزم وجود ذلك على كلا تقديرى الجزاء في جميع التقادير (قوله ويلزم ان  
الفعل) اى الشرط واما الجزاء فقد يكون اسمية او مضارعا مجزوما بل او ماضيا  
في اوله لام مفتوحة وحذفها قليل الا اذا وقعت لومع خبر فاصلة نحو الذى  
لو شرى شكر او الحال شرط كقوله تعالى ولو ان مائى الارض من شجرة اذلام  
الى قوله ما نفدت وذهب الزنخشري الى وقوع الاسمية جوازا كما في قوله تعالى  
ولو انهم آمنوا واتقوا لثوبت من عند الله خير (قوله ولو علمتكم) كون انتم هكذا  
في النسخ التى رأيناها والصواب استساط انتم كما يدل عليه آخر كلامه (قوله  
فاخذ وانتم) اى فى الايتين (قوله كان ضمير متصل مستترا اه) الصواب  
اسقاط مستترا لكونه لغوا وايس سهوا الا على قول الاخفش والمازنى فانهم ما  
قالوا واو حرف والفاعل مستتر واسقاط بارزا لكونه لغوا (قوله وليس  
تأكيذا اه) اى ايس انتم فى الآية تأكيذا للضمير المتصل على ان يكون



التقدير لو قلنا يكون انتم قد تكون على ما ذهب اليه البعض تعليلا للتصرف  
(قوله لان حذف الفعل اه) فيه اننا لانسلم انه ابعد من جعل المتصل منفصلا  
وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل في المفسر لا ممتنع  
وجود الفعل بدون الفاعل وقيل انه لم يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء  
التأكيده وفيه ان حذف الفعل مع الفاعل شائع وحذف المؤكد فقط مع موهود  
ونحو الذي نفسه محسن اخولاى هو نفسه صرح سيويه به في الكتاب  
وتفصيله في المعنى وعدم الاجتماع في الاستعمال لا ينافي الاعتبار في التقدير  
اي بصله الفعل والاكثر كونه ماضيا اكونه كالعوض من شرط لو الذي  
هو الماضي وقد جاء مضارعا وما قوله تعالى يودوا لو انهم يادون فلو فيه مضارعة  
لا شرطية لجيئ بها بعد فعل التثنية وقد مر (قوله اي في اول زمان التكلم)  
امتثال الناظرين وجه نصب اول فذهب الشارح رحمه الله تعالى الى انه  
ظرف زمان يحذف لفظ زمان والمراد بالزمان زمان التكلم على التوسع  
وجعل الكلام بمعنى التكلم ولا يخفى ما فيه من التعسف اللفظي والبشاعة  
المعنوية فان المصود وقوع القسم في اول الكلام كما يفسح عنه قوله  
اي القسم بين اجزاء الكلام ونعم ما قيل انه كلام لا يليق باول زمان التكلم  
وذهب الفاضل الهندي الى انه منصوب بتضمين الدخول اي وتقدير  
في جائز في الميهم من المكان بعد الدخول وفيه ان ما ثبت بالاستعمال تقدير  
في بعد صريح دخلت واما في ما تضمنه فلا شاهد بقياس المتضمن على المصرح  
انما يتجه اذا كان التقدير في المصرح قياسا وبعضهم قال ان لفظ اول  
مرنوع صفة القسم وفيه انه يصلح ان يكون فاعلا لتوسط القسم المقيّد  
وارجاعه الى القسم مطلقا خروج عن السنن المستقيم اذ السابق الى الفهم  
اتحاد فاعل الفعل وعندى انه منصوب على الظرفية لانه من المكان الميهم  
على ما في التسهيل ان منه ما يدل على معنى اضافي مختص اي لا تعرف  
حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان وناحية وجهة ووجهة وغير ذلك  
من الائمة الميهم واحترز بمختص عن الذي يدل بنفسه على معنى لا يصلح لكل  
مكان نحو خوف وباطن وظاهر وداخل وخارج فان هذه من الاماكن  
المختصة وما قيل ان اول مكان تنزيلي لاحقيق والمكان التنزيلي كالميهم في عدم

الظهور فمجرد اجتهاد لا يدل عليه شاهد (قوله واحترزه عن توسط) اي اورده  
للاحتراز عنه فاما ان يجعل الاحتراز مقصورا عليه لانه وان كان في الذكر  
مقدما فهو في الصدق متأخرا فيكون قوله على الشرط احتراز عن تقديم الشرط  
واما ان يجعل الاحتراز عن جميع صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط  
لان الكلام فيه ولما احتمل الاحتمالين ارسله الشارح رحمه الله تعالى على اطلاقه  
(قوله اي لزوم القسم اه) جعل القسم للقسم مع ما بعده لفظا رعاية للجزالة  
المعنى لان لزوم الشرط للماضي يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم السك للجزء  
(قوله اي الشرط الجواب) في العموم لفظا فيهما (قوله وكان الجواب للقسم فقط  
لفظا) لتقوى القسم بالتصديق وضعف الشرط بالتوسط وجاز قايلا ان يعتبر  
الشرط اقرب وضعف القسم في نفسه كزائد في المعنى فهو كالزائد  
والشرط مراد فيه معنى التوقيت (قوله فقط) فالاطلاق قرينة التجريد  
كما قالوا (قوله لا القسم والشرط) لما كان المتبادر من قوله وكان الجواب للقسم  
فقط تعيينه لذلك وليس كذلك بل هو اولى على ما نص عليه في الرضى ليس  
مختصا بالعرفانه جعل الزمخشري قوله تعالى ما انا بياسط يدي اليك جواب  
الشرط في قوله تعالى اني بسطت جهل الشارح ذلك التعيين بالنظر  
الى جعله جوابا لهما لا بالنظر الى الشرط فقط لكن ذكر في شرح التسهيل  
ان عبارة الشرط في صورة تقديم القسم مذهب القراء ومن وافقه  
من الكوفيين ويؤول البصريون ذلك يجعل اللام زائدة انتهى فحينئذ  
لا حاجة الى ذكر الشارح فان المتن على مذهب البصريين نعم لو ثبت وقوع  
القسم لفظا مع اعتبار انقسم لقامت الحجة عليهم (قوله لانه يلزم ان يكون  
مجزوما اه) اي بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير المصروفة  
بجهة او غير مجزوم دأما لانه القابل للاطلاق العام فانه دفع ما قيل ان الشرط  
اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم  
الا ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب عدم كونه مجزوما (قوله  
واما معنى اه) بيان لفائدة قوله لفظا ومعنى لانه اذا روي جملة المعنى فالقسم  
والشرط قيدان للجواب اوردا للتحقيق والتوجيه فيكون جوابا لهما واذا كان  
اعتبار احدهما مقدما على الاخر فيفيد ان يكون جواب احدهما مقيدا



وجواب الاخر مطلقا فاندفع ما قيل ان جواب الشرط بمجموع القسم وجوابه لا يجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى حينئذ بمجموع الشرط والجزء ثم ان هذا القائل بعد نفي كونه جواب القسم معنى لان الجواب بمجموعهما اعترف بكونهما جواب الشرط معنى فبين كلاميه تدافع (قوله لا كرمك) فانه روي فيه شرطا قط القسم من دخول اللام ونون التاكيد وهذا معنى كون الجواب له لفظيا (قوله اى تقديم غير الشرط) قوله غير عطف على الشرط لاعلى التقديم فان غير تقديم الشرط اعنى تأخره لا يستلزم التوسط ويجب ان يكون ذلك الغير بطالب الجزاء اعنى المبتدأ قبل التواضع او بعده فانص عليه في الرضى وشرح التسميل (قوله جازان يعتبر القسم) فيراعى فيه لزوم عدم الجزم ودخول نون التاكيد اذا كان مضارعا متبعا (قوله وان يعتبر الشرط) فيجزم ولا يدخله النون (قوله ويحتمل ان يكون المعنى اى) قيل لا يصح ذلك لانه صرح الرضى بوجوب اعتبار الشرط في صورة تقدمه على القسم والمثال الثانى ليس لاغفاء الشرط بل الشرط معتبرا كما في القسم الا ان اعتبار القسم يجعل الجملة التى بعد القسم جوابا له واعتبار الشرط يجعل المجموع جوابا له ولا مانع من القول باعتبار الشرط لانه لم تنف رعاية ما راعى في جوابه لان الجزاء المضارع المثبت يكون بالقاء او بدونه فترك القاء ليس علامة لغفاء الشرط وفيه بحث لان القاء واجب عند اعتبار الشرط اذا جعل المجموع جوابا له نص عليه في الباب وغيره وان جعلت الجملة التى بعد القسم جوابا كما يشير اليه قوله لان الجزاء مضارع مثبت لزم الجزم ولا يجوز دخول نون التاكيد لانه اذا كان هذا المثال مثالا لاعتبار الشرط والقسم فابن مثال الغناء القسم وما زعم من مخالفته لكلام الرضى فباطل لان الغناء الشرط بالنسبة الى جواب القسم لا يتانى جواب اعتباره بالنسبة الى مجموع القسم والجواب ولما لم يكن مقصود المصنف الا بيان الاغناء والاعتبار بالنسبة الى جواب القسم لم يورد في المثال الثانى القاء مع وجوبه ولم يقل ان اثبتنى فوالله لا تينك فالمثال المذكور مرضى لمجرد الايضاح واعلم ان المصنف اورد الامثلة تنبيه على ان اطراد القناعة المذكورة انما هو في ان وما يتضمن معناها من انما الشرط دون

لو لولا فانه وان اطرد فيه تقديم القسم على الشرط وغيره اتعين الجواب حينئذ للقسم لا يطرد فيهما حكم التوسط لتعين الجواب حينئذ للشرط لوجوب اعتبار الشرط في صورة التقديم كما مر ولا يمكن جعل المجموع جوابا لان جوابهما لا يكون الاجلة خبرية (قوله فيكون اعتبارا لتقديم الجوازاه) الف والنشر على ما ذكر متعذرا على سبيل التفصيل والاجال ثم ذكر ما اكمل من احاد المتعدد من غير تعيين ثقة على ان السامع يرد اليه والاول اما على ترتيبه بان يكون الاول للاول والثاني للثاني او على غير ترتيبه وهو ضربان معكوس الترتيب او مختلط الترتيب كذا في المطول فلا بد في النشر من اشتماله على ما يعلق بكل واحد من المتعدد والترتيب ثم ان ههنا فبين ان تقديم الشرط وغيره واقف جواز الاعتبار والاغناء بان اعتبر بمجموعهما لفاوا جدا ومجموع المثالين نشره فلا شبهة في كونه نشر الكنه لنشر على ترتيب غير الف وهو ظاهر وان اعتبر بكل واحد لفا على حدة فلا يثنى من المثالين نشره لو اُخذ منهما فضلا عن ان يكون على ترتيب الف او على غير ترتيبه اذ ليس في المثال الاول اثر من تقديم الشرط المذكور في الف الاول ولا في المثال الثانى اثر من الغناء القسم المذكور في الف الثانى بل كل واحد منهما مثال لبعض الف الاول وللبعض الف الثانى ولا يدفع هذا الاشكال ما قاله المقصرون لحل هذا المقال ان المراد بالنشر جزؤه لانه على تقدير التسليم كيف يصح ان يقال انه على ترتيب الف او على غير ترتيبه والحال ان المذكور فيه واحد من كل الف الا ان يقال ان المراد على نحو ترتيب الف بكونه مثالا للجزء الاول وعلى غير ترتيبه بكونه مثالا للجزء الثانى ولا يخفى مما جتته وعندى ان اللغتين المستفادين من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والاغناء وتقديم غير الشرط معهما وان المثالين من صنعة الاحتياط حذف من الاول ولا شك بقرينة الساقى ومن الساقى بقرينة الاول كما قيل في قوله تعالى المبروا انا جعلنا الليل ليستكنوا فيه والنهار مبصرا اى لتبينغوا من فضله ولا شك حينئذ في اشتمال المثالين على الامور الثلاثة فيكون الف والنشر على حقيقة ولبعض الناظرين ههنا خيالات لا يليق ان تسمعها الاذن الكريمة اذا قرر هذا القول على المعنى الاول اى اعتبار القسم والغناء القسم يكون المثال الاول باعتبار



تقديم غير الشرط وجواز الغناء القسم اى لا لغائه واعتباره نشر على ترتيب  
 الالف لانه مثال باعتبار انا والله الذى هو اول فيه لتقديم غير الشرط هو ثانيا  
 فى الالف وباعتبار انا الذى هو ثانيا فيه لا لغاء القسم الذى هو ثالث فى الالف  
 وباعتبار لا تيك المقدر الذى هو ثالث فيه لا اعتبار القسم الذى هو ثالث فى الالف  
 (قوله وجواز اعتباره) وعدم اعتباره على غير الترتيب مما مر من كون الاول  
 منه مثلا لثاني الالف وباعتبار جوازه على ترتيبه لكون آتيك المذكور ثانيا  
 مثلا لا اعتبار الشرط المذكور ثانيا فى الالف ولا تيك المقدر ثالثا مثلا لا تيك  
 المذكور ثالثا (قوله اشار الى اشتراط المضى فى الشرط) والجزء المعنوى وعدم  
 عمله فيهما (قوله نشر على ترتيب الالف) لكون ان ان آتيك الاول من المثال  
 مثلا لتقديم الشرط الاول من الالف ولا تيك المذكور ثانيا فيه مثلا لا اعتبار  
 القسم المذكور ثانيا فى هذا الالف ولا تيك المقدر ثالثا مثلا لا تيك المذكور ثالثا  
 (قوله فالنشر باعتبار الاول) اى لتقديم الشرط على ترتيب الالف لكون الاول  
 مثلا لما هو الاول منه فى الالف (قوله وباعتبار الثاني) اى جواز الغناء الشرط  
 وعدمه على غير ترتيبه لكون لا تيك المذكور ثانيا مثلا لا لغاء المذكور ثالثا  
 فى الالف واتيك المقدر ثالثا لعدم الغائه المذكور ثانيا هذا حل عبارة الشارح  
 موافقا للنسخ المتداولة وقيل ان الفاضل اللارى لتوجيه الشارح له باصلاح  
 خلل وجد فى بحث الفعل لعدم مساعدة وقت الشارح بنظره ثانيا زاد لفظ  
 الغير فى ثلاثة مواضع الاول قوله كليهما نشر على ترتيب الالف والثاني قوله  
 فهو باعتبارهما نشر على ترتيب الالف والثالث قوله فالنشر بالاعتبار الاول على  
 ترتيب الالف واسقطه من قوله وبالا اعتبار الثاني على غير مرتبه ورأيت نسخة  
 فى آخرها هذه نسخة قوبلت على نسخة مقروءة على الشارح فرأى عليه من  
 ضعف هذا الشرط لاجله عند الفاضل اللارى موافقا بهذا التصحيح قد كتب  
 فى المواضع الثلاثة منها لفظ الغير فى الحاشية وعلم بعلامة العين وضرب الخط  
 على لفظ الغير وانت بعدا حاطة بما قلنا ظهرك ان لفظ الغير لازم فى الموضع  
 الاول دون غيره وان اسقاط لفظ الغير لا وجه له (قوله اختلاف بين اعتباريه)  
 اى اعتبار كل من المثالين اعتبار التقديم واعتبار جواز الشرط فى كون  
 احدهما على ترتيب الالف والاخر على غير ترتيبه كما عرفت وتفسير الاعتبارين

باعتبار

باعتبار الالف والنشر هو (قوله بخلاف المعنى الاول) فان الاعتبارين فيه  
 متفقان كلاهما على غير ترتيب الالف فى المثال الاول وعلى ترتيب الالف فى المثال  
 الثاني (قوله يقتضى تقديم اه) اى كون النشر فى المثال الثاني على ترتيب  
 افعه على المثال الاول لان النشر على ترتيب الالف اظهر منه على غير ترتيبه  
 (قوله اراد اتصال اه) فلذا قدم المثال الاول لانه حينئذ يكون مثال الغناء  
 القسم متصلا به (قوله على تقدير تقدم اه) واما اذا ذكر مثال كل من اللقين  
 بجنبه بان يقال اذا توسط القسم بتقديم الشرط جازان يعتبر القسم ويلغى نحو  
 ان آتيك والله لا تيك وكذا ان توسط بتقديم غيره نحو انا والله ان آتيك  
 يحصل اتصال المثال بالممثل له بتمامه (قوله من حيث مثالهما) حال من  
 نشر بهما قيد بذلك لانه اذا اعتبر من حيث انهما مثال لمجموع اللقين كان  
 الاتصال حاصل بتمامه (قوله نحو قوله تعالى لتناخرنوا لا يخرجون معهم)  
 وان اطعموهم انكم اشركون اورد المثالين اشارة الى ان الجواب للقسم سواء  
 كان هناك لام موطئة او لم يكن رداعلى من قال ان قوله انكم اشركون  
 جواب الشرط والقاء مقدر ولم يقدر قسما لان حذف القاء من الاممية الخيرية  
 يكون فى ضرورة الشعر (قوله كلفوظ فى صدر الكلام) قيد الملفوظ  
 بذلك لان المقدر لا يكون الا فى صدر الكلام (قوله اولى) لانه اكثر استعمالا  
 قال الرضى فى بحث اما نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتني  
 فاكرمك (قوله يلزم الاتيان بالقاء) وخص القاء بالذكر لانه الاصل والا فاللام  
 مثل القاء واذا المما جاء وهذا اللزوم فى السعة واما فى الشعر فيجوز نحو من  
 يفعل الحسنات الله يشكرها (قوله اما) بالفتح والتشديد وقد تبدل مجيء الاولى  
 بباء استعقالاتا لضعف وهى حرف شرط وتفصيل وتوكيد كذا فى المعنى وتفسير  
 القاضى وفى الرضى انها حرف شرط وتفصيل وقد تحذف وبطرد ذلك اذا كان  
 ما بعد القاء امرا او نهيا منصوبا به او بفسره نحو ربك فكبر (قوله او اجمله  
 فى الذهن اه) كما اذا ابتدأت بقولك اما زيد تعلم الخاطب بمجيء اخوتك (قوله  
 يعنى واما الذين ليس فى قلوبهم اه) جعل ذكر القيد قرينة على تقديره ولم يجعل  
 قوله والراشدون فى العلم يقولون آمنا به كفى المغنى لانه لا يتجه على تقدير عدم  
 الوقف على الا الله وكذا لم يجعل قسما له يحذف اما كفى التوضيح لان حذف



اما مع حذف الفاء لم يوجد في كلامهم (قوله للزوم الفاء) فانها لا يجوز  
ان تكون عاطفة اذ لا يعطف الخبر على المبتدأ ولا زائدة لعدم لزومها فهي  
سببية فتدل على كونها للشرط وانما قال للزوم الفاء ولم يقل لدخول الفاء  
لان الدخول لا يدل على تضمن معنى الشرط بل هو ان يكون اجراؤه مجرى  
الشرط كما في حين واذا واذا نحو زيد حين لقينته واذا اقبلته فأكرمه (قوله وسببية  
الاول) اي قصد السببية (قوله والتزم حذف فعلها) لكثرة استعمالها  
في الكلام ولكونها لا تفصيل تكررها ولكونه فعلا عاما على طريقة واحدة  
في جميع المواضع كتنطق الظرف المستقر (قوله وبين قائما) فيه اشارة الى لزوم  
الفاء في جوابها لفظا او تقديرا ولا تقدير الا في ضرورة الشعر او مع تقدير قول  
مع الجواب لدلالة المقدر عليه نحو قوله تعالى واما الذين كفروا أفلم تكن آياتي  
اي فيقال لهم أفلم تكن آياتي الاية وفيه اشارة الى انه لا يفصل بحملة تامة  
وتدفعه بجملة ناقصة وهي جملة الشرط نحو قوله تعالى واما ان كان من  
المقرر بين فروع وريحان الاية وقد يفصل بحملة الدعاء اذ يفصل بين اما وجملة  
الدعاء بمعمول الشرط نحو واما اليوم رحمت الله فلا ضعت كذا او بمعمول  
جوابها نحو واما زيد ارحمك الله فاضرب كذا في شرح التسهيل (قوله جزءا  
في حيزها) وهو الجزء الذي هو لزوم في قصد المتكلم سواء كان في عدة او فضلة  
ليكون المعروض كالشرط الذي هو اللزوم في جميع الكلام ويحصل ما هو  
الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزء مثال الغرض من قولنا  
اما زيد قد اذهب لزوم الذهاب لزيد بسبب لزومه لوجود الشيء في الدنيا ولذا افق  
افاد ذلك (قوله اي حيز قائما) رعاية لقرب المرجع او حيزا مراعيا لاتحاد  
الضمان في المرجع (قوله لان حيز الفاء ايضا حيزها) لان بعد حذف الفعل  
لا يمكن التعريض الا بعد اقتران الفاء مع اما فحيزها حيزها فاندفع ما قيل  
لا يجوز التعريض بما في حيزها مطلقا اما اذا لم يكن في حيز الفاء فالتعويل على  
الوجه الاول (قوله بحال تجويز تقديم اه) اي بعد اسقاط الفاء (قوله وهذا  
مذهب سيويه) هكذا في العباب وفي الرضى وشرح التسهيل ان هذا مذهب  
المبرد وقال فيه ان مذهب سيويه مذهب اليه المازني وفي المفتاح وشرح  
ديباجة المصباح انك اذا قلت اما زيد افاني ضارب فهذا غير جائز عند الجميع

الا عند ابي العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب (قوله فجعل سيويه  
لا ما خاصية اه) اي فحكم بان لها خاصية تصحح تقديم ما يمنع تقديمه لحصول  
القوة المذكورة من تحقيق الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو اللزوم  
حقيقة في قصد المتكلم مقام اللزوم الادعائي واشعار خبر واجب الحذف بشئ  
آخر وعدم توالي حرف الشرط مع حرف الجزاء (قوله عملا مطلقا) جعل عملا  
صفة مصدر محذوف مبنى للمفعول ولم يجعله ظرف زمان اي في جميع  
الاوقات رعاية للمقابلة بينه وبين التفصيل الا في فانه لا فرق بين جواز التقديم  
وامتناعه (قوله مهمما يكتن من شئ) مهمما اسم ما لا يعتل سوى الزمان  
ويكن تامة فاعلمها الضمير المستتر الراجع الى مهمما ومن شئ بيان لمهما الزيادة  
التعظيم كما في قوله تعالى مهمما تأتياه من آية وجعلها زائدة على قول  
الاخفش واستغراقية باعتبار الحال وهم (قوله واقم اماماهما) فيه رد على  
من قال ان اصلها مهمما بالقلب المكاني وابدال الهاء بالهمزة لان الاسم  
لا يصير حرفا بالقلب والابدال كذا قالوا وفيه انه انما يتم لو اعترف هذا القائل  
بحرفيته اما لو قال ببقاء اسميتها كما قال بعضهم ان اصل اما اي ما فاي كلمة  
الشرط وما ايهامية معناه شئ او حالة تقديره اي شئ او حالة فلا (قوله ووسط  
يوم الجمعة) الذي هو اللزوم في قصد المتكلم لا يلزم توالي حرف الشرط والجزء  
في اللفظ فانه يوهم ذكر المعطوف بدون المعطوف عليه والسبب بدون السبب  
(قوله اصلا) لا بدون مانع آخر ولا معه (قوله وهذا القائل اه) في شرح  
التسهيل وهو الحق وهو مذهب سيويه واليه رجع المبرد وفي الرضى ليس  
بشئ لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد فلا بأس بجوازه  
مع مانعين او اكثر لان الغرض منهم ويجوز لتحصيل الغاء مانعين فصاعدا وفيه  
ان انتفاء الغرض المذكور مطلقا ممنوع انما الغالب على هذا التقدير اقامة  
اللزوم المقصود مقام اللزوم الادعائي وفواته غير مضر لان المقصود تأكيد  
وقوع الجزاء وهو حاصل (قوله هذا تقرير الكلام اه) اذا كان المتوسط  
ما سوى الظروف من المفاعيل كالمفعول به في قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر  
فجريان التقدير الثاني فيه محل بحث فانه لا يصح ان يقال مهما يكن اليتيم  
على ان اليتيم معمول لفعل الشرط (قوله مهما يكن زيد اه) على ان مهما



العموم الاحوال والعائد محذوف اي حالة يوجد زيد عليها فهو منطلق وكذا  
في تقدير ما يدكر مجهولا ومعلوما على ما سيجي فلا يرد ما قيل انه لا تصح هذه  
التقديرات لانه لا بد من رابط في جملة الشرط ولا رابط الا ان يجعل مهما بمعنى  
الوقت وهو مردود على مانص عليه الزمخشري في تفسير قوله تعالى مهما  
تأنيبه من آية اوقيل على ما جوزه ابن مالك في التسهيل وغيره مستدلا  
بقول حاتم وانك مهما ساعدت بطنك سوله \* وفردك باللامنتهى الذم اجعا  
زاد انبه بانه لا استشهاد فيه اي لجهة تقديرها بالمصدر اي اعطاء قليل او كثير  
(قوله واما تقديره) اي على المذهب الثاني مبتدأ وقوله تقديره عطف عليه  
وقوله فوجبه غير ظاهر خبره والجملة استثنائية (قوله على ان يكون  
زيداه) ومهما عبارة عن الاحوال والرابط محذوف اي حالة يذكرك زيد  
عليها (قوله مهما تذكر يوم الجمعة) فلا بد فيه اي في الجزاء كما لا يخفى (قوله  
منصوبا) لانه مفعول والرابط محذوف اي مهما عبارة عن الاحوال (قوله  
فوجبه غير ظاهر) لعل وجهه ظاهر لجزائه في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر  
بختلاف تقديره يمكن كما سبق لـ كنهه غير جائز في المفعول به والاحمال والجار  
والمحذور كما لا يخفى (قوله مع انه يوهم اه) انما قال يوهم لان المقصود في التقدير  
بيان وجه الاعراب في صورة الرفع والنصب الواقعين في الاستعمال  
وليس متفرعا على التقدير لا كن نقول المقدر في الحالتين يوهم ان الاعراب  
تابع للتقدير ومن هذا ظهر ان الابهام في تقديره مما يمكن وقد قيل لان المقدر  
في جميع الصور واحد والاعراب غير دائر باختلاف التقدير فتدبر (قوله  
كلا) مذهبه انها بسيطة وقال ابن يعيش انها مركبة من كاف التشبيه ولا م  
مشددة تخرج من التشبيه (قوله ردعالك) اي عن المعاودة الى مثل ذلك القول  
وقد تكون زجرا عن فعل فيه الممنوع كقولك لمن يذم عالما كلا ولا بد فيها من  
تقديم كلام يرد بها موآه كان من كلام من يتكلم بها على سبيل الانكار كقوله  
تعالى يقول الانسان يومئذ ابن المفر كلا او على سبيل الحكاية كقوله تعالى  
قال اصحاب موسى ان المذركون قال كلا او كلام غيره كافي مثال الشرح  
ويجوز الوقف عليها لانه ليست من تمام ما بعدها اي ليس الامر كذلك  
اشارة الى ان الفعل الذي هي من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل كذا

في الرضى

في الرضى وفيه انه زجر عن كلام سابق فيمكن لتعلقها الا ان يقال انه مغير  
والمغير يكون سابقا فلا بد من التقدير (قوله وقد يجي بعد الطلب اه) في الرضى  
ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلى اعمل صالحا فيما  
تركتم كلا والظاهر ما ذكره الشارح لان المقصود نفي اجابة الطالب الى مسئوله  
لا زجره عن الطالب (قوله وقد جاء بمعنى حقاه) فيثبذ يكون مجرى مجرى  
القسم فيجاء باللام كافي الاية المذكورة وقد لا يكون كذلك كافي قوله تعالى  
كلا بل يحبون العاجلة (قوله والمقصود منه تحقيق الجملة) اما الجملة السابقة  
فيصح الوقف عليها والا للاحقة ولذا لا يكون بعد كلا بمعنى حقا كسر ان  
بل هو مفعول الى قصد المتكلم فان اراد تأكيده ما بعدها فالفتح وان اراد  
استئناف ما بعدها فالكسر (قوله جاز ان يقال انه لاسم) في المغنى انه بعيد لان  
اشتراك اللفظ في الاسمية والحرفية قليل ومخالف للاصل (قوله يني اه)  
دفع لما يقال اذا كان اسما فلم لا يتون واعلم انه وقع في القرءان كلا في ثلاثة  
وثلاثين موضعا ولا يصح في جميعها كوتها للردع فزاد واما معنى ثانيا فقال  
الكسائي انه قد يكون بمعنى حقا وقال حاتم يكون بمعنى ألا الاستفهامية وقال  
نصر بن اسمعيل يكون جوابا بمنزلة اي ونعم (قوله تاء التانيث الساكنة)  
اي في الاصل ولذا لم يعد اللام في رمتا بخلاف لم يبعها ويبيعها فانها قبل الالف  
متحركة في الاصل فلذا يحذف العين فيهما لاجل السكون العارض لان امر  
المخاطب في الاصل مضارع ولذا لم يعدوا امر المخاطب من المبني الاصل  
واما نحو قل الحق فانما لم تعد العين المحذوفة لان الحركة ليست كاللازمة  
بخلاف يبعها (قوله لا المتحركة) اي ليست المتحركة معدودة في الحروف لانها  
مختصة بالاسم حتى صارت كالجزء واجرى الاعراب عليها فين احكامها بتبعية  
بيان المؤنث في بحث التذ كسر بخلاف الساكنة فانها غير مختصة بالفعل  
فانها تدخل الحرف ايضا كافي ثمة وربة نص عليه في المغنى فهي كلمة برأى  
فلذا عدت حروفا بين احكامها استقلالها وما قيل فلولا يقيد بالساكنة لم يصح  
قوله وتلحق الفعل الماضي ففيه ان قوله تلحق الفعل الماضي متفرع على  
تقييده بالساكنة فكيف يكون ذلك موجبا للتقييد والمراد بالمتحركة ما تكون  
لجود التانيث فلا يرد تاء فعلت للمخاطبة لانها ضمير الفاعل مع التانيث (قوله

س ٥٥ في



فاعلا كان اه) بيان لقائدة التعبير بالمسند اليه دون الفاعل يعني يشمل  
مفعول ما لم يسم فاعله فانه ليس فاعلا عند المصنف كما مر (قوله فانه من اول  
الامر) اي قبل العلم بكونه فعلا ماضيا فان صيغة الفعل الماضي قد تكون  
على زنة الاسم والحرف والامر نحو فاذا قيل انت علم قبل التأمل في معنى  
الكلام انه صيغة الماضي (قوله لانها كالحرف الاخيرا) اما تاء الاسم  
فلجريان الاعراب عليه واما تاء الفعل فلشدة اتصاله به بحيث لا يمكن تلفظها  
بدونه ولذا قدمت على الفاعل المؤنث قصدا واهمنا مذكورة تبعاً للعلم  
السابق اعني لحوقها بالتاء التأنيث المسند اليه فانه يتبادر منه الوجوب  
في جميع الضور فاخرج منه هذه الصورة فكانه استثناء منه ولذا اكتفي  
بهذا القدر ولم يستوف بيان جميع صور اللاحاق (قوله واما اللاحاق الخ)  
استئناف لدفع كون علامة التننية والجمع كاه التأنيث في اللاحاق التننية على  
كون المسند اليه مثنى ومجموعا وفي عدم تقييد اللاحاق بالماضي او بالفعل إشارة  
الى عموم الحكم الى اللاحاق ما بى تثنى تلو من الماضي والمضارع والصفة (قوله  
اعدم احتياجا) اي التننية والجمعين (قوله غالبا) احتراز عما اذا كانت  
مدغمة او محذوفة لالتقاء الساكنين وعن من وما اذا كانتا عبارتين عن الجمع  
من غير فائدة احتراز عن نعم رجلا وربه رجلا وباب التنازع (قوله فليست  
بمماثر) يدل عليه ارادوا او غير العقلاء في اكلوا في البراغيث واستعمال  
النون للرجال في يعصرون السليط اقاربها والتأويل تكلف واليه اشار المصنف  
بقوله واما التعبير بلفظ العلامة والى ان الضعف على تقدير القول بالعلامة  
(قوله ولا منع) ظاهره يشعر بان هذا قول الشارح الرضى والمذكور في المغنى  
ان القول بكونها علامة مذهب سيئ وبه وقيل هو اسم مرفوع على الفاعلية  
ثم قيل ما بعد ما يدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وفي شرح التسهيل  
ان هذا ليس بمتنع اذا كان سمع مثل ذلك عن اصحاب اللغة المذكورة واما ان  
يحمل جميع ذلك على ان الالف والواو فيها ضمائر غير صحيح بل الصحيح انها  
حروف دالة على التننية والجمع نقل ائمة اللغة انها لغة قوم طي او اردشوة  
حكى البصريون ان اصحاب هذه اللغة يلزمون العلامة ابداء لا يشارقونها ولو  
كانت ضمائر كاذب اليه البعض لما اختص به قوم دون قوم انتهى ومن البين

ضعف قول الرضى (قوله مامر) من التوضيح والتعبير يرد على التوجيهين  
حل ما وقع في التنزيل من قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وقوله تعالى  
ثم عوا وصوا كثير منهم وما في الحديث الصحيح يتعاقبون فيكم ملائكة  
بالليل والنهار (قوله في الاصل مصدر توتته) هكذا في العباب فان قلت هذا  
اللفظ ليس مما استعمله العرب وانما هو من مولدات اهل العرف فامعنى كونه  
في الاصل مصدرا قلت انهم اشتقوا اللفظ التنوين من النون بمعنى جعل الشيء  
بمعنى ما صيغ منه نحو امرته اي جعل الشيء ذانونا بدخاله عليه فقوله  
اذا دخلت عليه بيان لحاصل المعنى ثم نقلوه الى النون المخصوص ثم اشتقوا منه  
التنوين بمعنى جعل الشيء ذاتوين كما وقع في الصحاح يقال نوت الاسم  
تويانا والتنوين يختص بالاسم وتوينا مفعول مطلق بمعنى جعله ذاتوين  
كما في التاج التنوين متون كردن اسم فاقيل انه مخالف للصحاح وانه يفهم  
منه انه متعد الى مفعولين سهو (قوله فسمى ما به يتون الشيء) الباء للسببية  
اولا لآى ما يجعل الشيء ذانونا بدخاله عليه (قوله اي بذواتها) اي مع قطع  
النظر عما هو خارج عنها بان يكون وضعها على السكون فلا يرد نحو محسن  
وصائن لان ~~هكذا~~ كونها بواسطة انتفاء موجب التحريك على ان الوقف غير  
السكون فانه قد يكون بغيره (قوله فلا يطررها) اي التنوين الحركة العارضة  
فالمتحركة ساكنة في الاصل فلا يردان التنوين جامع لخروج النون المتحركة  
(قوله شاملة نون من اه) قيل ان المراد نون هي كلمة وان الكلام في قسم  
الحرف بمعنى شمول ذلك وفيه ان التخصيص بالكلمة يخرج بعض اقسام  
التنوين منه وكون الكلام من قسم الحرف يكفى كون بعض اقسامه حرفا  
(قوله اي آخر الكلمة) اراد به ما انتهى اليه الكلمة فيدخل فيه تنوين  
قائمة وبصرى وقاض (قوله تطفلها لها في الوجود) بان تتبعها في الوجود  
والعدم يشير اليه تشبيه تطفل العارض للمعرض فلا يردان تفسير التبعية  
بالتطفل بوجوب اخراج تبع حركة الاخر في التأكيديا (قوله من غير تطفل  
شيء) كما هو الظاهر من تبعية شيء لشيء والتخصيص بالحرف خلاف الظاهر  
(قوله متخللة بين اجزاء اه) لان الحركات العارضة حروف المد واللين تلفظ  
بها بعد تلفظ الحرف الا انه اقصر زمان تلفظها يتوهم انه يتلفظ بها مع الحرف



(قوله للتمكن) يدل على تمكن الاسم وبقائه على الاصل وهو الانصراف (قوله امكنية الكلمة) اي كونها امكن في التمكن لان غير المنصرف ايضا يمكن في الجملة ويسمى الاسم امكن فهو افعال من التمكن على الشذوذ كذا في شرح التسهيل ولك ان تجعله من الممكنة لعراقته ببقائه على الاصل وان تجعله من الممكن على الشذوذ (قوله لم يشبهه الفعل ام) لم يقل لم يشبهه الحرف والفعل كما في عامة الكتب لان الامكن في مقابلة غير المنصرف والتنوين فارق بينهما (قوله بالوجهين) فلا ينصرف لمشابهة بوجه آخر كضارب (قوله معناه) ان يتصور صورته للضرورة والتناسب فهي داخلة في تنوين التمكن وليس قسما اساسا كما عده بعضهم (قوله بين المعرفة والنكرة) من الاسماء المبنية عند القوم حيث قالوا انه يختص بالصوت واسم الفعل ويترد في ما آخره وبه (قوله الان) اي الزمان المتصل بزمان المتكلم به (قوله واما التنوين اه) انما خص المثال بخصوصه اي بالنكرة المبنية لان غير المنصرف اذا دخله التنوين بعد جعله كالنكرة في عدم التعيين سواء بسبب اوله ليس تنوينه للتكثير بل للتمكن لانه الزائل بموانع الصرف فاذا زال المانع عاد بخلاف سببويه فانه كان مبنيا فاذا نكر يدخل فيه تنوين التكثير (قوله لا اري منعا) اي لا اظن منعا فيجوز ان يكون تنوين احمد وابراهيم بعد التكثير للتكثير والتمكن معا فانه يدل عليهما (قوله فاذا جعلته اه) دفعا لما قال من انه لو كان للتكثير لما بقي في نحو رجل بعد العلمية وفي بعض نسخ الرضى واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فلم يتمحض للتكثير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم منصرف (قوله وانا لا اري اه) فعلى هذا قوله واما التنوين اه فكلام من قبل نفسه وانا لا اري عطف عليه وعلى النسخة التي نقلها الشارح كلام من قبل القوم وانا لا اري استئناف من قبل نفسه ولك ان تحمل كلام القوم على ما اختاره الرضى كما لا يخفى (قوله عوضا عن المضاف اليه) لم يقل عوضا عن حرف اصلي كجوارا وزائد كجندل فان تنوينه بدل من الف جندل او مضاف اليه لان كون التنوين فيهما للعوض مختلف فيه فعند المبرد تنوين جوار للصرف وعند ابن مالك تنوين جندل للصرف وايس ذهاب الالف الدالة على الجمعية كذهاب الياء من جوار وفي تخصيص الامثلة باذ وكل

وبعض

وبعض اشارة الى اختصاصه بهذه الكلمات (قوله لتعاقبهما اه) بيان لوجه التناسب بينهما ليضرب احدهما عوضا عن الآخر (قوله لزالا للعلمين) ولذا سميت بمسألة زال تنوينها وقال الزحشمي انها تنوين الصرف وان سمي به لضعف تأنيثه لعدم تمحض تائه للتأنيث لانها مع الالف علامة الجمع ولا يصح تقدير تائه فيها غيرها لان اختصاص هذه التاء بجمع المؤنث يأتى عن ذلك كناية اخت وبت مع ان التاء فيها بدل من الواو ويمنع عن تقدير تائه اخرى (قوله لانها معنى مناسب اه) لمشاركته النون في كون كل منهما علامة تمام الاسم فقط من غير دلالة على شئ آخر (قوله واخر الايات) في القاموس البيت من الشعر والمندرويت الشاعر والمصاريع جمع مصراع ومصرعا البيت معروفان ومصرعا البيت من الشعر شيها بمصرعاى الباب لاستوائهما كذا في شمس العلوم والمصراعان من الابواب والشعر ما كانت قافيتان في بيت وبابان منصوبان ينضممان جميعا مدخلهما في الوسط منهما ومصرع الشعر والباب جعله مصراعين كذا في القاموس واهل استعمال هذين اللفظين في الشعر بطريق التشبيه (قوله لتحسين الانشاء) اي قراءة الشعر يقال انشد الشعر قرأه (قوله لانه حرف اه) تعليل لما يستفاد من السابق اي سيجي (قوله ما يلحق اه) اي تنوين الترخم لان الترخم في اللغة التغنى وحرف يسمل به ترديد الصوت في الخيشوم لكونهما اعنى الحرف والترديد في الخيشوم من احباب حسن الغناء فلذا سمي المغنى مغنيا لانه يغنى صوته اي يجعل فيه غنة والاصل مغنى بثلاث نونات ابدلت الثالثة ياء فعنى تنوين الترخم لتحصيل الترخم هذا ما ذهب اليه ابن يعيش واختاره المصنف في شرح المفصل وقال غيره سمي تنوين الترخم لانه يلحق لترخ الترخم من المد (قوله وانما اعتبروا اه) يدعى ان محل ترديد الصوت في الخيشوم هو الاخر فلذا اعتبروا الحوق به بالآخر (قوله وان كان) اي لحوق ما لحق واخر الايات لانه محل التغنى اه فاللاحق في الوسط واقع لاني محله فلذا لم يعتبروه وفيه بحث لان لا صاحب التغنى في كل نوع من الغناء مقامات للصوت من قصره وترديده وخفته وثقله لو عدلوا عنها فأت حسن ذلك سواء كان في الآخر او في الوسط لان اختلال النغم يحصل بالتنوين الغالى مطلقا ولانه قد يكون آخر المصراع والبيت تعلق بما بعده

في

س

٥٦



فيختل التنوين حينئذ بفهم المعاني (قوله القافية المطلقة) القافية عند  
الخليل مد آخر حروف البيت الى اول ساكن يلية مع الحركة التي قبل ذلك  
الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك قبل ذلك الساكن هو اول القافية  
مستتقة من القفو وهو التبعية لان القوافي يجبي بعضها اثر بعض والروى  
هو الحرف الذي تبني عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية  
مثلا من رويت الجبل اذا قلته اورويت البعير اذا شدت عليه الرواء وهو الجبل  
الذي يجمع به الاحمال او من الرى لان البيت يروى عنه فيقطع (قوله لا طلاق  
الصوت) في الصراح الاطلاق رها كرددن (قوله يابدال حروف الاطلاق)  
والجامع كونهما من حروف الزوائد وزوم السكوت (قوله اقل اللوم اه)  
في بعض الروايات فقولى ان اصبحت لما يدل عليه بيان المعنى والبيت لجرير اراد  
بإعازلة اقل لومك وعتابك على ما فعله وتأمل في ما فعله فقولى لقد اصاب جرير  
فيما فعل وانصني ولا تكابري وفيه ان عاذلته على الخطأ فيما تقول كذا  
في شرح ابيات المفصل وحينئذ لقد اصاب مفعول قولى والشرط مختل  
في اجزاء ما دل على الجزاء (قوله وحصل بأشباع فتحها اه) الاشباع  
لتحصيل الوزن فلا بد منه والنعوىض عند التغي في اقل لا وجه لتحصيل  
المدة بالأشباع ثم ابدلها بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن  
تحصيلها بالأشباع ليس بشئ (قوله وقام الاعماق اه) البيت لرؤية القيام  
المظلم الغمق بفتحين وباضم ما بعد من اطراف المغارة والجمع اعماق والحاوى  
الخالى والمخترق بفتح الراء وكسر القاف والمر والطريق وقيل مهب الريح  
يخترقه والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به في الطريق والخفق بالسكون  
الاضطراب يقال خفقت الدابة والقلب والسراب اذا اضطرب حرك للضرورة  
والمراد به المراب الخافق نعت بالمصدر والمعنى رب مغارة مظلمة الاطراف خالية  
المر لم يسكنها احد ولا يتميز فيها اعلام لظلمتها اولغموها لماعة السراب وجواب  
رب محذوف اى قطعته (قوله بالفتح والكسر) كما تقررو في تحريك الساكن  
ان الاصل فيه الكسر والفتح للتحفة وقدم الفتح اشارة الى اوليته لان الغالى  
زائد في اصله والكسر يزيل الثقل (قوله بل هو موضوع لغرض الترم) وذلك  
لان المقصود منه حصول الترم في الخارج لا فهم معنى الترم وحصوله

في الذهن

في الذهن (قوله قد اهل ونساح) بتزيل الغرض من الشئ منزله معناه نفي  
اعتبار الوضع في بعضها ايضا تأمل وهو تنوين المقابلة فان المقصود من  
الحاقم تحصيل المقابلة لا فائدة المقابلة للمخاطب بخلاف تنوين التنكير فانه  
لا فهم عدم تعيين مدخولها وتنوين العوض فانه قائم مقام المضاف اليه  
الدال على المعنى فيفهم معنى المضاف اليه بالواسطة وتنوين التمكن فان  
المقصود منه افهام كونه منصرفا لا تحصيله فعنى قوله وهو للتمكن اه انه  
يجبى للتمكن وغيره ليشمل المعنى والغرض والحق ان السكوت فوائد التنوين  
كما تدل عليه عبارة التسهيل فانه قال التنوين فون ساكنة ترادف آخر الاسم  
تبيينا لبقاء اصله اول التنكير او تعويضا او مقابلة لنون جمع المذكر او اشعارا  
بترك الترم في روى مطلق في لغة تميم (قوله اى التنوين) بشرط بقاءه على حاله  
وعدم ضرورته جزأ بان جعل علماء التنوين فانه لا يحذف (قوله وجوبا)  
فلا استمرار الاستفادة من المستقبل قرينة الجواب وهذا في السعة واما  
في الضرورة فقد لا يحذف فان الضرورات تبخ المحذورات كقوله  
نجارية من قيس بن ثعلب \* حيث لم يحذف من قيس رعاية للوزن وخرجه  
ابن جني على البدل ورد بان العرب لم تجعل ابنا في ذلك الاصفة ولذا لم ينون الا  
في الشعر وهذا الحذف مطرد كحذفه عند اضافته بدخوله دخول اللام  
وقد يحذف في ما عداه تحقيقا للتقاء الساكنين ومنه القراءة الشاذة احد  
الله الصمد (قوله من العلم) المعروف بما سبق فيشمل القلب والكنية ايضا (قوله  
موصوفا) وصفا نحو يا بلظ ابن المكبر فلا يحذف في زيد بن عمرو ومشروط  
الاتصال كما هو المتبادر فلا يحذف في زيد الطريف بن عمرو ويشترط كون الثاني  
مذكرا بناء على ان العرب لا ينسبون الرجل الى امه واشترط بعض المتأخرين  
كونه مامكبرين واما كذا في مضاف الى علم للاب كما هو الشائع في الاضافي  
وهو المطابق لما قاله المحدثون من انه اذا اضيف الى علم الجدل لا يقط التنوين  
ولا الف الا بن خط او قيل سواء كان للاب والجد واشترط المحدثين وضع  
جديد منهم فرقا بين الاضافين وقوله آخر لبيان الواقع واللفظ المضاف  
لا يكون عين المضاف اليه للفظ الموصوف وان اتحد في المفهوم والصدق  
فيدخل فيه زيد بن زيد بمعنى زيد بن نفسه كناية عن عدم الاب كذا في بعض



النسخ (قوله لكثرة استعمال) أي لا لتقاء الساكنين فإنه لا يوجب الحذف  
 لجواز تحريكه بالكسرة على ما هو الأصل في الساكن (قوله خطأ بحذف  
 الالف) وأما حذفه في اللفظ فليس مختصا بحال حذف التنوين (قوله  
 وكذلك اه) فالعلم اعم من ان يكون صريحا وكناية عنه كذا ما يجري مجرى  
 العلم نحو سيد بن سيد وضل بن ضل وطاهر بن طاهر وهي بن هي (قوله  
 ويعلم منه) بناء على ان التقييد في المسائل تقييد في الحكم عماء (قوله نحو  
 جاءني الرجل ابن زيد) المثال الصحيح جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن العالم والامر  
 هين لان المثال الفرضي يكفي في التصحيح (قوله وحكم الابنة اه) ولم يذكره  
 المصنف اكتفاء بذكر الاصل اولانه اختلاف في فان منهم من منع ذلك لان  
 موضع الاسماء الابن حكاية ابن كيسان كذا في شرح التسهيل (قوله فانها  
 لا تحذف) أي خطأ حيثما وقعت أي في موضع الالتباس وعدمه (قوله في مثل  
 هذه هند ابنة عاصم) أي فيما وقعت صلة للمؤنث يجوز حذفه فلو حذف الف  
 ابنة لا يدرى انه لفظ ابنة فيحذف تنوين موصوفه ويسكن الباء واذا لم يفت  
 فيجوز في موضعها التنوين وعدمه ولا تسكن الباء في التسهيل والوصف بابنة  
 كالوصف بابن يحذف التنوين وعدمه رواه ما سيأتي به عن العرب الذين  
 يصرفون هند او بنحو هافية ولون هند ابنة عاصم بلا تنوين انتهى والفرق بان  
 ناء التأنيث تكتب بصورتها مطولا وناء ابنة تكتب بصورة الهاء ليس  
 بشئ لانه يجوز كتابة ابنت بالنساء المطولة لان كتابة الكلمة ناء بحالة الوقف  
 ويجوز وقف ابنة بالنساء الا ان العرف وقفها بالهاء بخلاف اخت وبت  
 فانه لا يجوز وقفها بالهاء فلذا يكتبان بالنساء المطولة في التسهيل وابدال الهاء  
 من ناء التأنيث المتحرك ما قبلها لفظا وتقدير في آخر الاسم المعرب اعرف  
 من سلامتها وقال شارحه احتزبه قوله المتحرك ما قبلها من ان لا يتحرك لفظا  
 ولا تقدير افلا يوقف عليها الا بالنساء نحو بنت واخت (قوله نون التأنيث كيد)  
 وأشار بجعله قسمين الى انهما اصلان كما هو مذهب البصريين وقال الكوفيون  
 الثقيلة اصل ومعناها التأنيث كيد وقال الخليل التأنيث كيد بالثقيلة ابلغ (قوله  
 لنقلها) أي المنهدة المستلزمة للحركة فلذا لم يتعرض لكيفية اصل التحريك  
 (قوله أي غير الف التثنية) لا يخفى انه لا يمكن ان يراد بالالف الا لسان فالمراد

جنس الالف في أي نوع كان فالأظهر ان يقول الف التثنية كانت او الف  
 الجمع (قوله والف الجمع) اختاره الشارح رعاية لمناسبة التثنية وجعل عبارة  
 القوم تفسيره وهذا الاطلاق اخترعه الشارح لمناسبة التثنية والسائق الف  
 الوصل كما في الرضى ومعنى الاضافة ما فسر به بقوله أي الفاصل فهي بادى  
 ملازمة (قوله لشبهها فيهما) أي في التثنية والجمع بنون التثنية في كون  
 كل منهما نونا واقعا بعد الالف ولم يقل لشبهها معهما مع ان فيه عدم تفكيك  
 الضمائر لانه يوهم شبه النون مع الالفين لنون التثنية والاولى اسقاط لفظ  
 فيهما اذ لا حاجة اليه (قوله أي نون التأنيث كيد) رعاية لوحدة الضمير وقيل لكل  
 واحدة من الثقيلة والخفيفة رعاية لقرب المرجع مع تخصيص الحكم في كل  
 واحدة منهما وعلى التقديرين الجملة مستأنفة ولا يجوز ان تكون خبرا بعد خبر  
 لان الخبر الجملة يجب فيه العاطف (قوله بالفعل المستقبل اه) المراد بالفعل  
 المستقبل الاصطلاحي ودخوله على اسم الفاعل تشبيها له بالمضارع في قوله  
 أقاتن أ حضر والشهودا وعلى الماضي في قوله دامن سعد له ان رجعت متبعا  
 اضطرارى والمراد الاختصاص في السعة (قوله الساكن في ضمن الامر)  
 بان يكون مذكورا لفظا فيما عدا امر المخاطب او حكاية تقدير كما في امر  
 المخاطب فانه في الاصل مضارع حذف منه اللام لكثرة الاستعمال فهو  
 في التقدير فعل مستقبل في ضمن لام الامر كما امر الغائب والمتكلم اعم من  
 الامر بغير اللام وباللام على التوسع والامر بغير اللام يفهم حكم هذا الامر  
 بطريق الاولى وما قيل في توجيه عبارة المتن من ان كلمة في متعلقة بالاستعمال  
 المقدر والمراد من هذه الامور المعاني المصدرية أي بالفعل المستعمل في الامر  
 والنهي فقيه ان المستعمل في التثنية والاستفهام والعرض ليس صيغة الفعل  
 بل ادواتها وان اطلاق الفعل المستعمل على امر المخاطب خلاف الاصطلاح  
 وان الامر بالمعنى المصدرى لا يشمل الدعاء (قوله نحو هل نضر بن) وكذا اسائر  
 ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية اورد المثال بهل رداعلى من خصه  
 بالهمزة (قوله في جميع هذه الامثلة) لوترك بيان التخفيف والتشديد  
 في امثلة الامر واكتفى بهذا التعميم لكان اخصر لكن ما ذكره ابن جني  
 خض اولاهم عم (قوله بهذه المذكورات) الستة وهو الموافق لما في الباب



وزاد الرضى التحفيض واما النفي والشرط المؤكد كما فهم في حكم المستثنى  
بذليل ذكرهما بعد (قوله الدالة على الطلب) اما طلب وجود الفعل او عدمه  
كما في الامر والنهي والتحفيض والعرض والتمني والسؤال عن حصول الفعل  
كما في الاستفهام واما في دلالة القسم على الطلب ففيه تأمل لان الانسان  
قد يقسم على ما يعلم مما ليس مطلوبه كقوله من اتى كبيرة والله  
لا عاقبة الا ان يقال الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه وحل بقية  
الباب عليه (قوله دون الماضي والحال) اما حال من النون اي متجاوزا عما يدل  
على الماضي والحال او من الضمير المستتر في الدلالة اي متجاوزا تلك المذكورات  
عن الدلالة على الماضي والحال (قوله لانه لا يؤكد اه) على بناء المعلوم المسند  
الى ضمير النون اي لا يؤكد النون الا مطلقا بالان وضعه اثما كيد مطاب حصول  
شيء اما في الخارج او في الذهن والمطلوب لا يكون ماضيا ولا حالا ولا خبرا  
مستقلا فاقيل في حصر التوكيد في المطلوب نظر لا تنقاضه بمثل ان زيدا  
سيعوم منشأه قرآنة يؤكد على بناء المجهول (قوله وقلت في النفي) ولم يقل  
وفي النفي قليلا او في مثل ما يعلل كثيرا لان دخول النون فيها ليس بالاصالة  
بل بواسطة شبهها بالطلب فلذلك لم يشاركهما في الاختصاص ولانه لا يصح  
تعلق قليلا بالاختصاص ولا بالنفي والمراد بالنفي اعم من صريحه ومما يتضمن  
معناه فيدخل فيه قلما افعلن كذا والجد حيث قال سيبويه تدخل بعد  
لم تشبهها بالانتهى في الجزم (قوله زيد ما يقوم من) اورده المثال بما يعلم حكم  
النفي بلا بطريق الاولى فان مشابهته بلا السامية اتم ولذا يجبي بعد لا المتصلة  
بالفعل نحو زيد لا يقوم وبلا منفصلة عنه نحو لا في الدار تضر من زيد او ما قيل  
انه لم يجبي في النفي بما قد فزع بما وقع في قولهم من عضه بالسن ما يكرها  
وغير ذلك كما في الرضى (قوله الا قليلا) قيد القلة بلا المتصلة بالفعل المضارع  
ممنوع كيف وجعله ابن جنى قياسا وقال ابن مالك هو كالنهي في الاصح وفيه  
ان كونه قياسا لا ينافي القلة فان كل قياسي ليس بمستقل واما ما قال ابن  
مالك فعنه التشبيه في جواز الدخول رداعلى من منعه مطلقا (قوله  
اي في جوابه المثبت) ثبت القسم بكواب القسم وجعله من قبيل جرد قطيفة  
تكلف يحتاج الى ارادة المقسم عليه من القسم (قوله لان القسم محل التأكد)

اي كان في محله منزل منزله (قوله بعد صلاحيته له) صلاحا تاما لا يتراز  
عما لا يصلح اصلا كالجمله الاسمية والفعل الماضي المثبت وفيه مانع كما سيجي  
وعما لا يصلح صلاحا تاما كالمستقبل المنفي فانه لكونه منفيا والاصل في الانشاء  
العدم لا يصلح للتأكيد ولكونه مطلقا بالصلاح وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان  
التعليق لا يختص بالمثبت وفي اعتبار قيد الصلاح في الدليل اشارة الى ان  
المدعى اعنى الزوم مشروط بالصلاحية وتركه المصنف اظهره فلا يرد ان  
الزوم على اطلاقه غير صحيح لكونه مشروطا بكون المضارع خاليا من حروف  
التنفيس غير متعلق به جار سابق وغير مفصول بينه وبين اللازم بقذفان  
النون لا يدخل في نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى لان النون يخلص  
المضارع للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد في كلمة واحدة ونحو  
قوله تعالى ولئن متم اوقتلتم لالى الله تحشرون لان تقديم المفعول يقتضى  
الاختصاص المقتضى تسليم اصل الحكم المتأ في التأكد نحو والله لقد  
اظن زيدا منطلقا لان قد لا يجتمع حرف الاستقبال (قوله فيماعد امثبت  
القسم اه) مما هو صالح وهو الفعل المستقبل المنفي (قوله بل جائز) نحو قول  
الشاعر

والله لا احسن المرأ محسبا \* فعل الكرام وان فاق الورى حسبا  
والا كثر ان لا يؤكد كقوله تعالى واقسم بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله  
من يموت كذا في شرح التسهيل (قوله وكثرت) اشارة الى انه قد يلحق الشرط  
وان لم يؤكد بما نحو وان لم يفعل من اخل والى انه قد يلحق الجزاء ان كان الشرط  
مما يجوز لحوقه به كذا في الرضى (قوله المؤكد حرفه) لم يقل المؤكد اذ اشارة  
الى ان في الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط في الحقيقة تأ كيد الكامة ان التي  
تضمنه (قوله بما) سواء كانت لازمة كما في حينها واذا ما ولا كتما (قوله  
وما قبلها) مع ضمير المذكورين حال مقدرة من الضمير المستتر في الطرف العائد  
الى ما لان كونه قبل النون لا يجتمع كونه مع الضمير ومن هذا ظهر بيان حكم  
الصحيح اذ في المعتل ما قبل النون بعد الضمير فاقيل ان التعليق المذكورين  
لا يجريان في اخشون واخشين وهم (قوله ان اشترط الخ) فلا يكون ما نحن  
فيه من التفاء الساكنين على حده فتحذف المدة واعلم ان نون التأ كيد ليس



يجز حقيقة سكنه كالجزء لشدة اتصاله بما قبله فلرعاية الاول قالوا في جمع  
المذكر بن والمخاطبات فيهما التقاء الساكنين على غير حده ولرعاية الثاني  
قالوا في التثنية والجمع المؤنث ان التقاء الساكنين على حده ولم يعكس لزوم  
الثقل في الاقوال والالتباس واجتماع النونات في الاخيرين (قوله ان لم يشترط  
ذلك) فيكون هذا من قبيل التقاء الساكنين على حده فلا تحذف المدة لاجله  
بل لاجل الثقل ويدل على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل حيث قال  
لا ياتق الساكنان في الوصل المحض الا اولهما سرف بين وثانيهما مدغم  
متصل لفظا واحكما وقال شارحه انه لقلة وقوعه في الاستعمال كالعدم لان  
نون التأكيذ لا يدخل الا فيما فيه معنى الطلب وطالب الشخص من نفسه  
غير صحيح الا بتأويل واعتبار تغير اعتباري (قوله وحكمهما غير ماذكر) لان  
ما قبله فيهما الالف لا الفتحة والرضي جعل حكمهما ماذكر لان الالف حاجر  
غير حصين ولان الالف في حكم الفتحة وجعل قوله فتقول في التثنية  
والجمع اه بيانا للفرق بينهما وبين جمع المذكر او المخاطبة والظاهر ماذكره  
الشارح (قوله للزوم التقاء الساكنين اه) على كلا المذهبين لعدم كون الثاني  
مدة (قوله فانه يجز) يدل على انه يجوز التقاء الساكنين على غير حده مطلقا  
وليس كذلك ومع ذلك قوله مغفرا اي مغفوا تكرر والصواب ما في الحواشي  
الهندية فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين مغفرا اذا كان اولهما حرف  
لين لانه لما فيه من المد كالحركة وقيل انه تحرك النون بالكسر وعليه حل قوله  
تعالى ولا تتبعان بالتحقيق (قوله وهو ليس بمرضى عند اكثرين) مع انه كان  
التكلم ومجيبه كقرآءة نافع محباى وقرآءة ابى عمرو واللاى لان كمال الفصاحة  
في تبين الحروف وتحقيقها والتقاء الساكنين ينافيها وحال الوقف حال  
التكلم فلا يقاس عليه حال التكلم (قوله وهما في غيرهما) حال من ضمير  
الخبر العائد الى هـ ما ومع الضمير البارز حال من غيرهما والمعنى ان النونين  
في الحوقهما آخر الفعل كاللفظ المنفصل حال كونهما في غير المثني والجمع  
حال كون ذلك الغير مع الضمير البارز وذلك لقوة جهة انفصاله بتوسط  
الضمير البارز (قوله بيان الافعال المعتلة) لانه بين الحاقها بالصحة بقوله  
وما قبلها اه كما مر (قوله ان النونين حكمهما مع المثني اه) علم ذلك مع

التقديم بقوله في غيرهما وعدم التعرض لبيان حكمها اكتفاء  
بما ذكر في الصحة (قوله ماذكر) من الحقوق في الثنية المكسورة بعد الف  
التثنية والالف الفصل وعدم حقوق التثنية خلافا ليونس (قوله ومع  
غيرهما اه) عطف على قوله مع المثني وقوله على ضمير بين عطف على ماذكر  
عطف معمولي عامل واحد والمراد بالضميرين كونهما كالمفصل  
وقوله اما مع ضمير بارز مع ما عطف عليه حال من غيرهما اي النونين  
حكمهما حال كونهما على غير المثني والجمع حال كون ذلك  
الضمير مقارنا مع الضمير البارز والضمير المستتر على ضمير بين (قوله وهو)  
اي ذلك الغير المقارن بالضمير البارز شيئا اه وليس قوله اما مع ضمير  
بارز واما مع ضمير مستتر شيئا الضميرين فيستفاد ان النون اما مع ضمير بارز  
او مع ضمير مستتر ويحتاج قوله وهو شيئا الى تكلف التقدير  
او التسامح على ما وهم ثم ان حصر الشارح قدس سره العزيز غير المثني  
والجمع في القسمين المذكورين على انه اعتبار الحاق النونين بامر المخاطب  
لانه الاصل في الطلب واحال البواقى على المقابلة كاتدل عليه الامثلة  
وحصر ما يكون مع الضمير المستتر في الواحد المذكور دون المؤنث فلا يرد  
ان ههنا قسما ثالثا وهو ان يكون مع الضمير نحو وليضرب (قوله وارموا  
الغرض) بهتتين الهدف (قوله ونظم الواو اه) بصيغة الخطاب عطف على  
قوله فتقول ووههم بعض الناظرين فقرأه بالياء الجارة وصيغة المصدر ثم اعترض  
فقال المناسب لسياق ما سبق ان يقال وكذا اخشون بضم الواو المفتوح  
وكذا قوله بكسر الياء المفتوح (قوله ونعني بها الف التثنية) هكذا  
في شرح المصنف لان المتصل بالفعل الواو والياء واتصال الالف والنون به معلوم  
اذ لا يمكن في الواحد المذكور اجراء الحكم ما سوى الالف قال المصنف كالمفصل  
لنشار كهما في حقوق آخر الفعل بحيث لا يمكن التلطف بالبحر كما قبلها  
في اقتضاء فتحة ما قبلها فتعين الالف فاندفع ما قاله الرضى من ان كونه  
كالمفصل على اطلاقه ليس بصحيح لانه شامل للواو والياء ايضا وانت لا تثبت  
اللام معهما وانه اذا اريد بالمتصل الف التثنية لا معنى لجعل لبقاء اللام  
في اغزون محولا على ابقائها في اغز ولا نأقل الكلام الى اغز فكل ما يقال



في اغزججري في اغزون فليس الاتطويل المسافة وهو مدفوع بانه ليس في كلام  
المصنف شيء يدل على الحمل بل مجرد تشبيه النون بالالف في الحكم  
اختصارا في العبارات للاشتراك في العلة وهو انه لو لم يعد اللام مع اقتضاء  
كل منهما فتح ما قبله يلزم الاجفاف في الكلمة بحذف اللام وما يدل  
عليه من الضمة والكسرة (قوله اي لاجل اه) غير الشارح رحمه الله  
الترتيب المشار اليه المذكور سابقا رعاية لترتيب الامثلة (قوله باسقاط  
نون الجمع) لانه علامة الاعراب ونون التأكد يقتضي البناء  
(قوله وضم الواو) لثلاثين بالواحد (قوله لاعلى ترين) كما سبق اليه  
الوهم اذ لا يدل على الاستفهام على الامر (قوله وهذه الامثلة اه) لم يراع  
المصنف الترتيب المستفاد من الحكمين السابقين بان يورد امثلة  
الضمير البارز منفردة عن الضمير المستتر بل راعى الترتيب العرفي فوقع  
الاختلاط في الامثلة (قوله على ترتيب نصريها الواقع) بعد اسقاط مثال  
المنى والجمع المؤنث (قوله لالتقاء الساكن المذكور بعدها) فلا يرد  
نحو اضرب بن فانه فيهما ملق لساكن قبلها فلا يحذف والقريضة  
على ذلك انه في مقابلة الوقف كانه قيل يحذف في الوصل وقت لقاء  
الساكن مطلقا سواء كان بعد ضمة او كسرة او فتحة فنحو اضرب الرجل  
واضرب الرجل يريد اضرب بن اضرب بن فحذفت لالتقاء الساكنين  
تشبيها بحرف العلة اذ لاحظ لها في الحركة وما قبل ان الحذف للساكنين  
لا يكون الا للاول فقيهه انهم صرحوا بالاختلاف في ان المحذوف من مقول  
الواو الاول او الثاني (قوله ولا تهن اه) اي بالنون الحقيقية (قوله علت)  
بمعنى اعلت ولا جراتها مجرى عسى ادخل في خبرها ان والمعنى لا تهن الفقير  
افقره عسى ان تركع وتذل والزمان قدر فعه واعزّه فيستغنى هو وتفتقر  
انت لان احوال الزمان لا تدوم وقوله

لكل هم من الهموم سعة \* والمسي والصبح لابقاء معه  
قد يجمع المال غير آكله \* وبأكل المال غير من جمعه  
المسي المساء (قوله خطأ المرتبة اه) ولكونه لازما للامم لا يخلو عنه الفعل بلا  
مانع (فائدة) لو لم يمت ساكن بعد الف على مذهب من اجاز ابدال النون همزة

وفتحها

وفتحها فتقول اضربا الرجل يارجلان واضربنا الرجل بحذف النون لالتقاء  
الساكنين (قوله في حال الوقف) عطف على مقدر بعد يحذف السابق  
او على يحذف وكلام الشارح يحتمل الوجهين (قوله اذا ضم او كسر ما قبلها)  
التقييد بالظرف مستفاد من مقابله بقوله والمفتوحة تقاب الف (قوله وجب  
ان ترد المحذوف) لزوال المانع قيل والذي يظهر ان دخولها في الوقف خطأ  
لانها لا تدخل بمعنى التوكيد ثم تحذف ولا يتبع دليل على مقصودها التي  
جاءت له كذا في شرح التسهيل (قوله وقلت اغزوا اه) وكذا تقول هل تضربون  
وهل تضربين في حال الوقف على تضرب وتضربين فتدالوا ونون الرفع (قوله  
فانه لا يرد) اي حال الوقف ما حذف لاجل التنوين فتقول قاض ورام  
بالتنوين ولا تقول قاضي ورامي باعادة الياء (قوله تقاب الف) اي حال الوقف  
(قوله فان التنوين) اي حال الوقف (قوله نحو اصبحت خيرا) لا يخفى  
ما في التمثيل من حسن الختام على وفق اختتام المتن حيث اورد النون المحففة  
كما في آخر الكتاب وقمة بالالف وهو ساكن ابدأ الشارة الى الاستراحة بعد  
الفتحة هذا آخر ما اوردت من تحقيق مباحث الفعل والحرف من الشرح الدقيق  
والبحر العميق لما رأيت القصور من المتصدين مله عن تدقيقه وعدم الظفر  
بمقصوده فيما تعرضوا لتحقيقه والحمد لله على الاتمام والصلاة والسلام على  
رسوله خير الانام وعلى آله واصحابه الكرام الى قيام الساعة وساعة القيام \*

(يقول العبد الفقير \* اغناه المولى القدير)

حمد المولى المخ الكافية والمنا الوافية الشافية وصلاة وسلاما على رسوله  
المتمن عليه بشرح صدره ووضع وزره عن مثنه ورفع ذكره وقدره صلى  
الله وسلم عليه وعلى آله وجواشيه واصحابه الذين نحو نحوه في كشف  
اغضية الدين وغواشيه وبعد فاقول انه لما أن من الباري باتمام طبع  
ما كتب على حاشية اللاري وما الحق به من التحقيقات الفاتقة  
واتدقيقات الصافية الرائقة على شرح الكافية للمولى الجاهي  
قدس سره السامي محارر جميعه الفاضل السلكوني رحمه الله واكرم  
مشواه وجعل بدار النعيم متبوا ومأواه وكنت في خلال نصيحه



وتمليل مزاجه وتهذيب طبعه وتعديله بأوفق علاجه قد اجلت طرف  
الفكر في ميادين معانيه ونزهت طرف الحدق في حدائق ميانيه وارتنفت  
من ساسال جداوله المتدفقة ماراق ورق واقطعت من ثمار غصونه المورقة  
ما طاب الى آخر الورق عن لي ان اذكر ما رأيت من المحاسن فيه ليسادر  
طالبه الى ارتشاف جريال فيه فقلت واجدت وانشأت مؤرخا وانشدت

ارياض ازهارها شاهدات \* بوجود المليك ذي الملاكوت  
اعربت عن عجيب صنع وقالت \* ان نطق فيماتري من سكوتي  
ام معان ابدت بديع بيان \* وابانت عن مهرها الهاروتي  
زان جيد الزمان منها عقود \* باهر بهر مانها الياقوتي  
قام فيها عبد الحكيم برينا \* حكام من عجيب ما قد اوتى  
يا له قاضلاله طول باع \* قصرت عن مداه فيه نعوتي  
كم له من مصنفات تسادى \* ان دعوا الغير ينتقى بشبوتي  
هالك منها يا صاح ما كدت انسى \* لهيماى سكرابه ناسوتي  
رب معنى رقت حواشيه لفظا \* لي في ضمنه غنى عن قسوتي  
ولتكميل طبعه قلت ارخ \* تم طبعا ما قاله السلكوتي

٥٥٧ ١٧٧ ٨٢ ٤٤٠

وقد كان طبعة في دار الطباعة الباهرة الكائنة بيولاقي مصر القاهرة  
ملحوظا بعين عناية ناظرها السني المراتب اعني به حضرة حسين افندي  
الملقب براتب ومشغولا برعاية رئيس مصمعيها المستعدين الفقير محمد بن  
اسماعيل شهاب الدين على ذمة المحقق الامعي المدقق اللوذعي حضرة  
الجناب الاوحدى الكريمي الحاج عثمان افندي القريني وصار تمامه  
الفاخر لغرة شهر ربيع الآخر سنة ست وخمسين ومائتين بعد الالف من  
هجرة من كان كابرى من الامام يرى من الخلف صلى الله وسلم عليه  
وعلى آله الذين هم خير آل واصحابه من آب

الى كمالهم كل كمال وآل ملاح

بدر غمام وفاح مسك

ختم

